التجربة الحزبية في اليمن دراسة حالة:

حزب المؤتمر الشعبي العام

إعداد

طه احمد اللوزي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الايداع لرسائل الجامعية

المشرف

الدكتور ذياب مخادمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب / ٢٠٠٣م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

قال تعالى ﴿ ولئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

أرفع يدي إلى الخالق عزّ وجل وأحمده وأشكره وأنحني لجلال عظمته على ما منّ علي من فضل.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى من وقف بجانبي... إلى من أخذت عنه الصبر والتوكل على الله والإرادة... إلى خالي حفظه الله.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى والدتي وجدتي... إلى من دعتا لي بالخير وسهرتا من أجلي.

وأتوجه بالشكر إلى جميع أخوالي وخالاتي وإلى أختي... وإلى من أحاطوني بعطفهم ووقفوا بجانبي وشجعوني ...

إلى جميع من شاركني بأحاسيسه ومشاعره الصادقة...

أهدي هذه الرسالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

" وما توفيقي إلا بالله"

بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى في إتمام هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور ذياب مخادمة الذي أعطاني من وقته وجهده الكثير وكان خير موجه ومعين لي في إعداد هذه الدراسة.

وأتقدم بشكر خاص إلى أعضاء لجنة المناقشة، كل من الدكتور فيصل الرفوع، والدكتور عبد الله نقرش والدكتور أحمد نوفل.

وأشكر كل من علمني حرفاً أو وجهني توجيهاً.. إلى هؤلاء جميعاً جليل امتناني وعظيم تقديري. وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء..

الباحث

طه اللوزي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	ز
الفصل الأول: المجتمع والسياسة في اليمن	١
المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اليمن (مدخل عام إلى اليمن).	٢
المطلب الأول: التركيبة الاجتماعية والمذاهب الدينية	٢
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية	١٧
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والنشاط الحزبي في شمال اليمن قبل الوحدة (مدخل خاص إلى الشطر الشمالي من اليمن قبل الوحدة).	٢٩
المطلب الأول: الأوضاع السياسية والتدخلات الخارجية في شمال اليمن	٢٩
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في شمال اليمن	٤٤
الفصل الثاني: المؤتمر الشعبي العام- النشأة- الإطار الفكري	٦٢
المبحث الأول: النشأة	٦٢
المطلب الأول: التوجيه السياسي لوضع الميثاق الوطني	٦٣
المطلب الثاني: تكوين المؤتمر الشعبي العام	٧٩
المبحث الثاني: البنية الفكرية للميثاق الوطني	٩١
المطلب الأول: المنطلقات الفكرية الأساسية	٩١
المطلب الثاني: المنطلقات السياسية والاقتصادية	١٠٠
الفصل الثالث: البنية التنظيمية والعلاقات العامة	١٠٩
المبحث الأول: البنية التنظيمية	١٠٩
المطلب الأول: التكوينات القيادية	١٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التكوينات القاعدية والضوابط التنظيمية	١٢٢
المبحث الثاني: سياسة المؤتمر وعلاقاته	١٣٣
المطلب الأول: العلاقات العامة	١٣٣
المطلب الثاني: سياسة المؤتمر في تحقيق الوحدة	١٣٩
الفصل الرابع: النظام السياسي والتعددية الحزبية في ظل دولة الوحدة	١٤٩
المبحث الأول: التطورات السياسية	١٤٩
المطلب الأول: الملامح الأساسية للنظام السياسي	١٥٠
المطلب الثاني: الأوضاع السياسية والتدخلات الخارجية	١٥٧
المبحث الثاني: النشاط الحزبي	١٧٣
المطلب الأول: الإطار القانوني للنشاط الحزبي	١٧٣
المطلب الثاني: الأداء الحزبي	١٨١
الفصل الخامس: اثر المتغيرات السياسية على المؤتمر الشعبي العام	١٩٦
المبحث الأول: أثر المتغيرات السياسية على البنية الفكرية والتنظيمية	١٩٦
المطلب الأول: أثر المتغيرات السياسية على البنية الفكرية	١٩٧
المطلب الثاني: اثر المتغيرات السياسية على البنية التنظيمية	٢٠٢
المبحث الثاني: أثر المتغيرات السياسية على سياسة المؤتمر وعلاقاته	٢١٥
المطلب الأول: أثر المتغيرات السياسية على المبادئ والسياسة	٢١٥
المطلب الثاني: أثر المتغيرات السياسية على العلاقات العامة	٢٢٢
خاتمة الرسالة	٢٢٨
قائمة المصادر والمراجع	٢٣١
الملاحق	٢٤٣

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مـــلخـــص

التجربة الحزبية في اليمن دراسة حالة: حزب المؤتمر الشعبي العام

إعداد

طه احمد علي اللوزي

المشرف

الدكتور ذياب مخادمة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تناولت الدراسة حزب المؤتمر "الشعبي العام" في "اليمن" بهدف استكشاف الهدف الأساسي لتكوينه، وحددت فرضيتين تم السعي إلى التأكد من صحتهما، الاولى أوضحت أن التطور السياسي الذي حدث في نهاية السبعينات عنه في بدايتها قد أدى الى البحث عن صيغ ملأئمة للممارسة العمل السياسي دون ان يصطدم ذلك مع النص الدستوري الذي يحظر الحزبية، فكانت صيغة "المؤتمر الشعبي العام" وميثاقه الوطني أسلوب العمل السياسي المقبول من الجميع، والمحقق لتماسك المجتمع والتفاف القوى والتيارات السياسية والفكرية والاجتماعية حوله، وأوضحت الفرضية الثانية أن الوحدة اليمنية شغلت المجتمع اليمني، وأخذت جل اهتمامه، لذلك جاء إنشاء "المؤتمر الشعبي العام كفكر وكتنظيم خطوة من خطوات التوجه نحو الوحدة اليمنية.

ومن خلال البحث في التفاعلات والتطورات السياسية التي شهدها شمال اليمن بعد ثورة ٢٦/ سبتمبر عام ١٩٦٢م مروراً بتحقيق الوحدة اليمنية وحتى عام ٢٠٠٠م عبر دراسة تفاصيل تكوين المؤتمر وسياسته توصلت الدراسة الى نتائج أكدت صحة الفرضيتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنتجت الدراسة أن دور المؤتمر الشعبي العام مستقبلاً سيظل مركـــزاً علـــى تعميق الوحدة اليمنية باعتباره أنشئ أصلاً من أجل تحقيقها، وسيعمد ألى تطوير سياسته ووسائله لتمكنه من المنافسة الحزبية والبقاء في السلطة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تنصب هذه الدراسة على تحديد وتحليل طبيعة البنية الفكرية والتنظيمية لحزب "المؤتمر الشعبي العام" في "اليمن" وذلك منذ نشأته وحتى نهاية عقد التسعينات مع ابراز وتحليل اسباب النشأة وكذلك التحولات التي حدثت في بنيته الفكرية والتنظيمية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وتحليل طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين المؤتمر والعديد من المؤسسات الرسميه والشعبية قبل وبعد قيام دولة الوحدة وإقرار التعددية السياسية. وتهتم الدراسة بالحياة السياسية وتطورتها في اليمن قبل الوحدة وبعدها لمعرفة طبيعة أثرها على التجربة الحزبية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على عدة أسئلة أهمها:

١- ما هي طبيعة التجربة الحزبية في اليمن؟

٢- ما هي الاسباب والدوافع التي ادت بالقيادة السياسية في اليمن (شمال اليمن سابقاً) الى انشاء "المؤتمر الشعبي العام" في بداية عقد الثمانينات، خاصة في ظل وجود دستور يحظر الحزبية؟

٣- ما هي الأسس الفكرية والتنظيمية التي يقوم عليها حزب الموتمر؟

٤- ما هي التحولات والتغيرات التي طرأت على البنية الفكرية والتنظيمية للمؤتمر قبل الوحدة وبعدها جراء التفاعلات السياسية المختلفة؟

أهداف الدراسة

تهدف ألدراسة الى الكشف عن عدد من الجوانب الهامة في الحياة الحزبية في اليمن منها :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- طبيعة التجربة الحزبية في اليمن.

٢- الدوافع التي ادت الى تكوين المؤتمر الشعبي العام.

٣- طبيعة نشأة المؤتمر وطبيعة بنيتة الفكرية والتنظيمية.

٤- دور المؤتمر في الحياة السياسية في (شمال اليمن) قبل الوحدة.

٥- دور المؤتمر في تحقيق الوحدة اليمنية.

٦- أثر المتغيرات السياسية بعد الوحدة علي التجربة الحزبية.

٧- أثر المتغيرات السياسية بعد الوحدة علي المؤتمر ودوره .

فرضيات الدراسة:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تقوم الدراسة على فرضيتين:

١- لقد كان للتطور السياسي الذي عاشه اليمن (شمال اليمن سابقا) في أواخر السبعينات عنه في بداياتها الأثر الكبير في البحث عن صيغ ملائمة لممارسة العمل السياسي دون ان يصطدم ذلك مع النص الدستوري الذي يحظر الحزبية، فكانت صيغة "المؤتمر الشعبي العام" وميثاقه الوطني اسلوب العمل السياسي المقبول من الجميع، والمحقق لتماسك المجتمع والتفاف القوى والتيارات السياسية والفكرية والاجتماعية حوله.

٢- شغلت الوحدة اليمنية المجتمع اليمني واخذت جل اهتمامه، لذلك جاء انشاء "المؤتمر الشعبي العام" كفكر وكتنظيم، خطوة من خطوات التوجه نحو الوحدة اليمنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها أول دراسة متخصصة حتى آلان لأحد الاحزاب الرئيسية والمهمة في اليمن وهو "المؤتمر الشعبي العام"، وذلك خلال فترتين متناقضتين من حيث مدى حرية العمل السياسي للأحزاب. وتسعى هذه الدراسة الى تحليل البنية الفكرية والتنظيمية للحزب، وتحليل التفاعلات السياسية التي عاشها اليمن قبل الوحدة وبعدها واثرها على التجربة الحزبية، بما فيها حزب المؤتمر الشعبي العام. وتكمن أهمية الدراسة أيضن في أنها تتناول بالبحث والدراسة دور الحزب المشار اليه في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياة السياسية اليمنية في ضوء المتغيرات المختلفة التي طرأت على المسيرة الحزبية في اليمن.

منهجية الدراسة:

تستخدم في الدراسة عدة مناهج بحثية هي:

١- المنهج التاريخي: ومن خلاله يتم تتبع تطورات الحياة السياسية في اليمن في المرحلة التي سبقت نشأة حزب المؤتمر وخلال المرحلة اللاحقة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وسوف يتم الاستعانة بالمنهج التحليلي والنقدي أي اللجوء إلي التكامل المنهجي.

٢- منهج دراسة المضمون: ومن خلاله يتم تحليل وثائق وادبيات الحزب كالميثاق الوطني ومقررات المؤتمرات التي عقدها الحزب.

٣- منهج تحليل النظم (التحليل التنظيمي): ومن خلاله يتم تحليل الحزب كتنظيم سياسي محدد الشكل.

٤- المنهج الوصفي: وسيتم من خلاله وصف التفاعلات والتطورات المختلفة الخاصة بمسيرة حزب المؤتمر الشعبي العام جراء التفاعلات السياسية المختلفة.

مصادر المعلومات:

تتركز مصادر المعلومات في الاتي:

١- المصادر الأساسية: وتتمثل في سجلات ونشرات المؤسسات الرسمية.

٢- المصادر الخاصة: وتتمثل في ما يصدر من معلومات من الاشخاص او الهيئات غير الرسمية.

٣- المصادر الاولية: وتتمثل في اجراء المقابلات مع عدد من الشخصيات السياسية والفكرية والاجتماعية.

٤- المصادر الثانوية وتتمثل في ما تتضمنه الكتب والدراسات والمقالات وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المجتمع والسياسة في اليمن

من العوامل الهامة التي يجب دراستها كمدخل لدراسة الأوضاع الداخلية لأي بلد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكونها توضح الكثير من التفاعلات الداخلية، ولذلك سيتم تناول المجتمع اليمني في محاولة لمعرفة طبيعة تركيبته والعوامل المؤثرة فيه إلى جانب مدى تأثير هذه التركيبة على الأوضاع السياسية، وفي جانب آخر سيتم تناول الأوضاع الاقتصادية لمعرفة طبيعتها ومدى قدرتها على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع، ومن المعروف أن للاقتصاد تأثير مهم على خيارات السلطة وقراراتها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وعلى المستوى نفسه سيتم البحث في عامل آخر من عوامل التأثير الداخلي في "اليمن" وهو الانقسام المذهبي، ومحاولة تحديد مدى تأثيره على الأوضاع السياسية.

وكمدخل إلى التفاعلات السياسية في الشطر الشمالي من " اليمن" قبل الوحدة سيتم تناول الأوضاع السياسية وتطوراتها لمعرفة أهم الأحداث التي مر بها شمال اليمن، ومن ثم نسعى إلى البحث في طبيعة الأحزاب والنشاط الحزبي، وطبيعة العلاقة التي تشكلت بين السلطة والأحزاب السياسية.

لقد كانت التفاعلات الداخلية في اليمن عموماً تفاعلات " ديناميكية " سريعة ومتلاحقة وبالذات بعد ثورة ٢٦/ سبتمبر التي أشعلت فتيل التطور والتفاعل الحاد الذي لم يتوقف حتى اليوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اليمن

(مدخل إلى اليمن)

تلعب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دوراً أساسياً في حياة الدول والشعوب ، وهي العناصر الأساسية التي يتحدد من خلالها الوضع العام للبلاد وتعد دراستها وتحديد أبعادها من الأمور الأساسية اللازمة لفهم طبيعة التفاعلات الحادثة داخل الدولة على كافة المستويات.

تميزت "اليمن" عبر تاريخها بوضعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المختلف إلى حدٍ ما عن وضع بقية أجزاء "الجزيرة العربية" وهذا الأمر يرجع في جوانب كثيرة إلى طبيعة تضاريسه ومناخه إضافة إلى موقعه الاستراتيجي على طرق التجارة الدولية ، ولذلك فقد استقرت فيه القبائل ، وشهد قيام حضارات زراعية عريقة، وظل مطمعاً للعديد من القوى الدولية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتتأثر الحياة السياسية في "اليمن" بالعديد من العوامل أهمها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهما العنصران الأساسيان اللذان يؤثران بقوة على طبيعة البناء السياسي "لليمن" بحيث يغدو من الصعوبة بمكان فهم الحياة السياسية دون فهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول

التركيبة الاجتماعية والمذاهب الدينية

لعبت القبائل على مدى تاريخ "اليمن" دوراً أساسياً في مختلف جوانب الحياة اليمنية ، فهي تعتبر بما تمثله من مجموعة قيم ومفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية العنصر الأساسي الفاعل في البناء الاجتماعي اليمني، وتتميز بوحدة أصولها وأنسابها لذلك فهي إطار اجتماعي متجانس. وقد أثرت القبيلة على التطور السياسي "لليمن" بصورة كبيرة وكانت عنصراً فاعلاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مختلف مراحل التطور السياسي اليمني، وذلك بما تملكه من عناصر قوة متعـــددة ، وقـــد جعلها ذلك أحد الجوانب المؤثرة في قيام أو سقوط الحضارات والدول اليمنية.

و تأثرت "اليمن" على مدى تاريخها الإسلامي بالتفاعلات والانقسامات المذهبية التـــي شهدها العالم الإسلامي، وخاضت حروباً وصراعات مذهبية عنيفة، وكان للبعد المذهبي تأثيره السياسي الهام.

أولاً: التركيبة الاجتماعية:

ينقسم المجتمع اليمني إلى قسمين رئيسيين: قسم أفقي مكون من القبائل، على أساس الدم والقرابة العصبية، وقسم رأسي مكون من الشرائح والفئات الاجتماعية، على أسس اقتصادية، وثقافية، وغيرها. ويتميز المجتمع اليمني بعدم وجود أقليات قومية أو عرقية أو دينية مؤثرة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

١- البنية القبلية:

لعبت القبيلة وما زالت تلعب دوراً مهما في الدولة اليمنية ، وقد تكونت الممالك والدول في اليمن من اتحاد قبائل سواء تم الاتحاد طوعاً أو بالإكراه[١] وبرز الملك على رأس هذا التحالف معبراً عن الإجماع والسيادة، وظلت القبيلة بما تملكه من مجموعة قيم وعلاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعقائدية، العنصر الرئيسي المكون للدولة اليمنية على مر التاريخ[٢].

أ- الأصول التاريخية للقبائل اليمنية:

تجمع أكثر المصادر التاريخية على أن القبائل اليمنية تنحدر من أصل واحد وهو "حمدان بن أوسله"، الذي يعود نسبه إلى "كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن شالخ بن ارفخشد بن سام بن نوح عليه السلام"[٣]. ومن المعروف أن عرب الجنوب أو قبائل الجنوب مكونة من ثلاث قبائل هي: "مذحج، وحمير، وهمدان"، وتشترك القبائل الثلاث في صلة نسب واحدة تعود إلى سبأ "الحفيد الأكبر لقحطان"، وتعتبر قبائل حمير من نسله المباشر، أما قبائل همدان ومذحج، فإنها تعود إلى نسل أحد أبنائه الآخرين، وهو "كهلان بن سبأ"[٤].

---

(١) قائد الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، بيروت، دار التضامن للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ص١٣٢.

(٢) محمد الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن(١٩٦٢-١٩٩٠م)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦م، ص٧٢.

(٣) فضل أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، صنعاء، دار الحكمة اليمانية، ط٢، ١٩٩١م، ص٦١.

(٤) المرجع السابق، ص٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنقسم قبائل همدان إلى قسمين، "قبائل حاشد، وقبائل بكيل". و"حاشد" و"بكيل" هما ابنا "جشم" آخر أحفاد "همدان" من فرع "كهلان بن سبأ"[١]، وتعتبر قبيلتا حاشد وبكيل الجزء الأساسي والأكثر تأثيرا وتوحدا في البناء القبلي في اليمن. وتنقسم قبائل "مذحج" إلى عدة قبائل منها قبائل "عنس، مراد، الحدا، الحكم بن سعد"[٢]، ومن القبائل اليمنية الأخرى، قبائل "الزرانيق، المعازبه، بني مروان، الصبيحه"[٣].

ب- التقسيم البنائي القبلي:

ينقسم المجتمع إلى عدة قبائل أو اتحادات قبلية، والاتحادان البارزان هما اتحادا "قبائل حاشد وبكيل"، اللذان يشكلان الجزء النهائي في التقسيم البنائي القبلي، ورغم اشتراك الاتحادين في النسب إلا أن ذلك ليس له تأثير في العلاقة القائمة بين الاتحادين، إذ يسودها التنافس والصراع على السلطة . ويتكون كل اتحاد من مجموعة قبائل تنقسم في ما بينها إلى قبائل أساسية أو أصلية، وقبائل فرعية، والقبائل الأصلية هي: القبائل التي تعتبر النواة الأساسية للقبيلة، والقبائل الفرعية هي: تلك القبائل التي ارتبطت مع القبائل الأساسية بتحالفات وصلات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، إضافة إلى اشتراكها معها في نفس النسب[٤]. ويختلف عدد القبائل الداخلة في كل تحالف سواء القبائل الأساسية أو الفرعية، كما أن التاثير السياسي لكل القبائل الداخلة في الاتحاد لا يتساوى ، حيث يتناسب ذلك مع ما تملكه كل قبيلة من سلاح وموارد اقتصادية وموقع جغرافي، ودرجة التماسك بين أفرادها وزعامتها[٥].

تنقسم كل قبيلة إلى عدة أقسام قرابية تختلف في ما بينها من حيث الحجم والتأثير، وتمتد الانقسامات من البطون والأفخاذ، لتصل إلى البيت الذي قد ينقسم إلى عدة بيوت[٦]. وتمتلك كل قبيلة وكل قسم من أقسامها استقلالية كاملة في تسيير شؤونها السياسية والاقتصادية. ويتبع ذلك انقسام جغرافي واضح، بحيث يتم المحافظة على الشخصية الذاتية[٧]. ورابطة النسب سواءأ كانت حقيقية أم وهم، هي عامل أساسي في تماسك القبيلة واستقرارها، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الجوار الجغرافي، والمصالح السياسية والاقتصادية

---

(١) عبد الله الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، بيروت، منشورات المدينة، ط٣، ١٩٨٥م، ص١٩، وكذلك: فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) عبد الله الجرافي، المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، منشورات العصر الحديث، ط٢، ١٩٨٧، ص٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص٦٢.

(٤) حول هذا التقسيم ومكونات كل قسم، انظر، فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

(٥) رياض الريس، رياح الجنوب، بيروت رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٨م، ص ص ٣١٩-٣٢٠.

(٦) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص ١٢٣، وكذلك: فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.

(٧) فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١-٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتركة[١]. ولا تبرز وحدة القبيلة بوضوح إلا في أوقات الأزمات والحروب التي تنشب بين الاتحادات القبلية، أو بين القبائل في الاتحاد الواحد، وبحكم هذه الحروب تنتهي استقلالية القبيلة أو أقسامها لتصبح كل الجهود والموارد مكرسة لخدمة الحرب [٢].

ج- الدور السياسي للقبائل في شطري اليمن قبل الوحدة :

(١)- الدور السياسي للقبائل في شمال اليمن بعد ثورة ٢٦ سبتمبر:

أحدثت ثورة ٢٦/سبتمبر/١٩٦٢ في الشطرالشمالي من "اليمن"، وضعا مختلفا تماما عن السابق، وتميزت الأوضاع بالتعقيد الشديد** وكثرة العوامل المؤثرة في الدور السياسي للقبائل. فخلال عقد الستينات انقسمت القبائل حيال الثورة إلى قسمين: قسم داعم لها، وقسم معارض. وتنامى الدور السياسي للقبائل، مع تنامي دورها على الصعيد العسكري، فالقبائل ظلت على الدوام مورداً حيوياً ورئيسياً للقوى البشرية القادرة على القتال. وتبعا لذلك أخذ مشايخ القبائل يؤثرون على مجريات الأحداث السياسية بصورة متزايدة، واكتسبت القبيلة الصفة الرسمية بعد الثورة من خلال إنشاء "المجلس الأعلى للدفاع الوطني" في ٣٠/سبتمبر/١٩٦٢م، الذي ضم في عضويته مشايخ القبائل المؤيدين للثورة، وحصل الشيخ العضو على درجة وزير، وامتيازات مالية، وفي نوفمبر/١٩٦٣م تم بقرار جمهوري إنشاء "المجلس الأعلى للقبائل"، برئاسة رئيس الجمهورية، وضم في عضويته شيوخ القبائل، وبعض الوزراء[٣].

وقد كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال عقد الستينات والسبعينات مؤثرة سلبياً على دور الدولة وفاعليتها، ومساعدة في الوقت نفسه "القوى القبلية"* على تعزيز دورها ونفوذها السياسي، وكان من الصعب على أي نظام ناشئ أن يحقق مستوى تطور سياسي مقبول، وأن يتخطى الظروف الموضوعية للمجتمع، التي تشكلت عبر سلسلة طويلة من التطورات التاريخية. ويمكن القول إن بروز التأثير القبلي بقوة في الحياة السياسية بعد الثورة، يعود في بعض أسبابه إلى سقوط نظام الحكم الإمامي، الذي كان يحد من ذلك

---

(١) رياض الريس، مرجع سابق، ص٣١٨، وكذلك: قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص٨١.

** انظر حول ذلك ص من نفس الدراسة.

(٣) نشوان السميري، التعددية السياسية في اليمن، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠١، ص٥٨.

* سيتم استخدام مصطلح "القوى القبلية" للإشارة إلى مشايخ وزعامات القبائل، الذين يملكون القدرة على التأثير في أفراد القبائل، ودفعهم للتحرك بما يتفق مع توجهاتهم وخططهم، مستندين في ذلك على أواصر وروابط قرابية قبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأثير من خلال استخدامه وسائل قمعية مختلفة*. ونتيجة لطبيعة الظروف السياسية التي تشكلت بعد الثورة، وحالة الحرب التي كانت قائمة خلال فترة الستينات، وما صاحبها من تهديدات مستمرة للنظام الجمهوري، برزت القوى القبلية على الساحة السياسية كحالة طبيعية وواقعية، لا يمكن تجاوزها أو تهميشها** وذلك لما تملكه من قدرة على التأثير في المجتمع***.

تمكنت القوى القبلية من الوصول إلى العديد من مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسة التشريعية**** والعسكرية(١)، وقدمت "السعودية" الدعم المالي والعسكري للعديد من القوى القبلية، ودفعتها إلى محاربة النظام الجمهوري في بداية تشكله. وبعد أن تثبت النظام وتبين استحالة إسقاطه، دفعتها إلى معارضة سياسات وتوجهات الدولة، التي لا تتفق مع سياساتها وأهدافها الرامية الى محاربة الفكر الشيوعي والنفوذ السوفيتي الذي ظهر في الشطر الجنوبي من اليمن بعد الاستقلال. مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ العديد من القوى القبلية التي اتفقت اهدافها ومصالحها مع اهداف ومصالح المملكة(٢).

وخلال فترة حكم المقدم "إبراهيم الحميري" ١٩٧٤-١٩٧٧م تمت محاولة للحد من دور ونفوذ القوى القبلية في الدولة(٣)، الأمر الذي أدى إلى خلافات سياسية، وصدامات عسكرية واسعة بين الجيش والقوى القبلية(٤). وخلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩٠م، انخفض وجود

---

* من الأساليب التي استخدمها الإمام يحيى في ضمان عدم تمرد مشايخ القبائل على سلطته أسلوب "الرهائن"، يقوم فيه الإمام بأخذ أولاد المشايخ والشخصيات المؤثرة التي تشكل خطراً على سلطته، والاحتفاظ بهم في القلاع والمراكز الإدارية، كضمان لعدم تمرد ذويهم عليه: مجموعة مؤلفين سوفيت:(لم يرد في المرجع اي ذكر لأسماء المؤلفين ووردت عبرة مجموعة مؤلفين فقط) ، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٩-١٩٨٢)، ترجمة :محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، دون رقم طبعة، دون سنة نشر، ص٢٧.

** يرى "محمد محسن الظاهري" أن تنامي الدور السياسي للقبائل قد يعود في بعض أسبابه إلى طبيعة البناء السياسي اليمني الذي اتسم بعدة خصائص، وهي شخصية السلطة السياسية، وحظر قيام المؤسسات السياسية الحديثة، وضعف المشاركة السياسية، وعدم فاعليتها، وفشل السلطات واتجاهها إلى استخدام وسائل القوة المادية والمعنوية في مواجهة أفراد المجتمع، محمد الظاهري، مرجع سابق، ص ص ٩٥-٩٦-٩٧، وهذا الطرح يحمل النظام السياسي الذي كان في بداية تشكله نتائج ليس أهلا لحملها.

*** يقدر بعض الباحثين عدد القبائل التي تواجدت على أرض "الجمهورية العربية اليمنية" بـــ ١٦٠ قبيلة، يتواجد منها ١٤٠ قبيلة تقريبا في المناطق الجبلية، وبقية القبائل في المناطق الأخرى، جلوبو فسكايا الينا، الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقد السادس والسابع من القرن العشرين، صنعاء، دراسات يمنية، العدد ٣١، ١٩٩٨م، ص١٢٦.

**** تم تشكيل "المجلس الوطني" في مارس/١٩٦٩م كمجلس تشريعي، بقرار من رئيس المجلس الجمهوري "عبد الرحمن الأرياني"، وبلغ عدد مقاعد المجلس ٦٣ مقعداً حصلت القوى القبلية على ٣٤ مقعداً، بنسبة ٥٤% وفي ٢٥/فبراير/١٩٧١م تمت انتخابات "مجلس الشورى" بطريقة الاقتراع غير المباشر، وحصلت القوى القبلية على ٩٣ مقعداً من أصل ١٥٩ مقعداً، بنسبة٥٨%: محمد الظاهري، مرجع سابق، ص١٥٤.

(١) فيصل جلول، اليمن : الثورتان-الجمهوريتان-الوحدة (١٩٦٢-١٩٩٤م)، بيروت، دار الجديد، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٥١.

(٢) رياض الريس، مرجع سابق، ص ص ٣١٦-٣١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) انظر ص من نفس الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى القبلية في المجالس التشريعية*، وتعامل الرئيس "علي عبد الله صالح" مع القوى القبلية من واقع ما تملكه من قدرة على التأثير في المجتمع، وتناسبا مع حجم ذلك التأثير، حصلت العديد من القوى القبلية على مناصب سياسية معينة(١).

(٢)- الدور السياسي للقبائل في جنوب اليمن بعد الاستقلال :

على أثر قيام ثورة ٢٦سبتمبر في الشمال، توسعت المقاومة المسلحة لقبائل "ردفان" ضد الاستعمار البريطاني، وتم تأطير المقاومة القبلية سياسياً من إطار "الجبهة القومية"**. وتم الانطلاق من المناطق القبلية في عملية المقاومة(٢). ولم يكن للقبائل والمشايخ تأثير على الأوضاع السياسية، بعد الاستقلال، وذلك ناجم عن الضعف الذي طال البنية القبلية في الجنوب خلال مراحل تطورها قبل الاستقلال، وما صاحب ذلك من تراجع لدور المشايخ ونفوذهم.

كان للتوجه الراديكالي الذي اتبعه النظام السياسي في الجنوب، وسعيه للقضاء على المشايخ باعتبارهم يمثلون رمزاً من رموز الرجعية والتسلط الطبقي، أثره في إسقاط ما تبقى لهم من نفوذ محدود، وقد امتد عداؤهم للمشايخ إلى الشمال، خاصة بعد أحداث "صنعاء" عام ١٩٦٨م، التي وقفت فيها القوى القبلية في الشمال ضد النفوذ الذي أخذ يتشكل للقوى اليسارية المسلحة(٣)، وتجسدت هذه العداوة في حادثة اغتيال عدد من القوى القبلية الشمالية في الجنوب عام ١٩٧٢م(٤). وأول صدام بين القبائل والسلطة في الجنوب كان عام ١٩٦٧م، عندما تمردت بعض القبائل بدعم من "السعودية"(٥)، إلا أن السلطة تمكنت من السيطرة على الأوضاع، ولم يبرز للقبائل بعد ذلك تأثير سياسي واضح ومباشر، إلا في حالات الصراع المسلح بين

---

* شكل "أحمد الغشمي" بقرار مجلس الشعب التأسيسي في ٢٦/فبراير/١٩٧٨م وقد بلغ عدد أعضاء المجلس ٩٩ عضوا، جميعهم معينون. حصلت القوى القبلية على ٣٥% من عدد المقاعد. وفي عهد الرئيس "علي عبد الله صالح" تم توسعة المجلس ليصبح عدد الأعضاء فيه ١٥٩ عضوا، حصلت القوى القبلية على نسبة ٤٠%. وفي ٥/يونيو/١٩٨٨م تم إجراء انتخابات "مجلس الشورى"، وبلغ عدد الأعضاء ١٥٩ عضوا، حصلت القوى القبلية على نسبة ٣٠% من المقاعد: محمد الظاهري، مرجع سابق، ص ص١٨٨-١٨٩.

(١) محمد الظاهري، مرجع سابق، ص١٩٠.

** تشكلت "الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل " في "صنعاء" في مايو/١٩٣٦م من القوى التالية: "حركة القوميين العرب، وتشكيل القبائل، والجبهة الناصرية، والتنظيم السري للضباط والجنود، وجبهة الإصلاح اليافعية، والجبهة الوطنية، والمنظمة الثورية لأحرار الجنوب اليمني المحتل، ومنظمة الطلاع الثورية، ومنظمة شباب المهرة، والمنظمة الثورية لشباب الجنوب اليمني المحتل":احمد الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ١٩١٨-١٩٧٨م، بيروت، دار الصداقة، ط١، ١٩٩٢م، ص ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) فيصل جلول، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) انظر: ص من نفس الدراسة.

(٤) وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، اليمن في ١٠٠ عام، صنعاء، ط١، ٢٠٠٠، ص١٥٧.

(٥) علي الصراف، اليمن الجنوبي، لندن، الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٢، ص٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاهات السياسية المتعارضة داخل السلطة وقد استندت العديد من القوى السياسية في "الحزب الاشتراكي" على قبائل معينة في تعزيز قوتها ونفوذها داخل الحزب والسلطة، وأصبح التوازن القبلي ضابطاً للصراع الأيديولوجي[١]. وعلى أثر أحداث ١٣/يناير/١٩٨٦م[٢] برزت بصورة واضحة سيطرة مناطق قبلية معينة على الجيش، وهو ما أكد فشل "الحزب" في القضاء على القبلية وتأثيرها السياسي[٣].

ثانياً: الشرائح الاجتماعية*:

أ- الشرائح الاجتماعية في شمال اليمن قبل ثورة ٢٦سبتمبر:

تشكلت الشرائح الاجتماعية قبل الثورة وفقاً لظروف البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعقائدية، وهي لا تختلف في سماتها العامة كثيراً عن تلك التي توجد في البلدان المتخلفة[٤]. ويمكن تحديد الشرائح التي كانت موجودة قبل الثورة في الآتي:

(١)- الشرائح العليا: وتتكون من عدة شرائح مختلفة.

١. -شريحة السادة: استحوذت على السلطة السياسية والدينية، وذلك استنادا إلى نسبها، الذي ترى أنه يعود إلى "آل البيت"، وقد احتكرت أسر منهم الوظائف العليا في الدولة، إضافة إلى بعض الشخصيات المؤثرة، المساندة لهم، وقد تملك العديد منهم أراضي خصبة وواسعة*** في العديد من المناطق[٥]. وتنظر هذه الشريحة إلى نفسها باعتبارها شريحة نبيلة ومتميزة عرقيا، لذلك فقد انغلقت على نفسها من حيث علاقات الزواج[٦]، وأصبحت منغلقة اجتماعياً.

---

(١) المرجع السابق، ص٣١١.

(٢) حول احداث ١٣/يناير/١٩٨٦م انظر الهامش ص من نفس الدراسة.

(٣) رياض الريس، مرجع سابق، ص٣١٣.

* لا تشكل هذه الشرائح، بالمعنى العلمي شرائح اجتماعية متجانسة، وغير متداخلة.

(٤) أحمد الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، بيروت، دار الصداقة، ط١، ١٩٩٢م، ص٤٧.

*** لا توجد إحصائيات دقيقة أو تقريبية، موثقة يمكن الاستناد عليها في تحديد طبيعة العلاقة الاقتصادية التي كانت قائمة، لذلك من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود علاقات إقطاعية واسعة. قد يكون توزيع الأراضي غير عادل، إلا أنه لا يرتقي إلى مستوى الإقطاع، لذلك لم يكن من أهداف ثورة ١٩٦٢م إعادة توزيع الملكية الزراعية: محمد العزازي و هانز كروزه، الجمهورية العربية اليمنية، بيروت، دار الثقافة، ط١، ١٩٧٥م، ص٦٤ ، وقد قسم الدكتور "قائد الشرجبي" أشكال الملكية الزراعية، إلى ثلاثة أقسام الأول: ملكيات كبيرة، يتم تجزئتها وتؤجر للمزارعين، وتكون في العادة للعائلة الإمامية الحاكمة، وكبار الموظفين، والتجار، والقادة، والمشايخ، والأعيان؛ الثاني: ملكيات متوسطة؛ الثالث: صغيرة. وتعد الملكيات المتوسطة والصغيرة هي الشكل السائد في البلاد: قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص١٩٧.

(٥) فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة: محمد الرميحي، الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٧٧، ص٧٧.

(٦) فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص٢١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. شريحة الفقهاء والقضاة: يتميز الفقهاء والقضاة بعلمهم بالشريعة الإسلامية، لذلك تولوا مهام إرشاد الناس دينياً، والفصل في المنازعات، وحصلوا على مكانة اجتماعية تلي مكانة السادة، بفعل توليهم لتلك الأعمال، وحصل الكثير منهم على أراضي خصبة وواسعة[١].

٣. شريحة المشايخ: هم زعماء القبائل، ويسيطرون سياسياً واقتصادياً على شؤون قبائلهم، وامتلك العديد منهم مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، ويحصلون على مواقعهم القيادية في القبيلة في الغالب بالوراثة، إلا أنها ليست قاعدة، ويتحملون مسؤولية الإدارة[٢].

٤. كبار التجار والملاك: هي شريحة محدودة الحجم، نظرا لطبيعة وحجم التجارة التي كانت في حالة كساد وضعف، ومحتكرة في الوقت نفسه من قبل السادة، وبعض الأسر الغنية[٣]. والملاك هم الذين يملكون أراضي زراعية واسعة، ولكنهم لا يعملون بها، بل يقومون بتأجيرها إلى المزارعين[٤].

(٢)- الشرائح الوسطى:

جميع الحقوق محفوظة

وتشمل "شريحة صغار التجار": وهي تعمل في نطاق تجاري ضيق ومحدود داخل المدن الرئيسية، وقد هاجر الكثير منهم إلى الخارج، نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية[٥]، وشريحة المزارعين: وهي الشريحة الواسعة حيث تشكل أكثر من ٨٥% من مجموع السكان[٦]، وتتركز في المناطق الزراعية، ويمكن تقسيم هذه الشريحة إلى فئتين: الأولى مزارعون أغنياء: وهم الذين يملكون الأرض ويعملون عليها، والثانية، مزارعون فقراء: وهم العاملون في أراضي غيرهم في مقابل أجر مادي أو عيني[٧]. ونتيجة للأوضاع المعيشية المتردية وحالة الفقر المدقع التي يعيشون فيها اضطر الكثير منهم إلى الاغتراب والهجرة [٨].

(٣)- الشرائح الدنيا: وتقع في أدنى السلم الاجتماعي، وتتميز بوضع اجتماعي خاص ومختلف عن الشرائح الأخرى، وتتكون من ثلاث شرائح: الأولى الحرفيون والمهنيون، وهم أصحاب الحرف اليدوية، وينظر إليهم باعتبارهم شريحة متدنية اجتماعيا، ولا تصل إلى مستوى

---

(١) المرجع السابق، مرجع سابق، ص٢٢٦.
(٢) فرد هاليداي ، مرجع سابق، ص٧٧.
(٣) المرجع السابق، ص٧٦.
(٤) صادق عبده، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن، بيروت، دار الكتاب الحديث، ط١، ١٩٩٢م، ص٨٢.
(٥) المرجع السابق، ص٨٢.
(٦) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ٨٥.
(٧) صادق عبده، مرجع سابق، ص٨٥.
(٨) المرجع السابق، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرائح السابقة**، ومن حيث تمتعها بالحقوق السياسية والاقتصادية والدينية، فإنها لا تختلف عن الشرائح العليا، حيث يخضع الجميع وعلى قدم المساواة للقوانين، ولا تعتبر هذه الشريحة منبوذة اجتماعياً، حيث تتفاعل وتختلط مع الشرائح الأخرى بصورة طبيعية، ويبرز الاختلاف في علاقات الزواج، فلا يحق لهذه الفئة الزواج من الشرائح التي تعلوها(١). والشريحة الثانية شريحة العبيد و"الأخدام"، فلم تلغ العبودية من "اليمن" إلا بعد قيام ثورة ٢٦/سبتمبر(٢). وقد عمل العبيد في خدمة الأسر الغنية(٣)، وكانت ظروفهم الحياتية في الغالب أفضل بكثير من حياة فقراء الفلاحين أو المعدمين(٤).

وتوجد فئة "الأخدام" وهي فئة منبوذة اجتماعيا، وتقع في ادني السلم الاجتماعي، وكانو يعيشون في ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مترديه للغاية* ويسكنون في الأكواخ، ومنهم من يتنقل بين المدن والقرى يطلب الصدقة، ويتواجدون في العديد من المدن في الشمال والجنوب، ويعملون في "التنظيف والعزف، وسماسرة في الأسواق"، إضافة إلى أعمال أخرى، ويمارسون التسول،. ويرجع بعض الكتاب السبب في كونهم فئه منبوذه إلى أصولهم** وأنهم قدموا إلى اليمن في الحملة الحبشية على "اليمن" عام ٢٥٢م، وقد تولد ضدهم الكره والعداء الشديد، مما أدى إلى تحويلهم إلى فئة منغلقة ومنبوذة اجتماعياً(٥).

ب- الشرائح الاجتماعية في الجنوب قبل الاستقلال:

ينقسم المجتمع في الجنوب إلى عدة شرائح، لا تختلف من حيث سماتها من الشرائح في الشمال، باستثناء مدينة "عدن" التي تختلف الشرائح فيها عن الشرائح في المناطق الداخلية نتيجة لسياسة الاستعمار الاقتصادية.

** لا تعتبر مهن "الحلاقة والحجامة، والجزاره" وغيرها مهن محتقرة اجتماعيا من "اليمن" فقط، ولكنها كذلك محتقرة في المجتمع الشرقي منذ العصور القديمة، وقد اعتبرت هذه المهن وإلى قبل ظهور الإسلام من المهن المحتقرة ليس عند العرب فقط، بل وعند غيرها من الفئات المتدينة الأخرى: جلوبو فسكايا الينا، حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي اليمني، صنعاء، دراسات يمنية، العدد ١٧، ١٩٨٤م، ص ١٧٩.

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٢) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٣) فرد هاليداي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٤) صادق عبده، مرجع سابق، ص٨٨.

* للمزيد حول "الأخدام" وظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن الرجوع إلى: جلوبفسكايا الينا، حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي اليمني ، مرجع سابق، ص١٧١.

** لا يوجد اتفاق حول أصول "الأخدام"، وهنالك مصادر تشير إلى أن أصولهم فارسية وزنجية، وأن بعضهم من العبيد الذين حرروا بفعل الدعوة الإسلامية: أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٧٠، وللمزيد، انظر: جلوبفسكايا الينا، حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي اليمني ،مرجع سابق، ص١٧٧.

(٥) صادق عبده، مرجع سابق، ص٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١)- الشرائح الاجتماعية في المناطق الداخلية:

١. الشرائح العليا: تتكون من ثلاث شرائح هي: السلاطين، ،والأمراء، والمشايخ[١]. وقد ظل السلاطين مستقلين سياسياً واقتصادياً وإدارياً بالأرض التي يسيطرون عليها، وقد حاز بعضهم على ما بين ٧٠% إلى ٨٠% من الأراضي الخصبة في العديد من المناطق[٢]، وبعد قيام ثورة ١٤/اكتوبر/١٩٦٣م، أخذ حكمهم يتداعى على أيدي مناضلي الجبهة القومية، وتم تأميم ممتلكاتهم عام ١٩٦٨م. وتمتع مشايخ القبائل في ظل الاستعمار البريطاني بوضع اقتصادي واجتماعي متقدم، رغم أن نفوذهم كان محدوداً اجتماعياً.[٣].

٢. الشرائح الوسطى: وتتكون من شريحتين، الأولى شريحة المزارعين، ويشكلون النسبة العظمى من السكان، ويعيشون في حالة جهل وفقر مدقع، وحالهم لا يختلف عن حال المزارعين في الشمال. وينقسمون إلى قسمين: قسم يملك الأرض ويعمل عليها، وقسم معدم، يعمل بالأجرة، وهم يشكلون النسبة العظمى[٤]. والشريحة الثانية، هي شريحة البدو ويعيشون حياة التنقل والترحال، ويعتبر الصيد وتربية المواشي مصدر عيشهم، وبلغت نسبتهم بين السكان ١٠%[٥] ويتركزون في مناطق" ثمود، والمهره، وحضرموت، ولحج"[٦].

٣. الشرائح الدنيا: وتتكون من شريحة الحرفيين و"الأخدام"، وهم لا يختلفون من حيث أوضاعهم ومكانتهم الاجتماعية عن الحرفيين والأخدام في الشمال[٧].

(٢)- الشرائح الاجتماعية في "عدن":

فصل الاستعمار البريطاني مدينة "عدن" اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عن بقية المناطق الداخلية[٨]. ونتيجة للطبيعة التجارية التي عاشتها المدينة كميناء دولي هام، ظهرت فيها شرائح اجتماعية جديدة ومختلفة عن تلك الشرائح الموجودة في بقية المناطق الداخلية وأهم هذه الشرائح هي:

---

(١) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) فرد هاليداي، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص١٣٨.

(٤) مجموعة مؤلفين سوفيتيين، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧-١٩٨٢م)، ترجمة: محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، دون رقم طبعه، دون سنة نشر، ص١٦٨.

(٥) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٨.

(٦) عبد الله نعمان، السكان والموارد البشرية في اليمن الديموقراطية، دون مكان نشر، المكتب الاقليمي للعالم العربي، دون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص٨.

(٧) راجع ما سبق ذكره حول الحرفيين و"الأخدام" ص ٩ من نفس الدراسة.

(٨) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: حازم صاغيه وسعيد محيو، بيروت، دار ابن خلدون، ط٣، ١٩٨١، ص١١٤، "ذكر اسم المؤلف في مرجع سابق بصورة مختلفة وجاء ذلك تماشيا مع ما ورد في المرجع نفسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. شريحة التجار: وتنقسم هذه الشريحة إلى قسمين مختلفين من حيث الأصول والنشاط الاقتصادي: الأولى، تضم التجار الأجانب[١] وأصولهم "بريطانية، وهندية، وباكستانية، وإيرانية"، وقد سيطروا على عمليات النقل والمواصلات والتأمين، وعلى فروع البنوك الأجنبية، وهذه الفئة هي الفئة الاستغلالية الأساسية، وقد اقتصر نشاطها على مدينة "عدن"[٢]، والثانية تضم التجار المحليين: وانحصرت نشاطاتهم في الاستيراد والتصدير، وتقديم بعض الخدمات التجارية في إطار ضيق سمحت به القوى التجارية المسيطرة[٣].

٢. شريحة العمال[٤]: نمت هذه الشريحة بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة ظهور العديد من المشاريع التي تحتاج إلى أيادي عاملة، مثل ميناء عدن"، وما يتصل به من تقديم الخدمات للسفن، ومصافي النفط. وجذبت الحركة التجارية التي نمت في "عدن"، الفلاحين والعاطلين عن العمل في المناطق الداخلية والشمالية، مما أدى إلى تشكل شريحة العمل من فئتي الفلاحين والعمل. وبلغت نسبتهم ٢٥% من مجموع سكان "عدن"[٥].

ج- أثر التطورات السياسية على الشرائح الاجتماعية خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٠):

(١)- أثر ثورة ٢٦/سبتمبر :

أدى قيام ثورة ٢٦/سبتمبر وسقوط النظام الإمامي إلى ظهور تغيرات* هامة في المجتمع، ويمكن تحديد أهم هذه التغيرات في انتهاء سيطرة شريحة السادة على الأوضاع في البلاد بصورة عامة، وزوال مكانتهم الاجتماعية، وأصبحوا لا يتميزون عن بقية الأفراد في شيء، وأخذ الكثيرون منهم ينفتحون على المجتمع، وأصبحت علاقة الزواج تتم بينهم وبين العديد من فئات المجتمع[٦]. وتنامى دور ونفوذ مشايخ القبائل سياسياً[٧] واجتماعياً واقتصادياً، حيث توسعت نشاطاتهم الاقتصادية لتشمل العديد من الأنشطة الحديثة[٨]. وزوال شريحة العبيد

(١) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٥٥.
(٢) مجموعة مؤلفين سوفيت، مرجع سابق، ص٦٤.
(٣) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٥٥.
(٤) المرجع السابق، ص٦١.
(٥) مجموعة مؤلفين سوفيت، مرجع سابق، ١٦٧.
* يعرف التغير الاجتماعي "بأنه كل تحول يحدث في النظم والانساق والأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أم الوظيفة خلال فترة زمنية محددة ويشمل التغيير بصورة عامة البيئتين الطبيعية والاجتماعية، والبيئة الطبيعية هي البناء الخارجي للمجتمع، والبيئة الاجتماعية هي البناء الداخلي للمجتمع، وتشمل جانب التراث الاجتماعي، من أعراف وتقاليد، وجانب التراث الروحي من معتقدات، وجانب التراث المادي من ابتكارات وأدوات ووسائل، وتعد الثورات والحروب من أقوى عوامل التغير الاجتماعي: فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص ص ٣٠٢-٣٠٥.
(٦) المرجع السابق، ص٢٤٤.
(٧) راجع ماسبق ذكرة ص ٥ من نفس الدراسة.
(٨) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ص ٥٠-٥١.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد صدور قرار إلغاء الرق. وقد أدى الانفتاح على العالم الخارجي إلى توسع تجاري كبير، وتنامي أعداد التجار الكبار والصغار. وظهرت شريحة المثقفين، وهم من حصلوا على التعليم الجامعي الحديث، وأدى ذلك إلى تحول في نظرة المجتمع للعديد من الحرف التي كان العمل فيها يعتبر أمراً معيباً. وتحسنت أوضاع "الأخدم"، فقد شهدت علاقاتهم الاجتماعية مع بقية شرائح المجتمع تطوراً إيجابياً، حيث خفت وبصورة نسبية حالة العزلة التي كانوا يعيشون فيها، فالتعليم المجاني أصبح متاحاً لهم وتمكنوا من الالتحاق بالجامعات، والجيش، والشرطة، ومزاولة مهن مختلفة في قطاع الصناعة والخدمات والتجارة، وحقوقهم السياسية مكفولة كبقية الأفراد[١].

(٢)- أثر الاستقلال:

أدى خروج الاستعمار البريطاني من الجنوب، واتباع السلطة توجها راديكاليا في إدارة البلاد، إلى بروز تغيرات هامة في شرائح المجتمع، حيث اختفت شرائح معينة وظهرت شرائح جديدة، وتطورت أوضاع شرائح أخرى. ويمكن تحديد أهم التغيرات في انتهاء دور ونفوذ السلاطين والأمراء والمشايخ. وكذلك دور ونفوذ التجار الأجانب والمحليين بعد أن تم تأميم كل ممتلكاتهم[٢]. وبروز العمال والفلاحين كشريحة هامة وأساسية في المجتمع، وتحسن أوضاع الشرائح الفقيرة والمعدمة بصورة عامة[٣]. وبرزت شريحة المثقفين، نتيجة انتشار التعليم المجاني، وتوسعه ليشمل كل الشرائح التي حرمت منه قبل الاستقلال[٤].

(١) للمزيد حول أوضاع "الأخدام" والتغيرات التي حدثت في أوضاعهم، انظر الدراسة الميدانية: أحمد شجاع الدين وآخرون، الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني، صنعاء، الثوابت، العدد ١٤، ١٩٩٨، ص٣.

(٢) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٦٢-٦٦.

(٤) جلوبفسكايا الينا، حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي اليمني ،مرجع سابق، ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المذاهب الدينية:

ينقسم المجتمع اليمني بصورة أساسية إلى مذهبين *هما "الزيدي، والشافعي"**. وينتشر المذهب الشافعي بين القبائل التي تتواجد في المرتفعات والهضاب الوسطى، والمناطق الساحلية والجنوبية والشرقية. والمذهب الشافعي مذهب سني وضع أسسه الإمام "أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي"، المتوفى في "مصر" عام ٨٢٠م(١).

اما المذهب الزيدي فيعود إلى الإمام "زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب" الذي استشهد في "الكوفة". وقد دخل اليمن على يد الإمام "الهادي يحيى بن الحسين" عام ٨٩٤م وانتشر المذهب في المناطق الشمالية بين قبائل "حاشد وبكيل" بصفة خاصة. وتعد الزيدية إحدى فرق الشيعة، وتعتبر من أقلها تطرفاً وأكثرها اعتدالاً وقرباً من المذهب السني(٢).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

التأثير السياسي للمذاهب الدينية:

١- أثر الانقسام المذهبي على الأوضاع السياسيه قبل ثورة ٢٦سبتمبر:

عمل الإمام "الهادي يحيى بن الحسين" على نشر المذهب الزيدي بين قبائل "حاشد وبكيل"، وقد ترافق مع تحركه بين القبائل،و دعوته لمذهبه تحرك آخر لدعاة "المذهب الإسماعيلي"، مما أدى إلى أن تشهد اليمن فترة من الصراعات والحروب المذهبية، التي كانت منتشرة في الوقت نفسه في أجزاء كثيرة من "الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق"(٣).

عمل الإئمة على تعزيز سلطتهم ونفوذهم بين القبائل، وحافظوا في الوقت نفسه على البقاء خارج الإطار الاجتماعي القبلي وعدم الامتزاج به، وظلوا عنصر توازن وحسم بين القبائل المختلفة وعلى الرغم من ذلك لم يكن اللإئمة قادرين على تطويع القبائل لسلطتهم بصورة كاملة ومستمرة، فكان التصادم أمراً حاصلاً وبصورة شبه متواصلة(٤).

---

*يوجد مذهب ثالث هو المذهب "الأسماعيلي" وينتشر الآن بصورة محدودة جداً في منطقة "حراز" ويعرف اتباعه في "اليمن" "بالمكارمة": سيد مصطفى، مرجع سابق، ص٢٣.

** لا توجد إحصائية دقيقة توضح عدد الزيود أو الشوافع. إلا أن بعض المؤلفين يرون أن نسبتهم اليوم متقاربة وتصل ألى حوالي٤٥-٥٠ % لكلا المذهبين: رياض الريس، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(١) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) سيد مصطفى سالم، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤) لم تكن العلاقة بين الأئمة ومشايخ القبائل المسانده لهم تتسم بالتعاون المستمر والدائم، فقد أدت التناقضات الكثيرة وتصادم سلطة الأئمة مع سلطة المشايخ ألى قيام الصراعات بينهم: محمد الظاهري، مرجع سابق، ص ص٨٠-٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد رأت "بريطانيا" التي كانت قد احتلت مدينة "عدن" عام ١٨٣٩م واخضعت بقية المناطق الجنوبية والشرقية لوصايتها[١] في الانقسام المذهبي وضعا يمكن الاستفادة منه في تعزيز حالة التشطير الذي خلقته، فعملت على تعزيز سلطة الإمام في المناطق الشمالية التي يتبع سكانها المذهب الزيدي، وفي نفس الوقت اتجهت الي إثارة الخلافات المذهبية، وتشجيع القبائل الشافعية على التمرد على الإمام، محاولة بذلك دفعه إلى التوقف عن المطالبة بخروج الاستعمار البريطاني من الأراضي اليمنية.

اتسمت سياسة الإمام الداخلية في بداية حكمه بتحيزه واعتماده الأساسي على الشخصيات الزيدية في إدارة المناطق الشافعية. وكان جميع الموظفين المرسلين من الإمام إلى المناطق الشافعية لإدراتها من الزيود، الأمر الذي جعل السكان يرفضون التعاون معهم، واضطر الإمام للحد من هذا الأمر، واتجه إلى الاعتماد النسبي على بعض الشخصيات الشافعية[٢].الا أنه شجع التعصب للمذهب الزيدي لدى بعض أتباعه بما يتناسب مع مصلحته[٣]. ولم يبرز أي صراع بين القبائل الزيدية والشافعية يحمل طابع الخلاف المذهبي، فالتعايش كان قائماً وواضحاً سواء في المعاملات العامة بين الأفراد، أو في العلاقات الدينية في المساجد. والخلافات المذهبية ظلت محصورة في إطار ديني محدود[٤].

٢- أثر الانقسام المذهبي على الأوضاع السياسيه قبل الوحدة:

بعد ثورة ٢٦/سبتمبر/١٩٦٢م. ظهر الانقسام المذهبي في عملية التقاسم للحقائب الوزارية، حيث تم تقاسمها بالتساوي بين أتباع المذهبين في أغلب الحكومات. وعلى الرغم من أن ذلك مثل بداية لمشاركة متساوية في السلطة، إلا أنه عبر وإلى حد ما عن إعطاء الأولوية للاعتبارات المذهبية بدلاً من اعتبارات الكفاية والتخصص[٥]. وخلال عقد السبعينات عملت بعض القوى السياسية من أبناء المناطق الشافعية "مناطق المرتفعات الوسطى" على استغلال الانقسام المذهبي[٦] في الصراع السياسي الذي كان محتدما في تلك الفترة. إلا أن

---

(١) شارل سان-برو، العربية السعيدة منذ القدم ألى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن، ترجمة: فارس غصوب، بيروت. بيسان للنشر والتوزيع والاعلان، ط١، ١٩٩٩م، ص ٣٨.

(٢) مجموعة مؤلفين سوفيت، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣) سيد مصطفى سالم، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٤) رياض الريس، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٥)محمد الأسودي، حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة، دون مكان نشر، دون دار نشر، دون رقم طبعة، دون سنة نشر، ص٢١٥.

(٦) رياض الرئيس، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة التعايش الطويله التي سادت بين أفراد المذهبين حالت دون وقوع صدامات شديدة على خلفيته. وكان لمشاركة العديد من أبناء المناطق الشافعية في السلطة[١] دورها المؤثر في إضعاف تأثير الانقسام المذهبي على الأوضاع السياسية، بحيث يغدو من الصعب القول به.

٣- أثر الانقسام المذهبي على الأوضاع السياسيه بعد الوحدة:

لم يبرز تأثير واسع للانقسام المذهبي على الساحة السياسية، ويعود ذلك ألى الارتقاء والتطور الذي حصل في مستوى الممارسة السياسية، وخروج أشكال سياسية تنظيمية متعددة تجاوزت مرحلة استغلال الاختلافات القائمة في المجتمع من أجل مكاسب سياسية، إضافة إلى أن بروز الانقسام المذهبي أمر لا يمكن أن يكون مفيدا لأي حزب سياسي يسعى للوصول إلى السلطة، نظرا لما يشكله ذلك من إعاقة لحركته ونشاطه داخل المجتمع، لذلك فقد سعت الأحزاب إلى تجاوز هذا الانقسام والعمل على بناء قواعد مشتركة للتعامل الإيجابي قدر الإمكان.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) أحمد الصياد، مرجع سابق، ٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأوضاع الاقتصادية

جميع الحقوق محفوظة

"اليمن" بلد زراعي وتجاري عريق وقد ساعده في ذلك عاملان: تساقط الأمطار على أجزاء من أراضيه ، وموقعه على طرق التجارة الدولية. وقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية بالأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، من أهمها الحروب والصراعات السياسية الداخلية.

و"اليمن" دولة فقيرة لم تتمكن من استثمار مواردها وثرواتها بصورة كاملة، ويتميز اقتصادها بكونه اقتصاداً متخلفاً يقوم أساساً على الزراعة التي تتم بوسائل متخلفة وبدائية ، وهذا الأمر انعكس على مستوى معيشة الأفراد ، ودفع العديد منهم إلى الهجرة، وقد شهد الاقتصاد اليمني منذ ثورة ٢٦/سبتمبر، واستقلال الجنوب مروراً بالوحدة تطوراً كبيراً ساعد على تحسين حياة السكان مقارنة مع وضعهم قبل الثورة.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في الشطر الشمالي من اليمن بعد ثورة ٢٦/سبتمبر:

اتسم البنيان الاقتصادي قبل ثورة ١٩٦٢م بطابعه البسيط والمتخلف جداً وعدم شموله لنشاطات اقتصادية أساسية، فقد تركزت سياسة الإمام "يحيى حميد الدين"، وابنه "أحمد"، على الانغلاق والعزلة عن العالم[١] والمحافظة على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتخلفة، وقد لقيت الرفض في معظم المشاريع الاقتصادية والتنموية* إلى أن

---

(١) سيد مصطفى، مرجع سابق، ص٤٤١.

* رفض الإمام يحيى العديد من المشاريع الاقتصادية تحت مبرر أنها تشكل بداية لاستعمار أجنبي، وأنه من الأجدى له ولشعبه أكل الحشائش، والبقاء في حالة الفقر على أن يدخل الأجانب إلى البلاد، انظر حول ذلك: سيد مصطفى سالم، مرجع سابق، ص٤٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدمت بها العديد من الشركات الأجنبية. وكان لهذه السياسة آثار اقتصادية وخيمة وبعيدة المدى. ولعبت إلى جانب تلك السياسة عوامل اجتماعية وجغرافية مختلفة، أدت إلى تدهور الأوضاع العامة للمجتمع بصورة خطيرة(١).

وبعد قيام ثورة ١٩٦٢م(٢) شهدت الأوضاع الاقتصادية تحسنا كبيرا، خاصة بعد انتهاء فترة الحرب التي استمرت من عام ١٩٦٢م إلى عام ١٩٧٠م تقريبا. ورغم ما صحب عقد السبعينات من اضطراب سياسي، إلا أن التوجه السياسي العام والإجراءات الحكومية، انصبت نحو حماية الملكية الخاصة** وتشجيع الاستثمار في معظم الأنشطة الاقتصادية. وقد ساعدت التحويلات المالية للمغتربين اليمنيين في الخارج، وبالذات في دول الخليج، والمساعدات والقروض الاقتصادية التي حصلت عليها اليمن من الدول العربية والأجنبية، على تحقيق تطور كبيير في أوضاع المجتمع مقارنة مع الأوضاع قبل الثورة. وخلال عقد الثمانينات تنامت حالة التطور والاستقرار الاقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تشكل، واكتشاف النفط بكميات تجارية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أهم القطاعات الاقتصادية:

١- **قطاع الزراعة***: تتميز "اليمن" وخلافا للأجزاء الأخرى من الجزيرة العربية بتنوع تضاريسها ومناخها، وتعرض أجزاء منها للأمطار خلال فصلي الربيع والصيف، الأمر الذي شجع القبائل على الاستقرار فيها، وأدى إلى قيام حضارات زراعية عريقة. وقد ظلت الزراعة هي المجال الرئيسي الذي يعمل فيه أغلب السكان، وتميزت قبل الثورة بطابعها المتخلف، من حيث وسائل الري وأساليب الإنتاج، التي تم توارثها منذ القدم، وقدرت المساحة المزروعة في عقد السبعينات ١,٥ مليون هكتار من أصل ٢٠ مليون هكتار صالحة للزراعة(٣).

---

(١) فردهاليداي، المجتمع والسياسة ، مرجع سابق، ص ص ٧٦-٧٧.

(٢) حول الثورة اليمنية، انظر: ص ص ٣٢-٣٣ من نفس الدراسة.

** حافظ الدستور على التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، حيث نصت المادة (١١) من الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، والصادر عام ١٩٧٠ على أن "النشاط الاقتصادي الخاص حر على أن لا يضر بمصلحة المجتمع" ومن الملاحظ أن الدستور قيد النشاط الاقتصادي بعدم إضراره بالمصلحة العامة، متبعا في ذلك الفكر الإسلامي. وتبعا لذلك نص الدستور في المادة (١٢) "الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع إلا للمصلحة العامة، ويحدد القانون مقدار وطريقة التعويض"، انظر حول ذلك: مطهر العزى، التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، دون مكان نشر، دون دار نشر، دون رقم طبعة، ١٩٨٥م، ص٢٩٧

* نتيجة لعدم وجود إحصائيات دقيقة حول قطاع الزراعة وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، خلال عقد الستينات نتيجة ظروف الحرب في تلك الفترة، وسيتم طرح البيانات الإحصائية التي ظهرت خلال (١٩٧٠-١٩٨٨م) بحسب ما أخذت به الجهات الرسمية من اليمن، انظر: مكتب رئاسة الجمهورية، الثورة في ٢٧ عاما منجزات وأرقام، صنعاء، ١٩٨٩م، ص٢٥.

(٣) قائد الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، بيروت، دار التضامن للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظهر هيكل الإنتاج الاقتصادي في نهاية عقد الستينات مرتكزا على قطاع الزراعة، الذي قدم ما يقارب ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٧٠م[١]، وشكل ذلك نقصا في مساهمة قطاع الزراعة، مقارنة مع عقد الستينات، ويعود ذلك إلى ظهور قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة، والخدمات المالية والمصرفية[٢]، إضافة إلى ارتفاع نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة والخارج. وتضاءلت أهمية قطاع الزراعة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٣م) إلى مستوى ربع ما كانت عليه، وكان مستوى نموه خلال النصف الأول من السبعينات الأقل بين القطاعات، وأصبح سالبا في النصف الثاني[٣] وذلك نتيجة للأسباب السابقة إضافة إلى ضآلة الدخول الزراعية، والتوسع في زراعة القات. وأصبحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٤م ٢١,٩% فقط، ورغم ذلك ظلت الزراعة محتفظة بالمرتبة الأولى في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وفي عدد العاملين فيها الذين يشكلون ما نسبته ٦٩,١% من السكان عام ١٩٨١م[٤]. وقد اتخذت الحكومة إجراءات واسعة بهدف حماية هذا القطاع وتطويره، ومنها إنشاء بنك التسليف الزراعي، وحظر استيراد الفواكه والخضراوات[٥].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٢-قطاع الصناعة التحويلية[**]: لم تشهد اليمن قبل الثورة وجود صناعات حديثة، والصناعات التي وجدت تمثلت في "ورشة الأسلحة، مصنع للغزل والنسيج، مصنعان لحلج القطن، ثلاث محطات كهربائية بقوة متوسطة"[٦]. وقد ساهم قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٥م بقيمة ٢٨٩ مليون ريال، من أصل ناتج قيمته ٤٨٨٨ مليون ريال، وشكل ذلك ما نسبته ٥,٥%، وارتفعت مساهمته في عام ١٩٨٨م إلى ٦٣٧٥ مليون ريال، من إجمالي مقداره ٥٣٩٣٣ مليون ريال، وشكل ذلك ما نسبته ١١,٨%. وبلغت نسبة النمو المتوسطة في القطاع خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٨م) ٢٢,٤% سنويا[٧]. وتأثر القطاع بصورة عامة بالعديد من العوامل منها أن غالبية المنشآت تستورد مسلتزمات الإنتاج من الخارج، مما جعلها

---

(١) صندوق النقد العربي، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية، أبو ظبي، ١٩٨٠م، ص٥.

(٢) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٣١.

(٣) صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص

(٤) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٥) للمزيد حول الإجراءات والمشاريع التي نفذت، انظر، مكتب رئاسة الجمهورية، الثورة في ٢٧ عاما منجزات وأرقام، مرجع سابق، ص٤٣.

** سيتم تناول الصناعة التحويلية، وذلك لكونها تعتبر صناعة حديثة، ولم تعرفها اليمن إلا بعد قيام ثورة ١٩٦٢م، وتشمل هذه الصناعة: "الصناعة الغذائية، والمشروبات، والتبغ،والغزل والنسيج، والملابس، والخشب والمنتجات الخشبية، والورق والطباعة، والصناعة الكيماوية، ومواد البناء، والفخار، والصناعة المعدنية، ودباغة الجلود ومصنوعاتها، وتكرير النفط، وصناعات متنوعة".

(٦) مجموعة مؤلفين سوفيتيين، مرجع سابق، ص٣٠.

(٧) المرجع السابق، ص٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرتبطة بالسوق الخارجية، وقلة الأيادي الماهرة والمدربة، ومحدودية الأسواق، وضعف البنية الأساسية، وتفاقم ظاهرة التهريب عبر الحدود للمنتجات الأجنبية[١].وتأتي غالبية تمويل المنشآت الصناعية من مصادر مالية يمنية، وهي موزعة ما بين القطاع الخاص الذي يملك الجزء الأكبر، والقطاع العام الذي يملك ٢٤% ، و٣% تملكها مؤسسات تعاونية[٢].

واتخذت الحكومة عدة إجراءات بهدف تشجيع الرأسمال الوطني والأجنبي على الاستثمار في الصناعة. وقدم قانون الاستثمار لعام ١٩٨٥م العديد من التسهيلات، منها خفض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية، والمواد الأولية، وإعفاء الأرباح من الضرائب لفترة محددة، وحرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج[٣]، وقد تم إنشاء البنك الصناعي اليمني عام ١٩٧٦م لتقديم القروض للعديد من الصناعات*.

٣-قطاع المال: خلت اليمن قبل ثورة ١٩٦٢م من وجود أية مؤسسات مصرفية، والعملة الوحيدة التي كانت متداولة هي "دولارماريا تريزا"** وهي عملة فرنسية، استخدمت لكونها مقبولة دوليا. وقد أنشئت أول مؤسسة مالية رسمية بعد الثورة عام ١٩٦٤م، سميت "لجنة النقد اليمنية" أوكل إليها مهمة إصدار العملة الوطنية، التي حدد أن تكون "الريال"، وتم إصداره عام ١٩٦٤م. ونتيجة لظروف الحرب لم يشهد قطاع المال تطوراً كبيراً خلال عقد الستينات. وفي عام ١٩٧١م تم إنشاء "البنك المركزي" ، وذلك للإشراف على الأعمال المصرفية والائتمانية، وإدارة احتياطي اليمن من العملات الأجنبية وغيرها من المهام[٤]،

وتعد الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٧٣م أول ميزانية يتم وضعها على أسس علمية متعارف عليها، وذلك بعد أن تم التعاون بين اليمن وصندوق النقد الدولي[٥]. وقد تطورت الموازنة العامة خلال السنوات اللاحقة. فخلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٩م) ارتفع العجز في موازنة الدولة وبلغ في عام ١٩٧٨م ٤٢٨مليون ريال، وارتفع في الأعوام التالية، ووصل في

---

(١) محمد أحمد السعيدي، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص٦٥.

* قدم البنك بعد تأسيسه وحتى ديسمبر/١٩٨١م قروضا صناعية وحرفية بمبلغ ٩٧ مليون ريال، موزعة على ١٠٢ قرضا، وقد تأسس البنك تزامنا مع السنة الأولى لخطة التنمية الاقتصادية الأولى (١٩٧٦-١٩٨١م)، انظر المزيد حوله: وزارة الإعلام والثقافة، عقدان زاهيان من عطاء الثورة، صنعاء، دون رقم طبعه، ١٩٨٢م، ص٦٨.

** "دولار ماريا تريزا" أدخله إلى الشرق الأوسط نابليون بونابرت، أثناء غزوه لمصر، وكانت تصك من الفضة في سويسرا، وحملت بصورة مستمرة تاريخ ١٧٨٠م، وكانت قيمتها تساوي ٨٠ قسنتا، انظر: فردهاليداي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٤) حول "البنك المركزي اليمني" ومهامه ونشاطاته خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨١م)، انظر: وزارة الإعلام والثقافة، عقدان زاهيان من عطاء الثورة، مرجع سابق، ص٥٦.

(٥) مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاما من العطاء، مرجع سابق، ص١٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٨٣م إلى ٤٤٥٦مليون ريال، ثم أخذ في الانخفاض التدريجي ليصل في عام ١٩٨٩م إلى ٣٤٦ مليون ريال[١] وقد غطي العجز من خلال المساعدات والقروض العربية والأجنبية ومن خلال المصادر الداخلية. وقد وصل حجم الديون الخارجية مع نهاية عقد الثمانينات إلى ٢,٧ مليار دولار، أي حوالي ٤٦% من الناتج القومي الإجمالي[٢].

٤-قطاع التجارة : تركز التجار والحرفيون قبل الثورة في المدن الرئيسة "صنعاء، تعز، الحديده"[٣]، التي انتشرت فيها الأسواق الشعبية التي يتوفر فيها السلع الغذائية التي تنتج أغلبها محليا، والسلع الأولية التي تستورد من الخارج[٤]. وقد توسع قطاع التجارة بعد الثورة على المستوى الداخلي، وخاصة خلال عقد السبعينات والثمانينات، وقد ساعد على ذلك تطور البنية الأساسية، وتوفر وسائل المواصلات، والانفتاح على العالم، إضافة إلى اتساع الإنفاق الحكومي، وتنامي تحويلات المغتربين في الخارج، ونمت التجارة لتصل إلى العديد من القرى.

تكونت الصادرات في عام ١٩٧١م من "المنتجات الزراعية والحيوانية ٨٥,٩٩%، والمنتجات الصناعية ٠,١٦%، والمواد الأولية ١١,٠٥%"[٥] إضافة إلى سلع أخرى، وبلغت قيمتها ٢١٥٧٠٧٨٧ ريال. وتكونت الواردات للعام نفسه من "سلع استهلاكية ٧٥,٠٢%، وسلع استثمارية ١٤,٠٣%، وسلع وسيطة ٧,٥٦%، وسلع أخرى ٣,٣٨%[٦]، وبلغت قيمتها ١٨٣٠٧٩ ألف ريال، وأدى ذلك إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري. واستمر العجز في الارتفاع خلال السنوات التالية ليصل في عام ١٩٨٢م ٦,٨٢٦ مليار ريال[٧]، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تبني سياسة ترشيد الاستهلاك والاستيراد، وتم إنشاء العديد من المؤسسات التجارية العامة بغية حماية المستهلك من تقلبات الأسعار. وقد تراجع العجز نتيجة لتلك السياسة، من ١١,٠٥ مليار تقريباً عام ١٩٨٦م، إلى ٨,٩١٦ مليار تقريباً عام ١٩٨٨م، ثم إلى ٧,٣٢ مليار تقريباً عام ١٩٨٩م[٨].

---

(١) المرجع السابق، ص١٠٥.

(٢) محمد عبد الله السياني، الخصخصة كسياسة لتحجيم دور الدولة والتحول نحو اقتصاد السوق، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ١٤، ١٩٩٨، ص٨٢.

(٣) فرد هوليداي، الصراع السياسي، مرجع سابق، ص٥١.

(٤) فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٧٦.

(٥) محمد العزازي، هانز كروزه، الجمهورية العربية اليمنية، بيروت، دار الثقافة، ط١، ١٩٧٥م، ص١٠٧

(٦) المرجع السابق، ص١١٥.

(٧) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٤٠.

(٨) لم تدخل قيمة صادرات النفط عند وضع هذه التقديرات، انظر: المرجع السابق، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة:

لا تختلف السمات الاقتصادية في جنوب اليمن قبل الاستقلال عن سمات الاقتصاد في الشمال قبل ثورة ٢٦/سبتمبر، باستثناء الأوضاع في مدينة "عدن"، التي كان لها وضع خاص نتيجة خضوعها للاستعمار البريطاني، الذي عمل على استغلال موقعها الاستراتيجي على طريق التجارة الدولية، بما يتفق مع مصالحه(١)، وقد جزّأ البلاد اقتصاديا إلى منطقتين، منطقة "عدن" المتطورة نسبيا، والمناطق الداخلية المتخلفة، وترك بعد رحيله اقتصادا متخلفا يعتمد على تقديم الخدمات في نطاق "ميناء عدن"*، وإعادة تصدير البضائع التجارية والمنتجات الزراعية(٢).

كانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠م لا تتجاوز ١٠%، وتركز النشاط الاقتصادي في مجال تقديم الخدمات التجارية(٣). وبعد الاستقلال سعت الحكومة إلى إعادة ترتيب الأنشطة الاقتصادية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وخلافا لتوجهات النظام السياسي في الشمال اتبعت السلطة في عدن مساراً راديكالياً فقامت في عام ١٩٦٧م بمصادرة جميع أراضي السلاطين والأمراء والمشايخ، وفي عام ١٩٦٩م قامت بتأميم جميع الشركات والبنوك التجارية. وفي عام ١٩٧٢م تم تأميم جميع المساكن الخاصة، باستثناء المساكن الشعبية وأخذت الحكومة تشرف على مختلف الأنشطة الاقتصادية، من خلال الشركات والمؤسسات الحكومية التي شكلتها، متبعة في ذلك سياسة التخطيط الاقتصادي المركزي.

أهم القطاعات الاقتصادية:

١-قطاع الزراعة: تعد الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتميزت بطابعها البدائي سواء في الأدوات المستعملة، أو في طرق الري والتسميد، التي تمد ثلثي السكان بحاجتهم الغذائية، ويعد ١% من مساحة البلاد صالح للزراعة، زرع منه في الموسم الزراعي ١٩٧٢/١٩٧٣م ٢٢٧,٤ ألف فدان(٤). تم خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٢م) إصدار قوانين

(١) حول دوافع بريطانيا في احتلال ميناء عدن، انظر: خالد سالم باوزير، ميناء عدن، الشارقة، دار الثقافة العربية، ط١، ٢٠٠١، ص ٨٢.

* حول نشاطات ميناء عدن، ودوره في خدمة الملاحة والتجارة الدولية وحركة البضائع وأنواعها، وجنسيات السفن، وأنواع الصناعات التي ظهرت في عدن، انظر: خالد سالم باوزير، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٢) للاطلاع على النشاطات الاقتصادية خلال تلك الفترة ومساهمة كل نشاط في الناتج القومي، انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الكويت، سلسلة الدراسات القطرية، ع٦، ١٩٨٦م، ص ص٢٤-٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٤.

(٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدراسة القطاعية جمهورية اليمن الديمقراطية، عمان، ١٩٨٢م، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح الزراعي، وأُنشئت المزارع التعاونية، وأصبح قطاع الزراعة يتكون من عدد من مزارع للإنتاج الزراعي والحيواني[١]، وخلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م) ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي من ١٨,٨ مليون دينار إلى ٢٦,٩ مليون دينار[٢].

٢-**قطاع الأسماك:** للثورة السمكية أهمية خاصة في الاقتصاد، نظرا لطول الشواطي التي تبلغ ٧٥٠ ميلا، واحتوائها على كميات وافرة من الأسماك، وقد ارتفعت مساهمة قطاع الأسماك في الناتج القومي خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م) من ١٢,٨ مليون دينار إلى ١٩,١ مليون دينار[٣].

٣-**قطاع الصناعات التحويلية:** عرف الجنوب قبل الاستقلال عدة صناعات وخاصة الحرفية منها، وقد حال من تطورها ارتباط البلاد بالاقتصاد البريطاني واتجاهه نحو توفير احتياجاته. وتعد مختلف الصناعات التي وجدت هامشية ومحدودة باستثناء صناعة تكرير النفط[٤]. وخلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٩م) تزايدت أعداد منشآت صناعة الأغذية والمأكولات بنسبة أربعة أضعاف، وكان نصيب الصناعة من إجمالي الناتج القومي في نهاية الستينات وبداية السبعينات دون صناعة تكرير النفط ٣% [٥]، وقد ارتفعت أعداد المنشآت الصناعية التي لا يقل عدد العمال فيها عن خمسة من ٤٨ منشأة عام ١٩٧١م إلى ٥٣٠ منشأة عام ١٩٧٧م، وخلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م) ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة في الدخل القومي من ٢٠,٢ مليون دينار إلى ٣٢,٧ مليون دينار، وقد بلغ إجمالي الدخل القومي لعام ١٩٨١م، ١٩٧,٨ مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الناتج عام ١٩٨٥م ٢٧٧,٣ مليون دينار[٦]. وقد واجه قطاع الصناعة العديد من المشاكل، منها انعدام المسوحات التفصيلية والحصر الدقيق للثروات والموارد الطبيعية، الأمر الذي أعاق عملية اختيار المشاريع الملائمة، والاستراتيجيات والسياسات المناسبة لتنفيذ التنمية الصناعية، وانخفاض عدد الأيادي العاملة المدربة، وضعف إمكانيات التمويل الذاتية[٧].

---

(١) خالص الأشعب، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ، العدد ٣١٥ ، سلسلة دراسات ، ١٩٨٢م، ص٣١٥، وكذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص٦-٧.

(٢) للاطلاع على مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م)، انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧.

(٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص٨٦.

(٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص٤٤.

(٦)المرجع السابق، ص٢٧.

(٧) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص ص١٠٨-١٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- قطاع المال: نتيجة للسياسة الاستعمارية البريطانية، التي حولت اقتصاد البلاد إلى اقتصاد خدمات، واجه جنوب اليمن بعد الاستقلال أزمة مالية صعبة، كان من أسبابها شح الموارد المالية، وضعف الإمكانيات الاقتصادية، وقد فاقم من حجم الأزمة رفض بريطانيا تقديم المعونات المالية التي وعدت بتقديمها، وإحجام دول الخليج عن تقديم أي معونات للجنوب، نظرا لرفضها للتوجه السياسي لنظام الحكم. ولتخطي الأزمة عملت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي، واتباع سياسة التقشف، وزيادة الضرائب، وتخفيض رواتب الموظفين. وقد تزايد العجز في الإنفاق العام منذ عام ١٩٦٩م، من ٨,٥ مليون دينار إلى ٦١,٣ مليون دينار عام ١٩٧٧م[١]، وسعت الحكومة إلى سده عن طريق المساعدات التي كانت تحصل عليها من دول الكتلة الشرقية، وبعض الدول العربية. وعملت الحكومة في إطار الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥م على تخفيض العجز، الذي كان قد بلغ في عام ١٩٨٠م نحو ٤٥,١ مليون دينار، وانخفض العجز في عام ١٩٨٥م إلى ١٦,٣ مليون دينار[٢].

٥-قطاع التجارة: شهد عقد السبعينات توسعا في قطاع التجارة الداخلية، من خلال التوسع في إنشاء المؤسسات والهيئات المتخصصة في تنظيم وتسويق المنتجات والسلع المحلية والخارجية*. وظهر دور القطاع التعاوني في النشاط التجاري في الريف، وقد سيطرت الدولة من خلال مؤسساتها على ما بين ١٨,٥%-٢٧,٤% من إجمالي قيمة السلع المتداولة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م. وكان الدور البارز في إطار تسويق السلع بين السكان، للقطاع الخاص الذي لعب دورا هاما في ذلك، وقد بلغت مساهمته خلال عام ١٩٨٠م ما يقارب ٥٧,٧% من إجمالي قيمة السلع المتداولة[٣]، وقد ازدادت قيمة السلع المتداولة من ٢٣٠,٧ مليون دولار عام ١٩٧٥م إلى ٥٧٨,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠م، وبلغت نسبة الزيادة ٨٦,١%[٤].

شهد الميزان التجاري للجنوب عجزا مستمرا نتيجة ارتفاع حجم الواردات، فبلغ عام ١٩٧٣م ٣٠,٧ مليون دينار، وارتفع في عام ١٩٧٩م إلى ١٢٧,٢ مليون دينار. وفي عام ١٩٨٤م بلغ ٣٠٢ مليون دينار. وتصاعدت المديونية الخارجية بصورة كبيرة خلال الفترة

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٥٧-٥٨.

* تم إنشاء ثلاث شركات لتنظيم التجارة، وهي "شركة التجارة الخارجية" وتختص بالمنتجات المستوردة والمصدرة، وشركة التجارة الداخلية وتختص بالمنتجات المحلية، وشركة النفط الوطنية وتختص بتوزيع المحروقات، انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص٧٦.

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص٢٧٥.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٢٧١-٢٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨١-١٩٨٦م، وبما يعادل ٥٠% من إجمالي حجم الديون للفترة ١٩٦٧-١٩٨٠ [١] ولتصل في نهاية عقد الثمانينات إلى ٦ مليارات دولار تقريبا، أي ما يساوي ٤٠٠% من الناتج القومي[٢] وهو أمر لا يستطيع اقتصاد البلاد تحمله.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في ظل دولة الوحدة:

تم الإعلان عن قيام "الجمهورية اليمنية" في ٢٢/نوفمبر/١٩٩٠م، وكان لاندماج نظامين سياسيين متناقضين فكرياً، وتشريعياً وسياسياً، آثاره الخطيرة على استقرار دولة الوحدة، حيث أدى الفشل في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وفق قواعد ورؤى مشتركة، إلى بروز اختلال خطير في الأوضاع السياسية والاقتصادية[٣] والأمنية. وكان لحرب الخليج الثانية آثار شديدة على الأوضاع الاقتصادية، في مقدمتها عودة ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ مغترب من دول الخليج، وترتب على ذلك أعباءً كثيرة على الاقتصاد الذي يعاني أصلا من الضعف والاختلال، وإلى جانب ذلك أوقفت العديد من الدول التي كانت تقدم المساعدات لليمن مساعدتها[٤]. وكان لحرب الانفصال التي دارت عام ١٩٩٤م، نتائج اقتصادية خطيرة، بما استنزفته من موارد وإمكانيات كثيرة، وكادت تؤدي إلى انهيار اقتصادي كبير[٥]. وقد أوضحت المؤشرات الاقتصادية في نهاية النصف الأول من عقد التسعينات أن الاقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة منها: "تدني مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي إلى نسبة سالبة، تصاعد العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، زيادة معدلات التضخم إلى ما يزيد عن ٥٠% عام ١٩٩٣م، ارتفاع نسبة البطالة أكثر من ٣٠%، زيادة التوسع النقدي بنسبة ٣٠% عام ١٩٩٣م، وتصاعدت أزمة المديونية الخارجية بصورة خطيرة حيث وصلت عام ١٩٩٠ إلى ١٠ مليار دولار، وعجز الدولة عن خدمة تلك الديون، أدى إلى فقدانها لجدارتها الائتمانية أمام مانحي القروض والمساعدات الأجنبية، تدهور مستويات المعيشة، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج

---

(١) سمير محمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٧، ص١٣٥.

(٢) محمد عبد الله السياني، مرجع سابق، ص٨٢.

(٣) مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاماً من العطاء، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٤) ناصر عبد الله العولقي، تحرير الاقتصاد اليمني، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد٢٤، ٢٠٠١، ص١.

(٥) محمد عبد الله السياني، مرجع سابق، ص٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القومي الإجمالي من ٦٨٨ دولاراً للفرد عام ١٩٩٠م، إلى أقل من ٢١٧ دولاراً عام ١٩٩٤م".

ونتيجة لذلك تبنت الحكومة اليمنية البرنامج الذي قدمه"صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي"* لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وحل أزمة المديونية الخارجية(١). وقد ركز "البرنامج ا"** على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي(٢): خلق استقرار اقتصادي كلي، إنشاء وتنمية شبكة أمان اجتماعي لحماية الفقراء والمغتربين من نتائج الإجراءات التي تنفذ على الصعيد الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي من أجل استئناف عملية النمو الاقتصادي. وقد تم البدء في تنفيذ البرنامج عام ١٩٩٥م، من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات في نطاق عدة مراحل متتابعة(٣).

إن أخذ "الحكومة اليمنية" ببرنامج الإصلاح يدل على تبني "اليمن" لتوجه اقتصادي جديد، يقوم على تحرير التجارة، وفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية، وتوقف الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية. وهذا التوجه وإن كان لا يتفق مع تلك التوجهات الاقتصادية التي أخذ بها شطرا "اليمن" سابقاً، إلا أنه ينسجم مع التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، واتجاه معظم دول العالم إلى تبني المفهوم الليبرالي، في إدارة شؤونها الاقتصادية.

الإصلاح الاقتصادي:

اتجهت الحكومة إلى تنفيذ "برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي"ويتكون البرنامج من مجموعتين من الإجراءات الأساسية، يتم تنفيذها على مرحلتين(٤): **الأولى:** يتم فيها تصحيح الاختلالات الرئيسية في الاقتصادي الكلي، وخاصة المتصلة بالعجز في الموازنة العامة للدولة، والميزان التجاري، وذلك من خلال انتهاج سياسة انكماشية، وتقليص الطلب الكلي، سعيا نحو تحقيق استقرار اقتصادي. و**الثانية:** يتم السعي فيها نحو تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحرير المبادلات الداخلية والخارجية من

---

* للاطلاع على البرنامج ومكوناته المختلفة، انظر، البنك الدولي، الجمهورية اليمنية: أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، ترجمة عبد الباري أحمد الشرجبي، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ٧، ١٩٩٦م، ص٤٩.

(١) طه أحمد الفسيل، مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ٢٤، ٢٠٠١م، ص٢٤.

** ليس من السهل على الحكومة إيقاف التدهور الحاصل في الأوضاع الاقتصادية وتصحيح اختلالاتها، من خلال برنامج وطني فقط، وذلك لكون حل مشكلة الديون الخارجية يتطلب أولا توصل الحكومة إلى اتفاق مع البنك والصندوق الدوليين حول الإطار الذي يمكن من خلاله حل مشكلة الديون، وهذا الأمر بدوره يتطلب موافقة الحكومة على تنفيذ برنامج "التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" الذي قدم إليها من البنك والصندوق الدوليين، انظر: طه أحمد الفسيل، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) أحمد عثمان، البنك الدولي ربع قرن من التعاون مع اليمن، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد٧، ١٩٩٦م، ص٤٨.

(٣) أحمد علي البشاري، مرجع سابق، ص ص ٥٦-٧٠.

(٤) ناصر عبد الله العويقي، مرجع سابق، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيود والأنظمة المفروضة عليها، والسماح لقوى العرض والطلب بالتفاعل حول السلع وعوامل الإنتاج، والاتجاه نحو تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وزعت الحكومة الإجراءات التنفيذية التي تطبقها على عدة مراحل زمنية*، وذلك من أجل التخفيف من تأثيراتها وتمكين المجتمع من تقبلها والتأقلم معها،[1] ويمكن تلخيص الإجراءات التي نفذت خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م في الآتي[٢]: إلغاء التدخل الحكومي في حركة التجارة من خلال إيقاف دعم السلع الهامة، وتحديد سعر الصرف، وتقليص الإنفاق الحكومي، من خلال ضبط أو إلغاء العديد من مجالات الإنفاق الحكومي، وتحديد سعر الفائدة المصرفية، وتحرير التجارة من خلال إطلاق حرية الاستيراد والتصدير،وإنشاء المحاكم التجارية، وإجراء العديد من التعديلات في القوانين التجارية والمالية، لتتواكب مع التطورات الاقتصادية، وتصفية القطاعات الاقتصادية المتعثرة، وإصدار قانون الخصخصة*، والسعي نحو الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية"**.

وعلى أثر تطبيق تلك الإجراءات برزت العديد من الإيجابيات والسلبيات:ومن **الإيجابيات**[٣]: اتجاه الأوضاع الاقتصادية بصورة واضحة بعد تطبيق إجراءات المرحلة الأولى نحو الاستقرار، حيث انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بلغ ٨,٥%، وتحسن وضع الميزان التجاري إلى الناتج المحلي، وارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات، من ٤٥% عام ١٩٩٤م، إلى ١٣٣%، محققة فائضاً. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٦م بنسبة تفوق ٥%، وفي عام ١٩٩٨م حقق نسبة نمو بلغت ٥,٢%. وانخفض العجز في الموازنة العامة إلى أقل من ١%. ، ووصل حجم العجز في الموازنة العامة إلى ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض إلى نسبة ٦%. وارتفع الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى ١,٢% مليار دولار، وحقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

---

* وصل عدد المراحل التي اكتملت إلى أربع مراحل: المرحلة الأولى (مارس- ديسمبر/١٩٩٥م)، المرحلة الثانية (يناير/١٩٩٦- يونيو/١٩٩٧م)، المرحلة الثالثة (يوليو/١٩٩٧- مايو/١٩٩٨م)، المرحلة الرابعة (يونيو- ديسمبر ١٩٩٨م).

1

(٢) حول هذه الإجراءات كاملة، انظر: أحمد علي البشاري، مرجع سابق ص ص ٥٧-٦٨.

* حول قانون الخصخصة وأهدافه، انظر: جعفر عبد الله شرطح، الإطار القانوني للخصخصة في اليمن، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ٩، ١٩٩٧م، ص٥٨.

** حول توجهات "اليمن" نحو الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية"، وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية، انظر: حمود النجار، انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد٢٢، ٢٠٠٠م، ص٣٥.

(٣) أحمد علي البشاري، مرجع سابق، ص ص ٥٩-٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تكن الإجراءات التي نفذتها الحكومة هي السبب الوحيد أو الرئيسي في إيقاف تدهور الأوضاع الاقتصادية وتحسنها، حيث ساهمت وبصورة كبيرة عوامل أخرى* في ذلك التحسن، في مقدمتها العوائد النفطية التي حققت نموا كبيرا في حجمها، نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا. وإلى جانب ذلك ساهمت تحويلات المغتربين في الخارج في تغطية العجز في الميزان التجاري، بعد أن حققت تصاعدا في نموها، حيث ارتفع صافي التحويلات من ٩٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٣م إلى ١,١٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٧م(١).

ونتيجة للإجراءات التي نفذتها "اليمن" على صعيد تنفيذها "برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي"، تمت مفاوضات بينها وبين "روسيا" حول المديونية اليمنية المستحقة لروسيا، وذلك في إطار "نادي باريس"، وتم خصم ٨٠% من إجمالي أقساط الديون، ومتأخرات فوائدها والبالغة في مجملها ٦,١٣٠ مليار دولار، وأصبح صافي الدين المستحق ١,٣ مليون دولار*** يتم سدادها خلال ٢٣ سنة. وقد وافق "نادي باريس" على إدراج القروض الروسية ضمن تسهيل تخفيض الديون المقدم من "البنك الدولي"، بعد خصم ٨٠% منها، وتم جدولة الديون المستحقة لأعضاء نادي باريس**** والبالغة ١٢٣ مليون دولار، وفقا لشروط "نابلي" وذلك بنهاية عام ١٩٩٧م، وقد تمكن اليمن من شراء ثلاثة ديون من أصل سبعة ديون تجارية مستحقة لبنوك تجارية بمبلغ ١١٢ مليون دولار، وليصبح حجم الدين التجاري في منتصف ١٩٩٧م ٣٥ مليون دولار، وتبعا لتلك التطورات انخفضت المديونية اليمنية من ٧,٩٥٠ مليار دولار في نهاية ١٩٩٧م إلى ٤,٧٦٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٨(٢)ونتيجة لذلك انخفضت أقساط الديون الخارجية بصورة كبيرة.

ويمكن تحديد أهم **السلبيات** التي ظهرت في الآتي(٣): لم يؤدِّ تطبيق البرنامج خلال الأربع مراحل التي نفذت إلى زيادة في دخل الفرد، الذي يعد منخفضا جدا ويقارب نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠م، وأدى تحرير أسعار "القمح، الدقيق" وزيادة أسعار الخدمات العامة "الكهرباء، الاتصالات، المياه، النقل"، والحد من التوظيف، إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة، وبروز اختلالات اجتماعية، وانخفض الإنتاج الصناعي المحلي، نتيجة عدم

---

* حول ذلك انظر بتفصيل: طه أحمد الفسيل، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣-٣٥.

(١) يحيى يحيى المتوكل، تحويلات المغتربين اليمنيين في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، صنعاء، مجلة أبحاث سياسية، العدد٤، ١٩٩٩م، ص٦٦.

*** بلغت قيمة هذه الديون في عام ٢٠٠١م ٤٢٦ مليون دولار، انظر: طه أحمد الغسيل، مرجع سابق، ص٣١.

**** أعضاء نادي باريس: "بريطانيا، إيطاليا، اليابان، فرنسا، ألمانيا، هولندا، الدنمارك، الولايات المتحدة الأمريكية".

(٢) طه أحمد الفسيل، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(٣) ناصر عبد الله العولقي، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة، ونتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج، بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية. وفقدت الدولة جزءاً من دخلها نتيجة تخفيض التعريفات الجمركية. فشل البرنامج في زيادة الصادرات غير النفطية، والتي لم تتجاوز قيمتها في المتوسط سنويا ٩٣ مليون دولار، وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م، مقارنة مع المستوى الذي وصلت إليه خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤م، الذي بلغ ١٢١ مليون دولار في المتوسط سنويا[١].

المبحث الثاني

الأوضاع السياسية والنشاط الحزبي في شمال اليمن قبل الوحدة

(مدخل خاص إلى الشطر الشمالي من اليمن قبل الوحدة)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

شهد الشطر الشمالي من "اليمن" قبل الوحدة مرحلتين هامتين في تاريخه السياسي ، الأولى مرحلة الحكم الإمامي، التي تميزت فيها الدولة بتخلف سياستها ووسائلها ورفض السلطة لأي نشاط سياسي عام بغض النظر عن طبيعة هذا النشاط وأهدافه، ورغم ذلك ظهرت العديد من القوى الوطنية المعارضة مشكلة قاعدة هامة للتغيير والثورة. وقد أدى قيام ثروة ٢٦/سبتمبر إلى تبدل الأوضاع السياسية بصورة كلية وتشكل نظام سياسي جمهوري يختلف جذرياً عن النظام الإمامي وعن الأنظمة السياسية في الجزيرة العربية .ولم يتمكن النظام الجمهوري من تخطي مرحلة البداية بسهولة، وواجهته العديد من العقبات والإشكاليات الداخلية والخارجية الخطيرة ، واتبع وسائل وأساليب مختلفة لحماية نفسه ، واعتبر الأحزاب والنشاط الحزبي خطراً على أمنه واستقراره . وكان لاستقلال جنوب اليمن أثره الكبير على الأوضاع السياسية في الشمال، وأدى إلى قيام صراع سياسي وعسكري بينهم بسبب التباينات السياسية التي ظهرت بين نظامي الحكم ، والتي أدت إلى تأخير تحقيق الوحدة سنوات.

(١) المرجع السابق، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الأوضاع السياسية والتدخلات الخارجية

تميزت الأوضاع السياسية خلال الحكم الإمامي بمحدودية العناصر المؤثرة فيها ، فالمجتمع بصورة عامة لم يكن له أي دور سياسي وكان معزولاً عن مختلف التفاعلات السياسية، فإلى جانب السلطة الحاكمة كانت النخبة المثقفة ومشائخ القبائل والشخصيات الاجتماعية هي الطرف الفاعل في الحياة السياسية، وهي التي شكلت حركة معارضة هذا النظام الإمامي الذي استخدم سياسات ووسائل متعددة للقضاء عليها.

وكانت ثورة ٢٦/سبتمبر إلى جانب ما حملته من معاني للتغيير والتحديث الداخلي بوابة ضخمة دخلت من خلالها "اليمن" إلى عالم التفاعلات الدولية المختلفة، وأصبحت منطقة من مناطق الصراع الإقليمي والدولي.

وتغيرت الصورة السياسية تماماً بعد الثورة ، وأصبحت الأطراف السياسية الفاعلة متعددة ومتباينة التوجهات والأهداف والوسائل ، واتسمت التفاعلات باستخدام وسائل عنف خاصة بين القوى الإمامية والقوى الجمهورية.

وانقسمت الدول العربية حيال الأحداث والأطراف "اليمنية" إلى قسمين ، وقدمت دعمها ومساندتها حسب أهدافها وتوجيهاتها . وشكل الصراع بين شطري "اليمن" مرحلة أخرى مختلفة من مراحل الصراع السياسي والعسكري وحمل في طياته أبعاداً وطنية وخارجية متعددة.

لقد مر الشطر الشمالي من "اليمن" بمرحلة عصيبة من الأحداث والصراعات السياسية والعسكرية ، التي لم تهدأ إلا خلال عقد الثمانينات.

أولاً: الأوضاع السياسة قبل ثورة ٢٦/سبتمبر:

أخذت المملكة المتوكلية اليمنية وضعها كدولة مستقلة، ومعترفٍ بها في عام ١٩٢٣م، وجاء اسم " المملكة المتوكلية" من اللقب الذي لقب به الإمام "يحيى" وهو "المتوكل بالله"[١]. وقد

(١) صادق عبده، مرجع سابق، ص ٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسط الإمام "يحيى" نفوذه على شمال اليمن بعد خروج "الأتراك العثمانيين" منها أثر هـزيمتهم في "الحرب العالمية الأولى .

تميزت فترة حكم الإمام "يحيى" من سنة ١٩١٨م إلى سنة ١٩٣٤م بالاستقرار الداخلي النسبي وعدم بروز حركات سياسية معارضة. وعلى إثر الهزيمة التي منيت بها القوات اليمنية أمام قوات "ابن سعود" عام ١٩٣٤م وخروج "عسير ونجران" من تحـت الـسيطرة اليمنيـة ظهرت حركة معارضة شاملة ضد الأوضاع التي أدت إلى تلك الهزائم، وضد حكم الإمـام، وبرز في تلك المعارضة اتجاهان، الاتجاه الأول إصلاحي يدعو إلى إحداث إصلاحات عامـة في أجهزة الحكومة، والاتجاه الثاني يدعو إلى حياة سياسية واجتماعية واقتـصادية متطـورة وخالية من كافة قيود الإمامة والحكم المطلق التي تعيق التطور، ونتج عن هذا الاتجاه تشكيل "هيئة النضال الوطني" التي اسسها "أحمد المطاع"[١]. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين الاتجاهين إلا أن الاتفاق حول فشل سياسة الإمام كان أمرا له أبعاده المستقبلية.

تزايدت التهديدات التي وجهها الإمام "يحيي" إلى معارضيهم خاصة بعد أن ظهـرت "جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" التي كونها الشهيد "محمد محمود الزبيري" عـام ١٩٤٠م[٢] وقد اضطرت الشخصيات البارزة في المعارضة إلى نقل نشاطها إلى "عدن"، حيث ساحة العمل السياسي هنالك أكثر حرية، في ظل تغاضي سلطات الاحتلال البريطـاني عـن النشاطات المعارضة للإمام وسياساته وعقدت المعارضة مؤتمرا لها في "عدن" عـام ١٩٤٤م أقر فيه تأسيس أول تنظيم سياسي معارض للحكم الإمامي وأطلق عليـه "حـزب الأحـرار اليمنيين"، وتحول في عام ١٩٤٦م إلى "الجمعية اليمنية الكبرى"[٣]، وطالبت حركة الأحـرار* بحكم دستوري برلماني في ظل حكم الإمامه، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية[٤]، ولـم تكن مطالبهم بصورة عامة قد تعدت حدود الإصلاح.

خطط الأحرار لإسقاط حكم الإمام "يحيى" بعد أن رفض كل مطالبهم، وتـم تحديـد طبيعة نظام الحكم الذي سيشكل بعد إسقاط الإمام "يحيى" في كونه نظاماً "إمامياً دستورياً"، وتم الاتفاق على صيغة الدستور الذي أطلق عليه "الميثاق المقدس" وتم تحديـد أسـماء أعـضاء

---

(١) حول تكوين الهيئة وأعضائها وأهدافها ونظامها ونشاطها انظر: عبد الله الشماحي، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٢) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، دون مكان نشر، دون دار نشر، ط١، ١٩٨٣، ص ٢١٩.

(٣)المرجع سابق، ص ٢٢٣.

* الأحرار صفة أطلقت على مجموعة المعارضين للحكم الإمامي بعد عام ١٩٤٤م ويشر إلى طبيعـة مطـالبهم التحرريـة، وقـد استمرت صفة الأحرار تطلق عليهم حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ومنهم "محمد الزبيري وأحمد نعمان": مجموعة مؤلفين سوفيت،مرجع سابق، ص ٧٤، وحول المطالب التي تم نشرها:أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٤) مجموعة مؤلفين سوفيت، مرجع سابق، ص ٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة[١]. وتم اغتيال الإمام يحيى في ضواحي "صنعاء" عام ١٩٤٨م. وأعلن عن تولي "عبد الله الوزير" الإمامة ،وتم تشكيل حكومة دستورية، وفي أثناء ذلك تمكن "أحمد" بعد أن فشلت عملية اغتياله من حشد عدة قبائل إلى صفه، وأعلن نفسه إماماً، وشن حرباً على السلطة الجديده إلى أن أسقطها، بعد أن حاصر "صنعاء" فترة وجيزة من الوقت، وأعدم العديد من المعارضين البارزين وخاصة مشايخ القبائل[٢].

كان من نتائج فشل انقلاب عام ١٩٤٨م تفكك تنظيم "الجمعية اليمنية الكبرى" و إعدام عدد من رموزها وسجن بعضهم وفرار بعضهم الآخر إلى الخارج. وتم تشكيل "الاتحاد اليمني" في "القاهره" عام ١٩٥٣م كإطار تنظيمي جديد ، بعد أن انتقل إليها عدد من رموزها. وقد عارضت قيادة ثورة يوليو/١٩٥٢م في "مصر" سياسة الإمام "أحمد" التي لم تختلف عن سياسة أبيه ، واتاحت للمعارضة حريه العمل وقدمت لها الدعم الإعلامي والمالي،

تأثرت مجموعة من ضباط الجيش ممن حصلوا على نصيب من التعليم داخل اليمن أو خارجية بالعديد من الأفكار والتوجهات الوطنية المحافظة والتقدمية، وأخذوا يتواصلون مع حركة المعارضة، وفي ديسمبر/ ١٩٦١م تم تشكيل تنظيم معارض داخل الجيش سمي تنظيم "الضباط الأحرار" وكان هدفه إسقاط نظام الحكم الإمامي، وقد تواصل التنظيم مع حركة القوميين العرب والقيادة المصرية من خلال افراد المعارضة المتواجدين في القاهرة[٣].

توفي الإمام أ"حمد" في ١٨ سبتمبر ١٩٦٢م بعد أن تعرض لما يقارب السبع محاولات اغتيال[٤]. على أثر ذلك نصب "محمد البدر" نفسه إماماً، وأعلن أنه سوف يواصل سياسة أبيه في إدارة البلاد. وكان النظام الإمامي مستنزفاً من الداخل بصورة كبيرة وغير قادر على البقاء بعد أن استوفى كل إمكانيات الإصلاح والاستمرار، فالخلافات بين أقطاب الأسرة الحاكمة والتنافس على الإمامة أضعف من تماسكها الداخلي وسيطرتها على الأوضاع، والحالة المتردية للبلاد جعلت الكثيرين على استعداد للعمل على إسقاط النظام إذا ما أتيحت لهم الفرصة[٥].

ثانياً: الأوضاع السياسة والتدخلات الخارجية بعد ثورة ٢٦سبتمبر:

---

(١) حول الميثاق المقدس وتشكيلة الحكومة، انظر عبد الله الشماحي، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٣٦.

(٢) عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٣) سعيد أحمد الجناحي، الحركات الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، صنعاء، مركز الأمل للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٢، ص١٧٩.

(٤) ادجار أو بالإنس، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٨٥، ص ١١٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام اعضاء "تنظيم الضباط الأحرار" في ٢٦/سبتمبر/١٩٦٢ بمهاجمة قصر الإمام والمباني الهامة في "صنعاء" وسيطروا عليها، وأعلنوا سقوط نظام الحكم الإمامي وقيام "الجمهورية العربية اليمنية"، وأعلنت ستة أهداف للثورة هي[١]: ١-التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات،٢- بناء جيش قوى لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها، ٣- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ٤- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف، ٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، ٦- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

وقد كان الهدف الأول للثورة: القضاء على الحكم الإمامي الاستبدادي في الشمال والنفوذ الأجنبي في الجنوب. ولقد جاءت الثورة كصدى شعبي لكل القطاعات، وعبرت عن تحالف بين المثقفين الثوار وبين الضباط الذين كان أغلبهم من طبقات الفقراء وبعضهم الآخر من الطبقات الوسطى[٢]. وبهذه الثورة انتهت صفحة قديمة من تاريخ اليمن لتبدأ صفحة جديدة.

لم تكن الثورة في بداية قيامها قادرة على الصمود ومواجهة التحديات والتهديدات التي أخذت تكتنفها من كل اتجاه، ولقد كان النظام الجديد في غاية الضعف[٣]، وقد أرسلت "مصر"عدداً من قواتها العسكرية لدعم الثورة*، تطبيقا "لميثاق جدة" الذي كان قد عقد بين "اليمن ومصر" حول التعاون العسكري في ٢١/ إبريل/ ١٩٥٦م[٤].وفي الجانب الآخر تمكن الإمام البدر من الفرار من "صنعاء" بعد أن فشلت عملية اغتياله واتجه إلى "السعودية" [٥] وأخذ من هناك يضع مع القيادة السعودية استراتيجية القضاء على الثورة، وقد اعتبرت "السعودية والولايات المتحدة الأمريكية" ثورة اليمن والتدخل المصري لدعمها تهديداً خطيراً لأمن واستقرارالمملكة خاصة في ظل التوجهات التقدمية للزعيم "جمال عبد الناصر"، وأخذت تقدم كافة أشكال الدعم للقوات الإمامية[٦] ، التي بدأت تنظم صفوفها وتوسع من نطاق تحالفها مع

---

(١)عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٢) عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

* كانت مصر قد أوفدت بعثة في منتصف أكتوبر ١٩٦٢ بغرض تقدير الموقف، ثم ما لبث أن أعقبها زيارة المشير عبد الحكيم عامر لصنعاء للمزيد: ادجار أو بالانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٣، ١٩٨٥، ص ١٣١.

(٤) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٥) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٤٠ وكذلك :ادجار أو بالانس، مرجع سابق، ص١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من القبائل. ولقد كان للوجود المصري دوره الكبير والمؤثر في حماية النظام الجمهوري، وما كان له أن يستمر لولا الوقوف المصري المساند له، إلا أنه وفي الوقت نفسه كانت له آثار سلبية على تماسك الجبهة الداخلية المساندة للثورة[١].

تميز النظام الجمهوري خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٠) بعدم فاعلية هيكليته الرسمية ومؤسساته الحكومية[٢]، وهذا الأمر لم يكن إلا امتداداً لحالة ما قبل الثوره، فالنظام الإمامي لم يترك وراءه أية قواعد مؤسسية حكومية أو اقتصادية أو كوادر بشرية مؤهلة يمكن أن يعتمد عليها النظام الجمهوري في عملية بناء وتكوين القطاعات والمرافق الحيوية للدولة ، فحالة الغياب شبه الكامل للمؤسسات الرسمية في عهد الإمامة إنسحاب في العهد الجمهوري على تلك الفترة بكل أشكاله، وهذا الأمر ضخم من حجم المشاكل التي واجهها النظام الجديد وحد من نطاق قدرته على تحويل سياسته وقراراته إلى واقع مادي ملموس، و تعزيز دوره وفاعليته على صعيد الحياة الداخلية والعلاقات الخارجية، ولقد كان الجيش بما يعانيه من ضعف ومحدودية إمكانيات هو القوة التي يرتكز عليه النظام الجمهوري إضافة الى الدعم والمسانده المصرية. وفاقمت التهديدات العسكرية من الإشكاليات السياسية الداخلية التي أخذت تنمو، خاصة مع تركيز قيادات الثورة على الشؤون العسكرية والمعارك الدائرة، وإهمالها للجوانب السياسية، وهذا الأمر وإن كان ينسجم مع طبيعة تلك المرحلة وظروفها إلا أنه أخذ يولد تدريجيا ردود أفعال غاضبة على العديد من القرارات والإجراءات التي اتخذها "السلال"، وأخذت العديد من الأطراف الجمهورية تعرب عن عدم قناعتها بقدرة "السلال" على إدارة البلاد وحل الخلافات التي أخذت تبرز بين العديد من التيارات السياسية والقوي الاجتماعية المساندة للثورة[٣]،و لقد كان غياب الكوادر السياسية المثقفة[٤] والقادرة على تحديد وتحليل ظروف المرحلة، ومن ثم وضع السياسات المناسبة حيالها أمراً مؤثراً على قدرة قيادة الثورة على تجميع القوى اليمنية المتباينة في صف واحد يخدم الثورة ويمكنها من تجاوز التحديات والعقبات.

---

(١)حول الآثار السلبية والإيجابية للتدخل المصري في اليمن، انظر: خديجة الهيصمي، العلاقات اليمنية السعودية (١٩٦٢-١٩٨٠م) دون مكان نشر، دون دار نشر، ط٢، ١٩٨٨م، ص ٢٤١-٢٤٣، وكذلك: أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٢) أحمد الزبيري، تجارب الثورة اليمنية وتطور الوعي الثوري اليمني، الكتاب السنوي للذكرى ١٤ لثورة ٢٦ سبتمبر، صنعاء، وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٦، ص ٧٢.

(٣) محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، بيروت، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٩، ص ٥٨. وكذلك :أدجار اوبالانس، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٤) عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ٤٤٠-٤٤١، وكذلك: أحمد الزبيري، مرجع سابق، ص ص ٧٣-٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال فترة الحرب قامت الحكومات التي شكلت بعدة إجراءات ترمي إلى ترسيخ أسس النظام الجمهوري، منها إصدار "الدستور المؤقت" عام ١٩٦٣م والذي تم بموجبه تحديد هيكلية الدولة في وجود "مجلس رئاسة، ومجلس تنفيذي ، وجهاز تنفيذي"، وتكون مجلس الرئاسة من ٣٣ عضواً برئاسة "السلال"[١]، و تم حظر نشاط الأحزاب السياسية ، وفي عام ١٩٦٤م "صدر الدستور الدائم"، وتم التوقيع على اتفاق تعاون اقتصادي وفني مع "الاتحاد السوفيتي"، وقام الرئيس "جمال عبد الناصر" بزيارة اليمن[٢]. خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٠م وكانت الحرب هي الأمر البارز والمؤثر على الأحداث كافة [٣] وخلالها انقسم الصف الجمهوري إلى قسمين أساسيين: القسم الأول جمهوري متشدد يرفض كل الآراء التي طرحت حول إجراء مفاوضات مع الجانب الإمامي و"السعودية" وتقديم أي تنازلات، والقسم الثاني جمهوري محافظ يحث على التفاوض معها والخروج بحلول وسط ترضي الجانبين وتوقف الحرب.

جميع الحقوق محفوظة

على أثر حرب ١٩٦٧م عقد "مؤتمر القمة العربية" في "الخرطوم" في نفس العام، و تم فيه التوقيع على اتفاقية بين "مصر والسعودية"* نصت في أحد بنودها على رحيل القوات المصرية من "اليمن". و رفض "السلال" الاتفاقية معتبراً أن اليمن ليست طرفا فيها وأنها لا تخدم أمنه واستقراره [٤]. وعلى أثر رحيل القوات المصرية تم اسقاط "السلال" من السلطة في انقلاب ٥/نوفمبر عام ١٩٦٧م، وشاركت في الانقلاب بعض التيارات السياسية والقوى القبلية إضافة إلى الجيش[٥]. لقد كانت فترة حكم "السلال" فترة صعبة جداً احتدمت فيها صراعات داخلية شديدة ارتبطت بالصراعات العربية- العربية، والصراعات الدولية، واصبحت اليمن ساحة مفتوحة لها[٦] وفي ظل ذلك لم يتمكن النظام الجمهوري من مد جذوره في أعماق المجتمع، إلا أنه وضع حداً فاصلاً بين القوى الأمامية وبين السلطة.

تشكل مجلس رئاسة جديد تولى رئاسة القاضي "عبد الرحمن الأرياني"، الذي أخذ يواجه تحدياً صعباً في قيادة البلاد. استغلت القوات الأمامية انسحاب القوات المصرية وشنت

---

(١)وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص٩٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٣)عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

* سميت الاتفاقية باتفاقية "الخرطوم" وقد تم التوقيع عليها في ضوء الاتفاق الذي كان قد توصل إليه الطرفان في "جدة" عام ١٩٦٥م ، وللمزيد من المعلومات حول اتفاقية "الخرطوم وجده" انظر: خديجة الهيصمي، مرجع سابق، ص ص ١٩٣- ٢٣٨.

(٤) خديجة الهيصمي، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٥) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هجمة قوية على القوات الجمهورية التي لم تتمكن من الصمود في وجهها طويلا، وتمكنت بعد معارك من فرض حصارٍ محكم على "صنعاء" في ٢٨/نوفمبر/١٩٦٧، أخذت كافة التيارات السياسة والقويى الوطنية توحد جهودها في الدفاع عن النظام الجمهوري، وتمكنت القوات الجمهورية من الحصول على الدعم العسكري من "الاتحاد السوفيتي، والصين، ومصر، والجزائر، وسوريا"[١]، وخلال هذه الفترة وفي٣٠/نوفمبر/ ١٩٦٧م استقل "جنوب اليمن" عن الحكم البريطاني. وأخذت أعداد كبيرة من الأفراد تنتقل من الجنوب الى الشمال لدعم ومساندة القوات الجمهورية، وانخرطت في "المقاومة الشعبية"[٢]، وبرز خلال فترة الحصار تيار اليسار الذي لعب دوراً في دعم القوات الجمهورية وفك الحصار. وأصبحت "المقاومة الشعبية" تمثل جناح اليسار* في الجيش[٣]، استمر حصار القوات الأمامية "لصنعاء" سبعين يوماً تمكنت فيه المدينة من الصمود والمقاومة وعلى الرغم من تعرضها لقصف متواصل، وقد أكد هذا الصمود حقيقة أن النظام الجمهوري أصبحت لديه القدرة على المحافظة على وجوده واستمراريته، وشكل انهزام وتراجع القوات الأمامية نهاية لدور الإمامة في "اليمن".

على أثر الصراع الذي دار في "عدن" بين "الجبهة القومية" و"جبهة التحرير" وتمكن "جبهة التحرير" من السيطرة على الوضع وإقصاء اليمين في "الجبهة القومية"، وأتباعها للخط اليساري الثوري[٤]، أخذت "المملكة السعودية" و "الولايات المتحدة الأمريكية" تقيم الوضع وفق المستجدات، وقد أحست أن النظام الذي أخذ يتشكل في "جنوب اليمن" يمثل تهديداً وتحدياً خطيراً لأمنها وأمن بقية دول المنطقة، ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً لذلك أخذت السياسة السعودية اتجاهاً آخر، حيث تم إيقاف الدعم عن القوى الإمامية التي سقطت ورقتها بعد فك الحصار عن "صنعاء"، وتم التعامل مع النظام الجمهوري الذي يعد أقل خطرا من النظام في "عدن"، الذي أظهر عدائيته،"للسعودية" والنفوذ الأمريكي في المنطقة بوضوح.

في ٢٣/أغسطس/١٩٦٨م وبعد خلافات شديدة وقع صدام واسع بين وحدات من الجيش المدعوم من القوى القبلية وبين أفراد "المقاومة الشعبية" التي انضمت إليها وحدات أخرى من الجيش، وقد شكل ذلك صدام بين القوى المحافظة، والقوي الثورية اليسارية

---

(١) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مرجع سابق، ص ص١٣٣-١٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٣.

* حول تشكيل دور "المقاومة الشعبية" أثناء حصار "صنعاء" وقيادة التيار اليساري لها أنظر: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٤٢٦-٤٢٧.

(٣) جلوبو فسكايا. ايلينا.ك، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢-١٩٨٥)، ترجمة محمد علي البحر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ط١، ١٩٩٤م، ١٠٨.

(٤) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدعومة من "عدن"، والتي تنامت قوتها بعد حصولها على السلاح، وقد نشب الصدام في عدة مناطق من بينها العاصمة "صنعاء" ،واستمر عدة أيام منيت فيها "المقاومة الشعبية" بهزيمة كبيرة[١] خسرت على أثرها النفوذ الذي كانت قد كسبته في الجيش، وفي المقابل تصاعد نفوذ القوى القبلية وتمكنت من السيطرة على العديد من المؤسسات الرسمية من ضمنها "مجلس الشورى" الذي كان بمثابة "مجلس النواب"[٢].

كان لقيام دولة مستقلة في "الشطر الجنوبي" من "اليمن" آثار داخلية وخارجية كثيرة، وأصبحت قضية الوحدة بين الشطرين إشكالية معقدة ومؤثرة على كل الجوانب، وأصبح الصراع والاختلاف هو السمة البارزة بين "صنعاء" و"عدن". اعتبرت "صنعاء" قيام دولة مستقلة في الجنوب خيانة وتراجع عن الوحدة التي كان من المؤمل تحقيقها فور خروج القوات البريطانية من "عدن"[٣]، وقد سارعت "السعودية" إلى استغلال هذا الخلاف ودفع "صنعاء" الى التعاون معها، في مواجهة "عدن"، وخلق نقطة انطلاق على الأراضي الحدودية بين الشطرين للقوى المسلحة المعارضة لعدن والمدعومة منها [٤]. وردّت "عدن" على ذلك من خلال دعمها للقوى اليسارية المعارضة "لصنعاء"، معتبرة أن التوسع الذي حدث للنفوذ القبلي وللعديد من القوى المدعومة من "السعودية" تراجع وخيانة للمبادئ والأهداف التي قامت على أساسها ثورة ٢٦ سبتمبر، وارتهانا "للسعودية" التي تعد ذراعا من أذرع "الامبريالية الأمريكية" في المنطقة [٥].

قامت الحرب بين شطري اليمن عام ١٩٧٢م كنتيجة لحالة، الصرع السياسي والعسكري، وقد تمكنت "عدن" من تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية في هذه المواجهة، وتدخلت "جامعة الدول العربية" في الصراع وتم أجراء مفاوضات في "القاهرة"، وقع أثرها علي اتفاقيتين حول الوحدة الأولى "اتفاقية القاهرة" في ١٨/اكتوبر/١٩٧٢م، والثانية "بيان طرابلس" في "ليبيا"في ٢٨/نوفمبر/١٩٧٢*. لم تلاقىهذه التطورات ترحيباً من "السعودية"، ورفضت الاتفاقيات في "مجلس الشورى" من قبل القوى القبلية و"جماعة الاخوان المسلمين" ،

---

(١) خديجة الهيصمي، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٣) مجموعة مؤلفين سوفيت، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٤) خديجة الهيصمي، مرجع سابق، ص ٢٥٦، وكذلك: مجموعة مؤلفين سوفيت، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٥) فرد هوليدي،الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربيه مرجع سابق، ص ص ٩٥-٩٦.

* حول نصوص "اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس" يمكن الرجوع الى: حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤، ص ص ١٠٦-١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما أدى إلى استقالة الحكومة احتجاجا على ذلك[١]. ودب الخلاف بين "الأرياني" والقوى المعارضة للتعاون مع "عدن"[٢].

في ظل هذا الصراع تدخل الجيش في الأحداث مطالبا بإجراء إصلاحات في قطاعات الدولة والتخلص من الفساد المستشري فيها، جاء ذلك في "مشروع التصحيح المالي والإداري"، الذي تقدم به الجيش عام ١٩٧١م[٣]، ونتيجة للأوضاع المتدهورة والصراع الدائر بين اقطاب السلطتين التنفيذية والتشريعية، قدم "الأرياني" استقالة جماعية شملت "رئاسة الدولة" و رئاسة "مجلس الشورى"، وبعض مسؤولي السلطة التنفيذية[٤] وقدمت الاستقالة إلى قيادة الجيش الذي أصبح بفعل ظروف التخلف السياسي وغياب المؤسسات السياسية والمدنية الفاعلة، الوسيلة المتاحة لمعالجة الاختلالات الخطيرة التي طالت مختلف جوانب الحياة[٥]، وعرفت هذه النقلة للسلطة بحركة"١٣/يونيو التصحيحية"، عام ١٩٧٤م وهو اليوم الذي أعلن فيه الجيش عن توليه لزمام المسؤولية في البلاد. شكل "إبراهيم الحمدي" تحت رئاسته "مجلس قيادة" من ٩ أعضاء[٦]، وإصدار بيان أوضح فيه الأسباب التي أدت إلى هذا التحول، وحجم المعاناة التي تعيشها البلاد، وما يحتاجه إصلاح الأوضاع من تضافر لجهود مختلف القوى الوطنيه[٧]، تميزت فترة حكم "إبراهيم الحمدي" التي استمرت من عام ١٩٧٤م حتى اغتياله في عام ١٩٧٧م بتقلص دور ونفوذ القوى القبلية في مؤسسات الدولة ، واستقرار الاوضاع بصورة نسبية [٨]. وقد توسعت دائرة المعارضين لسياسة، وأخذت القوى القبلية تنظم نفسها في مواجهته، وحدثت العديد من الصدامات المسلحة بين الطرفين، كان أوسعها عام ١٩٧٧م، تمكنت فيه قوات الجيش من إلحاق هزيمة شديدة بالقوى القبلية، تدخلت علي اثرها "السعودية" وتم إجراء مصالحة وطنية في بداية سبتمبر/١٩٧٧م، حصلت من خلالها القوى القبلية على عدة مناصب سياسية[٩].

إجراء "الحمدي" حوار مع العديد من الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تمتعت نشاطاتها في عهده ببعض الحرية، بغية تحقيق وحدة صف وطني، وقد تمكن من كسب تأييد

---

(١) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) جلوبو فسكايا ايلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٣) عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ٥٨٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٨٨.

(٥) جلوبو فسكايا ايلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٦) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٧)جلوبو فسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٨) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٩) أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدد منها[١]. وطرحت فكرة تنظيم مؤتمر شعبي عام تشارك فيه العديد من التيارات السياسية والفكرية والاجتماعية، وأراد "الحمدي" من وراء ذلك بناء قاعدة شعبية قوية يمكنة الاستناد عليها في تعزيز دور الدولة ومؤسساتها في الحياة العامة ومواجهة معارضية [٢]، وقد حال اغتياله من عقد هذا المؤتمر.

تميزت العلاقات بين "صنعاء وعدن" بالهدوء أثر التوقيع على "تفاهم طرابلس" وحافظ الجانبان على حالة الاستقرارالنسبي بينهما، وقد عقد "الحمدي وسالم ربيع على "رئيس الشطر الجنوبي لقاء في فبراير/١٩٧٧م، تم الاتفاق فيه على تشكيل مجلس تنسيق برئاستيهما، علي أن يتم التوقيع على هذا الاتفاق في لقاء آخر يعقد في عدن[٣]. وقد اغتيل "الحمدي" في ١١/اكتوبر/١٩٧٧م قبيل توجهه الى "عدن" بفترة بسيطة وذلك في ظروف غامضة لم تكشف. تميزت سياسة "الحمدي" بالصدام الواسع مع كل القوى والتيارات السياسية*، وعلى الرغم من اقترابه الى حدّ ما من بعضها إلا أنه لم يكن مستقرا وثابتا على الدوام، الأمر الذي زعزع ثقة العديد من أنصاره، وولد ضده الكثير من الأعداء[٤].

شكل "أحمد الغشمي" "مجلس قيادة" مكون من ثلاثة أعضاء لفترة انتقالية جديدة وتولى رئاسته، وأصدر "إعلاناً دستورياً" شكل بموجبه "مجلس الشعب التأسيسي" من ٩٩ عضوا، وقد انتخبه المجلس في ٢٣/إبريل/١٩٧٨م رئيساً للجمهورية[٥]. و اعتبرت "الجبهة الوطنية الديمقراطية"* المعارضة التي تشكلت عام ١٩٧٦م من فصائل اليسار ما يحدث في اليمن مخططاً أمريكياً يهدف إلى القضاء على الاستقلال النسبي الذي تميزت به سياسة "الحمدي" عن الاتجاه "الأمريكي والسعودي"، وشنت هجوماً مسلحاً في المناطق الوسطى، تمكنت خلاله من السيطرة على عدة مناطق[٦]. وقد تم اغتيال "الغشمي" في مكتبه في ٢٤/يونيو/١٩٧٨م بواسطة حقيبة ملغومة حملها إليه مبعوث الرئيس "سالم ربيع علي"[٧]. وتم في ٢٦/من الشهر

---

(١) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢)الغد، صنعاء، العدد٣، ١٩٧٧، ص ص ٤ –٥، وكذلك: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٥٢٣.

(٣) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مرجع سابق، ص١٧٧

* قبل اغتياله اعتبره أحد الكتاب الفرنسيين رجل محكوم عليه بالموت مسبقا لكونه يقود البلاد بصورة شبه معزولة عن الآخرين حتى عن القوى الوطنية اليسارية التي تعتبر في تلك الظروف حليفا طبيعيا له، وأثارت وسائله وأساليبه السخط لدى أقرب أنصاره: أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٣، وكذلك: فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٥) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مرجع سابق، ص ١٨٢.

* حول الجبهة الوطنية انظر ص ٥٥ من نفس الدراسة.

(٦) جلوبو فسكايا ايلينا، التطور السياسي للجمهورية االعربية اليمنية ، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٧)للاطلاع علي نتائج التحقيقات التي اجريت حول عملية الاغتيال انظر: خالد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية (١٩٧٢–١٩٨٦)، صنعاء، مكتب شؤون الوحدة، ط١، ١٩٨٧، ص ١١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسه في"عدن" إعدام الرئيس "سالم ربيع علي" أثر صراع نشب بين جناحي السلطة[١]. وأوضحت هذه الحوادث الخطيرة والمتسارعة حجم الصراع الدائر في اليمن.

في ظل حالة التوتر الشديد الذي ساد الأجواء في "صنعاء"،[٢] عقد "مجلس الشعب التأسيسي" اجتماعاً في ١٧/يونيو/١٩٧٨م، تم فيه انتخاب "علي عبد الله صالح" رئيساً للبلاد، وكانت تلك أول مرة يتولى فيها رئيس السلطة عن طريق الانتخاب، وفي الكلمة التي ألقاها أمام "المجلس التأسيسي" بعد انتخابه، أوضح عدة جوانب في السياسة التي سيتبعها منها[٣] العمل من أجل التنمية الشاملة في إطار الحرية والديمقراطية، وبناء الدولة المركزية الحديثة ذات النظام والقانون، والاهتمام بتطوير الجيش وقوات الأمن، ومد اليد إلى الجميع دون أي تفرقة بين أحد، وذلك من أجل تجنيب البلاد والارتهان للأعداء، وعلى الصعيد الخارجي أوضح أنه سوف يعمل على تطوير العلاقات مع الأشقاء والأصدقاء خدمة لمصالح الشعب والمصالح المشتركة.

عمل الرئيس "علي عبد الله صالح " أولا على تعزيز الدائرة المحيطة به بالشخصيات المخلصة والقادرة في الوقت نفس على دعم سياسته وتوجهاته المستقبلية، وأعادة ترتيب أوضاع الجيش بصورة تجعله أكثر قدرة على القيام بمتطلبات تلك الفترة الحرجه[٤]. وقدرت بعض التيارات السياسية والقوى الوطنية أن الرئيس الجديد لن يصمد في السلطة فترة طويلة نظراً لطبيعة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وفي ٥/اكتوبر/١٩٧٨م أقدمت مجموعة من الضباط تدعمهم وحدات من الجيش والأمن على محاولة الاستيلاء على السلطة ، إلا أن الرئيس الجديد تمكن من إفشال المخطط، والسيطرة على الأوضاع، وقد مثلت تلك المحاولة أول اختبار للرئيس الجديد[٥].

كانت الأوضاع على الحدود بين الشطرين في غاية التوتر واتسعت دائرة المناوشات والمعارك، لتتحول إلى حرب شديدة، تمكنت خلالها قوات الشطر الجنوبي في ٢٠/فبراير/١٩٧٩م من اجتياز حدود الشمال والسيطرة على عدة مناطق حدودية، وبعد معارك عنيفة تم صدها عن التقدم باتجاه "صنعاء"[٦]. وقد طالب شمال اليمن من جامعة الدول

---

(١) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٢).للاطلاع على طبيعة الاضطرب الذي ساد الاجواء في "صنعاء" انظر :رياض الريس، مرجع سابق، ص ٥١

(٣) وزارة الإعلام والثقافة، خطابات وأحاديث الرئيس علي عبد الله صالح، صنعاء، دون رقم طبعة، المجلد الأول، دون سنة نشر، ص ص١٢-١٣.

(٤) جلوبوفسكايا، مرجع سابق، ص ٣١٢.

(٥) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية التدخل في النزاع القائم، وعقد مجلس الجامعة اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية في ٤/مارس/١٩٧٩م، وأصدر عدة قرارات تركزت حول إنهاء حالة الحرب وإعادة الأوضاع الى طبيعتها والدعوة الى حوار بين الطرفين بما يحقق تنفيذ "اتفاقية القاهرة وبيان طـــرابلس". وفي ٢٨/مارس/١٩٧٩ عقد رئيسا الشطرين "علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل" الذي تولى الرئاسة بعد الإطاحة "بسالم ربيع علي"، لقاء في الكويت تحت رعاية الشيخ "جابر أحمد الصباح"، تم خلالة التوقيع على بيان مشترك للوحدة، وحددت فيه الخطوات الواجب تنفيـذها لتحقيقها، والتي تكونت من خمس نقاط شكلت برنامجا للعمل الوحدوي[١]، وقد رحبت الـــدول العربية بالتفاهم، وتحفظت "السعودية" عليه[٢].

شعر الرئيس "علي عبد الله صالح" أنه قد خذل من قبل "السعودية" والدول التي كـــان من المفترض أن تمنحه السلاح والدعم الكامل لمواجهة الاضطرابات والتهديدات المتنامية من الشطر الجنوبي، ولقد ترك في أصعب الظروف، يواجه قوات الجنوب ذات التدريب والتسلح الجيد، بقوات ضعيفة ومحدودة التسليح. وكانت "السعودية" تضرعلى أن يحصل الجيش اليمني على الأسلحة والعتاد الذي تموله من خلالها، وهو أمر يمكنها من ضبط عملية تسليحه بحيث لا يصل إلى حد يشكل خطراً عليها، وقد وافقت على تمويل صفقة سلاح في عهد "الحمدي" إلا أن الجيش اليمني لم يتسلم منه إلا جزء بسيط، لقد كان هنالك دائماً خشية لدى المملكة مـــن أن تستخدم تلك الأسلحة في يوم ما ضدها.

استفاد"علي عبد الله صالح" من المستجدات الإيجابية بين الشطرين للتخلص من بعض الشخصيات المعارضة "لعدن" في الحكومة المدعومة من السعودية[٣]، في خطوة أولى نحـــو تقارب أكثر مع الجنوب، وتوسع في العلاقات الخارجية كاسراً طـــوق العزلـــة مـــن حـــول اليمن[٤]، بهدف الحصول على السلاح والمساعدات، وعقد صفقة أسلحة ضخمة مع "الاتحـــاد السوفيتي" في أواخر صيف ١٩٧٩م، وهو أمر أثار مخاوف شديدة لدى "الولايـــات المتحـــدة الأمريكية والسعودية "، التي سارعت إلى قطع المساعدات عن "صنعاء"، ودفعت بالجماعات التي تدعمها الى معارضة اتفاقية الوحدة أو اي تقارب مع "عدن" أو"الاتحاد السوفيتي" [٥]، وقد اعتبرت "الولايات المتحدة الأمريكية" ذلك التقارب انتكاسة خطيرة لجهودها وسياســـتها فـــي

---

(١) سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) عبد الحميد الوافي، دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٧، ١٩٧٩م، ص ٩٠.

(٣) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤) شارل سان –بر، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٥) خديجة الهيصمي، مرجع سابق، ص ص ٣٤٤ – ٣٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة، واعتبرت أن تفاهم الكويت لا ينسجم مع الواقع والعقبات العديدة التي تقف في وجه الوحدة اليمنية. وافق الرئيس "علي عبد الله صالح" بعد ضغوط عديدة على الحد من علاقاته مع "عدن والاتحاد السوفيتي "، ووافقت "السعودية" في المقابل على إعادة تقديم المساعدات "لصنعاء" وتسليم بقية صفقة الأسلحة الأمريكية. لقد كان لإدراك "علي عبد الله صالح " لطبيعة المخاوف "السعودية والأمريكية" أثره في تحقيق العديدمن المكاسب السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية المختلفة، واستطاع الاستفادة من ذلك المجال الضيق الذي أتاحة الصراع والاستقطاب الدولي القائم في تحقيق متطلبين هامين من متطلبات الاستقرار الداخلي هما الحد من التدخل "السعودي" في الشؤون الداخلية، وتعزيز كفاءة الجيش بالعديد من الأسلحة الشرقية والغربية الحديثة.

اتجه "علي عبد الله" داخلياً إلى إجراء حوار وتفاهم مع مختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية دون أي تحفظ مسبق[١]، وأصدر عفواً عاماً عن مختلف الجماعات والأفراد التي شاركت أو خططت لعمليات عسكرية ضد قوات الجيش، وإطلاق من في السجون من سياسيين[٢] وذلك سعيا لبناء أجواء مناسبة وأكثر ملاءمة لتحقيق تفاهم واتفاق وطني عام، وقد ساعده في ذلك مساندة "عدن" الحوار[٣]، وقام بتشكيل "لجنة حوار وطني"** وذلك في ٢٧/مايو/١٩٨٠م وكانت مهمتها إجراء حوار مع مختلف التيارات السياسية والقوى الاجتماعية، بغية الوصول إلى قواسم مشتركة، وبناء قواعد عامة للنشاط والحياة السياسية[٤]، وطرحت اللجنة مشروع "ميثاق وطني" ، وبعد الاتفاق الأولي على بنوده تم طرحه للاستبيان الشعبي العام، وعقب ذلك تم تشكيل "مؤتمر شعبي عام" بلغ عدد أعضائه ١٠٠٠ عضو، وانعقد المؤتمر في ٢٤/اغسطس/١٩٨٢م، وأقر الميثاق، واتخذ قرارا باستمرارية "المؤتمر الشعبي العام" ليكون أسلوب العمل السياسي، والراعي لعملية تطبيق الميثاق[٥]. ولقد كانت الخطوات التي قام بها الرئيس "علي عبد الله صالح" بالغة التأثير على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وأدت إلى إيقاف حالة الصراع السياسي الذي كان محتدماً منذ قيام الثورة، وأخذت الدولة تعزز من دورها وفاعليتها في المجتمع، متجاوزة

---

(١) خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في ذكرى حركة يونيو التصحيحية: وزارة الإعلام والثقافة، خطابات وأحاديث الرئيس القائد العقيد "علي عبد الله صالح"، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٥٤٣.

(٣) نظر ص ٦٨ من نفس الدراسة .

** سيتم دراسة لجنة الحوار وتكوينها وأعمالها وما تمخض عنها في مبحث آخر من نفس الدراسة.

(٤) خطاب الرئيس علي عبد الله صالح الموجه الى لجنة الحوار الوطني بتاريخ ٢١/يونيو/١٩٨٠م: وزارة الإعلام والثقافة، خطابات الرئيس القائد علي عبد الله صالح، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٥) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، دون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص٢٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للكثير من العقبات والتحديات التي حالت دون تنفيذ الكثير من المشاريع والخطط التنموية الهامة. وكان لنجاح الحوار الذي أجري مع مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية وانبثق "المؤتمر الشعبي العام" كإطر سياسي مقبول يمثل "أدنى المطلوب واقصي الممكن"، دوره في نقلها من وضعية المعارض للسلطة الى وضعية الشريك فيها ، وقد ترتب على هذه الشراكة ضرورة المحافظة على الوحدة والاستقرار الوطني في أعلي الحدود الممكنة، الأمر الذي شكل نقلة نوعية هامة في مسار تطور الحياة السياسية والمشاركة العامة.

اتجه الرئيس"علي عبد الله صالح" في خطٍ مواز لخط تعزيز الوحدة الوطنية، وخلق الاستقرار الداخلي، الى تعميق المشاركة الشعبية في الحياة السياسية من خلال دعوة المواطنين الى المشاركة الفاعلة في انتخابات "جمعيات التعاون الأهلي للتطوير المحلي" والتي اجريت عام ١٩٨٥م[١]، وعمل على تكوين "مجلس الشورى" المنتخب عوضا عن "مجلس الشعب التأسيسي" المعين الذي يعتبر وجوده حالة استثنائية[٢] وكانت الانتخابات عامة وحره ومباشرة تم فيها انتخاب ١٥٩ عضواً في عام ١٩٨٨م[٣] وقد مثلت هذه التجربة خطوة هامة أخرى في مسار التطور السياسي والتشريعي، والمشاركة السياسية العامة. وفي مسار تحقيق "الوحدة اليمنية"، سار "علي عبد الله" في عمليات الإعداد لها عبر "المجلس اليمني الأعلى" الذي شكل في أثناء زيارته لعدن في ٢/ديسمبر/١٩٨١م وتم في تلك الزيارة التوقيع على اتفاقية[٤] "لتطوير التعاون والتنسيق" بين "صنعاء وعدن"، وعبرت بما تضمنته من نقاط وأفكار عن انتهاج سياسة "الخطوة خطوة" نحو تحقيق الوحدة، على أن يكون المحرك والموجه لهذه الخطوات مستويات رسمية مختلفة يبدأ المستوى الأول برئيسي الشطرين، والثاني لجنة وزارية مكونة من رئيس الوزراء وثمانية وزراء من كل شطر إضافة إلى رئيس هيئة الأركان العامة وعقدت عدة لقاءات بين رئيسي الشطرين هدفت في مجملها إلى تحقيق التفاهم باتجاه إعادة توحيد اليمن[**].

---

(١) شارل سان- برو، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٢) انظر المقابلة مع الدكتور عبد الكريم الأرياني: ٢٦ سبتمبر، صنعاء، العدد الأول، ١٩٨٢/٩/٢٦، ص ١٢.

(٣) شارل سان- برو، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٤) حول بنود هذه الاتفاقية انظر: خالد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

[**] وهذه اللقاءات هي: لقاء تعز مايو/١٩٨٢م، لقاء عدن- تعز يناير/١٩٨٥م، لقاء صنعاء مايو/١٩٨٨م، لقاء عدن نوفمبر/١٩٨٩م، لقاء صنعاء ديسمبر/١٩٨٩م، لقاء صنعاء ابريل/١٩٩٠، حول نتائج هذه اللقاءات انظر: سمير محمد العبدلي، مرجع سابق، ص ١٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأحزاب السياسية في شمال اليمن

لعبت الأحزاب السياسية في شمال "اليمن" دوراً هاماً في الحياة السياسية "اليمنية" وكانت تأثيراتها على الأوضاع السياسية خلال عقد السبعينات واضحة، ولقد تبنت السلطة السياسية خطاً معارضاً لنشاط الأحزاب ، وعملت على الحد من دورها وتأثيرها باعتبارها تشكل خطراً على الوحدة الوطنية ، ودخلت معها في صراع سياسي وعسكري عنيف خاصة بعد أن وحدت الأحزاب صفوفها في النصف الثاني من عقد السبعينات ، ولقد ظهرت العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية القومية واليسارية والمحافظة قبل وبعد ثورة ٢٦/سبتمبر إلا أن طبيعة المجتمع القبلية وتفشي الأمية فيه لم تساعدها على تعزيز دورها وتأثيرها بصورة عامة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: الموقف الرسمي من الأحزاب :

١ – الموقف الرسمي من الأحزاب قبل ثورة ٢٦/ ستمبر: تميزت الحياة السياسية في عهد الحكم الإمامي بطابع الصدام المستمر بين الفئات المعارضة والسلطة الحاكمة، ولم يكن يوجد هنالك أي نوع من أنواع التعاون بين قوى المعارضة والحكم الإمامي، وذلك لسبب أساسي، فالنظام الإمامي نظام حكم يرتكز على أسس دينية مذهبية، تتلخص في كون الإمام صاحب الحق في الحكم والسيادة، وبالتالي ليس هنالك مجال واسع لمعارضته، ففي ظل عدم وجود أي صيغ قانونية مكتوبة توضح حدود الحكم الإمامي، والنشاط السياسي، باستثناء ما ورد في المذهب الزيدي الذي يستند عليه النظام الإمامي في شرعيته، وفي ضوء كون الإمام هو صاحب السلطة الشرعية والمطلقة، يصبح أي نشاط سياسي لا ينسجم مع سياسته وإدارته أمرا غير جائز أو مقبول، لذلك نجد أن الحزبية والنشاط السياسي حرم ممارستهما[١] لكونهما يمثلان إرادة معارضة لإرادة الإمام المطلقة، وقد تعرضت الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية التي ظهرت لمختلف أشكال التعسف والاضطهاد، ولم يتح لأي منها أي مجال للنشاط العلني[٢].

(١) صادق عبده، مرجع سابق، ص١٠٣.
(٢) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص١٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الموقف الرسمي من الأحزاب بعد ثورة ٢٦/ سبتمبر: مع قيام "الجمهورية العربية اليمنية" في ٢٦/سبتمبر/١٩٦٢م، وتبعا لظروف الحرب التي كانت قائمة، تم حظر نشاط الأحزاب، وذلك بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣م[١]، وقد جاء ذلك في خضم إجراءات اتخذها الرئيس "السلال" بهدف تعزيز سيطرته على الأوضاع وتحقيق الاستقرار، وتم عرض الخروقات التي حدثت على "محكمة أمن الدولة"[٢]. وقد لعبت عدة عوامل أساسية في تبني توجه منع النشاط الحزبي، وفي مقدمتها توجه "مصر" إلى إلغاء الأحزاب، وتكوين "الاتحاد الاشتراكي" كتنظيم سياسي شعبي عام[٣]. وقد اقترح الرئيس "جمال عبد الناصر" على وفد "اليمن" أثناء زيارته "للقاهرة" في نوفمبر/١٩٦٣م تشكيل تنظيم سياسي شعبي[٤]. كما أن حالة الخلافات التي كانت قائمة بين "مصر وسوريا" انعكس في "اليمن" في حرب دعائية شديدة أخذ يشنها حزب البعث على الوجود المصري وعلى الرئيس "السلال"[٥] وهو أمر قد يكون عاملا من العوامل التي أدت إلى حظر النشاط الحزبي.

خلال الفترة ١٩٦٢م-١٩٦٧م لم تكن التيارات السياسية قد وصلت إلى مستوى البناء التنظيمي المحدد والواضح، فقد كانت ما تزال في طور النمو والتشكل، وكان دورها في الحياة السياسية هامشيا وغير مؤثر، خاصة وأن البيئة الاجتماعية بيئة قبلية لا تعرف سوى الولاء القبلي، إضافة إلى محدودية التجربة الحزبية إجمالاً[٦]. ان حظر نشاط الأحزاب كان محبطا لنموها وتطورها، وأصبح الصراع بينها وبين السلطة هو السمة البارزة في الحياة السياسية. وأصبح مفهوم السلطة للنشاط الحزبي مرادفاً للعمل الضار والمخل بالوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي، وعبر " عبد الرحمن الأرياني" عن مفهوم السلطة للحزبية بقوله "إن الحزبية قرن الشيطان تبدأ بالتعصب الفكري وتنتهي بالعمالة" [٧]، وقد تشكل المفهوم السلبي للنشاط الحزبي وتجذر بصورة كبيرة إثر الصراع السياسي والعسكري الذي دار في "صنعاء" وبعض المدن والمناطق الأخرى في أغسطس/١٩٦٨م بين "المقاومة الشعبية" التي مثلت جناح

---

(١) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠عام، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) جلوبوفسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣) الفردهوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، مرجع سابق، ص٧٤.

(٤) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٥) محمد علي الأسودي، مرجع سابق، ص٢٣٩، وكذلك: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٦) إلهام مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨م-١٩٩٣م) دراسة تحليلية، صنعاء، كتاب الثوابت، الكتاب الثاني ، ١٩٩٥م، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، ١٩٩٥م ، ص ص١٥٩-١٦٠.

(٧) مقابلة أجراها الباحث مع المناضل" محمد الفسيل" في مدينة "صنعاء" في ١/اكتوبر/٢٠٠٢م، وكان لمحمد الفسيل دور هام في ثورة ٢٦/سبتمبر والدفاع عنها، وكان أول من أعلن عن قيام "الجمهورية العربية اليمنية" من إذاعة صنعاء في أول أيام الثورة، وقد تقلد العديد من المناصب السياسية العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليسار في الجيش، وبين الجناح المحافظ في الجيش*،ولقد كان لذلك الصراع انعكاسات كثيرة على طبيعة تعامل السلطة مع الأحزاب السياسية، وقد اعتبرت السلطة التيارات اليسارية المدعومة من "عدن" تيارات دخيلة لا تنسجم توجهاتها السياسية والفكرية والاجتماعية مع ظروف وواقع المجتمع والحياة اليمنية، ويرى "محسن العيني"** "أن الأحزاب السياسية قد تنشر الخلافات في البلد، وإن لدينا قبائل وليس عندنا نضج سياسي، إن شعبنا ليس مستعدا لممارسة الحزبية" (١)، هذا الطرح عكس فهم السلطة لمدى قدرة الشعب على فهم الأحزاب وتعامل معها في ظل ظروف واقعه الاجتماعي القبلي. إن الأحزاب إذا ما كانت فاعلة، وكان النظام الحزبي سليما، فإن الأحزاب تعتبر الوسيلة المثلى لتفكيك تقاليد المجتمع القبلية(٢) أو التخفيف منها من خلال تطويرها لولاءات الأفراد من ولاءات اجتماعية قبلية متخلفة إلى ولاءات سياسية فاعلة تخدم الدولة واستقرارها، ويتيح منع الأحزاب من النشاط المجال للقوى القبلية من أن تعزز من دورها وسيطرتها على المجتمع والحياة السياسية، وتعرقل في الوقت نفسه نمو وتطور الوعي السياسي في المجتمع، ويرى "حسن العمري"* "أن الحزب يعمل غالباً من أجل مصالحه وليس من أجل مصالح البلد" (٣) وهو في ذلك يفصل بين مصالح وأهداف الحزب وبين مصالح وأهداف الدولة، وهذا أمر لا يتفق تماما مع مفهوم الحزب السياسي وأهدافه ودوره في المجتمع. وقد يكون مرد طرح "العمري" حالة التباين الشديد بين التوجهات المحافظة للسلطة وبين توجهات الاحزاب اليسارية، التي طالبت بإجراء تحولات سياسية واجتماعية مختلفة، والحد من سيطرة القوى القبلية واليمنية(٤)، وهي مطالب لا تتفق مع واقع وظروف اليمن، مما دفع إلى اعتبارها لا تمثل سوى مصالح لك الأحزاب وأهدافها.

لم يكن من السهل على "السلال" أو "الأرياني" تجاهل أهمية الدعم الشعبي في استقرار السلطة ومدها بمقومات البقاء والفاعلية، لذلك تم التوجه أولاً إلى تشكيل تنظيم سياسي شعبي في عام ١٩٦٥م، وذلك سعيا لتوحيد كافة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في تنظيم

---

* انظر ما تم الإشارة إليه حول هذا الصراع في ص ٣٦ من الدراسة نفسها.

** شغل "محسن العيني" العديد من المناصب السياسية الهامة، منها توليه منصب وزير الخارجية في أول حكومة شكلت بعد الثورة ، وتولى تشكيل عدد من الحكومات بعد الإطاحة "بالسلال" عام ١٩٦٧م: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاما، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢، ، ص١١ وما تلاها.

(١) الفردهوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكري السياسي الإسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٥، ١٩٨٦م، ص٦٤٨.

* شغل "حسن العمري" العديد من المناصب السياسية الهامة، وقد شكل ثماني حكومات خلال الفترة من ١٩٦٤-١٩٧١م ،انظر: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاما، مرجع سابق، ص١٢ وما تلاها.

(٣) خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٤) فردهاليداي، المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص١٠١، ١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسي واحد، وحشد الجماهير باتجاه الدفاع عن النظام الجمهوري[١]. وهذا التوجه كان منسجماً مع الدستور الدائم لعام ١٩٦٤م الذي نص في المادة ١٥٥ على أن "يشكل المواطنون تنظيما شعبياً" [٢]، وقد تم تشكيل التنظيم في عام ١٩٦٦م تحت اسم "الاتحاد الشعبي الثوري".

وفي ظل حكم "الأرياني"وخلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢م سقط خيار التنظيم السياسي العام، وكل أشكال العمل الحزبي، وتمت مطاردة وضرب كل القوى السياسية دون تمييز، وأبعدت من كل المواقع التي كانت تتواجد فيها[٣]، وقد عبر عن هذه الفترة والعداء الذي تشكل تجاه الأحزاب الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م الذي نص في المادة ٣٧ على "أن الحزبية بجميع أشكالها محظورة"[٤]. لقد كان للقوى القبلية دورٌ مؤثرٌ في تبني هذا النص المعارض للأحزاب، وذلك لما للأحزاب من تأثير سلبي على دورها وتأثيرها السياسي[٥]، ونتيجة لحالة العزلة التي أحست بها السلطة بعد أن تخلت التيارات السياسية عن دعمها ودخلت معها في صراع، وبروز حالة من الفراغ السياسي، اتجهت السلطة في عام ١٩٧٣م إلى تشكيل تنظيم سياسي رسمي عام في فبراير/١٩٨٣م سمي "الاتحاد اليمني"[٦] وذلك في محاولة لحشد الدعم والتأييد الشعبي، وإخراج البلاد من حالة الفراغ السياسي، وقد جاء تشكيل "الاتحاد اليمني" بعد شهرين من التوقيع على بيان "طرابلس" الذي نص في المادة ٩ "بإنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة.. وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم الموحد.." [٧]. وكانت نهاية "الاتحاد اليمني" على يد "إبراهيم الحمدي" الذي قاد حركة ١٣/يونيو/١٩٧٤م التصحيحية والتي أعلنت في ١٤/يونيو/١٩٧٤م حل الاتحاد[٨].

ظلت الأحزاب التي تشكلت في نهاية الستينات وبداية السبعينات تمارس نشاطاتها بصورة سرية، وجري حوار وتحالف بين العديد منها[٩]. وقد أصدرت السلطة في ظل حكم "إبراهيم الحمدي" قانونا يحظر على ضباط وأفراد الجيش الانتماء إلى الأحزاب، ودل ذلك على وجود نشاط حزبي بين صفوف الجيش، وعلى خشية السلطة من أن يتطور إلى أعمال

---

(١) انظر ما أسفر عنه "مؤتمر خمر" من توصيات حول إنشاء تنظيم سياسي شعبي عام: المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، صنعاء، الجزء السادس، دون رقم طبعة، دون سنة نشر، ص١٦.

(٢) مطهر العزي، مرجع سابق، ص٢١٨.

(٣) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٣٣٢.

(٤) مطهر محمد العزي، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٥) الفرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٩٠.

(٦)حول تشكيل "الاتحاد اليمني" وأهدافه انظر ص ٥٠ من الدراسة نفسها.

(٧) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٨) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٩) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٥١٥-٥٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكرية ضدها[١]. واتجهت السلطة إلى محاولة تشكيل "تنظيم شعبي" يعزز شرعيتها وسياستها. وقام "الحمدي" بإجراء حوار مع العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية. وتم تشكيل "اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري" التي كانت بمثابة المرحلة الأولى لتشكيل "التنظيم الشعبي"[٢]. وقد وجدت الأحزاب وخاصة "التنظيم الناصري" خلال حكم "الحمدي" هامشاً واسعاً من الحرية لم تجد مثله في السابق[٣].

ثانياً: الأحزاب السياسية:

١- النشاط الحزبي والتفاعل الشعبي :

لم يكن النشاط السياسي في اليمن رغم حالة العزلة التي كانت تعيش فيها اليمن يسير بمعزل عن التطورات الفكرية والسياسية في الوطن العربي والعالم إجمالا. فقد شكل العديد من الطلاب الذين خرجوا للدراسة في الخارج خطا للتواصل الفكري والسياسي مع العالم الخارجي، وأدى ذلك إلى بروز الكثير من التحولات الهامة على صعيد الفكر والنشاط السياسي، وخاصة بعد ثورة ١٩٥٣م في "مصر"، التي شكلت رافداً مهما في دعم حركة المعارضة في داخل اليمن وخاصة "تنظيم الضباط الأحرار". وقد تشكلت العديد من التنظيمات السياسية التقدمية في اليمن في النصف الثاني من عقد الخمسينات كنتيجة حتمية لاتساع حركة المد القومي من جانب، واتساع نشاط الحركات اليسارية من جانب آخر. ومن هذه التنظيمات "اتحاد الشعب الديمقراطي" الذي كان يحمل مضامين الفكر الماركسي "اللينيني"*. واستطاع بعد أن أسس له فرعاً في الجنوب أن يمد نشاطه إلى الشمال وأن يؤسس له فرعا في عام ١٩٥٨م[٤]. وفي العام نفسه تم تأسيس فرع لحزب "البعث العربي الاشتراكي". وفي عام ١٩٥٩م تم تأسيس فرعين لحركة القوميين العرب في شطري اليمن، وذلك تحت قيادة موحدة[٥]. ومن الملاحظ أن مختلف النشاطات التأسيسية للتنظيمات التقدمية مرت من خلال الطلبة الذين تلقوا تعليمهم خارج اليمن[٦].

---

(١) المرجع السابق، ص٥٢١.

(٢) خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، الكويت، دار الشباب للنشر، ط٢، ١٩٨٧م، ص١٥٥.

(٣)جلوبوفسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٢٧٥ وكذلك: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٢١.

* حول التنظيم وتوجهاته الفكرية، انظر: أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٤) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٥) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٦) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠-٢٤٤-٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تتفاعل القطاعات الواسعة من المجتمع مع أفكار وتوجهات المعارضة، وظل التفاعل محصوراً في إطار أضيق يشمل فئات الطلاب وصغار الضباط، وبعض الموظفين والعمال[١]. وقد واجهت التنظيمات السياسية بدورها عدم التفاعل الشعبي مع أهدافها ونشاطاتها، بأن أسقطت من حساباتها احتمال أن يكون هنالك دور إيجابي للمجتمع في الصراع الدائر مع السلطة[٢]، واتجهت إلى الاعتماد على الشخصيات الاجتماعية المؤثرة التي قد لا تتفق في كل توجهاتها وأهدافها. ولقد ظل نشاط التنظيمات التقدمية في طور العمل السري المحدود، فالمجتمع تسوده أمية واسعة ولديه حصانة وخصوصية في التعامل مع الأفكار الثورية الواسعة. لذلك فقد فضلت العمل من خلال التنسيق مع التنظيمات المحافظة[٣]. وظلت التنظيمات السياسية التي ظهرت قبل ثورة ٢٦/سبتمبر قاصرة عن الوصول إلى مستوى الحزب السياسي بمفهومه البسيط، ، لذلك يغدو من الصعب الحديث عن وجود أحزاب سياسية قبل الثورة ، إلا أنها ظهرت تنظيمات سياسية هامة اقتربت من مستوى الحزب السياسي من عدة جوانب اهمها "الجمعية اليمانية الكبرى" وتنظيم الضباط الأحرار.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- الأحزاب والتنظيمات السياسية قبل الوحدة:

اتخذت السلطة بعد ثورة ٢٦/ سبتمبر توجها معارضا لنشاط الأحزاب، وسنت من أجل ذلك القوانين. إلا أن ذلك لم يمنع الأحزاب من التشكل أو ممارسة نشاطاتها بصورة سرية.

أ- التنظيمات السياسية العامة :

واتجهت السلطة إلى تشكيل تنظيمات سياسية عامة تؤطر الجماهير سياسيا بما يخدم الاستقرار ويحقق نوعاً من المشاركة السياسية العامة. ومن التنظيمات التي شكلت: "الاتحاد الشعبي الثوري، والاتحاد اليمني، والمؤتمر الشعبي العام".

(١) الاتحاد الشعبي الثوري: صدر القرار الجمهوري بتشكيل الاتحاد في أكتوبر/١٩٦٦م، وتم تشكيله في يناير/١٩٦٧م. ومن أهدافه حماية الثورة، والتصدي للعناصر الانتهازية الرامية إلى تمزيق وحدة الشعب، وإفساح المجال أمام أصحاب المصلحة الأساسية في التغيير الثوري، والسعي نحو تحقيق وحدة القوى الثورية على المستوى الوطني اليمني انطلاقا من وحدة النضال العربي، والعمل على استرداد

(١) إلهام مانع، مرجع سابق، ص ص ص ١٤٢-١٤٤-١٤٥.
(٢) أحمد الصائدي، مرجع سابق، ص١٦٥.
(٣) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجزاء المغتصبة من الأراضي اليمنية في الشمال، ومساندة حركات التحرر العالمية[١]. ويظهر في أهداف التنظيم التركيز على القضايا المتعلقة بتوحيد وتعزيز وحدة الجبهة الداخلية وعدم تناولها للجوانب المختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية، وهذا الأمر تفسره ظروف تلك المرحلة وكون التنظيم شكل من أجل تحقيق اصطفاف شعبي مساند للنظام الجمهوري والخط الثوري.

والعضوية[٢] في التنظيم مفتوحة لكل المواطنين على أن يكون العضو مؤمناً بأهداف التنظيم، وأن لا يستغل أبناء الشعب، وأن يعمل من خلال التنظيم. ويقع على العضو واجب التصدي لأعداء الثورة والحرية والقومية العربية، والعمل على وحدة التنظيم وتنفيذ قراراته، وضم العناصر الوطنية إلى صفوف التنظيم، والاختلاط بالجماهير من المحيط العملي والمحلي.

(٢) الاتحاد اليمني: تم تشكيل "الاتحاد اليمني" في فبراير/١٩٧٢م بمبادرة ذاتية من السلطة، خلافا لحال الاتحاد الشعبي الثوري الذي نص الدستور الدائم لعام ١٩٦٤م والدستور المؤقت لعام ١٩٦٢م على أن يشكل تنظيم سياسي عام.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع رسائل الجامعة

الأهداف* والمهام: وضع أمام الاتحاد عدة مهام يتوخى منها تنفيذها من أجل تحقيق التفاعل بين القمة والقاعدة، منها[٣]: تعبئة الرأي العام من أجل تنفيذ أهداف الاتحاد اليمني، تنظيم جماهير الشعب وتوحيد فئاته.. وتمكينه من المشاركة في الحكم ومراقبة السلطات العامة، والتعاون معها في تطبيق القوانين وإنجاح خطة التنمية والحيلولة دون وقوع الشعب أو بعض مناطقه تحت دكتاتورية طبقة أو فئة أو حزب أو فرد، وتنظيم وتوجيه ودفع كل الطاقات لتنتج وتبدع. وحدد الاتحاد شروط العضوية فيه التي كانت مفتوحة لكل المواطنين في عدة شروط أهمها عدم الانتماء إلى أي حزب أو تنظيم سياسي، وأن يكون مؤمنا بالنظام الجمهوري ومبادئ الدستور، ومبادئ وأهداف الاتحاد[٤]. وانتهى الاتحاد بعد أن فشل في تحقيق أي نجاح سياسي، وتم حله بعد حركة ١٣/يونيو/١٩٧٤م بقرار من القيادة الجديدة في ١٤/يونيو/١٩٧٤م[٥].

لقد تم تشكيل الاتحاد الشعبي الثوري والاتحاد اليمني في ظل ظروف سياسية متشابهة، من حيث الفشل الواسع للسلطة في تحقيق أي استقرار سياسي في ظل حظر

---

(١) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥١٩.

(٢) عبد الملك سعيد، تطور تجربة بناء التنظيم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة ايلول ١٩٦٢م، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب، غير منشورة، ١٩٨٩م، ص٣٩.

* حول أهداف الاتحاد راجع ص من نفس الدراسة.

(٣) إلهام مانع، مرجع سابق، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(٤) عبد الملك سعيد، مرجع سابق، ص١١٨.

(٥) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزبية، وحرمان المجتمع من أن يلعب دورا فاعلاً في الحياة السياسية. ورغم إدراك السلطة لأهمية وحيوية دور المجتمع في الحياة السياسية إلا أن مبادرتها نحو إشراك وتفعيل دور المجتمع في الحياة السياسية، لم تظهر إلا وقد شارفت على الانهيار والسقوط.

ب- الأحزاب والتنظيمات السرية:

تواجدت بعد الثورة العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، بعضها كان ظهوره سابقا لقيام الثورة وبعضها الآخر تشكل بعدها نتيجة لتطورات سياسية وأيديولوجية مختلفة. ويمكن تحديدها في الآتي:

(١) التيار القومي:

ويتكون من: ١. "حركة القوميين العرب": تميزت الفترة ١٩٦٢-١٩٦٤م بنشاط واسع لحركة القوميين في اليمن[١] وذلك نتيجة للحرية التي تمتعت بها الحركة في ظل الوجود المصري، الذي سمح لها بالنشاط والعمل في حرية، وكان الاتفاق الفكري القائم في تلك الفترة بين القوميين والناصريين العامل الرئيسي في تمتعهم بتلك الحرية، وقد توسعت القاعدة التنظيمية للحركة[٢]، وبعد عام ١٩٦٤م تراجعت الحرية التي تمتعت بها الحركة بعد الانتقادات التي وجهتها إلى السياسة المصرية في شمال اليمن وموقفها من الثورة في جنوبه وخاصة الجهود التي بذلتها "مصر" في عملية دمج "الجبهة القومية بمنظمة تحرير الجنوب اليمني " [٣]، وأخذ أعضاء الحركة يتعرضون للملاحقة والاعتقال[٤]. وجاء التحول الكبير في أيديولوجية الحركة بعد نكسة ١٩٦٧م، وذلك في المؤتمر الذي عقدته الحركة في ٢٤-٢٨/يونيو/١٩٦٨م الذي أعلن فيه انشقاق فرع الحركة في اليمن عن القيادة المركزية*، وتبنى الفرع الايديولوجية "الاشتراكية العلمية" فكرياً وعملياً، وتحول المؤتمر إلى مؤتمر تأسيسي "للحزب الديمقراطي الثوري اليمني"[٥].

---

(١) جلوبوفسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٦٢، وكذلك: أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٣٤٠.

(٢) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٩٦.

(٣) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٢٢.

(٤) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٣٤٠.

* للإطلاع على التوصيات التي أقرها المؤتمر انظر الهامش ص٥٤ من الدراسة نفسها.

(٥) المرجع السابق، ص٣٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢."التيار الناصري": تمتع "التيار الناصري" بحرية العمل السياسي خلال الفترة ١٩٦٢م-١٩٦٧م، وحصلت قيادات التيار على مناصب سياسية عديدة، ونتيجة للمواقف القومية للرئيس "جمال عبد الناصر" تنامت شعبية التيار بين الجماهير بصورة كبيرة. ونتيجة لتغير السلطة بعد حركة ٥/نوفمبر/١٩٦٧م اتبع الناصريون خطاً معدياً للقيادة الجديدة، التي بدورها عملت على ضرب مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية، وخلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧م برز دور الناصريون بقوة على الساحة السياسية، وقد أشارت أدبياتهم الى انضمام "إبراهيم الحمدي" إلى صفوفهم، وتبنيه للمشروع الذي تقدموا به إليه[١]، وكان قد توجه الناصريون إلى تشكيل قيادة تنظيمية لهم تحت اسم "التنظيم الوحدوي الناصري"[٢]. أخذت الجهود في بداية عام ١٩٧٧م تتجه نحو عقد "مؤتمر شعبي عام"، وقد أعد الناصريون ورقة عمل تقدم إلى المؤتمر حددوا فيها أهدافهم وتصوراتهم السياسية**. وعلى أثر اغتيال "الحمدي" تراجع دورهم في الحياة السياسية بصورة كبيرة خاصة بعد التمرد الذي حدث في الجيش على خلفية حادثة الاغتيال، وقام الناصريون أثر ذلك بتشكيل "جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية". وبعد تولي الرئيس "علي عبد الله صالح" السلطة استعادوا عددا من المواقع السياسية الهامة التي فقدوها بعد اغتيال "الحمدي"، إلا أن محاولتهم الانقلاب على السلطة*** في اكتوبر/١٩٧٨م أدت إلى فقدانهم لمواقعهم وتعرضهم للملاحقة والسجن[٣]. وعلى خلفية ذلك انضمت "جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية" إلى "الجبهة الوطنية الديمقراطية"****، وظل نشاط الناصريين في إطار العمل السري[٤] حتى قيام دولة الوحدة.

٣. "حزب البعث العربي الاشتراكي": تعرض البعثيون خلال الفترة ١٩٦٢م-١٩٦٧م للعداء الشديد والملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية والتيارات القومية الأخرى، ويعود ذلك إلى الصراع الذي كان قائماً بين التوجهات القومية البعثية والتوجهات القومية الناصرية، والتي ظهرت بعد تفكك الوحدة المصرية السورية، وانعكس هذا الصراع في "اليمن" في سلسلة الإجراءات التي اتخذها "السلال" للتقليص من نفوذ القيادات البعثية في القيادة الجمهورية[٥]، وعبر البعث في

---

(١) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٢٢.

(٢) إلهام مانع، مرجع سابق، ص٢٠٣.

** حددت الورقة في الملحق ١١ مرتكزا للعمل السياسي، للإطلاع عليها انظر سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٢٣.

*** للاطلاع على أسماء القيادات التي شاركت في الانقلاب، انظر: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٣١.

(٣) إلهام مانع، مرجع سابق، ص٢٠٤.

**** تم التوقيع على اتفاقية الوحدة بين الجبهتين في يناير/١٩٧٩م، وللمزيد انظر: جلوبوفسكايا الينا، مرجع سابق، ص٣١٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٥) محمد جمال باروت، التجارب البعثية في الوطن العربي: منظمة اليمن، في المؤلف الجماعي: بوعلي وآخرون، الأحزاب والحركات القومية العربية، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دون رقم طبعة، الجزء الأول، دون سنة نشر، ص٤٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشرة داخلية عام ١٩٦٣م "أن الوطنيين والثوار اليمنيين لا يرفضون التعاون بل يودون التعاون مع القاهرة تعاوناً قلبياً لكنهم يرفضون التبعية وفرض الوصاية"[١] وفي مؤتمر البعث الأول الذي عقده في نوفمبر/١٩٦٣م، اتخذ قراراً محورياً بتعميق التحالف مع القوى القبلية، والانخراط في المؤتمرات القبلية التي تعقدها وهو أمر أشار إلى انتهاج البعث وبصورة رسمية خطا معارضا "للسلال" والقيادة المصرية في "اليمن". وقد زاد هذا التنافس والخلاف من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية أكثر من ما هي عليه. وشارك البعث في الانقلاب على "السلال" في ٥/نوفمبر/١٩٦٧م، ورغم ذلك لم يكن حاله أحسن من حال الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى التي تعرضت للملاحقات والاعتقال[٢]. وعلى أثر أحداث ٢٣/فبراير/١٩٦٦م في "دمشق" والتي أدت إلى انقسام التنظيم القومي للبعث إلى تنظيمين وما تبعه من تصدعات وانقسامات على مستوى القيادة القومية، تلاشى فرع البعث "الجناح السوري" بعد أن تحول في أوائل السبعينات إلى "حزب الطليعة الشعبية" الذي تبنى الإيديولوجية الماركسية اللينينيه بعد حوار تم بين البعث والجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي[٣]، وقد أبرز ذلك إلى جانب التحول الذي أجراه فرع حركة القوميين العرب على نهجه الأيديولوجي، توسع المد الفكري اليساري على حساب تراجع الفكر القومي الذي كان يمر بأزمة حقيقية مع ذاته. سعت قيادة البعث في "سوريا" إلى إعادة بناء حزب جديد من البداية، وبعد النجاح النسبي في ذلك انضم التنظيم الجديد في عام ١٩٨٠م إلى "الجبهة الوطنية الديمقراطية"[٤]. عملت القيادة القومية للبعث "قيادة العراق" على تكوين حزب بعثي عام ١٩٦٩م، ونتيجة للإجراءات الأمنية التي اتخذت ضد البعثيين خلال حكم "الحمدي" انضم الحزب بعد تشكيله إلى تنظيمات اليسار في تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية عام ١٩٧٦م. وبعد تولي الرئيس"علي عبد الله صالح" السلطة جمد الحزب عضويته في الجبهة عام ١٩٧٨م ثم انسحب منها عام ١٩٨٠م، وظل البعث محافظاً على نشاطه التنظيمي خلال عقد الثمانينات، في إطار العمل السري، والالتزام بالحوار السياسي، وهو ما جعل علاقته بالسلطة جيدة[٥].

(٢) تيار اليسار:

---

(١) المرجع السابق، ص٤٧١.

(٢) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٣٤٢.

(٣) سليمان المدني، جذور المشكلة اليمنية، دمشق، دون دار نشر، ط١، ١٩٩٤م، ص٦٤.

(٤) محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص٤٨٦.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٤٩٢-٤٩٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر تيار اليسار في الشمال امتداداً لتيار اليسار في الجنوب، الذي كان الأسبق إلى الظهور والنشاط. إن اختلاف التوجهات الايديولوجية لشطري اليمن وسعيهما في الوقت نفسه إلى تحقيق الوحدة، باعتبارها خيارا وطنيا لا تراجع عنه، أدى إلى قيام صراع أيديولوجي وسياسي وعسكري شديد بينهما، وقد تمثل الصراع الايديولوجي في سعي كل شطر الي جعل منظورة السياسي هو المنظور المجسد في دولة الوحدة. ومن أجل ذلك تبنى كل شطر التنظيمات السياسية المعارضة في الشطر الآخر، وعمل على تكوين تنظيمات أخرى تتبع أيديولوجيته وتوجهه السياسي، وكان الشطر الجنوبي الأكثر نشاطا وتأثيرا في هذا الجانب من الشمال، وقد ساعدته في ذلك عدة عوامل منها اتباعه أيديولوجية محددة، وغيابها في الشمال خلال عقدي الستينات والسبعينات، إضافة إلى الترابط الجغرافي والاجتماعي والحضاري بين الشطرين.

يتبدى تأثير الجنوب في تكوين التنظيمات اليسارية في تبني تلك التنظيمات لنفس النسق والرؤية الأيديولوجية التي يتبعها الجنوب والمتمثلة في "الاشتراكية العلمية" التي تقوم على مفاهيم "ماركس ولينين"، وتحددت الأحزاب والتنظيمات التي ظهرت في الآتي:

١.اتحاد الشعب الديمقراطي: تشكل عام ١٩٥٦م ومد نشاطه إلى الشمال عام ١٩٥٨م.

٢.الحزب الديمقراطي الثوري: تشكل عام ١٩٦٨م من أعضاء "حركة القوميين العرب" بعد انشقاقهم عن القيادة المركزية للحركة*.

٣. حزب الطليعة: تشكل من أعضاء حزب البعث "قيادة سوريا" بعد انشقاقهم في المؤتمر الثاني الذي عقد في يناير ١٩٧١م، لكي يكون الإطار الذي يضم طليعة الشعب التي يقع عليها إلى جانب طبقة العمال قيادة تحالف الشعب نحو الاشتراكية(١).

* في المؤتمر الذي عقده أعضاء حركة القوميين في يونيو/١٩٦٨، توصل المؤتمر إلى عدة توصيات هي: إدانة نهج حركة القوميين العرب الأيديولوجي، إعلان تأسيس الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، التزام الحزب بالايديولوجية الماركسة اللينينيه، إقرار سياسة حرب التحرير الشعبية والإعداد لها بغية إسقاط السلطة: إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٩٧، وبعد الحرب التي دارت عام ١٩٧٢م بين شطري اليمن، عقد الحزب مؤتمره الثاني، وحدد سبعة أهداف لنشاطه: ١- تحقيق الوحدة اليمنية بمنظور وطني ديمقراطي، ٢- إسقاط السلطة في الشمال، ٣- تحرير الفلاحين في الريف من الاستغلال واضطهاد كبار الملاك، ٤- قيام دولة وطنية ديمقراطية شعبية في الشمال، ٥- تطوير الاقتصاد الوطني، ٦- التحرر من حياة العصور الوسطى، ٧- تثبيت النظام الوطني الديمقراطي في الجنوب: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٥١٤-٥١٥، ومع ظهور هذا الحزب ظهر النشاط المسلح المعارض للسلطة في الشمال.

(١) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ١١٠-١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين: تشكل في بداية السبعينات من بعض أعضاء "الحزب الديموقراطي الثوري"، وقد شكلت لتكون قوة عسكرية هدفها خلخلة الأوضاع في الشمال، ولتكون قوة احتياطية للجنوب تدعم أمنه في أي مواجهة قد تحدث مع الشمال(١).

٥. حزب العمل: تشكل في بداية السبعينات ليضم طبقة العمال.

وترى الأحزاب والتنظيمات السابقة من حيث تقييم الأوضاع العامة في البلاد، أن السلطة في الشمال يسيطر عليها الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، وتعتبر أن التناقض قائم بين خصمين أساسيين هما الإقطاع والكمبرادورية وحلفاؤهم من جانب، والطبقات الكادحة وأحزابها السياسية وحلفاؤها من جانب آخر(٢). وقد ظلت أحزاب وتنظيمات اليسار تعمل بصورة منفصلة عن بعض حتى جرى العمل على توحيدها. وبعد حوارات تمت بينها إضافة إلى "تجمع السبتمبريين" الذي تشكل من مجموعة الشخصيات التي شاركت في الثورة، وإنشاء النظام الجمهوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة العراق، وقد تمخضت الحوارات عن تشكيل "الجبهة الوطنية الديموقراطية"** في ١١ فبراير/١٩٧٦م، وتحددت أهدافها في الآتي(٣): ١.صيانة سيادة البلاد واستقلاله الوطني، وذلك بتصفية كافة مظاهر وأشكال نفوذ الاستعمار والامبريالية وإنهاء تدخل ونفوذ الرجعية السعودية، واستكمال السيادة الوطنية على جميع الأراضي اليمنية. ٢.قيام حكم وطني ديمقراطي، وانتخاب مجلس للشعب انتخابا حرا ومباشرا يتولى السلطة التشريعية وتنبثق عنه حكومة شرعية. ٣. إنهاء سيطرة واستغلال كبار الإقطاعيين والمحتكرين والعملاء وتحسين الأحوال المعيشية للشعب، ومكافحة الغلاء والرشوة والفساد المالي والإداري. ٤. ضمان الحريات الديموقراطية وذلك بإطلاق حرية النشاط السياسي العلني للأحزاب والقوى الوطنية التقدمية. وإطلاق حرية العمل النقابي للعمال والفلاحين والمهنيين والشباب والطلاب والنساء وغيرها من قطاعات الشعب. ٥.حماية منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر والوقوف ضد أية حرب، أو ما من شأنه أن يؤدي إلى حرب تدبرها القوى الرجعية والامبريالية وعملاؤهم المعينون في شمال الوطن فيما بين الشطرين. ٦. النضال من أجل قيام "جمهورية يمنية ديمقراطية" موحدة ومستقلة وغير

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٥١٤-٥١٥.

(٢) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ص ٣٦٠-٣٦٢.

** بدأت المشاورات تجري منذ عام ١٩٧٣م وكان مفهوم الجبهة يطرح على أساس أن تكون مهمتها ممارسة العنف المسلح ضد السلطة في الشمال، وبعد اشتراك حزب البعث في المشاورات واتساعها، واعتراض البعض منهم على العنف، تم الاتفاق على أن يكون النضال بكافة الأشكال المتاحة والممكنة، وأن يكون العنف المسلح شكلاً ثانوياً، وتم التوقيع على تشكيل الجبهة في صنعاء عام ١٩٧٦م: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٥٢٤-٥٢٦.

(٣) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٥٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منحازة، وذلك بطرق سلمية وديمقراطية، واعتبار اتفاقية "القاهرة وبيان طـرابلس" المـدخل العملي لتحقيق هذا الهدف.

سعت الجبهة إلى تحقيق أهدافها من خلال الوسائل العسكرية، ورغم أنها ظلت تعلـن أن العنف المسلح ليس من خياراتها، إلا أن نشاطاتها تركز في خلخلة الأوضاع الأمنية مـن خلال أعمال التخريب والقتل والخطف، وكان لها سجونها الخاصة [١].

وقد أبدت السلطة في الشمال في إطار سعيها إلى تحقيق استقرار سياسي وأمني بعـد تولي الرئيس "علي عبد اللة صالح" للسلطة مرونة عالية في تعاملها مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلى جانب حوارها مع الجنوب، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الجبهة من أعمالها، ولم يتوقف نشاطها نهائيا إلا بعد الأحداث التي جرت في عدن في ١٣/يناير/١٩٨٦م[٢].

(٣) التيار المحافظ:

جميع الحقوق محفوظة

وهو تيار مركب من شقين، الأول القوى القبلية والثاني الاخوان المسلمون.بدأ نشاط الإخوان في اليمن في النصف الثاني من عقد الأربعينات،في أثناء الإعداد لحركة ١٩٤٨م، فقـد دعـم "حسن البنا" مؤسس حركة الإخوان نضال المعارضة ضد الحكم الإمامي، وأوفـد "الفـضيل الورتلاني" إلى "اليمن" عام ١٩٤٦م ليكون ممثلاً للإخوان وحلقة اتصال ومساندة للثورة التي كان يعد لها في ذلك الوقت[٣]، واقتصر دور الإخوان على إبداء الرأي والإرشاد وبث الحماس الوطني، والتقريب بين وجهات النظر المتباينة حول "الميثاق المقدس"[٤] ولم يصل نشاطهم إلى مستوى تكوين تنظيم يحمل أفكارهم ومفاهيمهم[٥]. وهذا الأمر قد يعود إلى طبيعـة المجتمـع والأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة فيه، فحالة الفقر والمعاناة التي كان يعيشها المجتمـع أدت إلى قيام الصراع فيه راسيا، ما بين السلطة الحاكمة وما بين المجتمع، وانتفـى وجـود عناصر للصراع الأفقي بين أفراد المجتمع نتيجة لضعف النشاطات الفكرية المتباينة باسـتثناء حالات محدودة جدا[٦]، ونتيجة لاتسام حركة المعارضة اليمنية بالطابع الإسـلامي، وانبثـاق أهدافها ومفاهيمها من أطر تتناسب مع الطبيعة الدينية للمجتمع، انتفت الحاجة هنا إلى تكـوين

---

(١) إلهام مانع، مرجع سابق، ص ١٩٨، وكذلك سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٤١.

(٢) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٤٣.

(٣) حول دور ونشاط الفضيل الورتلاني في مساندة حركة المعارضة وخطط الإطاحة بالحكم الإمامي عام ١٩٤٨م انظر: عبـد الله الشماحي، اليمن الانسان والحضارة،بيروت،منشورات المدينة، ط٣، ١٩٨٥م، ص ص ٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤.

(٤) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥١٦.

(٥) إلهام مانع، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٦) محمد الأفندي، دراسة للمعالم الرئيسية لتجربة الإسلاميين في اليمن، صنعاء، شؤون العصر، العدد الأول، ١٩٩٧م، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنظيم إسلامي أو حتى طرح أفكار ومشاريع إسلامية بصورة واسعة[١] لكون ذلك لا يضيف جديدا إلى ما هو أصلا مطروح. ومع فشل حركة ١٩٤٨م، وتراجع دور حركة المعارضة الوطنية، تراجع دور الإخوان بصورة واضحة، وذلك لعدم إمكانية مواجهة النظام الإمامي ببرنامج إسلامي، إلى جانب التراجع العام في دورهم في "مصر"، ونمو الفكر القومي التحرري بزعامة "جمال عبد الناصر"[٢]. وتحدد موقف الإخوان* من ثورة ٢٦/سبتمبر من خلال مجموعة القيم والمفاهيم التي يمكن أن تتمخض عنها الثورة، وكان للتصدام الذي حدث بين الإخوان والفكر القومي أثره في اتجاههم إلى معارضة عوامل التغيير المستمد طابعها من الفكر القومي، واتجاههم إلى معارضة الفكر الناصري وتغيير الأوضاع في "اليمن" وفقا لمفاهيمه، ولعل في دعمهم لحركة ١٩٤٨م ما يشير إلى قبولهم بمبدأ التغير في نمط الحكم الإمامي طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إفراز أفكار ومفاهيم جديدة في المجتمع تتعارض مع حدود تصوراتهم الفكرية والعقائدية، ويزيد من واقعية هذا التصور أخذهم بالحل الذي افترض أنه حلّ وسط والمتمثل بقيام "دولة إسلامية" نابعة من واقع الذات اليمنية. وأدى هذا الموقف إلى تقاربهم مع القوى القبلية، التي رأت ان الحل للأزمة القائمة الخروج بوضع وسط[٣].

ظهر أول تكوين للإخوان بعد انقلاب ٥/نوفمبر/١٩٦٧م، وأطلق عليها "الجمعية العلمية" التي دعت إلى عدة مظاهرات ضد السلطة وبرامجها، وعمل الإخوان على إقرار نظام "المعاهد العلمية" التي يتركز التعليم فيها على المواد الدينية ولا تخضع في مناهجها وموادها التعليمية للنظام التربوي المعمول به في البلاد*.

---

(١) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص٣٤٦.

(٢) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥١٦.

* تم في الطائف في أغسطس/١٩٦٥م عقد مؤتمر بين الجمهوريين والملكيين وما عرف بالقوة الثالثة وهم الفئة الباحثة عن حل وسط، وطرح في المؤتمر إنشاء دولة إسلامية ورحيل القوات المصرية، ولم يسفر المؤتمر عن نتائج مرضية للجميع: أبو القصب الشلال وفاطم الشريف، قاموس الأحداث اليمانية، دون مكان نشر، دار الازمنة الحديثة للثقافة والتوثيق، دون رقم طبعة، ١٩٩٥م، ص٩٣.

(٣)نصر مصطفى طه، الحركة الإسلامية اليمنية عشرون عاما من المشاركة السياسية، مشاركة الإسلاميين في السلطة : التي نظمتها "البرتي" ومركز أبحاث الديمقراطية في جامعة ويستمنستر في "لندن"٢ في٠/فبراير/١٩٩٣، لندن، لبرتي، ط١، ١٩٩٤م، ص ص ١٤٩-١٥١.

* اهتم الإخوان بالجانب التعليمي اهتماما خاصا وتمكنوا من إعداد المناهج التعليمية الدراسية لمختلف المراحل الدراسية، وأسسوا "المعاهد العلمية"، التي تختلف عن المدارس الأخرى في حجم المواد الدينية التي تدرس فيها، وقد بدأ نشاطها في بداية عام ١٩٧١م، واستقلت بالتدرج عن وزارة التربية والتعليم وأصبح لها في عام ١٩٨٠م جهاز إداري مستقل أطلق عليه" الهيئة العامة للمعاهد العلمية" بموازنة مستقلة وجهاز فني مستقل، وقد ترأسها أعضاء من الإخوان خلال عقد الثمانينات، وبعد الوحدة ظهرت خلافات سياسية حول دورها وتمت المطالبة بدمجها ضمن وزارة التربية والتعليم ولكن "التجمع اليمني للإصلاح" رفض ذلك، وقد بلغ عددها في بداية عقد التسعينات ما يقارب ٥٠٠ معهد يدرس فيها ما يقارب ٣٠٠ ألف طالب وطالبة: نصر مصطفى طه، مرجع سابق، ص ص١٥٥-١٥٧، وقد تم دمج المعاهد في إطار وزارة التربية والتعليم في ظل رفض شديد من "التجمع اليمني للإصلاح".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتجه الإخوان إلى محاربة الأحزاب بصورة كبيرة، ففي المؤتمر الذي عقدوه عام ١٩٦٩م تحت اسم "مؤتمر الشباب المعارض" والذي نظم من أجل إدانة "مؤتمر الشباب الوطني الديمقراطي" الذي عقد في ١٨/مارس من العام نفسه، وتلخصت المطالب التي خرج بها المؤتمر في الآتي[١]:

١. تطهير الجهاز الحكومي من الحزبيين والعملاء أين كان نوعهم وفي أي قطاع كانوا، ودعوة الشعب إلى الحذر من تسرب الأفكار الهدامة التي لا تتفق مع العقيدة والتقاليد والأعراف. ٢. المطالبة بتشكيل محكمة أمن دولة لمحاكمة الحزبيين والعملاء وغيرهم. ٣. المطالبة بعدم قبول أي شخص في "المجلس الوطني" أو مجلس الوزراء إذا كان حزبيا متعصبا لفكرة مضادة للشريعة الإسلامية بأي شكل من الأشكال. ٤.المطالبة برفض دخول الأشخاص الذين أيدوا حكم الإرهاب المباحثي الماضي أو كان سببا في تشريد المواطنين ونهب حقوقهم وسفك دمائهم. ٥.يعتبر الشباب كل ما يسيء إلى إخواننا العائدين إلى صف الثورة والجمهورية يسيء إلى الشعب اليمني وإلى الثورة. ٦. الشباب مستعد لتقديم أغلى التضحيات من أجل تجنيب البلاد الحكم الحزبي البغيض.

ومن الواضح أن الغاية التي عقد من أجلها المؤتمر تتركز في التأكيد على محاربة الأحزاب والحزبية، وهو الأمر الذي ينسجم مع طبيعة التوجهات الرسمية في تلك الفترة، وموقف الإخوان من الأحزاب[٢].

تعتبر القوى القبلية الحليف الأساسي للإخوان، وجاء هذا التحالف نتيجة التقاء أهداف الطرفين في العديد من الجوانب، منها العداء الشديد للفكر اليساري والأحزاب السياسية. والإخوان ورغم تأثيرهم السياسي ظلوا يعانون من ضعف مقدرتهم على الوصول إلى مراكز صنع القرار، فكانت القوى القبلية وسيلة فعالة مكنتهم من المشاركة في عملية صنع القرار[٣] وتنفيذ العديد من خططهم ومشاريعهم، إلى جانب ما تتيحه لهم من مقدرة على اختراق بنية القبيلة والوصول إلى الأفراد. خلال عقد السبعينات والثمانينات انصبت جهود الإخوان على تحقيق هدفين أساسيين: الأول، مواجهة الخطر الشيوعي، والثاني، مواجهة الأحزاب السياسية[٤]، ولتحقيق الهدف الأول عارضوا أي تقارب مع الجنوب. وشكلوا "الجبهة الإسلامية" من رجال القبائل والفارين من الحكم اليساري في الجنوب إلى الشمال ورجال

---

(١) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٥٠٠-٥٠١.

(٢) إلهام مانع، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص٢١٠.

(٤) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدين، وأعطيت رئاسة الجبهة لشخصية قبلية[١]، وتحدد رفض الجبهة لأي تقارب مع الجنوب من منطلق ديني يصف قيادات الجنوب بصفة الكفر والإلحاد[٢]، ولتحقيق الهدف الثاني عارضوا نشاط الأحزاب وقيام أي دور لها في المجتمع، وقد ظهر ذلك في دفعهم إلى جانب القوى القبلية إلى تبني الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م لنص يحرم كافة أشكال الحزبية*. ودخلت الجبهة الإسلامية في صراع مسلح مع "الجبهة الوطنية الديمقراطية"، ولقيت دعما كاملاً من السلطة، وكان لها تأثير وحضور واضح على الساحة السياسية[٣]. وساهم الإخوان إلى جانب التيارات السياسية الأخرى في عملية الحوار الوطني وتشكيل "المؤتمر الشعبي العام" عام ١٩٨٢م وظل نشاطهم مؤطرا فيه حتى قيام دولة الوحدة وتشكيل "التجمع اليمني للإصلاح".

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٢) إلهام مانع، مرجع سابق، ص٢٠٩.

* تمكن الإخوان من خلال وجودهم في المجلس الوطني الذي أنيط به مهمة صياغة دستور عام ١٩٧٠م، من وضع بصماتهم بصورة واضحة على معظم مواده: نصر مصطفى طه، مرجع سابق، ص١٥٥، وقد ساعدتهم على ذلك القوى القبلية.

(٣) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة الفصل الأول

يتميز "اليمن" وخلافاً للعديد من الدول العربية بانسجام سكانه عرقياً, الأمر الذي يحميه من الصراعات والانقسامات الاجتماعية ، ولقد ظل المجتمع اليمني على مدى تاريخه مجتمعا موحدا حضارياً وعقائدياً ، و إن كانت ظهرت اختلافات مذهبية إلا أنها لم تصل إلى مستوى التباين والاختلاف الجذري الذي يؤدي إلى صراعات عنيفة ، بل ظلت الاختلافات محصورة في إطارها الديني ، وكان التعايش بين أتباع المذهبين "الزيدي والشافعي" هو الغالب.

لعبت القبلية وما زالت تلعب دوراً حيوياً في المجتمع اليمني بما تملكه من عوامل قوة عصبية، وبشرية، وغيرها، واستطاعت من خلال ذلك التأثير على مجريات الحياة السياسية.

ظل الاقتصاد اليمني اقتصاداً متخلفاً يقوم بصورة أساسية على الزراعة التي كان لها أعلى نسبة مساهمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأدت ثورة ٢٦/ سبتمبر في الشمال، واستقلال الجنوب إلى تغيير واضح في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من خلال نمو قطاعات جديدة مثل الصناعة التحويلية والتجارة وقطاع المال، ورغم ذلك ظل الاقتصاد ضعيفاً ويعاني من اختلالات عديدة كان أهمها تصاعد حجم المديونية الخارجية بصورة كبيرة، واعتماد "اليمن" على العوائد المالية للمغتربين والنفط ، والمساعدات الخارجية ، الأمر الذي جعله اقتصاداً غير مستقر وتابع لاقتصاديات دول أخرى ، وهذا الأمر جعل سياسة البلاد تحت تأثير سياسة الدول الأخرى، وقد ظهر ذلك واضحاً بعد الوحدة وبعد حرب الخليج الثانية التي نجم عن تداعياتها على المستوى "اليمني" عودة ما يقارب ٨٠٠ ألف مغترب، وتقلص حجم المساعدات الخارجية ، الأمر الذي كان له بالغ التأثير على الأوضاع الداخلية وأدى إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة خطيرة لولا التدخلات الحكومية الحاسمة التي ساعدت على إيقاف التدهور الحاصل.

مر الشطر الشمالي من "اليمن" سابقاً بتحولات سياسية عديدة كان من أهمها سقوط النظام الأمامي وقيام النظام الجمهوري في ٢٦/سبتمبر /١٩٦٢م بعد فترة من الصراع السياسي الشديد بين القوى السياسية والاجتماعية والفكرية والعسكرية المعارضة وبين السلطة الحاكمة، وقد اختلفت الأوضاع السياسية بعد الثورة بصورة كبيرة، حيث انفتحت "اليمن" على مختلف جوانب الصراع العربي العربي والدولي.

سارت الأحداث الداخلية بعد الثورة في مساراً غير مستقر جراء التهديدات التي تعرض لها النظام الجمهوري من قبل القوى الإمامية المدعومة من "السعودية" التي سعت إلى إسقاطه وإعادة النظام الإمامي ، وفي المقابل عملت "مصر" على حمايته والدفاع عنه. وقد تبنى النظام الجديد خطاً سياسياً محافظاً ومغايراً للخط السياسي الماركسي الذي تبناه النظام السياسي الذي تشكل في الشطر الجنوبي بعد الاستقلال عام ١٩٦٧م ، وقد أدى هذا الاختلاف إلى قيام الصراع السياسي والعسكري بين الشطرين ، وكان انعكاس الصراع "الأمريكي السوفييتي" واضحاً في العلاقة القائمة بين الشطرين وأدت الخلافات إلى نشوب الحرب بينهما في عامي ١٩٧٢م و ١٩٧٩م، وكانت الوحدة اليمنية هدفاً أساسياً واضحاً في التفاعلات السياسية المختلفة بين الشطرين ، إلا أن الاختلاف الأيديولوجي والتدخلات الخارجية حالت دون تحقيقها.

عمدت السلطة في شمال "اليمن" إلى إصدار قرار يمنع الأحزاب السياسية من النشاط، واعتبرت نشاطها ودورها يتنافى مع المصلحة والوحدة الوطنية، واتخذت مختلف الإجراءات السياسية والقانونية والأمنية للحد من دور الإحزاب وتأثيره، وقد رفضت الأحزاب هذا الأمر ووحدت صفوفها في مواجهة السلطة ، ودخل الطرفان في صراع سياسي وعسكري عنيف أثر على مختلف الأوضاع في البلاد خاصة خلال عقد السبعينات. لم يكن من السهل على السلطة تجاهل أهمية الدعم والتفاعل الشعبي معها خاصة في ظل الصراع السياسي والعسكري القائم بينها وبين القوى الإمامية خلال عقد الستينات ، وبينها وبين الأحزاب السياسية خلال عقد السبعينات إضافة إلى الصراع الذي نشب بينها وبين الشطر الجنوبي بعد استقلاله، لذلك سعت إلى تكوين تنظيمات سياسية عامة لتكون بديلاً عن الأحزاب وتحقق نوعاً من المشاركة السياسية العامة وخلق التفاف وطني عام حولها بما يؤدي إلى استقرار الأوضاع في البلاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نتج عن ذلك تشكيل "الاتحاد الشعبي الثوري" في النصف الثاني من عقد الستينات، والاتحاد "اليمني" في النصف الأول من السبعينات، و"المؤتمر الشعبي العام" في النصف الأول من عقد الثمانينات ، وقد فشل التنظيمان الأول والثاني في تحقيق أى نتائج سياسية ، وكان المؤتمر الشعبي العام" التنظيم السياسي الوحيد الذي استطاع أن يحقق نتائج سياسية بالغة الأهمية وعلى كافة المستويات، وهو التنظيم الذي سيتم دراسة تكوينة ودوره السياسي في الفصول اللاحقة.

الفصل الثانـــي

المؤتمر الشعبي العام
النشأة –الاطار الفكري

مركز ايداع الرسائل الجامعية

شكل توجه السلطة السياسية في شمال اليمن لوضع "ميثاق وطني " بداية مرحلة جديدة من مراحل النشاط والتفاعل السياسي ، ولقد تغير نمط ووسائل تعامل السلطة السياسية مع مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد تولي الرئيس "علي عبد الله صالح" للسلطة ، وعبرت توجهاته وسياسته عن ظهور مرحلة جديدة من مراحل الحياة السياسية.

وتعتبر نشأة "المؤتمر الشعبي العام" حلقة هامة من حلقات التطور السياسي في الشطر الشمالي من "اليمن" وعكس قيامه تغيراً هاماً في أساليب ووسائل التعامل السياسي بين السلطة والمعارضة، وكان للأحزاب والتنظيمات السياسية التي ظلت مهمشة منذ قيام الثورة وتخوض صراعاً مع السلطة دور أساسي في تشكيله وقيامه ومن ثم نشاطه واستمراره ، ولقد كان "للميثاق الوطني" بما حمله من مجموعة قيم فكرية دور هام في تحقيق اتفاق عام حول أساليب بناء الدولة وسياستها ومن ثم تحقيق الاستقرار والأمن.

المبحث الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النشأة

جاء وضع "الميثاق الوطني" وتكوين "المؤتمر الشعبي العام" ليلبيا متطلبات هامة وأساسية من متطلبات الاستقرار والبناء وليحققا حالة من التوازن في وضع الدولة التي عانت من اختلالات عديدة أثرت على أدائها وسلوكها بصورة عامة، وتحقيقاً لهذا الدور كان من المطلوب تقديم تصور سياسي واضح لبناء فكري عام يجسد كل المعاني والقيم والأفكار والطموحات الوطنية السائدة في المجتمع، ويمكن الدولة من تحديد أهدافها وسياستها ووسائلها. وتعد إشكالية الصراع السياسي العنيف الذي كان سائداً بين السلطة وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية من الإشكاليات الكبيرة التي كان على السلطة حلها وتجاوزها ، وخلق مجال للعمل السياسي المشترك والهدف الذي يحقق للبلاد الأمن والاستقرار الذي حرمت منه طويلاً.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المطلب الأول

التوجه السياسي لوضع الميثاق الوطني

يصعب القول إن تحقيق اجماع وطني عام حول فكرة أو مجموعة أفكار أمر سهل، فتباين الأفكار والتصورات حول المبادئ والأسس والأهداف والوسائل عقبة ليس من السهل تجاوزها . ولقد كان التوجه السياسي لوضع "الميثاق الوطني" تحدياً واضحاً لمختلف الإشكاليات السياسية القائمة ، وخطوة جريئة في ظل الصراع السياسي والعسكري المحتدم بين السلطة وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية.

أولاً: محددات القرار السياسي الداخلي خلال عقد الثمانينات:

لم تكن الأوضاع في البلاد بصورة عامة طبيعية عندما تولى الرئيس "علي عبد الله صالح" السلطة، كانت المرحلة غاية في الخطورة والحساسية. ولم تكن الدولة في الواقع تعكس سوى ذاتها[١]. وكان لابد لأي قيادة سياسية ترغب في تصحيح الأوضاع القائمة أن تحدد أولاً العوامل المؤثرة فيها، وحدود تأثيرها وسبل وأبعاد التعامل معها.

---

(١) شارل سان- برو، مرجع سابق، ص ص ١٠٠-١٠١، وكذلك: خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تحديد أهم العوامل في الآتي:

١- إشكالية الوحدة اليمنية :

ظلت "الوحدة اليمنية" مطلباً وطنياً ثابتاً لا خلاف عليه[١]، وظهر الاختلاف والتناقض في المفاهيم والاتجاهات السياسية للشطريين*. فقد نظر كل شطر إلى الوحدة ونظامها من واقع منظوره الأيديولوجي الخاص إضافة إلى تقييم كل شطر للآخر من واقع توجهاته الذاتية،[٢] وبرزت مع الضغوط الذاتية للوحدة تصورات لدى كل شطر بإمكانية حسم التناقضات وتحقيق الوحدة من خلال استخدام القوة العسكرية[٣]، وتضافرت عوامل داخلية وخارجية أخرى لتضع هذا التصور محل التنفيذ الفعلي ونشبت حرب ١٩٧٢م، التي اثبتت ان خيار القوة خيار غير مناسب، ونتج عن تلك الحرب توقيع اتفاقية "القاهرة" وبيان "طرابلس" الذين أكد فيهما الشطرين توجههما إلى تحقيق الوحدة بالطرق السلمية. وقد وضعت اتفاقية "القاهرة" مرتكزات للعمل من أجل تحقيق الوحدة سلميا، تمثلت في لجان الوحدة التي شكلت بعدها. ونصت المادة التاسعة من بيان "طرابلس" على أن "ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة والعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري، وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية، وتشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم الموحدة مستهدية بالنظام الخاص بإقامة "الاتحاد الاشتراكي العربي" في "ليبيا"، وعلى ضوء مناقشتها من قبل فئات الشعب". وقد عكس "بيان طرابلس" التناقضات التي كانت تميز تجارب الشطرين ومحاولة إيجاد قواسم مشتركة بينهما في دولة واحدة[٤]، ورغم ذلك فقد أكد البيان حقيقة أن الوحدة أمرٌ لا يمكن إغفاله أو تجاوزه.

استمرت الوحدة خلال عقد السبعينات هدفا رئيسياً مطروحاً على الساحة السياسية، واستمر خيار القوة العسكرية كوسيلة من وسائل تحقيقها قائماً[٥]، وتجسد واقعياً في حربٍ ثانية

---

(١) خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

* أصدر "اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين" كتاباً حول الخلافات الفكرية التي برزت حول الوحدة، وقد ضم الكتاب مجموعة مقالات لشخصيات حزبية وفكرية، تم نشرها في أوقات مختلفة من النصف الاول من عقد السبعينات، وأوضحت تلك المقالات طبيعة ومدى الصراع الفكري الذي كان محتدماً حول الوحدة : اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، الوحدة اليمنية، دون مكان نشر، ١٩٨٨م.

(٢) يرى المناضل "محمد الفسيل" أن السبب الرئيسي في قيام الحرب بين شطري اليمن يعود إلى التشطير ذاته وليس إلى التناقض الذي كان قائماً بين نظامي الحكم: مقابلة أجراها الباحث معه، مرجع سابق.

(٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٤) راجع ما ذكر سابقا حول "الجبهة الوطنية الديمقراطية" ص من الدراسة نفسها.

(٥) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٧٩م، وقد أوضحت نتائجها أمرين أساسيين؛ الأول صعوبة تحقيق أي استقرار[١] أو تطور في ظل وجود التشطير، والثاني صعوبة تحقيق الوحدة باستخدام القوة العسكرية. وأكد الرئيس "علي عبد الله صالح" على أهمية تحقيق الوحدة كخيار وطني أصيل وعامل أساسي لازم لتحقيق الاستقرار والتنمية، بقوله "إن تحقيق الوحدة التي هي من أهم أهداف ثورة شعبنا الخالدة سيظل مطلبا جماهيريا ملحاً وهدفاً ثورياً وضرورة حتمية." [٢]

وفي مباحثات الكويت التي أُجريت في نهاية مارس/١٩٧٩م، تم الإقرار بالعمل بالاتفاقيات السابقة[٣]. ورغم الصعوبة الكبيرة التي تكتنف العمل بها، إلا أنه لم يكن هنالك خيارات أخرى مقبولة يمكن الاخذ بها، لذلك كان التأكيد على الاتفاقيات السابقة هو الخيار المتاح، والسعي من ثم إلى تطبيق ما يمكن تطبيقه من بنودها. وفي اللقاء الذي عقد في أكتوبر/١٩٧٩م بين الرئيس "علي عبد الله صالح" وبين الأمين العام "للحزب الاشتراكي اليمني""علي ناصر محمد" تم الاتفاق على انتهاج سياسة "الخطوة خطوة" في تحقيق الوحدة[٤].

كانت طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة الإشكالية الحقيقية العالقة، خاصة بعد أن تم الانتهاء من وضع دستور دولة الوحدة في عام ١٩٨١م. وشكل غياب التنظيم السياسي في الشطر الشمالي، الذي يوازي "الحزب الاشتراكي اليمني" في مباحثات الوحدة عائقا حقيقيا أمام انعقاد مباحثات "لجنة التنظيم السياسي الموحد"، وهي اللجنة الوحيدة التي لم تباشر أعمالها[٥]. وفي هذا الإطار تمت محاولة تشكيل تنظيم سياسي في الشمال يوازي التنظيم السياسي في الجنوب عام ١٩٧٣م، أطلق عليه "الاتحاد اليمني"*، جاء ذلك بعد فترة قصيرة من حرب ١٩٧٢م إلا أنه انتهي بعد حركة ١٣/يونيو/١٩٧٤م.

٢- الصراع السياسي :

---

(١) لقاء صحفي مع "حسين الدفعي" مستشار الرئيس "علي عبد الله صالح" لشؤون الوحدة، نشرت في ٥/يونيو/١٩٨٠م: خالد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) وزارة الإعلام والثقافة، وثائق الوحدة اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩م، ص١٣.

(٣) حول ذلك انظر البيان الختامي لقمة الكويت: خالد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٤) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٣٥.

(٥) يحيى حسين العرشي، المؤتمر الشعبي العام والوحدة، في المؤلف الجماعي: عبد العزيز المفالح وآخرون، المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-١٩٩٥)، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ٦، سلسلة كتاب مجلة الثوابت، ط١، ١٩٩٥، ص ص ١٥-١٦.

* سبقت الإشارة إلى "الاتحاد اليمني" ص ٥٠ من الدراسة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل الصراع الذي كان محتدما بين السلطة من جانب والأحزاب والتنظيمات السياسية من جانب آخر، وتطوره إلى صراع مسلح، ظهرت الساحة السياسية خالية من أي نشاط سياسي باستثناء نشاط التيار المحافظ، وانعكس غياب التفاعل السياسي الإيجابي على الأوضاع العامة في البلاد، والتي أخذت تعيش حالة من التأزم الخطير، خاصة مع تلاشي معاني الأمن والاستقرار ونمو الانقسامات والصراعات المختلفة(١).

٣- غياب المشاركة العامة في الحياة السياسية :

المشاركة السياسية حق من حقوق المواطنين، وهي الأساس الذي تقوم عليه الديموقراطية، ومن خلاله تنمو وتتجذر في المجتمع، وكلما اتسعت كلما قلت نسبة انفصال السلطة عن الجماهير، والإيجابيات الناتجه عنها واسعة وتمتد إلى مختلف نواحي الحياة، وتنعكس على مشاعر وسلوكيات الأفراد فتعزز من الشعور بالانتماء والترابط بين الفرد ومجتمعه، وبين الفرد والنظام السياسي. ويتطور الوعي السياسي والرأي العام من خلال تنامي عملية المشاركة السياسية، التي تتيح للجماهير تفهم أبعاد واقعها والمشاركة في تطويره. وقد ظلت الحياة السياسية بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر خالية من أي مشاركة للجماهير، ولم يكن دورها يتعدى حدود المشاركة التقليدية التي تتميز بها بلدان العالم الثالث، والتي منها تقديم التأييد للنظام القائم بطرق مختلفة(٢)، ولم يصل إلى حدود التأثير على سياسات وخيارات السلطة، ونتج عن ذلك انفصال السلطة عن الجماهير، ومن ثم إنكشاف النظام السياسي على كل المستويات وأخذ يعاني من اشكاليات عميقة تتصل في أبعادها بغياب التفاعل الشعبي معه، وبرزت ظاهرة الانقلابات العسكرية كنتيجة طبيعية لعزلة النظام السياسي عن محيطه الحيوي المتمثل في الجماهير* .

ومن الواضح أن غياب المشاركة السياسية ترتبط بغياب التصور الموضوعي لكيفية تحقيقها في ظل تحريم النشاط الحزبي باعتباره خطراً على الوحدة الوطنية، وغياب

---

(١) حول ظروف مرحلة السبعينات والنتائج التي ترتبت على تشكل الفراغ السياسي انظر: علي مطهر العثربي، التطور السياسي في اليمن، دون مكان نشر، دون دار نشر، ط١، ٢٠٠٠، ص١٣٠.

(٢) طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٣.

* إن استمرار الانقلابات العسكرية في مواقع السلطة رهن بعدة عوامل تأتي الديموقراطية في مقدمتها: أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٨٠م، ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأيديولوجية الوطنية التي تحقق حداً مقبولاً من المشاركة السياسية وتحافظ في الوقت نفسه على الوحدة الوطنية[١]، وقد حدثت بعض المحاولات لتكوين تنظيم سياسي عام يؤطر الجماهير ويحقق نوعاً من المشاركة السياسية، ولكنها فشلت.

٤- غياب الايديولوجية السياسية:

لم يتمكن النظام الجمهوري بعد الثورة من تبني أيديولوجية سياسية[٢] واضحة وعميقة، تحقق تماسك الجبهة الداخلية وتساعد على رسم معالم البناء والتنمية، وفي ظل ذلك تنامت الأطروحات الفكرية ونقائضها، واحتدم الصراع بين التيارات السياسية المختلفة، وعبرّت كثرة الدساتير والإعلانات والقرارات الدستورية التي صدرت خلال عقدي الستينات والسبعينات** عن هشاشة البنيان والتصور الفكري للنظام السياسي، وبرز أيضا غياب التصور الواضح لمفهوم الديمقراطية وكيفية تحقيقه على أرض الواقع[٣] أو حتى تحقيق بعض أبعاده. وانعكست أزمة الفكر على الواقع في قصور الممارسة العملية للنظام السياسي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٥- تدهور الأوضاع الأمنية :

تدهورت الأوضاع الأمنية بصورة كبيرة نتيجة لضعف إمكانيات الدولة، وتواجدها في العديد من المناطق، وفاقم من هذا الأمر الصراع المسلح الذي دار من وقت إلى آخر بين الدولة وبين العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى القبلية، وتوسعت دائرة الاغتيالات وعمليات الخطف وأصبح الخوف أمراً سائداً بين الناس[٤].

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزيةمرجع سابق، ص٣٩.

(٢) محمد إبراهيم الحلوه، التحديث السياسي في اليمن الشمالي، صنعاء، دراسات يمنية، العدد ١٣، ١٩٨٣، ص٥٨.

** صدر في "الجمهورية العربية اليمنية" دستوران دائمان "دستور ١٩٦٤م، ودستور ١٩٧٠م"، وثلاثة دساتير مؤقتة في الأعوام ١٩٦٣م، ١٩٦٥م، ١٩٦٧م، وتسعة إعلانات دستورية في الأعوام ١٩٦٢م، ١٩٦٤م، ١٩٧٤م، ١٩٧٥، ١٩٧٨م، ١٩٧٩م، وثلاثة قرارات دستورية في الأعوام ١٩٦٧م، ١٩٦٩م، ويعبر هذا العدد الكبير من الدساتير والإعلانات والقرارات الدستورية التي صدرت خلال عقدي الستينات والسبعينات عن طبيعة المرحلة التي مر بها في شمال اليمن بعد الثورة، وكونها مرحلة يتم فيها اختبار الأفكار والمفاهيم، ولا تختلف اليمن في ذلك عن العديد من الدول العربية والأجنبية التي مرت بنفس المرحلة، منها "مصر" التي صدر فيها خلال الفترة "١٩٥٢-١٩٧٠م" أربعة دساتير وأربعة إعلانات دستورية، و"العراق" صدر فيها خلال الفترة "١٩٥٨-١٩٧٠" أربعة دساتير، و"فرنسا" صدر فيها خلال العشر السنوات التي تلت الثورة خمسة دساتير، حول الدساتير التي ذكرت سابقا: قائد طربوش، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣.

(٣) عبد الله البردوني، مرجع سابق، ص ص ٥٣٤-٥٣٥.

(٤) علي العثربي، مرجع سابق، ص ١٣٠، وكذلك: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٥٣٣-٥٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل تلك المحددات المترابطة والمتداخلة بصورة كبيرة، سعى الرئيس "علي عبد الله صالح" إلى إيجاد حلول سياسية مناسبة يمكن من خلالها حل إشكالية الأمن والاستقرار والبناء والتنمية والوحدة.

الخطوات التمهيدية لوضع الميثاق الوطني وتشكيل المؤتمر الشعبي العام :

اتخذ الرئيس "علي عبد الله صالح" في بداية عام ١٩٧٩م قرارا بتشكيل لجنة لوضع "ميثاق وطني" من ٤٦ عضوا، وقد تشكلت اللجنة من بعض أعضاء "مجلس الشعب التأسيسي" والشخصيات السياسية والاجتماعية والفكرية والعسكرية، وتولى رئاسة اللجنة القاضي "عبد الله الشماحي"*، وتلخصت مهمة اللجنة في وضع تصور لمشروع "ميثاق وطني"(١)، يحقق الاهداف التالية (٢):

١- لم شتات القوى الوطنية الملتزمة بأهداف الثورة اليمنية سبيلا لتحقيق طموحات الشعب في بناء حاضر مشرق وغد أكثر تقدما.

٢- الالتقاء حول أفكار محددة تكون نقطة انطلاق للإرادة اليمنية الحرة المستقلة في سعيها الجاد نحو بناء اليمن الجديد.

٣- شحذ الطاقات وحفز الهمم في إطار المصلحة الوطنية العليا وتأكيد الذات اليمنية وتعزيز الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية.

٤- وضع الأسس التنفيذية لتحويل أهداف الثورة إلى المرحلة التطبيقية والاستفادة من تجارب وخبرات السنوات السابقة من عمر الثورة.

٥- الالتفاف حول المبادئ والأهداف لبناء المجتمع اليمني الجديد، الذي ننشده بحيث تتاح الفرصة أمام جماهير الشعب لإبداء آرائها بكل صراحة وحرية كاملة.

وفكرة "الميثاق الوطني" ظهرت أول مرة بعد إنشاء "الاتحاد اليمني" عام ١٩٧٣م(٣) ولم يتم العمل على تحقيقها إلا في عهد الرئيس "علي عبد الله صالح" الذي أجرى حوارا مع مختلف التيارات السياسية والقوى الوطنية، ويمكن القول إن الحوار تركز على "الميثاق

---

* للاطلاع على اسماء اعضاء اللجنه أنظر الملحق رقم١.

(١) تصدير الرئيس علي عبد الله صالح لكتاب وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول: المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص١١.

(٢) مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاماً من العطاء، ص ١٩.

(٣) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٧٧.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني" ومضامينه وكيفية رفده بخلاصة القيم والأفكار والمبادئ الوطنية المستمدة من تراث الشعب وواقعه وعقيدته الدينية وانتمائه الوطني والقومي، إلى جانب حصيلة تجارب الحركة الوطنية والفكر الإنساني*. وتمهيدا لإنجاح هذا المشروع قام "علي عبد الله صالح" بعدة إجراءات قانونية وسياسية منها توسيع عضوية "المجلس التأسيسي" في ٨/ابريل/١٩٧٩م من ٩٩ عضوا إلى ١٥٩ عضوا، وتشكيل "المجلس الاستشاري" من ١٥ عضوا. وأجريت ولأول مرة انتخابات "الهيئات الإدارية للمجالس البلدية"، وتم تشكيل "اللجنة العليا للانتخابات العامة" في يونيو/١٩٧٩م(١). وتكثفت الاتصالات والمباحثات مع القيادات السياسية في الشطر الجنوبي، ونجم عنها عقد اتفاقيات أمنية شكلت المدخل إلى عملية الحوار مع "الجبهة الوطنية الديموقراطية"**، ومنها اللقاء الذي عقد بين الرئيس "علي عبد الله صالح" و "علي ناصر محمد" في أكتوبر/١٩٧٩م، واللقاء الذي جمع وزيري داخلية الشطرين في نوفمبر/١٩٨٠م، وما نتج عنه من اتفاق على عدم السماح للجماعات المعارضة بأعمال ضارة أو تخريبية ضد الشطر الآخر، واللقاء الآخر الذي جمع الرئيس "علي عبد الله صالح" و "علي ناصر محمد" في يونيو/١٩٨٠م، وما نتج عنه من اتفاق على توطيد الأمن وعودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي من الشطرين وعدم دعم أي نشاط معادي للآخر، وإزالة المواقع العسكرية من مناطق الحدود، بالإضافة إلى تحديد موعد اللقاءات بين قيادات الشطرين لتكون كل أربعة أشهر لضمان المتابعة المستمرة لما تم الاتفاق عليه ومدى تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن اللقاء المشترك(٢).

لقد شكلت تلك الإجراءات خطوة تمهيدية ضرورية لإعادة تطبيع الأجواء بطابع الهدوء والتهيئة للخطوات القادمة(٣). ونتيجة للجهود السابقة تم التوصل بعد مباحثات مع "الجبهة الوطنية الديموقراطية" إلى اتفاق في يناير/١٩٨٥م* شمل نقاطا مختلفة منها وضع

---

* اطلع الباحث على مجموعة من محاضر جلسات "لجنة وضع الميثاق".

(١) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص١٩٠.

** عقد "علي عبد الله صالح" و "عبد الفتاح اسماعيل" الذي شغل منصب الأمين العام "للحزب الاشتراكي اليمني مباحثات حول الأوضاع الأمنية على هامش مباحثات الوحدة في "الكويت" في مارس/١٩٧٩م، وتم الاتفاق على تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية بين الشطرين وإنهاء جميع المظاهر المسلحة في جميع المناطق وإطلاق سراح جميع السجناء، وأصدر صحيفة في "صنعاء" تخضع سياستها للجبهة" (صدرت الصحيفة تحت اسم الأمل)، على أن يتم إيقاف إذاعة الجبهة ونشراتها: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٥٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩١- ١٩٢.

(٣) كلمة الرئيس "علي عبد الله صالح" في الجلسة الختامية للمؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام :المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص ٢٢٩ .

* قيم الأمين العام للجبهة "الوطنية الديموقراطية" "سلطان أحمد عمر" الحوار مع الرئيس "علي عبد الله صالح" بقولة كنقطة تحول هامة في النضال السياسي للحركة الوطنية اليمنية: أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف، مرجع سابق، ص٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"ميثاق وطني" للبلاد، وإجراء انتخابات حرة ومباشرة "للمؤتمر الشعبي العام"، وتوسيع قاعدة الحريات السياسية ومنح النشاط النقابي حرية العمل، وتحقيق التنمية الشاملة[١]. وقد أدت هذه الاتفاقية إلى مشاركة الجبهة في عملية الحوار الوطني. وعلى أثر انتهاء "لجنة وضع الميثاق الوطني" من مهمتها، تمت دراسة المشروع من قبل "المجلس الاستشاري"، حيث تم تعديل بعض الأفكار فيه، ثم جرت دراسته على مستوى أوسع من قبل مجلس الوزراء والمجلس الاستشاري وكبار المسئولين في المؤسستين المدنية والعسكرية، وتم إقراره كمشروع يعرض على الشعب[٢]. وعلى اثر ذلك أصدر الرئيس قرارا بتشكيل "لجنة الحوار الوطني" التي عرض عليها الميثاق كمشروع مطروح للحوار الوطني.

ثالثاً: الخطوات الإجرائية والعملية لوضع الميثاق الوطني

١ – الخطوات الإجرائية :

أصدر الرئيس "علي عبد الله" القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٠م والقاضي بتشكيل "لجنة الحوار الوطني" من ٥١ عضواً وذلك في ٢٧/مايو/١٩٨٠م[٣]. وأبرز القرار عدة أهداف يراد تحقيقها من خلال وضع "الميثاق الوطني"، وهي:

أ–إيجاد فكر وطني يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وفق المبادئ والأهداف الوطنية والقيم الإسلامية الخالدة.

ب–تحقيق الوحدة الوطنية، والقضاء على كل مظاهر التناقض والصراعات والحساسيات من خلال إيجاد فكر وطني نابع من الإرادة العامة للشعب ومجسدا لها.

ج–الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الوطنية والقومية والإنسانية حاضرا ومستقبلا في ضوء رؤية وطنية نيرة وواضحة المعالم والأبعاد.

د–تمكين كل أبناء اليمن من طرح رؤاهم وقناعاتهم الفكرية بكل حرية من خلال الحوار الوطني، وصياغة البنيان الفكري من واقع ما طرحوه بحيث يكون معبرا عن معتقدات وتطلعات وطموحات كل أبناء الشعب.

---

(١) أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف، مرجع سابق، ص ص ١٢٦–١٢٧.

(٢)عبد الملك سعيد، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٣) للاطلاع على نص القرار والمتضمن أسماء أعضاء اللجنة، انظر الملحق رقم ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ–ضمان الحرية الفردية وممارسة الديموقراطية والشورى، وتحقيق العدل الاجتماعي، والقضاء على كل مظاهر وأشكال الاستغلال والظلم .

وأوضح القرار أن المشروع سيطرح بعد الانتهاء من صياغته على "مؤتمر شعبي عام" لإقراره في صورته النهائية. وأشار إلى أن تشكيل اللجنة قد جاء بعد التشاور مع مختلف المؤسسات الشعبية والرسمية وجميع القوى والعناصر الوطنية. وتحددت مهام اللجنة في الآتي:

أ–طرح مشروع "الميثاق الوطني" المعروض عليها على المواطنين باعتباره ورقة عمل قابلة للتعديل والتغيير.

ب–تقصي وجهات نظر المواطنين حول مجمل القضايا الأساسية والتعرف على تطلعاتهم وتصوراتهم حول مشروع الميثاق.

ج–إعداد استمارة استبيان حول مضامين الميثاق تسهل على المواطنين طرح وجهة نظرهم، ويتم توزيعها مع مشروع الميثاق على المواطنين.

د–فرز وتلخيص نتائج الحوار الوطني من خلال حصر ما تتضمنه ردود المواطنين على الأسئلة والاستفسارات في استمارات الاستبيان الموزعة، وجمع حصيلة الحوار الذي تقوم بإجرائه مع مختلف القوى والعناصر الوطنية.

هـ–وضع الصيغة النهائية "للميثاق الوطني" مستهدية في ذلك بحصيلة نتائج الحوار الوطني.

و–رفع ما تتوصل إليه أثر انتهائها من مهمتها في وضع الصيغة النهائية "للميثاق الوطني" إلى رئيس الجمهورية الذي سيقوم بدعوة إلى انعقاد مؤتمر شعبي عام.

ز–رفع التوصيات التي تراها مناسبة حول المؤتمر الشعبي العام" إلى رئيس الجمهورية.

ويعتبر قرار تشكيل لجنة "الحوار الوطني" أهم خطوة سياسية خطاها الرئيس "علي عبد الله" في سبيل التحديث السياسي في شمال اليمن[١].

الأهداف السياسية للقرار:

(١) محمد الحلوة، مرجع سابق، ص ٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعى "علي عبد الله صالح" من خلال توجهه إلى إجراء حوار وطني مع التيارات السياسية والقوى الوطنية في إطار مشروع "الميثاق الوطني"، واشراك الجماهير في هذا الحوار إلى تحقيق عدة أهداف أساسية في مرحلة أولى، ويمكن تحديد هذه الأهداف في الآتي:

أ- خلق إطار فكري وطني تلتقي عنده كل التيارات السياسية والقوى الوطنية، ويكون منبثقاً عن إرادة شعبية عامة تؤكد شرعيته(١).

ب-القضاء على حالة الفراغ الفكري وغياب الأيديولوجية السياسية، والتي ظلت الدولة تعاني من نتائجها السلبية خلال السنوات السابقة(٢).

ج- التقريب بين التيارات السياسية والقوى الوطنية المختلفة من خلال إشراكها في عملية وضع مضامين "الميثاق الوطني"، وجلوسها على طاولة الحوار والتفاهم المباشر وبما يؤدي إلى التخفيف من حدة الخلافات القائمة*.

د- القضاء على حالة الصراع السياسي والعسكري(٣)، كشرط ضروري لتحقيق الأمن والاستقرار.

هـ- صد التهديد الفكري الماركسي القادم من الشطر الجنوبي(٤)، من خلال فكر وطني يجمع عليه كل أبناء الشعب.

و- تعزيزشرعية السلطة السياسية(١) من خلال تغيير نمط العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب والتنظيمات السياسية، من علاقة صراع إلى علاقة تعاون، وإيجاد تفاعل والتفاف شعبي حول السلطة نابع من مشاركة عامة في الحياة السياسية.

---

(١)كلمة الرئيس "علي عبد الله" في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الشعبي العام: الموتمر الشعبي العام، وثائق الموتمرالشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص ٤٦ .

(٢) تصدير الرئيس علي عبد الله صالح لكتاب وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول : المؤتمر الشعبي العام، وثائق الموتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق ، ص١١.

* لقي قرار تشكيل لجنة الحوار اعتراضاً من بعض الشخصيات لكونه وضع جميع التيارات المتصارعة على طاولة واحدة، وقد واجه "علي عبد الله صالح" ذلك بالقول "هذه بداية ويجب أن تتاح الفرصة للجميع أحزابا وتنظيمات وشبابا وطلائع للمشاركة في الحوار الوطني ولا يمكن أن يكون هنالك حجرا على أحد: حسين المقدمي، لقاء صحفي، مجموعة من أعضاء لجنة الحوار يتحدثون : الميثاق، صنعاء، العدد ١٠٢٦، ٢٠٠١م، ص١٥، وقد كان لهذا التوجه أثره الكبير في التقريب بين تصورات الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة وأزال الكثير من التصورات السلبية العالقة في أذهان بعضها.

(٣) حسين المقدمي، المؤتمر ولجنة الحوار الوطني، في المؤلف الجماعي: عبد العزيز المقالح وآخرون، المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-١٩٩٥م)، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ٦، سلسلة كتاب مجلة الثوابت، ١٩٩٥م، ص١٠.

(٤) أبو بكر عبد الله القربي، المؤتمر الشعبي العام الماضي والمستقبل، في المؤلف الجماعي: عبد العزيز المقالح وآخرون، المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-١٩٩٥م)، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ٦، سلسلة كتاب مجلة الثوابت، ١٩٩٥م، ص٣٥.

مكتبة الجامعة الاردنية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الخطوات العملية :

عقدت "لجنة الحوار الوطني" اجتماعها الأول برئاسة الرئيس "علي عبد الله" في ٢١/يونيو/١٩٨٠م، وبعد وضع النظام الداخلي للجنة تم تشكيل خمس لجان فرعية هي- لجنة تنظيم الحوار، لجنة الاقتصاد والسياسة، اللجنة الثقافية والاجتماعية والتاريخية، لجنة فرز وتبويب الآراء، لجنة الصياغة. وناقشت اللجنة مشروع الميثاق* الذي قدم إليها بغية التوصل إلى أدنى حد ممكن من الفهم المشترك(٢)، وتم إقرار الخطة الإعلامية الهادفة إلى تهيئة الجماهير وتفعيل دورها في عملية المشاركة والتعبير عن رأيها، وتم وضع استمارة الاستبيان** بعد دراسة ومناقشة عميقة لمحتواها.

١- المؤتمرات الشعبية المصغرة والاستبيان :

شكلت لجنة الحوار ٢٦ لجنة فرعية للحوار الوطني ترأس كل لجنة عضو من أعضاء "لجنة الحوار". تحددت مهام ٢٥ لجنة منها في الإشراف على عقد المؤتمرات الشعبية المصغرة في مختلف محافظات الجمهورية، ومناقشة المواطنين ورد على استفساراتهم بصورة مباشرة حول مشروع الميثاق بعد توزيع استمارة الاستبيان ومشروع الميثاق، ودون تقديم أي توجيه أو إيحاء حول الآراء المطروحة في استمارة الاستبيان(٣). وتحددت مهام اللجنة الأخيرة والتي سميت "اللجنة الفرعية للمغتربين والطلاب في الخارج"* وهو كما يظهر من اسمها الحوار مع المغتربين والطلاب في الخارج، وقد تعاونت هذه اللجنة من أجل إنجاز مهمتها مع "الاتحاد العام للمغتربين" وفروعه و "وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات والملحقيات الثقافية.

---

(١) نزار خضير العبادي، المؤتمر الشعبي العام قيادة التحولات في اليمن، صنعاء، دائرة الثقافة والاعلام: المؤتمر الشعبي العام، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥٠.

* حول البنيه الفكرية "للميثاق الوطني" انظر ص ص٩١-٩٢ من الدراسة نفسها.

(٢) التقرير النهائي للجنة الحوار الوطني المرفوع إلى الرئيس "علي عبد الله صالح": المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص١٤٠.

** أخذت استمارة الاستبيان وقتا طويلا قبل أن يتم الاتفاق على محتواها نظرا لاختلاف تصورات أعضاء اللجنة حول نوعية وطبيعة الأسئلة الواجب وضعها: مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ "حسين المقدمي" في قرية "القابل" بتاريخ ٢٣/سبتمبر/٢٠٠٢م. وقد تولى الأستاذ "حسين المقدمي " رئاسة "لجنة الحوار الوطني"، وكان له دورٌ بارزٌ في ثورة ٢٦/سبتمبر والدفاع عنها، وتولى العديد من المناصب الوزارية في الحكومات التي شكلت بعد الثورة، وترأس "اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري" التي شكلها "الحمدي" في ٢٩/يوليو/١٩٧٤م.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص ص ١٤٧-١٤٨.

* للاطلاع على بعض النشاطات الإعلامية للجنة انظر: مجلة الوطن، صنعاء، العدد ٩، ١٩٨٠، ص ص٢٩-٣٠ ==

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطبقا لجدول زمني باشرت اللجان أعمالها، وعقدت مؤتمرات شعبية مصغرة في كل ناحية وقضاء ومحافظة، وشملت كذلك مناطق التجمعات الكثيفة مثل "جامعة صنعاء" والمدارس، والمعاهد الثانوية، والكليات المتخصصة،والمصانع[١]. وقد عقد الرئيس"علي عبد الله " حوارات مع المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية، تبادل معهم فيها عن أقرب الأفكار والتصورات بصورة أشاعت روح المبادرة والطرح الإيجابي[٢]، وقد تم توزيع ما يقارب ١٠٠ ألف نسخة من مشروع الميثاق، و مايزيد عن ٢٠٠ ألف نسخة من استمارة الاستبيان، واحتوت استمارة الاستبيان على ٣٢ سؤالاً، ٤ أسئلة عن المقدمة، و ٢٥ سؤالاً عن الأبواب، و ٣ أسئلة عن الخاتمة. ووضعت أسئلة الأبواب في الغالب المواطن أمام خيارين الأول الموافقة على النص كما جاء، والثاني تعديل النص، ومن ثم طرح ما يراه مناسباً أو يود إضافته. وخلال فترة عملها عقدت اللجان الفرعية ما يقارب ٢٥٠ مؤتمراً، خلال فترة زمنية امتدت من ١٩/ديسمبر/١٩٨٠م وحتى ٤/يناير/١٩٨١م. و تلقت اللجنة خلالها ما يقارب ٣٥٠ ألف مشاركة خطية[٣].

جميع الحقوق محفوظة

وعلى إثر انتهاء عملية الحوار وجمع الآراء، عقدت اللجنة اجتماعاً برئاسة الرئيس "علي عبد الله صالح"، وتحولت بكل أعضائها إلى لجنة فرز وتبويب، وتم البدء في فرز وتبويب الآراء حسب أنماطها وتوجهاتها، وتفريغها حسب المجالات والأبواب والفصول الواردة في الميثاق، واستمرت العملية ما يقارب الشهر[٤].

ب- الصياغة :

على إثر انتهاء عملية الفرز والتبويب، أخذت اللجنة تعمل على وضع الصيغة النهائية، فتم قراءة كل الأبواب بصورة مستقلة، ومناقشة آراء وردود المواطنين حوله، وتمت مراجعة كل فقرة بصورة مفصلة ودقيقة[٥]، وأعيدت صياغة مشروع الميثاق على ضوء آراء واقتراحات المواطنين.

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٢.

(٢) علي عباس باشا، منهج الحوار في ظل الميثاق، صنعاء، الميثاق، العدد ٣٠، ١٩٨٣م، ص٨.

(٣) رياض الريس، مرجع سابق،ص ٦٨

(٤) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٥) اطلع الباحث على مجموعة من محاضر جلسات لجنة الحوار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادق كل أعضاء "لجنة الحوار" على مشروع الميثاق في صورته النهائية عن طريق النداء بالاسم وذلك في ٤/اكتوبر/١٩٨١م[١]، بعد فترة عمل استمرت ما يقارب العام والخمسة أشهر.

دور بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية في عملية الحوار الوطني[**]:**

ليس من السهولة بمكان القول إن عملية الحوار ووضع الميثاق خلت من الخلافات الحادة ، خاصة إذا نظرنا إلى طبيعة تكوين "لجنة الحوار" ومدى اختلاف توجهات وأفكار أعضائها، فلم تكن المناقشات التي دارت بين أعضاء اللجنة تنتهي دائماً بالتوافق في التصورات. وقد استمرت بعض الخلافات عدة أشهر قبل أن يتم حلها[٢]، ورغم إقرار اللجنة على نظام التصويت كوسيلة لحل الخلافات التي قد تظهر حول العديد من القضايا[٣]، إلا أن تلك الوسيلة ما كانت لتؤدي إلى نجاح اللجنة في مهمتها لو اعتمد عليها فقط في حسم الخلافات، لكون اللجنة لم تشكل على أساس التساوي في عدد ممثلي كل اتجاه، وهذا أمر اقتضي مراعاة واحترام رأي وتصور كل عضو من الأعضاء[٤] وتم إشعار الجميع بأهمية دورهم ومشاركتهم في هذا العمل الوطني الهام[٥]. وقد لعب "علي عبد الله صالح" دورا هاما ومباشراً في حل الخلافات والتقريب بين وجهات النظر وإزالة المخاوف[٦]، وهذا الأمر وإن كان قد أطال من وقت عمل اللجنة، إلا أنه مكنها من إتمام عملها بنجاح، وخرج الجميع وهم على قناعة بما أنجزوه، وأنه يمثل خلاصة لفكر وتصور كل أبناء الشعب.

ضمت لجنة الحوار ممثلين عن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية "البعثيين الناصريين، الماركسيين، والإخوان المسلمين" إلى جانب شخصيات ليس لها انتماء سياسي محدد[٧]، وقد اشترك الجميع في عضوية اللجنة بصفتهم الشخصية نظراً لحظر النشاط الحزبي. وكان "الإخوان المسلمون" الأكثر فاعلية داخل اللجنة وعلى الساحة السياسية بصورة

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق سابق، ص١٧٣.

** رغم شح المعلومات حول دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في عملية الحوار ووضع الميثاق، إلا أن الباحث حاول أن يتكيف مع المعلومات المحدودة التي حصل عليها، وأن يقدم صورة وبقدر الإمكان عن ذلك الدور.

(٢) حسين المقدمي، مجموعة من أعضاء لجنة الحوار يتحدثون: لقاء صحفي، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص١٤٣.

(٤) حسين المقدمي، المؤتمر ولجنة الحوار، مرجع سابق، ص١١.

(٥) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ "حسين المقدمي"، مرجع سابق.

(٦) أبو بكر القربى، المؤتمر الشعبي الماضي والمستقبل، في المؤلف الجماعي: عبد العزيز المقالح وآخرون، المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-١٩٩٥م)، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ٦، سلسلة كتاب مجلة الثوابت، ط١، ١٩٩٥م، ص٣٥.

(٧) محمد الفسيل، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عامة، وذلك لما تمتعوا به من حرية عمل ونشاط، باعتبارهم المواجهين للغزو الفكري الماركسي[١]، وقد عارض الإخوان في البداية إجراء أي تعديل على مشروع الميثاق، إلا أن "علي عبد الله صالح" حسم هذا الأمر وتوجه إلى طرح المشروع للحوار باعتباره مشروعا قابلا للتعديل، وتقبل الإخوان هذا الأمر على مضض، وشاركوا في الحوار مفضلين الحفاظ على دورهم ومركزهم وعدم ترك الساحة خالية للاتجاهات الأخرى[٢]، ونزل بعض قياداتهم المؤثرة أثناء عملية الحوار إلى "المساجد" و"المعاهد العلمية" يدعون إلى تبني إجابة محددة على أسئلة استمارة الاستبيان، وقد وجدت "لجنة الحوار" أثناء فرزها للاستمارات ما يقارب ٧٠ ألف استمارة متماثلة في الإجابة، الأمر الذي دفع اللجنة بعد مناقشة وخلاف حاد مع "الإخوان" إلى إسقاط القيمة العددية لها باعتبارها تمثل اتجاها فكرياً واحداً*.

قدم التيار اليساري برنامجاً متكاملاً[٣] والعديد من الملاحظات، التي أخذ ببعضها، مثل قيام قطاع عام وطني قومي يقود الاقتصاد، والتأكيد على دور الدولة في تحقيق العدل الاجتماعي[٤]، وإحجام التيار عن طرح العديد من الأفكار التقدمية التي يتبناها نظراً لإدراكه المسبق أنها لن تلاقي قبولا من "الإخوان" الذين قد يصنفونها في باب معاداة الإسلام، ورغم ذلك استمر التيار في عملية الحوار والمشاركة[٥]. وأثارت قضية حقوق المراة خلافاً حاداً بين أعضاء اللجنة، فقد عارض "الإخوان" مشاركة المراة في الحياة السياسية، ونيلها بعض الحقوق الأخرى، وبعد نقاش طويل اقتنعوا بالرأي الآخر، وحصلت المرأة على العديد من الحقوق[٦] التي لم تكن تتمتع بها في السابق**.

---

(١) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥١٨.

(٢) حسين المقدمي، مقابلة أجراها الباحث، مرجع سابق.

* كان الاستبيان يهدف إلى معرفة طبيعة ونوعية التوجهات الفكرية السائدة في المجتمع، ونتيجة الخلط بين مفهوم "الاستبيان" و"الاستفتاء" قام "الإخوان" بتوجية أعداد من المواطنين إلى الإجابة على الأسئلة الواردة في استمارة "الاستبيان" بصورة واحدة، ونظرا لذلك تم إسقاط القيمة العددية للاستمارات المتماثلة: حسين المقدمي، مقابلة أجراها الباحث، مرجع سابق. وهذا الأمر غير مألوف في الفقة السياسي: صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، القاهرة، مركز الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨م، ص ٣٨٤ .

(٣) محمد الفسيل، لقاء صحفي، مجموعة من أعضاء لجنة الحوار يتحدثون: الميثاق، صنعاء، العدد ١٠٢٦، ٢٠٠١، ص١٥.

(٤) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ "حسن أحمد اللوزي" في صنعاء بتاريخ ٢/سبتمبر/٢٠٠٢م، وقد تولى الأستاذ حسن اللوزي منصب وزير الإعلام والثقافة خلال عقد الثمانينات، وبعد قيام دولة الوحدة تولى خلال النصف الأول من عقد التسعينات منصب وزير الثقافة ثم وزير الإعلام.

(٥) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٤٠.

(٦) حسين المقدمي، مقابلة أجراها الباحث، مرجع سابق.

** من الحقوق التي اكتسبتها المرأة حق المشاركة السياسية، فبعد الإقرار النهائي من قبل "لجنة الحوار الوطني" على مشروع الميثاق الوطني في ٤/اكتوبر/١٩٨١م، أصدر الرئيس "علي عبد الله صالح" في ٨/اكتوبر/١٩٨١م قرارا بتعديل قانون الانتخابات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج السياسية للحوار الوطني ووضع الميثاق:

دخل النظام السياسي خلال عقدي الستينات والسبعينات في صراع مع أغلب الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتحول هذا الصراع إلى صراع عسكري عنيف في النصف الثاني من عقد السبعينات، الأمر الذي زعزع الأمن والاستقرار في البلاد بصورة شديدة، وطالت آثاره مختلف جوانب الحياة. وبعد تولي الرئيس "علي عبد الله صالح" للسلطة، اتبعت في تصحيح الأوضاع سياسة مختلفة تماماً عن تلك التي اتبعت في السابق. وكان للحوار الذي تم حول الميثاق سواء بين السلطة والتيارات السياسية أو بين التيارات بعضها ببعض وجلوسها على طاولة الحوار، أثره الكبير في اتجاه الأوضاع نحو الاستقرار خاصة بعد أن خفت حدة المصادمات العسكرية في المناطق الوسطى، وقد بعث ذلك الآمال في تحسن الأوضاع بصورة أكبر.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وجاء "الميثاق الوطني" كبناء فكري وطني ليس فوقي الطرح بل مستمد من رؤى وتوجهات كل أبناء اليمن، ليقضي على حالة الفراغ الفكري الذي كان مسيطراً على الحياة السياسية، وليضع البلاد على أعتاب مرحلة جديده من العمل السياسي.

كانت المرحلة بكل ظروفها وتعقيداتها الشديدة تتطلب من القيادة السياسية تفهماً كبيراً لمختلف العوامل المؤثرة على الأوضاع السياسية، ومن ثم التعامل معها من منطلق تحقيق الحد الممكن من الأهداف من خلال التفاهم والحوار مع مختلف التيارات السياسية والقوى الوطنية، التي واقعيا ومن خلال تجربتها فقدت الثقة في النظام السياسي وقدرته على معالجة الأوضاع المختلة في البلاد، وهذا الأمر استدعى بالضرورة خلق وبناء جسورٍ من الثقة وروح المسئولية الوطنية من خلال الآتي :

١- تحجيم القوة العسكرية في عملية التعامل مع المتغيرات السياسية المختلفة، نظراً لانعكاساتها السلبية الخطيرة، ولعدم قدرتها على بناء حياة سياسية مستقرة وسليمة خلافاً لتعارضها الصارخ مع معاني الديموقراطية والحرية. ومن الواضح أن بروز الصراعات السياسية المتسمة باستخدام العنف تظهر عندما تعجز المؤسسات السياسية عن توفير ميادين وعمليات بديلة للتعامل السياسي لا تتضمن اللجوء إلى العنف[١].

ومنحت المرأة وفقا للتعديلات التي تمت حق المشاركة في الانتخابات، وكانت تلك أول خطوة تحدث في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، انظر حول تاريخ صدور القرار: وكالة الأنباء اليمنية، سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص٢٠١.

(١) غولد مان. رالف ام، من سياسة الحرب إلى سياسة الأحزاب ترجمة فخري صالح، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م، ص٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- خلق إطار جديد للتعامل السياسي يرتكز على الاعتراف بوجود الآخرين وحقهم في العمل والنشاط والمشاركة، فعملية إلغاء الآخرين وتجاهل أو نكران دورهم، تؤدي إلى عزلة النظام ومحدودية حركته، وتولد تكتلات وردود أفعال سلبية تجاهه، وتلك أمورٌ تتنافى مع أهداف البناء والاستقرار التي تسعى إليها الشعوب والدول. والتوجه الجديد ورغم أنه لا يحقق ماهو مطلوبٌ بالكامل إلاّ أنه كان ذا دلالة واضحة على بداية مرحلة من العلاقة الايجابية بين السلطة والمعارضة.

٣- فتح مجال للتعامل والمشاركة السياسية العامة. فرغم أن المشاركة السياسية السليمة تحتاج إلى توفير أبعادها الموضوعية واللازمة لتحقيقها بصورة كاملة وطبيعية، إلا أن تخلي السلطة عن العقلية "الأبوية" حتى ولو على مراحل زمنية أمر أساسي ولازم لتطور مستوى المشاركة السياسية على نحوٍ يخدم الاستقرار والتطور[١].

لقد مثل الحوار الوطني ووضع الميثاق خطوة هامة من خطوات التطور السياسي، أنهيت من خلالها مرحلة السلبية الفكرية وانعدام النظرية السياسية، وشكل ذلك بداية مرحلة جديدة من التعامل مع التهديد الفكري الماركسي الذي كان يوجه في السابق بوسائل عنف مختلفة.

(١) عمر إبراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية، بيروت، المستقبل العربي، العدد ٤٠، ١٩٨٢م، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المطلب الثاني

تكوين المؤتمر الشعبي العام

كان وضع " الميثاق الوطني" خطوة سياسية هامة في طريق تكوين "المؤتمر الشعبي العام"، التي حددت عدة أهداف سياسية يراد تحقيقها من خلاله، ومن الأسئلة المهمة التي يمكن طرحها ما هي الأسس السياسية التي شكل وفقها المؤتمر؟ . وما هو الدور السياسي الذي حدد له ، وما هي أبعاد وطبيعة تكوينه؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجراءات الأولية لتكوين المؤتمر الشعبي العام :

صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١م بتكليف اللجنة العليا واللجان الفرعية لانتخابات هيئات التعاون للموسم الانتخابي التعاوني الثالث بالإشراف على انتخاب ممثلي المواطنين في "المؤتمر الشعبي العام"، وحدد عدد أعضاء المؤتمر في آلاف عضو، بناء على اقتراح "لجنة الحوار"[١]، واختير هذا العدد باعتبار أن كل ١٠ ألف مواطن يمثلهم عضو على أن ينتخب المواطنون ٧٠% منهم بصوره مباشرة، وتعين القيادة السياسية٣٠% بقرار[٢]، والهدف من ذلك ترك مجال للقيادة السياسية لكي تقوم بضم الكفاءات والشخصيات السياسية والاجتماعية والفكرية إلى المجلس.

أجريت الانتخابات على مرحلتين؛ الأولى تمت على مستوى العزل، والثانية على مستوى الناحية، ومن ثم تم انتخاب ٧٠٠ عضو إلى "المؤتمر الشعبي العام"[٣]، واستبعدت طريقة الانتخاب المباشر نظراً للظروف والأوضاع المعقدة[٤]، التي كانت ما تزال البلاد تعاني منها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي ٢٠/أغسطس/١٩٨٢م صدر قرار بتعيين ٣٠٠ عضو من أعضاء المؤتمر [٥]، وكان قد صدر قبل ذلك قرار بتكليف "لجنة الحوار الوطني" بعملية الإعداد والتحضير لانعقاد "المؤتمر الشعبي العام"، وقامت اللجنة بعدة مهام في سبيل ذلك.

دعى المؤتمر إلى الانعقاد بموجب القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢م، في ٢٤/أغسطس/ ١٩٨٢م، وحدد مهام المؤتمر في الآتي[٦]:

١- إقرار الميثاق في صيغته النهائية.

٢- تحديد أسلوب العمل لتطبيق "الميثاق الوطني" في المرحلة التي تعقب إقراره.

وأوضح الرئيس "علي عبد الله صالح" أن المهمة الثانية للمؤتمر تتطلب "قيامه بتصور أسلوب العمل السياسي على الساحة اليمنية، وذلك من أجل حماية الميثاق والالتزام

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مرجع سابق، ص ص ١١٠-١٤٤.

(٢) رياض الريس، مرجع سابق، ص ٦٨

(٣) جلوبوفسكايا ايلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٣٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٥) أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٦) انظر نص القرار: المؤتمر الشعبي العام، وثائق الموتمر العام الأول، مصدر سابق، ص ص ١١٩-١٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

به على كافة المستويات الحكومية والشعبية سلوكاً وممارسة؛ ليكون ذلك ضمانة قائمة ومحسوسة ومستمرة، ليظل "الميثاق الوطني" حياً وماثلاً " في كل الأعمال والتصرفات[١].

وقد أشارت مقدمة القرار إلى أن دعوة المؤتمر للانعقاد يأتي انطلاقاً من الآتي :

١- أهمية إقرار صيغة "الميثاق الوطني" في صورته النهائية من قبل الإرادة الشعبية.

٢- أهمية تعزيز الوحدة الوطنية بوحدة الفكر والأداة السياسية".

٣- "استيعاب ما تمخضت عنه تجربة العمل السياسي على الساحة من إيجابيات يلزم تعميقها، وسلبيات يتعين تجاوزها".

٤- "الاستجابة لما صار يمثل مطلباً ملحاً في الحياة اليمنية الجديدة، للانتقال بالعمل السياسي إلى مرحلة متقدمة تنسجم مع متطلبات تطور العمل الوطني، وذلك من خلال الاستفادة من معطيات الواقع، ودفعاً بالمبادئ والأفكار الوطنية التي أجمع الشعب عليها في "الميثاق الوطني" إلى التطبيق العملي وفقاً لاحتياجات الواقع السياسي".

٥- "طموحات هذه المرحلة في المزيد من التطور والنمو السياسي والاجتماعي، وإيجاد الضمانات العملية اللازمة لتحقيق ذلك التطور والنمو بصورة ديموقراطية سليمة وحضارية".

المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام:

تحت شعار "من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهدافه الثورية"[٢] انعقد المؤتمر الشعبي العام في "صنعاء" في ٢٤/أغسطس/١٩٨٢م.

---

(١) كلمة الرئيس "علي عبد الله صالح" في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الشعبي العام الأول: المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي الأول، مصدر سابق، ص٧٨.

(٢) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتخب المؤتمر في جلسته الأولى هيئة رئاسة للمؤتمر* وأربع لجان هي "لجنة الميثاق، ولجنة التصور للعمل السياسي، ولجنة الصياغة، واللجنة الإعلامية".

وفي سياق المهام التي أوكلت إلى المؤتمر أقر المؤتمر بالإجماع "الميثاق الوطني" بعد أن تم إجراء بعض التعديلات على فقراته(١).

وفي سياق المهمة الثانية، تقدمت "لجنة التصور للعمل السياسي"، التي أوكل إليها المؤتمر وضع تصور للعمل السياسي في مرحلة ما بعد إقرار الميثاق، بتقريرٍ إلى المؤتمر عن التصور الذي توصلت إليه، وتضمن الآتي(٢):

تبعا لظروف اليمن وحرصاً على تطبيق "الميثاق الوطني" وتجسيده على الواقع العملي على مستوى الدولة والشعب، وجد أن الوسيلة المثلى لتحقيق تلك الغاية تتمثل في "توفير المناخ الكامل لممارسة العمل السياسي". ونظراً لأن التجربة الإنسانية في ممارسة العمل السياسي اختلفت باختلاف مكونات وظروف الشعوب والدول التي وجدت فيها، فإن من "الخطأ بل من المتعذر نقل أو استعارة أي تجربة لشعب من الشعوب بكاملها أو بإطارها التاريخي والاجتماعي" الذي لا يتفق مع بيئة وظروف اليمن، حتى ولو كانت ناجحة لديهم. لذلك فقد استقر رأي اللجنة على "ضرورة أن يتم ممارسة العمل السياسي بصورة نابعة من ظروف وواقع" الشعب اليمني حتى "يتم إرساء أسس ثابتة لممارسته من خلال التجربة والممارسة العملية"، وحتى يتم التوصل إلى الاستقرار في ممارسته على الأسلوب الأمثل الذي يتفق مع "ظروف وواقع ومصلحة" اليمن، وحيث أن الرأي على التدرج في ممارسة العمل السياسي الذي يمثل توفير مناخ وتحديد ضوابط الطرف الثاني للمعادلة الديموقراطية، وهي في الوقت نفسه الوسيلة أو الأداة التنفيذية لتحريك نصوص الميثاق وضمان تطبيقه في الواقع العملي.

وتبعا لهذه الخلفية الفكرية قدمت اللجنة تصورها المقترح على النحو الآتي(٣):

أ-استمرارية "المؤتمر الشعبي العام" ليكون هو أسلوب العمل السياسي في المرحلة المقبلة. وتفسيرا لذلك أوضحت اللجنة عدة نقاط يقوم عليها الاقتراح هي:

١- "الميثاق الوطني" نابع من إرادة كل أبناء الشعب، وهم بذلك ملتزمون به في ممارستهم للعمل السياسي، الذي سيكون في إطاره وفي حدود مبادئه وأسسه.

---

* تكونت هيئة المؤتمر من: العقيد/ "علي عبد الله صالح" رئيسا، الدكتور "عبد الكريم الأرياني" نائبا، الأستاذ/ "حسين المقدمي" نائبا، الدكتور/ "أحمد الأصبحي" مقررا عاما، "صادق أمين أبو رأس" مساعدا للمقرر العام، "عبد الحميد الحدي" مساعدا للمقرر العام.

(١) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص١٦٤.

(٢) تقرير "لجنة التصور للعمل السياسي": مصدر السابق، ص١٦٥.

(٣) صالح حسن سميع، مرجع سابق، ص ص ٣٨٣، ٣٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- "المؤتمر الشعبي العام" تم تكوينه عن طريق الانتخاب العام والمباشر بنسبة ٧٠% منتخبون من الشعب، و ٣٠% تم تعيينهم من القيادة السياسية، وهو بذلك يمثل الشعب كله.

٣- إن الهدف من ممارسة العمل السياسي هو تطبيق "الميثاق الوطني"، وحرصا على مراعاة ظروف وواقع اليمن فإن استمرارية المؤتمر الشعبي العام كأسلوب للعمل السياسي تمثل الصيغة التي تتناسب مع تلك الظروف وذلك الواقع.

٤- نظرا لكون "المؤتمر الشعبي العام" الذي يمثل الشعب هو من قام بإقرار الميثاق في صورته النهائية فيجب عليه تحمل مسئولية العمل على تطبيقه.

ب- يعاد تكوين المؤتمر كل أربع سنوات.

جـ- يعقد المؤتمر الشعبي العام بجميع أعضائه اجتماعاً كل سنتين يسمى المؤتمر العام السنوي، كما يعقد اجتماعا استثنائيا كلما دعت الضرورة.

د- تنبثق عن المؤتمر لجنة دائمة يرأسها رئيس المؤتمر، وتتكون من ٧٥ عضواً، ٧٠% منهم يتم انتخابهم من بين أعضاء المؤتمر، و٣٠% يتم تعيينهم من القيادة السياسية من بين أعضاء المؤتمر.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

هـ- يشكل أعضاء المؤتمر الشعبي العام الممثلون لكل محافظة مؤتمراً فرعياً للمحافظة.

وقد قدمت اللجنة تصوراً تفصيلياً لتكوينات المؤتمر الشعبي ومهام العمل السياسي في ظله. وأقر المؤتمر الاقتراح المقدم من اللجنة بالإجماع. واتجهت أعمال المؤتمر نحو استكمال جوانب تشكيل المؤتمر، حيث تم انتخاب ٥٠ عضواً من أعضاء "اللجنة الدائمة" والذين يشكلون ٧٠% من عدد الأعضاء، وتم إقرار النظام الداخلي الذي تقدمت به "لجنة التصور للعمل السياسي" بعد أن كلفت من قبل المؤتمر بوضعه[١]. وتم انتخاب الرئيس "علي عبد الله صالح" أميناً عاماً للمؤتمر ورئيساً" للجنة الدائمة"[٢].

وأصدر المؤتمر في نهاية أعماله بيانا ختاميا تناول القرارات والتوصيات العامة، ومما جاء فيها الآتي[٣]:

أولاً: في نطاق المهمة الأولى:

(١) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق، ص ١٧٩ .

(٢) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٥٣٩.

(٣)المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، مصدر سابق،، ص ٢٦٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أقر المؤتمرون بالإجماع "الميثاق الوطني" في صيغته النهائية باعتباره المنهج الفكري للعمل الوطني في شتى المجالات، بعد إضافة التعديلات التي ظهرت من خلال مداولات المؤتمر، وفي إطاره تتحدد برامج العمل السياسي ومعالم الطريق للمستقبل في ظل النظام الديموقراطي الشامل.

٢- أقر المؤتمرون التزامهم بالميثاق نصاً وروحاً والالتزام بمتابعة تطبيقه في نطاق مسئولياتهم الرسمية والشعبية.

٣- يؤكد المؤتمر على أهمية التزام جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والشعبية وجميع المواطنين بتطبيق "الميثاق الوطني" في مجالات العمل المناطة بهم والالتزام به في خططهم وبرامجهم وأسلوب عملهم.

ثانياً: في نطاق المهمه الثانية:

١- أقر المؤتمر استمرار "المؤتمر الشعبي العام" ليكون هو أسلوب العمل السياسي في المرحلة المقبلة التي تعقب إقرار "الميثاق الوطني" على أن تنبثق منه لجنة دائمة من خمسة وسبعين عضواً.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- أقر المؤتمر النظام الأساسي "للمؤتمر الشعبي العام" والتكوينات المنبثقة.

٣- أقر المؤتمر انتخاب الرئيس "علي عبد الله صالح" أميناً عاماً "للمؤتمر الشعبي العام" ورئيسا "للجنة الدائمة".

٤- أقر المؤتمر انتخاب خمسين عضواً من بين أعضائه لعضوية "اللجنة الدائمة" بطريقة الاقتراع السري المباشر وحسب النظام الأساسي "للمؤتمر الشعبي العام".

المؤتمر الشعبي العام- التعريف والأهداف:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تعريف "المؤتمر الشعبي العام" قبل الوحدة وحسب مقتضيات تل[١]ك الفترة التي حرم فيها النشاط الحزبي بكافة أشكاله أنه "أسلوب للعمل السياسي يضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته الوطنية ضمن منهج فكري عام يجسده "الميثاق الوطني. وقد اعتبر أن المؤتمر يمثل "أقصى الممكن وأدنى المطلوب[٢]" تحقيقه.

تحددت أهداف المؤتمر بعد تشكيله في تحقيق المهام التالية[٣]:

١- تعميق الوعي لدى المواطنين "بالميثاق الوطني" والعمل على تحقيق أهدافه ومبادئه في الواقع العملي.

٢- نشر الوعي بين المواطنين وتمكينهم من ممارسة العمل السياسي على ضوء الميثاق وذلك بقصد تحقيق مشاركة شعبية على مستوى عال من الشعور بالمسؤولية وبما يضمن الإسهام الإيجابي للمواطنين في هذا المجال.

٣- الدفع بكل الطاقات الخلاقة لدى المواطنين للتفاعل والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة واستعادة المكانة التاريخية والحضارية لليمن أرضا وشعبا.

٤- المساهمة في نشر الوعي الاجتماعي والثقافي وفقا لمبادئ الميثاق الوطني بهدف ترسيخ المبادئ والقيم الأخلاقية في سلوك الفرد.

٥- تقييم تجربة العمل السياسي في ظل المؤتمر الشعبي بهدف الوصول إلى أنسب الأساليب للممارسة بما يتفق مع واقع البلاد والمصلحة العليا للوطن في ظل "الميثاق الوطني".

٦- السعي نحو تحقيق تفاعل منسجم بين التوجهات والتطلعات العامة للشعب والدولة بما يكفل التجاوب الخلاق والمشاركة الفعالة في كافة المجالات لخير الوطن والمواطن.

٧- ضمان الالتزام في ممارسة العمل السياسي على ضوء مبادئ وأهداف "الميثاق الوطني" وبرامج العمل المقررة من "المؤتمر العام" و "اللجنة الدائمة".

انخراط الأحزاب والتنظيمات السياسية في المؤتمر الشعبي العام:

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي: المقر في المؤتمر العام الثاني للمؤتمر الشعبي العام الذي عقد في أغسطس/ ١٩٨٤، صنعاء، ص ١٢٣.

(٢) رياض الريس، مرجع السابق، ص ٦٨.

(٣)المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي، مصدر سابق، ص ص ١٢٣، ١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرص النظام السياسي على إشراك مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية في المراحل المختلفة لتشكيل "المؤتمر الشعبي العام"، وكان تواجدها في "لجنة الحوار الوطني من العوامل الهامة التي مكنتها من الاضطلاع بدور حيوي في هذا الأمر.

وقد نشط "الإخوان المسلمون" بصورة خاصة في الانتخابات العامة التي تمت لانتخاب أعضاء "المؤتمر الشعبي العام" بصورة كبيرة وتمكنوا من الحصول على الأكثرية في المدن، أما في المناطق القبلية الواقعة إلى الشمال من "صنعاء" فلم يحققوا نتائج جيدة لكون القبائل تعتبرهم من أتباع "المذهب الوهابي" الذي تكن له القبائل الزيدية الكره[١] أما بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية فلم يكن لها دورٌ فاعلٌ بسبب حظر نشاطها ومانجم عنة من ضعف نشاطها وبتالي تاثيرها على المواطنين.

هدف القرار الذي تم بموجبه تعيين٣٠ % من أعضاء المؤتمر الشعبي العام إلى خلق نوع من التوازن داخل المؤتمر من خلال منحه مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لم تحقق كوادرها نجاحاً في الانتخابات أو لم يترشح أحد منها تمثيلاً في المؤتمر. وكانت النسبة العظمى من المعينيين من أصحاب الاتجاه الليبرالي[٢]. وعلى نفس المستوى حصلت الأحزاب والتنظيمات السياسية على عضوية "اللجنة الدائمة" من خلال قرار التعيين الذي تم من خلاله تعيين ٣٠% من أعضاء "اللجنة الدائمة"[٣].

ورغم التواجد البارز للتيار المحافظ داخل المؤتمر إلا أن القرار الوطني الذي يجسد إرادة مختلف التوجهات السياسية ظل هو القرار المؤثر في المؤتمر[٤].

العوامل الدافعة لتبني خيار المؤتمر الشعبي العام:

لم تكن ظروف البلاد في تلك المرحلة مشجعة لتبني خيار آخر غير خيار "المؤتمر الشعبي العام"*، في مجتمع يسود فيه الصراع السياسي المتسم بالعنف، وتتفشى فيه الأمية بصورة واسعة تفوق ٨٥%، ويعاني من قصور في الإمكانيات الاقتصادية والتنموية.

---

(١) أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(٢) جلوبوفسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٣٥٠.

(٣) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٣٩.

(٤) المرجع السابق، ص٥٤٠.

* يوضح الرئيس علي عبد الله هذا الجانب بالقول "كانت إقامة التعددية الحزبية مباشرة خطأ فادحاً في بلد لا يوجد فيه تقليد ديموقراطي، ولم يمارس فيه الانتخاب العام أبدا، لم يكن ينبغي حرق المراحل بشكل غير مسؤول، إنما وقبل كل شيء تكوين كادرات وتجميع مناضلين وإرساء أسس حياة عصرية، واعتماد المراحل المتتالية ولم يكن أمرا مجديا أن نقترح كما فعل بعضهم إقامة نظام الأحزاب فورا ،لأن ذلك كان سيؤدي إلى الانقسام والشلل والبلبلة، وكان يتوجب علىعكس ذلك تجميع القوى الحية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان النص الدستوري المحرم للنشاط الحزبي عاملاً مؤثراً على خيارات النظام السياسي والحياة السياسية[١] بصورة عامة. ويتميز خيار"المؤتمر الشعبي العام" بإمكانية تكييفه بحيث لا يتعارض نشاطه مع النص الدستوري المحرم للنشاط الحزبي، ويساعد على هذا الأمر أنه قد سبق وتم تشكيل تنظيم سياسي في السابق في ظل وجود هذا النص.

تم تشكيل المؤتمر كخطوة من خطوات العمل الوحدوي. وكان الحوار بين شطري اليمن مقصورا على طابع السلطة في الشطر الشمالي بينما كان يتخذ أسلوب التوجيه الحزبي بالنسبة للجنوب[٢]، ومهد تشكيل المؤتمر الشعبي لتحقيق الوحدة من خلال إحياء "لجنة التنظيم السياسي الموحد" التي انعقدت لأول مرة بعد تشكيل المؤتمر عام ١٩٨٩م[٣].

كان دور الشطر الجنوبي في دعم صيغة "المؤتمر الشعبي العام" واضحة، وتتفق مع أهداف تحقيق الوحدة، فسقوط القوة العسكرية كوسيلة من وسائل تحقيق الوحدة اليمنية أدى إلى تبنيه للوسائل السلمية بصورة أكثر عمقا، ويؤكد هذا الأمر اندماج "الجبهة الوطنية الديموقراطية" والتي تعد أحد مفاصل "الحزب الاشتراكي اليمني" الحاكم في الجنوب[٤] في عملية الحوار الوطني أولاً، ثم في "المؤتمر الشعبي العام"، وانتهاء دورها على الصعيد العسكري.

تعتبر صيغة "المؤتمر الشعبي العام" صيغة غير مستفزة لمشاعر القوى الإقليمية وخاصة " السعودية" التي عارضت التعددية الحزبية في البلدان المجاورة بقوة. وقد انعكس موقف "السعودية" من السياسة اليمنية في هذا الجانب في تنامي الدعم الاقتصادي الذي تقدمه المملكة لشمال اليمن[٥]، وليس بعيداً عن ذلك معارضة "الإخوان المسلمين" والقوى القبلية لصيغة التعددية الحزبية وقبولهم بصيغة "المؤتمر الشعبي". والنظام السياسي يدرك أيضا إمكانية نشوب حرب أهليه أو توترات وانقسامات خطيرة قد تودي إلى ردة سياسية واجتماعية في اليمن كله في حال تم الاخذ بخيار التعددية الحزبية[٦].

للأمة، وبخاصة التشكيلات السياسية والنقابية داخل حركة واسعة الانفتاح تستطيع أن تختبر أول شكل للانتخاب العام: شارل سان-برو، مرجع سابق، ص١٠٤.

(١) يحيى العرش، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.

(٢) سعيد الجناحي، المؤتمر وتجربة الحوار الوحدوي، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/ اغسطس/٢٠٠٢ تحت عنوان "المؤتمر الشعبي العام في الواجهة"، صنعاء، المركز العام للدراسة والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج ، ص ١.

(٣) انظر ص ١٤٠ من الدراسة نفسها.

(٤) انظر حول ذلك، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ص ٥٢٩-٥٣٠.

(٥) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٤٨.

(٦) المرجع السابق، ص ١٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضمون نشأة المؤتمر الشعبي العام:

أدت جملة من المتغيرات الى تكوين "المؤتمر الشعبي العام" في مقدمتها تولي "علي عبد الله صالح" رئاسة البلاد وتوجهه إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بما يحقق الأمن والاستقرار. ويختلف "المؤتمر الشعبي" عن التنظيمات السياسية التي تمت محاولة تشكيلها في السابق في عدة نواحي أهمها[١] أن المؤتمر الشعبي تشكل في ظل وجود بنية فكرية واضحة ودقيقة. وتشكل في ظل حوار وطني، وفي إطاره انتظمت مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية التي ساهمت في عملية تشكيله. ولم يتشكل المؤتمر على أساس التوحيد لكل التيارات السياسية[٢]، وأفسح ذلك المجال لتعدد المنابر في داخله، وقلص من حجم الصراع بين السلطة والأحزاب والتنظيمات السياسية[٣] ورغم ما لظاهرة تشكيل التنظيمات السياسية التي تتعدد فيها التوجهات السياسية من سلبيات عديدة أهمها أن التنظيم يبقى تحت رحمة الأطراف المشاركة فيه[٤]، إلا أن هذا الأمر تم تجاوزه مرحليا من خلال البنية الفكرية المتماسكة التي ساهم الشعب بكل فئاته في وضعها. فالميثاق ومن خلال ما تضمنته نصوصه حمل فكراً وطنياً خاصاً ومميزاً* وجعل مختلف التيارات السياسية والقوى الوطنية تقبل الالتزام به دون تحفظ، حتى ولو كان ذلك مرحليا. فالمؤتمر تشكل ضمن فكر وتوجه وطني عام أولاً، وكتنظيم سياسي ثانياً، وهذا ما حافظ على تماسكه ومنحه القدرة على البقاء رغم تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي عملت في إطاره. ولا يمكن في هذا الصدد التقليل من أهمية دور النظام السياسي في عملية تشكيل المؤتمر، ومن ثم دعمه باعتباره ضرورة وطنية يجب الاستناد عليها في عملية تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار والتنمية في تلك المرحلة التي ساد فيها الصراع السياسي المتسم بالعنف كما لا يمكن القول إن محافظة المؤتمر على مكانته ودوره في الحياة السياسية كان نتيجة خالصة لدعم النظام السياسي له، وهنالك الكثير من التجارب التي حدثت في العديد من دول العالم فشل التنظيم السياسي الذي شكله النظام السياسي في البقاء أو القيام بدور هام على صعيد الحياة السياسية لأسباب مختلفة. و"اليمن" ليست في هذا الجانب الدولة الوحيدة التي جعلت مهام تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد الأمن والاستقرار في مقدمة أهدافها، فهنالك العديد من الدول المتقدمة

---

(١) إلهام مانع، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٢) محمد الحلوه، مرجع سابق، ص٦٩.

(٣) أحمد الأصبحي، التجربة الديموقراطية في اليمن، في المؤلف الجماعي: أحمد الاصبحي وآخرون، الديموقرطية في الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، الجزء الأول، العدد ٣٠، سلسلة ندوات، ٢٠٠٠م، ص١٠٠.

(٤) محمد الحلوه، مرجع سابق، ص٦٩.

* حول دقة وخصوصية الميثاق الوطني وشموليته لمختلف جوانب الحياة، انظر التعليق الذي قدمته الكاتبه جلوبو فسكايا الينا: جلوبوفسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتخلفة التي تبنت التوجه نفسه في بداية نموها وتطورها ومنها "الولايات المتحدة الأمريكية"[١].

ارتبطت ظاهرة الحزب الواحد بصورة أساسية بدول العالم الثالث بعد الاستقلال ومنها خاصة الدول الإفريقية، تحت مبرر أن التحدي الأساسي الذي يواجه الدول النامية هو القضاء على البناء الاجتماعي الممزق وفرض الوحدة على المجتمع المنقسم[٢]. وتختلف اليمن عموما عن هذه الدول نظرا لعدم وجود قوميات فيه، إلا أنها تتشابه معها من حيث وجود الصراع السياسي المتسم بالعنف، والذي زعزع الأمن والاستقرار، وأعاق الدولة عن القيام بدورها في عملية البناء والتنمية في مجتمع يعاني من تخلف شديد في مختلف جوانب الحياة. وتم تقديم الأمن والاستقرار على ما عداه من أهداف.

تختلف نشأة المؤتمر الشعبي العام عن نشأة العديد من الأحزاب السياسية، ويمكن تتبع نشأة المؤتمر الشعبي عبر ثلاثة مراحل وذلك خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٠م):

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المرحلة الأولى: نشأة "الميثاق الوطني" كأيديولوجية وطنية تلبي متطلبات البناء والتنمية والاستقرار، ويتميز الميثاق في كون كل فئات الشعب شاركت في عملية وضعه، الأمر الذي سهل عملية قبوله والإيمان به والسعي إلى تطبيقه من قبل الجميع، لكونه أيديولوجية وطنية خالصة، ليست محسوبة على النظام السياسي أو تيار سياسي معين أو شخصية معينة.

المرحلة الثانية: تشكل المؤتمر الشعبي كتنظيم سياسي عام غير واضح المعالم، وإن كانت أهدافه وبنيته التنظيميه واضحة ومحددة، وهذا الأمر يعود إلى طبيعة الظروف السياسية التي تشكل في ظلها ، والتي اقتضت أن يكون إطاراً لمختلف الاتجاهات السياسية سعيا نحو تحقيق الوحدة الوطنية[٣] والاستقرار السياسي والامني.

المرحلة الثالثة: مرحلة الحزب السياسي، وقد بدأ المؤتمر يأخذ شكل الحزب السياسي، من خلال عدة عوامل هي:

١-توسيع البنية القاعدية للمؤتمر، من خلال توسعة المؤتمرات الشعبية الفرعية في عموم محافظات الجمهورية، ووصل عدد أعضائه عام ١٩٨٦م ٢٣٧٠٠ عضو[٤]وهذه شكلت قاعدة

---

(١) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، العدد ١١٧، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٨٧م، ص١٤٣.

(٢) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٣) خير الله خير الله، ٢٦ سبتمبر الثورة التي لم تأكل أبناءها، صنعاء، ٢٦سبتمبر، العدد ١٠٣١، ٢٠٠٢/٩/٢٦، ص٢١.

(٤)انظر ص ص١٢٥- ١٢٦من الدراسة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساسية لانطلاق المؤتمر. وعلى مدى ثماني سنوات اكتسب المؤتمر الخبرة والتمرس والنضج في مجال العمل السياسي، وتخطي مرحلة البناء الأولي والتأهيل الأكاديمي والعملي لكوادره السياسية والتنظيمية في أوساط الجماهير(١)، وقد أهله ذلك لدخول مرحلة الوحدة بقدرات عالية المستوي.

٢- اندماج العديد من الشخصيات الحزبية في المؤتمر وتبنيها لأيديولوجيته كأيديولوجية يمكن من خلالها بناء اليمن وتحقيق أهداف الثورة، وتخليها بالتالي عن النشاط الحزبي خارج إطاره(٢).

٣- ظهور المؤتمر الشعبي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات كحزب ذي توجه وسطي معتدل(٣) وقد ساعده في تحقيق ذلك أمران: الأول اعتدال نصوص ومضامين الميثاق، والثاني تجربته السياسية كتنظيم سياسي يضم مختلف الاتجاهات السياسية، ويسعى إلى إيجاد الحلول المعتدلة في قيادة البلاد وتحقيق الوحدة.

وهذه النشأة ميزت المؤتمر عن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تشكلت قبله. وتعرض أعضاؤها للملاحقة والسجن، واضطرت نتيجة لذلك لنشاط في السر، وهذا الأمر أثر دون شك على أدائها وسلوكها السياسي*، خلافا للمؤتمر الذي تمتعت نشاطاته بالحرية والاتساع.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويتميز المؤتمر الشعبي العام في نشأتة بالآتي:

١- تشكل المؤتمر من شخصيات منتخبة من قبل الشعب.

٢- أعضاء المؤتمر وقيادته خاضت انتخابات بصورة أو بأخرى.

٣- تشكل المؤتمر من خلال الحوار الوطني، وظل الحوار الوسيلة الاستراتيجية التي يتبعها في سلوكه السياسي مع الآخرين.

النتائج السياسية لتشكيل المؤتمر الشعبي العام:

من النتائج التي تولدت عن تشكيل المؤتمر الشعبي الآتي:

---

(١) نزار خضير العبادي، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) حول تخلي العديد من الشخصيات الحزبية عن نشاطها الحزبي في ظل المؤتمر الشعبي، انظر: سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٤٠، وكذلك حسن ابوطالب، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٣) شارل سان_يرو، مرجع سابق، ص ١٢٦

* انظر حول ذلك ص ١٩٢من الدراسة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-استيعاب الصراعات السياسية في إطار مؤسسي معترف به، واحتواء القوى القبلية[١].

٢- ظهور أول مؤسسة سياسية لا تعتمد على الجيش والقبيلة في نشاطاتها بل على الجماعات المدنية المتحضرة[٢].

٣- تحول الصراع السياسي المتسم باستخدام العنف إلى صراع سياسي وتنظيمي سلمي معترفٍ به[٣].

٤- تطور فكرة الحوار السلمي في الحياة السياسية[٤].

٥- توفر آلية للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية[٥].

٦- الدفع بالعمل الوحدوي خطوات للأمام من خلال تحقيق أحد متطلبات المادة ٩ من بيان "طرابلس" حول الوحدة اليمنية [٦].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني

البنية الفكرية للميثاق الوطني

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٤٦.
(٢) محمد الحلوه، مرجع سابق، ص٦٩.
(٣)حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٤٦
(٤)المرجع السابق، ص١٤٧.
(٥) المرجع السابق، ص ١٤٦.
(٦) أحمد الأصبحي، مرجع سابق، ص١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق تطور ملحوظ في الحياة السياسية اليمنية وضع "الميثاق الوطني " الذي يعتبر بما حمله من قيم وأفكار إنجازاً وطنياً هاماً، ساعد على خلق نوع من الوفاق الفكري.

وقد عرف "الميثاق الوطني" القيم الأساسية "كالحرية والديموقراطية والولاء الوطني، والوحدة الوطنية"، وقدم تصوراً لكيفية تحقيق الوحدة اليمنية. كما حدد المعالم الأساسية للبناء السياسي والاقتصادي والسياسة الخارجية ، وأتاح بتناوله للعموميات قدراً واسعاً من المرونة اللازمة لتقبل تطورات الحياة ومستجداتها. وفي هذا المبحث سيتم تناول جوانب معينه من الميثاق الوطني.

جميع الحقوق محفوظة

المطلب الأول

المنطلقات الفكرية الاساسية

يعتبر الميثاق الوطني الإطار الفكري للمؤتمر الشعبي العام ومنه تنطلق مختلف أهدافه وتوجهاته.

وقد حدد "الميثاق الوطني" بدقة المتطلبات الفكرية الأساسية التي اعتمد عليها في تحديد مبادئه وأهدافه ووسائله ، وشرح تصوره لهذه المنطلقات معتمداً في ذلك على مجموعة من الحقائق الراسخة في المجتمع ووضح مفهومه للتاريخ ومكانة الإسلام ودوره في حياة الإنسان والمجتمع والدولة ، وحدد الوسيلة التي يجب أن يواجه بها الشعب كافة المخاطر التي تهدده.

ولقد وضح الميثاق الأسس الثابتة التي يقوم عليها بناء الفرد والمجتمع والدولة.

تعريف الميثاق الوطني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرف الرئيس "علي عبد الله صالح" " الميثاق الوطني" بأنه جهد جماعي مشترك من جميع فئات المجتمع ودليل فكري ونظري للمؤتمر الشعبي الذي ينبثق منه أهداف وبرامج وأساليب عمله، وتحكم الديموقراطية كل العلاقات التنظيمية لجميع تكويناته من أجل تحقيق مبدأ التكامل الاجتماعي "تعزيزا للوحدة الوطنية حتى تتظافر الطاقات والجهود من أجل بناء اليمن الجديد". وقد عرفه عدد من الشخصيات السياسية اليمنية منهم الدكتور "عبد الكريم الأرياني" الذي قال "الميثاق الوطني" "دستور المؤتمر الشعبي العام والوثيقة التي جاءت من مختلف القوى والفئات الاجتماعية والتي تعبر عن المنهاج الأساس للمؤتمر الشعبي العام". وعرفه الأستاذ "عبد العزيز عبد الغني" بالقول إنه "النهج والوثيقة التي عبر عنها الشعب ليكون وثيقة لفكر وسطي ملتزم بها جاء في الشريعة"[١] وعرفت لجنة "الحوار الوطني" الميثاق عند طرحه على الجماهير بأنه "تصور لما يجب أن تلتزم به الدولة ويلتزم به المواطنون"، وترى اللجنة أنه "أشبه بعهد بين الدولة من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى"[٢] ويعرف الميثاق لغوياً بأنه "العهد" وجمعه "مواثيق"[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

القيمة القانونية للميثاق الوطني قبل الوحدة:

يرى الدكتور "مطهر العزي" أن الدستور يقوم بتنظيم الحكم في دولة معينة وفي وقت معين، بينما الميثاق يشتمل على المبادئ والأسس العامة التي تنظم المجتمع بأسره دون التقيد بزمان معين، وهو أوسع نطاقا من الدستور. وله قوة إلزامية بالنسبة للمواطنين وأجهزة الدولة. ويستمد صفته الإلزامية من كونه صادرا عن الإرادة الشعبية متمثلة في المؤتمر الشعبي العام الذي قرر في المؤتمر العام الأول التزام جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والشعبية وجميع المواطنين بتطبيق الميثاق الوطني في مختلف مجالات العمل. وعلى ذلك فالميثاق يسمو في مبادئه على القواعد الدستورية ولا يجوز أن تصدر مخالفة له ويجب أن تصدر في نطاقه[٤]، وصفة الالتزام والإلزام، إلزام الدولة والشعب بما نص عليه من حقوق وواجبات، والتزام بتنفيذ أحكامه، لأنه صادر عن الجماهير واختيارها وإرادتها وهي صاحبة المصلحة الأولى في التطور والبناء والعمل الوطني[٥].

---

(١) نجيبة محمد مطهر، تحليل منهجية الميثاق الوطني، دون مكان نشر، دون دار نشر، دون رقم طبعة، ٢٠٠١م، ص ص ٤- ٥.
(٢) اللجنة الفرعية للحوار مع المغتربين، صنعاء، الوطن، العدد ٩، ديسمبر/١٩٨٠م، ص٣٥.
(٣) مطهر العزي، مرجع سابق، ص٤٧٩.
(٤) المرجع السابق، ص٤٧٩.
(٥)الوطن، صنعاء ، العدد ٩، ديسمبر/١٩٨٠م، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصول الفكرية للميثاق الوطني:

اشتمل الميثاق على مقدمة تاريخية، وستة أبواب رئيسية، وخاتمة قصيرة، وجميع المعالجات الفكرية النظرية التي جاء بها الميثاق تستند إلى مصادر مألوفة للشعب اليمني، منها، الدين الإسلامي الحنيف، ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر، والدستور اليمني، والخبرة التاريخية للثورة اليمنية المعاصرة، إضافة إلى الاستفادة من بعض المواثيق العربية الشبيهة(١).

نظرة الميثاق إلى التاريخ:

تناول الميثاق في مقدمته تاريخ اليمن منذ القدم، متتبعا أهم المراحل التي مرت بها. وذلك بهدف تحديد العناصر التي أدت إلى قيام الحضارات، والعناصر التي أدت إلى سقوطها. وتناول الميثاق تاريخ اليمن في ظل الإسلام موضحا ارتباط اليمن بالدولة الإسلامية وتأثره بقوتها واستقرارها. ومع تراجع مستوى الحكم فيها وبروز الانقسامات والاضطرابات، دخل اليمن في أتون حروب وصراعات لفترة طويلة من الزمن زاد من حدتها الظلم والطغيان الذي مارسه الأتراك العثمانيون. وتناول الميثاق حركة النضال الوطني ضد الحكم الإمامي، موضحا المراحل التي مرت بها، وتدرجها في الأفكار والوسائل، ومستوى الوحدة التي جمعت القوى الوطنية في مواجهة الحكم الإمامي والاستعمار البريطاني، وتناول ثورة ٢٦/سبتمبر وأهدافها، والظروف التي سادت بعد الثورة ومستوى تعقيدها، وما واجهته الثورة من تحديات ومؤامرات، وملقيا الضوء على أهم الأحداث التي مرت بها البلاد خلال عقدي الستينات والسبعينات. وقد حدد الميثاق عدداً من الحقائق التي تم استخلاصها من التاريخ والتجارب الوطنية* وهي(٢):

١- "أن شعبنا لم يصنع حضارته القديمة إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل وحدة الأرض والشعب والحكم. ولم تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية".

---

(١) عبد الملك سعيد ، مرجع سابق، ص١٥٦.

* الشعب اليمني يعتمد في حياته المعاصرة على أصول وجذور عميقة التحمت بكيانه بدرجة يصعب معها الفصل بينها وبينه بغير أن يؤدي ذلك إلى فناء الشعب وتلاشيه المعنوي والتاريخي مستقبلاً، وعلى ذلك فالنظرة إلى المستقبل يجب أن تنطلق من واقعه الحاضر وماضيه الغابر، لأنه لا ينطلق إلى مستقبله من فراغ أو عدم بل من واقع غني بالعطاء وتراث أصيل: عبد الستار عبد الغني الشميري، أصالة التجذير، صنعاء، الميثاق، العدد ٣١، ١٩٨٣م، ص٨.

(٢) الميثاق الوطني، المقدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- "أن كل الأحداث الدامية عبر تاريخ اليمن الطويل قد زعزعت كل شيء في حياة الإنسان اليمني إلا إيمانه بالله وتمسكه بالعقيدة الإسلامية.. هذه الحقيقة تؤكد أن العقيدة الإسلامية هي ضمير شعبنا الذي يستحيل بدونه الاندفاع إلى الأمام".

٣- "أن التعصب الأعمى لا يشهد إلا الشر وأن محاولات أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين أو إخضاعهم بالقوة قد فشلت عبر تاريخ اليمن كله، وأن الاستقرار الجزئي أو الشامل لليمن في ظل حكم يتسلط بالقوة، ويتسلط بالدجل والخديعة لا يدوم طويلا وغالبا ما ينتهي بكارثة بعد أن كان نفسه كارثة على الشعب وأن الحوار الواعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة افضل للجميع".

٤- "أن مجتمعنا اليمني بدون الديموقراطية والعدالة الاجتماعية غير قادر على تحقيق وحدته، وغير قادر على استغلال ثروته المادية والبشرية وإحداث التطور والتقدم والحفاظ على السيادة الوطنية".

٥- "أن مجتمعنا اليمني كان ولا يزال يؤكد رفضه لأشكال الاستغلال والظلم مهما كانت أصولها ومصادرها ويؤكد في الوقت ذاته حرصه على الاستقرار والأمن والإيمان".

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ووفقا لذلك يرى الميثاق أن المرحلة الحالية من أهم مراحل التاريخ الحديث، ولكونها مرحلة يتم فيها البحث الجاد والصادق عن أفضل الوسائل لبدء الانتقال من مرحلة الشعار الديموقراطي إلى مرحلة التطبيق الديموقراطي، الذي يتطلب وضوح الهدف ووضوح الوسيلة.

مكانة الإسلام في الميثاق:

الإسلام في الميثاق ليس مجرد علاقة روحية بين الإنسان والخالق، بل هو تصور شامل للإنسان والحياة يربط بين المادة والروح وبين الحياة الدنيا والحياة الخالدة التي هي الغاية[١]. يشمل الإسلام في نظرته للكون والإنسان كل جوانب الحياة المادية والروحية، لكون الشمول جوهر الإسلام. والشعب اليمني شعب مسلم يستمد تكوينه الفكري والروحي من الإسلام الذي يعتبر بمبادئه وقيمه الأخلاقية ضمير الشعب الذي يستحيل تجاهله أو استبداله[٢]. ووفقا لهذه الحقيقة يتجه الميثاق إلى تحديد أسس البناء والتنمية التي تنبثق من التصور الإسلامي الشامل الذي ينسجم مع هوية الشعب، "ولا يصب الحياة في قوالب جامدة متحجرة ضيقة ولكنه يضعها في إطار سماوي – لا صلة له بالعقلية الكهنوتية- ثم يترك للعقل حرية

(١)المصدر السابق، الباب الأول.
(٢)المصدر السابق ، الباب الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانطلاق والاجتهاد والاستنباط واستحداث النظم وتغييرها"، وكل ذلك وفق منهج إسلامي شامل مرن متلائم مع ظروف الحياة المتطورة[١].

يرفض الميثاق أية نظرية في الحكم أو الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع تتناقض مع العقيدة والشريعة الإسلامية[٢]، ولا يعني ذلك مصادرة حق أي فرد أو جماعة في حرية الإعلان عن الآراء والأفكار والعمل الديموقراطي السليم لتحقيقها، بشرط أن لا يخالف ذلك الإطار الإسلامي، فالاجتهاد قاعدة من قواعد الإسلام[٣]. ويرى الميثاق أن أهم المرتكزات التي تقوم عليها الحياة العملية تكون في العودة إلى كتاب الله وسنة رسوله، ومقاومة الأباطيل والبدع الدخيلة على الدين، ونزعات الإلحاد والشرك وإحياء رسالة المسجد، ليكون مركز هداية. وفي إطار الحياة الاجتماعية يرى الميثاق أن الدين يتجسد في السمو في العلاقات العملية لكون "الدين المعاملة" وتشمل كل العلاقات الشخصية والاجتماعية وتتمثل في الآتي[٤]:

١- علاقة الإنسان بالله، من خلال الإيمان الصادق الذي يربطه بالقيم الأخلاقية، وفي إقامة العبادات والشعائر، واحترامها ليتم الاتصال الدائم المتجدد بالله.

٢- علاقة الإنسان بالمجتمع الذي يعيش فيه، فإن سمو العلاقات يتمثل في مراقبة النفس مراقبة واعية تروض الغرائز الذاتية وتقيدها بالقيم الأخلاقية التي تشكل المعايير السليمة للبنية الاجتماعية وأهم تلك المعايير: أن تكون مصلحة المجتمع فوق مصلحة الفرد، والمساواة، والتعاون، وعدم الإضرار بالغير.

٣- العلاقة بالكون والأشياء، من خلال التفكير الذي يحرر العقل من الأوهام والخرافات والانغلاق ويطلقه مفكرا في ملكوت الله، يكشف أسرار الكون وسننه الثابتة ليزداد علما وإيمانا، ويزداد قدرة على استثمار خيرات الكون استثماراً مبدعاً ومحدداً. وعلى ذلك يجب طلب العلم والمعرفة، واستخدام الأشياء بإتقان وإبداع، وهي أمور تعدّ فريضة من الإسلام ترقى إلى مستوى العبادة.

٤- علاقة الإنسان بالمال، من خلال الاستقامة في إنفاق المال، باعتبار المال مال الله والإنسان مستخلف فيه. وعلى ذلك لا يجوز أن يكون أسلوب كسبه بالظلم أو التحايل أو الاستغلال.

---

(١) نجيبة محمد مظهر، مرجع سابق، ص٣٠، وكذلك: الميثاق الوطني، الباب الأول.

(٢)المصدر السابق ، الباب الأول.

(٣)المصدر السابق ، الباب الأول.

(٤) عبد الرزاق فرفور، سنوات من برق، قبرص، دار الحسام، دون رقم طبعة، ١٩٨٩م، ص ص ٦٥- ٦٦، وكذلك: الميثاق الوطني، الباب الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- في مجال الحكم يتمثل سمو العلاقة في إقامة العدل بين الناس، وفي مبدأ الشورى الذي كرس حق الناس في اختيار حكامهم بالطريقة التي يتفقون عليها والرقابة عليهم.

ولتحقيق ما سبق يرى الميثاق ضرورة أن يقوم النظام الجمهوري على "أسس دستورية واضحة تضمن السيادة الشعبية، وتحقيق العدل والتكافل الاجتماعي، وترسي مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وتضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع، والنمو في جميع المجالات، وصولاً إلى بناء مجتمع سليم فاضل يبدأ برعاية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع وإعداد المرأة إعداداً يمكنها من القيام برسالتها العظيمة في البيت كأم فاضلة، ويمكنها من مشاركة الرجل في التعليم والعمل وبناء الحياة في المجالات التي تستطيع أن تبدع فيها"، والاهتمام بالتربية والتعلم وإعداد الشباب إعداداً روحياً وبدنياً وعلمياً وأخلاقياً، والاهتمام بالثقافة والإعلام، لتظل كل فئات المجتمع واعية ومدركة ومتطورة مع الحياة[١].

الولاء الوطني:

جميع الحقوق محفوظة

يرى الميثاق أن العقيدة الإسلامية والوطنية أمران متلازمان فلا وطنية بلا عقيدة ولا عقيدة صحيحة تفتقر إلى الوطنية؛فكلاهما مكمل للآخر. لذلك فإن ضمان التعامل مع معايير الولاء الوطني مرهون بالتفاعل مع الولاء لله والعقيدة الإسلامية، كما أن الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله وعلى الوحدة الوطنية والتمسك بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية من معايير الولاء الوطني[٢].

"الولاء الوطني مبدأ شريف لا ينسجم بأي حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها أو نوعها" "وليس شعاراً غامضاً ومهزوزاً في ضمير الإنسان ولكنه عقيدة تتجسد سلوكا وممارسة وعملاً ". ويقدم الميثاق معايير للولاء الوطني وهي[٣]:

١- الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله باعتبار ذلك قمة المصلحة العليا للوطن وعقيدته، وأي تبعية خارجية مادية أو فكرية أو التزام تنظيمي يعدّ خيانة وإضراراً بمصلحة الوطن االعليا، وإخلالا بالولاء الوطني. وذلك لا يعني الانغلاق المتنافى مع الانفتاح العلمي والاستفادة من تجارب الآخرين في كل ما هو نافع والولاء الوطني ممارسة وعملا يحتم على الدولة والشعب الاعتماد على النفس، وأن يكون الحكم ديموقراطياً نابعاً من عقيدة الشعب المعبرة عن إرادته ومحض اختياره، لتسود الثقة بين الحاكم والمحكوم، فلا تسلط فرد ولا

(١) الميثاق الوطني، الباب الأول.
(٢) المصدر السابق ، الباب الثاني.
(٣) المصدر السابق ، الباب الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديكتاتورية حزب ولا سطوة طائفة وعلى ذلك فإن الحكم الديموقراطي الشوري شرط أساسي لصدق الإيمان بالولاء.

٢- التمسك بأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر، وتجسيدها فكراً وسلوكاً في المحافظة على النظام الجمهوري وإرساء قواعده وأسسه الديموقراطية، والالتزام به قولاً وعملاً.

٣- الحفاظ على الوحدة الوطنية والابتعاد عن التعصب الطائفي أو السلالي أو القبلي أو الحزبي أو غيرها من التعصبات التي تمزق الوحدة الوطنية وتضر بمصلحة المواطن والوطن.

الوحدة الوطنية:

ينطلق الميثاق من حقيقة أن الوحدة الوطنية هي القوة التي يواجه الشعب بها كل المخاطر التي تهدد كيانه واستقراره وسيادته، ولذلك فمن الضروري "توحيد الجبهة الداخلية في موقف وطني موحد يقوم على أسس محددة المعالم في جميع مجالات الحياة سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تختفي معها التناقضات وتغيب الصراعات ليطغى على الموقف هدف واحد وهو توفير الضمانات الضرورية لحماية كيان اليمن أرضاً وشعباً".

ويرى الميثاق أن الاتفاق على القضايا الأساسية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل الظروف التي تؤدي إلى تباين المفاهيم واختلاف التصور وتعدد المواقف. ومن أجل ذلك "اشتمل الميثاق على المبادئ والقضايا الأساسية التي تهم الجميع بهدف الوصول إلى تلاحم جميع الفئات والعناصر الوطنية شعباً وحكماً"، ويجب على الجميع تحقيق التلاحم والانطلاق من موقف واحد وباتجاه واحد*، ومعالجة أية خلافات أو تناقضات بالطرق السلمية والديمقراطية العليا للوطن هي الإطار الذي يتحرك فيه الجميع.

الوحدة اليمنية:

نص الميثاق على "أن الوحدة اليمنية قدر شعبنا في شمال الوطن وجنوبه وضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره، وضمانة لقدرته على حماية كيانه وقدرته على أداء دور فعال وإيجابي على المستوى القومي والدولي". وفي سبيل "تجاوز كل التناقضات التي تعيق الوصول إلى الوحدة، فإن الالتزام بأساليب الحوار الواعي والسعي لتحقيق الوحدة بالوسائل

* إن اليمنيين كأي أمة لا يستطيعون التحرر من التبعية إلا إذا حافظوا على الوحدة الوطنية، كما لا يستطيعون أن يحققوا الوحدة الوطنية إلا إذا تحرروا من التبعية أي أن عملية التحرر من التبعية وعملية تحقيق الوحدة الوطنية عمليتان متزامنتان ومتكاملتان، وذلك معناه أن التشرذم الايديولوجي وتنوع الولاءات واضطراب الهوية هي معوقات الوصول الحقيقي للوحدة الوطنية: محمد قاسم المذحجي، التحرر من التبعية ورموزها وتحقيق الوحدة الوطنية، صنعاء، ٢٦ سبتمبر، العدد ١٩، ١٩٨٣م، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلمية، وتوفير المناخ الديموقراطي الحر النزيه الذي يمكن الشعب من أن يقرر بإرادته الحرة شكل الوحدة والأسس الدستورية التي تقوم عليها وتمكنه من اختيار حكامه بملء إرادته الحرة"(١).

ويرى الميثاق أن ذلك النهج هو المسلك الطبيعي لإعادة الوحدة اليمنية بمضمونها الديمقراطي المعبر عن إرادة الشعب*، بما يكفل تجنبها التبعية لأي من المعسكرين الكبيرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(٢).

ويرى الميثاق أن تحقيق الوحدة الوطنية أساس تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة "دولة واحدة يكفل نظامها الجمهوري الديموقراطي الإسلامي والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وإتاحة الفرص أمام الجميع.. ويضمن جميع الحريات للشعب ويصون سيادة الوطن واستقلاله، ويعيد لليمن قوته وفعاليته ومكانته"(٣).

الحريات والحقوق:

جميع الحقوق محفوظة

ينظر الميثاق إلى الحرية باعتبارها "فطرة الله التي فطر الناس عليها. وأي اعتداء عليها أو احتكار لها لا يعدّ مجرد اعتداء على حق من حقوق الإنسان والمجتمع فحسب بل إنه تحد لإرادة الله"، ويشير إلى أن ثورة ٢٦/سبتمبر كان من أهدافها تخليص الإنسان من الظلم والقهر والاستبداد، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات، لتمكين كل أفراد المجتمع من ممارسة الحريات ممارسة حقيقية*.

ويرى الميثاق أن الحرية الشخصية "محددة بأوامر الله ونواهيه وفي نطاق قدرة الإنسان على إتيان عمل لا يضر بالآخرين وإذا جاز تنظيم الحرية الفردية فإنما بهدف حماية الإنسان عند ممارسته لحريته من أن يضر نفسه أو يضر بحرية غيره"، وعلى ذلك لابد أن يملك الفرد والمجتمع الحقوق الكاملة التي تمكنه من ممارسة جميع الحريات الشخصية والعامة. ويحدد الميثاق أهم الحريات والحقوق في الآتي: حرية التعبير عن الرأي والفكر بكل وسائل التعبير، وتمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والمدنية، وحق حرية المشاركة لجميع أفراد الشعب في النشاط العام في إطار مرتكزات الميثاق، وضمان حرية التنقل وحرية العمل

---

(١) الميثاق الوطني، الباب الثاني.

* حول الإجراءات والاتفاقيات التي عقدت بين شطري اليمن تحقيقا لما نص عليه الميثاق، انظر: عبد الرحمن يوسف بن حارب، الوحدة اليمنية التاريخ–الواقع المستقبل، الشارقة، دار الثقافة العربية للترجمة والتوزيع، ط١، ١٩٩٩٠م، ص ص ٨٢– ٨٣.

(٢) الميثاق الوطني، الباب الثاني.

(٣) المصدر السابق ،الباب الثاني.

* يقول الرئيس علي عبد الله صالح لقد قصدنا من الميثاق الوطني أن نبلغ بالإنسان اليمني أقصى حدود الحرية وأنبل مفهوم للكرامة: عبد الرزاق فرفور، مرجع سابق، ص٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمان حرية المواطن في بيته ووطنه، فلا يعتدى عليه بظلم أو قتل أو سلب ولا يجوز اقتحام بيته ولا الدخول إليه إلا بإذنه، ولا يجوز إخضاعه للرقابة والتفتيش أو مؤاخذته بالتهمة أو بالظن. ويجب حمايته من القبض التعسفي[١] "ويورد الميثاق الشروط الواجب اتباعها في حالة القبض على أي فرد من الأفراد، والحقوق المكفولة له في تلك الحالة، ويؤكد على ضمان كل حقوق المواطنة لكل مواطن فلا يحرم منها أو من جزء منها، وضمان تمتع كل مواطن بحقوق الجنسية فلا تسقط عنه، ولا يطرد من الوطن أو يمنع من العودة إليه"[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) المصدر السابق، الباب الثاني.

(٢)المصدر السابق ، الباب الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

المنطلقات السياسية والاقتصادية

من الجوانب الهامة التي ركز عليها "الميثاق الوطني" الجوانب السياسية والاقتصادية باعتبارها جوانب أساسية ومؤثرة في حياة الشعب لذلك عمد إلى توضيحها باهتمام بالغ، فعرف الديموقراطية وكيفية تحقيقها على أرض الواقع ووضح طبيعة البناء السياسي للدولة وطبيعة العلاقات القائمة بين سلطات الدولة ، وتناول الجوانب الاقتصادية مؤكداً على ضرورة تحقيق العدل الاجتماعي من خلال التطبيق الواقعي للقيم الإسلامية ، وحدد العلاقة بين المالك وبين العامل والموقف من الملكية الخاصة، ورفض الاستغلال.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتناول جانب السياسة الخارجية موضحاً طبيعة العلاقة التي يجب أن تقام بين "اليمن" والدول العربية والإسلامية من جانب وبين "اليمن" والدول الأخرى من جانب آخر.

الديموقراطية:

يعرف الميثاق الديموقراطية بالقول "إن الديموقراطية تعني أن الدولة بمختلف سلطاتها حق الشعب. ومن ثم فالشعب مصدر السلطات جميعا، والديموقراطية في الميثاق تقوم على الشورى* وحق الناس في اختيار حكامهم"(١) . وهي "تعلو فوق مفهوم الفوضوية والديكتاتورية بجميع أشكالها .. ديموقراطية تتحقق بها كرامة الفرد وعزة الجماعة". وقد قدم الميثاق عدداً

---

* تعرف الشورى بأنها تشاور الأمة فيما بينها، أو عن طريق ممثليها للوصول إلى أفضل الحلول التي تمكنها من حكم نفسها بنفسها، إعمالا لمبدأ الخلافة العمومية، وفي إطار كليات الشريعة ومبادئها الرئيسية وبشرط توفر ضمانات قانونية وواقعية محددة: صالح حسن سميح، مرجع سابق، ص٥٢.

(١) الميثاق الوطني، الباب الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأسس التي تقوم عليها الديموقراطية منها[١]: "أن تكفل جميع الحقوق والحريات"، و"أن يملك الشعب كل القدرة على اختيار من يمثلونه في مختلف المؤسسات الدستورية، وكل القدرة على استمرار مراقبتهم ومنعهم من الانحراف"، وحق المواطنين في "المشاركة في النشاط العام، و التمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية وحق الترشيح والانتخاب"، واعتبر "حرية المعارضة مكفولة للأفراد والجماعات على حد سواء، يمارسونها بالأساليب الديموقراطية جاعلين المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار آخر**"، واعتبر أن "الديموقراطية تتنافى مع تركز السلطة في يد فرد واحد أو في يد مجموعة من الأفراد". وأكد على أن "الشعب هو مصدر السلطات وهو الذي ينتخب ممثليه في مجلس الشورى"، الذي ينتخب بدورة نيابة عن الشعب رئاسة الجمهورية ويمنح الثقة للحكومة أو يحجبها عنها ويسحبها منها.

وحدد "الميثاق" طبيعة النظام السياسي بالجمهورية في كونه " نظام ديموقراطي شوري نيابي يتجسد في دولة المؤسسات الدستورية، ويقوم على الفصل بين السلطات". وفي ما يخص علاقة رئاسة الدولة بالحكومة اعتبر أنها "صلة المشاركة الكاملة في وضع السياسة العامة للدولة ووضع الخطوط العريضة لبرامج التنمية، وفي مناقشة القضايا التي تهم البلاد، وفي دعوة الحكومة للاجتماع برئاسة رئيس الدولة لمناقشة أي رأي أو قضية يرى ضرورة مناقشتها".

وأدان الميثاق مظاهر النعرات الحزبية، والقبلية، والسلالية، والطائفية كافة، وركز على إنشاء منظومة سياسية يوجه من خلالها نشاط كل المواطنين لتحقيق المهام الوطنية وإخضاع المصالح الطبقية* للأهداف الوطنية العامة[٢]. وقد حافظ "الميثاق الوطني"على التوجه نفسه ،العام للنظام السياسي الرافض للأحزاب والنشاط الحزبي.

العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :

العدل الاجتماعي في الميثاق يرتكز على التطبيق الواقعي للقيم المنبثقة عن الإسلام. وتوخى أن يتحرر الفرد من العوز والاستعباد والاستغلال الاقتصادي وإيجاد الظروف الملائمة

---

(١)المصدر السابق، الباب الثاني.

** تركز الديموقراطية السياسية في مدلولها الماركسي على فكرة المجتمع .

* يرى الدكتور عمر الخطيب أن المشاركة السياسية ليست مجرد مؤسسات وأجهزة سياسية ودستورية قائمة، ولا بد من توافر الشروط المعنوية، أي مجموعة القيم والمثل السياسية التي تكفل تحقيق الممارسة الديموقراطية، وعلى رأس هذه الشروط إيمان الحاكم إيمانا حقيقيا بفضل الشورى واستعداده السياسي والنفسي لتقبل الرأي الآخر واحترام الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال المؤسسات التمثيلية المنتخبة انتخابا حرا ومباشرا، وقدرته على التصدي لأي خروج عن الإجماع الشعبي يؤدي إلى محاولة الأقلية فرض رأيها قسريا وبالقوة على الأغلبية، وقدرته على التصدي بحزم لكل محاولات القهر الاجتماعي والاقتصادي أو الفكري، وكل أشكال القهر الأخرى، التي تحاول فرضه عنوة فئة على بقية فئات المجتمع: عمر ابراهيم الخطيب، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) جلوبوفسكايا الينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٣٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تمكن الفرد من استغلال مؤهلاته وإمكانياته أحسن استغلال، وفي العدل الاجتماعي تتحقق المصلحة العامة للمجتمع. ونشاط الفرد في ظل العدل الاجتماعي لن يخرج عن حقه في الاستعمال والتصرف والاستثمار والتنمية من خلال ضوابط التحليل والتحريم والاختيار على نحو ما حددته الشريعة الإسلامية. ويرى الميثاق أن التكافل الاجتماعي من أهم السمات في العدل الجتماعي ليتحقق من خلاله لكل فرد ما يكفل له في المجتمع حياة إنسانية لائقة تتوفر له فيها على أقل تقدير حاجات الحياة الضرورية.

وتذويب الفوارق بين الطبقات يقوم في الميثاق على أساس الإيمان بمبدأ المساواة المطلقة بين كل أفراد المجتمع من حيث القيمة الاجتماعية والكرامة الإنسانية علاوة على الحقوق والواجبات، "وهذا لا يعني المساواة المطلقة في الدخول والأجور. وينظر الميثاق إلى الحياة الاجتماعية باعتبارها تعاون وتكافل وإطلاق للطاقات الفردية والعامة، وليست صراعا طبقيا ولا حقدا وخصاما"(١).

يهدف النظام الاقتصادي في الميثاق إلى "تنمية الإنتاج ومضاعفته وعدالة التوزيع، لضمان إشباع حاجات المجتمع الأساسية وتمكينه من تأمين حاجته من غير إسراف ولا تبذير وصولا إلى تقريب الشقة بين مختلف الطبقات بما من شأنه تحقيق العدالة والرفاه لكل المجتمع آخذين في الاعتبار عدم طغيان النظم الاقتصادية على سائر القيم الإنسانية. والملكية المقررة في الميثاق هي تلك التي تعين على تحقيق مقاصد الإسلام وتقوم قياماً مشروعاً وتتحرك حركة مشروعة، ويتمثل القيام المشروع للملكية في عائد العمل وعائد راس المال من خلال الموازين الإسلامية، وكذا في صور الدخول المشروعة الأخرى كالإرث والوصية، والهبة، والصدقات"(٢).

ويحدد الميثاق الموقف من العلاقة بين العمل ورأس المال من خلال الشريعة الإسلامية، التي سعت إلى "ضمان حقوق المالك في ملكيته، وحقوق العامل في عمله بحيث حيث يحقق تكافؤ الفرص بين الناس وعدم السيطرة والاستغلال، وتجعل الدخول مشروعة ومتكافئة مع العمل المنتج" في كل المجالات الاقتصادية. "العلاقة بين المالك والمجتمع محكومة بأحكام الشريعة الإسلامية.. والملكية الفردية المشروعة مصونة ولا تنزع إلا بقانون لمصلحة عامة وبتعويض عادل"(٣).

---

(١)الميثاق الوطني، الباب الثالث.

(٢)المصدر السابق ، الباب الثالث.

(٣)المصدر السابق ، الباب الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"يحقق للدولة أن تسعى إلى تقوية وتوسيع مؤسسات القطاع العام والمختلط التعاوني، وسن الضرائب التصاعدية وتنظيم الأجور وتطبيق مفهوم الضمان الاجتماعي وغير ذلك من الوسائل الاقتصادية والاجتماعية، بهدف توزيع الدخول والثروات توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع. إن الاقتصاد الذي يهدف الميثاق إلى بنائه اقتصاد يقوم على تصور سليم نابع من العقيدة ويربط بين المادة والروح وبين الحرية وضوابطها ويقوم على التخطيط العلمي السليم[١]. وقدم الميثاق تصوراً لمرتكزات أساسية للانتعاش الاقتصادي المتكامل في شتى الميادين من خلال توضيح ملامح تطوير البنية الأساسية، قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة، والتجارة الداخلية والخارجية، والقوى البشرية، والحركة التعاونية.

السياسة الخارجية والتوجهات القومية والدولية:

السياسة الخارجية

جميع الحقوق محفوظة

أشار الميثاق إلى دور اليمن التاريخي في منطقة الشرق الأوسط، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وبحكم كثافتها السكانية في شبه الجزيرة العربية والخليج. ويرى الميثاق أن دور اليمن سوف تزداد فعاليته على الصعيدين العربي والدولي بعد تحقيق الوحدة اليمنية واستغلال إمكانيتها المادية والبشرية. ولكي يكون للسياسة الخارجية أثر ملموس.

يرى الميثاق ضرورة تحقق شرطين؛ الأول أن تكون متوازنة ومتطابقة مع السياسة الداخلية، والثاني قيام الدولة على أسس ديموقراطية ومؤسسات دستورية، وصيانة حرية المواطنين وكرامتهم والاعتماد على النفس وإزالة أسباب التخلف، وتوطيد الاستقرار. وفي إطار الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، يرى الميثاق ضرورة وجود انسجام ما بين المواقف من القضايا الوطنية والمواقف من القضايا العربية والإنسانية. ويرى الميثاق أن وضوح مبادئ وأساليب السياسة الخارجية لم يعد كافيا وحده لقيام علاقات متكافئة بين الدول، إذ لابد مع ذلك أن تبقى اليقظة والحس المرهف موجودة حتى لا تقع الدولة فريسة لنفوذ الاستعمار الجديد الذي تستر وراء الكثير من الأقنعة البراقة المادية والفكرية ليخفي وجهه وحدد الميثاق قواعد للعلاقات الخارجية مع الدول هي الوضوح الكامل، والاحترام المتبادل، ومبدأ التعامل بالمثل.

ويضع الميثاق عدداً من الأسس التي يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية هي:

---

(١)المصدر السابق ، الباب الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أن لا يمس التعامل من كرامة الدولة واستقلالها السياسي والاقتصادي ووحدة أراضيها وشعبها.

٢- أن تقوم العلاقة على أساس الاحترام المتبادل والتعامل المتكافئ، وأن لا تتجاوز حدود المصالح الأساسية للبلد.

٣- أن تكون العلاقات المتميزة مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج واضحة ومتكافئة، ووسيلة من وسائل السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات إلى الأمام.

٤- أن يستمر الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز في الصراعات الدولية، وتواصل دعم مبادئ التعايش السلمي بين الأمم، والإسهام في قيام تضامن عربي إسلامي، والتواجد الفعال في لقاءات وجهود العالم ودول العالم الثالث، ودول عدم الانحياز، وفي نطاق الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٥- أن يستمر التأييد لقضايا التحرر الوطني وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض سياسة التمييز العنصري.

التوجهات القومية:

تحدث الميثاق عن الوحدة اليمنية وضرورة تحقيقها باعتبارها الخطوة الأولى التي لابد أن تخطوها اليمن حتى تتمكن من الإسهام في تحقيق الوحدة بين أقاليم الوطن العربي بما في ذلك إقليم اليمن*، ويرى الميثاق أن استعادة وحدة اليمن يجب أن يكتسب بعده العربي حتى يظل العمل لوحدة اليمن مرتبطاً عضوياً بالعمل الوحدوي المشترك لكل أمتنا العربية، ضمن وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وثقافية شاملة بمحتواها الديموقراطي المعبر عن الإرادة الحرة للأمة العربية جمعاء. ويورد الميثاق "أن إيماننا بالوحدة العربية يتأكد في تفاعلنا مع كل قضايا أمتنا العربية العادلة والمشروعة.. وفي إسهامنا معها في كل معاركها ضد أعدائها، وفي مقدمة تلك القضايا، القضية العربية العادلة للشعب العربي الفلسطيني في تحرير أرضه وتقرير مصيره وتحرير الأراضي العربية الأخرى التي يحتلها الكيان الصهيوني الإسرائيلي.. بما في ذلك الجهود لإيجاد صيغة مشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي الذي يشكل المدخل السليم إلى الوحدة السياسية الكاملة. وبما أن العمل على استعادة الوحدة اليمنية يجب أن يكتسب بعده العربي، فإن تحقيق الوحدة العربية الشاملة يجب أن يكتسب بعده

* طالب الوحدويون العرب اليمنيين بتوحيد شطري اليمن قبل أن يطالبوا بالوحدة العربية، ذلك أن مساهمتهم في تحقيقها ستكون محدودة الفاعلية في حالة انشطارهم هذه وقبل تحقيق وحدتهم: عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص١١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومضمونه الإسلامي". ويرى الميثاق أن الإيمان بالوحدة اليمنية كطريق إلى الوحدة العربية والإسلامية بطابعها الإسلامي يحتم توحيد الجبهة الداخلية في وحدة وطنية منطلقة من أهداف ثورة ٢٦/سبتمبر ومن مضامين الميثاق التي تؤكد تلك الأهداف وتوضح أبعادها الفكرية والسياسية والاجتماعية(١)، على أن الارتباط بالأمة العربية قدرا ومصيرا يوجب التواصل والتفاعل الجاد مع كل أماني وطموحات الأمة العربية وذلك من خلال تطوير وتنمية مجتمعاتها وتوظيف طاقتها من أجل بناء المجتمع العربي القوى في أفكاره ووسائل حياته المتمسك بعقيدته وقيمه.. وهذه الحقيقة تفرض التفكير الخاص في أولويات العلاقات القائمة وذلك بحكم الموقع والواقع الذي يوجب "أن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء في دول شبه الجزيرة العربية والخليج.. وتقوم على الوضوح والتعامل المتكافئ والاحترام المتبادل وتتطور بالممارسة الأخوية؛ لإبراز المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافي وإعلامي واجتماعي يساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية المنشودة، لأننا جميعاً جزء لا يتجزأ من الأمة العربية إيماناً بوحدة الوطن العربي كمبدأ راسخ لا يتزعزع، ونضالنا من أجل بلوغ الوحدة العربية المنشودة في مقدمة أهدافنا القومية"(٢). ويرى الميثاق أن "من الضروري أن يكون لبلادنا دور أساس في التضامن العربي والإسلامي وأن نجعل من التفاهم والتحاور أساساً لحل المشاكل بين الدول العربية والإسلامية بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة العربية والإسلامية"(٣).

التوجهات الدولية:

ينطلق الميثاق في تقييمه للعلاقات الدولية من حقيقة أن "السلام هو هدف البشرية وغايتها المنشودة، وفي ظله يمكن أن يسود الرخاء والعدل وأن تنشر الرفاهية في كافة أصقاع المعمورة".

والسلام "العادل لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع ضوابط تمنع الدول الكبرى من استمرار استغلال الدول الصغرى، وتوقف ممارسة عدوان أي دولة على دولة أخرى". ولذلك يرى الميثاق أن إيجاد معادلة مقبولة تحفظ التوازن بين الدول العظمى، وتجعلها أكثر ميلاً إلى نحو التسليم بأهمية توفير سلام عادل تنعم به البشرية يكون من خلال(٤):

---

(١) الميثاق الوطني، الباب الثاني.

(٢)المصدر السابق ، الباب السادس.

(٣)المصدر السابق ، الباب السادس.

(٤) المؤتمر الشعبي العام الخطوط العامة لفهم نصوص الميثاق الوطني، صنعاء، دون رقم طبعة، دون سنة نشر، ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-التمسك بميثاق الأمم المتحدة. ٢-ضرورة تضامن دول العالم الثالث. ٣- الالتزام بمبادئ عدم الانحياز. ٤- تشجيع استمرار حوار الشمال والجنوب لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق قيام علاقات اقتصادية متكافئة، قائمة على تبادل المنافع، ويلزم الدول الغنية والصناعية المتقدمة بتقديم المساعدات للدول النامية، وتمكينها من استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي. والاستفادة منه في جميع المجالات حتى تتمكن من اللحاق بركب الحضارة الحديثة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

خاتمة الفصل الثاني

كان من أهم التطورات السياسية التي حدثت في نهاية عقد السبعينات تولي الرئيس "علي عبد الله صالح" السلطة، وقد أجرى عدة تغييرات هامة في سياسة ووسائل تعامل السلطة السياسية مع الأوضاع القائمة في البلاد، ومن ضمنها أسلوب تعاملها مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، فاتجه في إطار سعيه إلى إخراج البلاد من حالة الصراع السياسي المتسم باستخدام العنف إلى إقامة حوار سياسي مع مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية وقام بتشكيل "لجنة الاعداد لوضع الميثاق الوطني" التي أوكل إليها مهمة وضع ميثاق وطني يحقق عدة أهداف منها لم شتات القوى الوطنية سبيلاً لتحقيق طموحات الشعب في بناء الحاضر والمستقبل وخلق التفاف وطني حول أفكار محددة تكون نقطة انطلاق للإرادة اليمنية في سعيها نحو بناء اليمن.

ولقد مثلت خطوة وضع الميثاق "الوطني" بما تضمنته من إقامة حوار سياسي شامل وانهاء للقطيعة بين السلطة والأحزاب السياسية وإشراك عموم المواطنين في عملية وضع الميثاق نقله نوعية هامة في أسلوب تعامل السلطة مع المتغيرات السياسية، وقدمت تصوراً لإمكانية تغير الوضع السياسي القائم في البلاد إلى وضع أفضل خاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن أقرت مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية "بالميثاق الوطني" كفكر مناسب ومقبول منها جميعاً.

وفي خطوة ثانية تم تشكيل "المؤتمر الشعبي العام" الذي اعتبر رسمياً الأداة التي سيتم من خلالها تطبيق "الميثاق الوطني" وتوعية المواطنين ، وضمان الالتزام به في ممارسة العمل السياسي ، وقد اعتبر المؤتمر أسلوب العمل السياسي المناسب في المرحلة التي تعقب إقرار الميثاق الوطني.

وانسجم تشكيل المؤتمر الشعبي وانخراط الأحزاب فيه مع تقارب وتحسن علاقة شطري اليمن مع بعض، وتبنيهم لسياسات سلمية فيما يخص الوحدة اليمنية ، وقد ظهر ذلك من خلال دعم الجنوب لتشكيل "المؤتمر الشعبي العام" ودفعه للأحزاب والتنظيمات اليسارية إلى الانخراط في عملية الحوار الوطني ثم في المؤتمر الشعبي .

وقد أدت هذه التطورات إلى توقف الصراع السياسي والعسكري. ومن خلال دراسته جوانب من "الميثاق الوطني يتبين أن الميثاق قد سعى إلى وضع القواعد الفكرية الأساسية التي تجسد عقيدة الشعب أولاً, وتاريخه الحضاري ثانياً, وأخذ من الفكر الإنساني ما يتفق مع تلك القواعد ، وترك مجالاً واسعاً للاجتهاد، وتقبل الآراء والأفكار الجديدة بما لا يتعارض مع عقيدة الشعب والأسس السياسية الثابتة ، وتناول القيم الإنسانية العامة كالحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية ولم يتعمق في تناول التفاصيل الأمر الذي جعله مرناً وذا قابلية للتعديل مستقبلاً.

ومن الأهمية بمكان استكمال دراسة البنية التنظيمية "للمؤتمر الشعبي العام" قبل الوحدة وهذا ما سيتم محاولة تحقيقه في الفصل القادم إضافة الى دراسة علاقاته السياسية ودوره في تحقيق الوحدة اليمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

البنية التنظيمية والعلاقات العامة

يعتبر الحزب السياسي "تنظيماً قبل كل شيء " ومن الأهمية بمكان تحديد طبيعة البنية التنظيمية "للمؤتمر الشعبي العام" ومعرفة تكويناته المختلفة ومن ثم معرفة طبيعة العلاقات التي تربط بين تلك التكوينات، فإلى جانب كون هذه المعرفة توضح نمط العلاقات القائمة بين التكوينات المختلفة للمؤتمر ومدى أخذة بالديمقراطية واللامركزية في ادارتة لتكويناتة فإنها كذلك توضح نوعية العلاقة التي تربط المؤتمر بمؤسسات الدولة، وهذا الأمر يعكس الموقع الذي يشغله المؤتمر الشعبي بين مؤسسات الدولة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الملك فهد الوطنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول

البنية التنظيمية

تلعب البنية التنظيمية دوراً مؤثراً في نشاط الحزب ومدى انتشاره وفي مستوى التفاعل بين أعضائه وقياداته، ووجود بنية تنظيمية قادرة على ضبط أداء وسلوك قيادات وأعضاء الحزب بما يخدم أهداف الحزب ونشاطه أمر بالغ الأهمية، و"المؤتمر الشعبي العام" تنظيم سياسي عام ووحيد على الساحة السياسية تبنى شروطاً خاصة لقبول الانتساب إليه وحدد هيكليته ونظمه ولوائحه الداخلية وفق طبيعة الدور السياسي الذي حدد له.

المطلب الأول

التكوينات القيادية

تعد التكوينات القيادية " للمؤتمر الشعبي العام" قبل الوحدة أهم تكويناته. وتعمل على قيادة وتوجيه كافة نشاطاته وأعماله، ووضع سياسته وخططه، وتعتبر القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المؤتمر العام

١- **التكوين**[١]: يتكون "المؤتمر العام" من مجموع الأعضاء المنتخبون والمعينون البالغ عددهم ألف عضو على الأساس الآتي:

أ- نسبة ٧٠% من مجموع الأعضاء ينتخبون من قبل المؤتمرات الفرعية في النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة على أن يكونوا من بين أعضائها لتمثيلها في المؤتمر العام وتتحدد نسبة التمثيل لكل مؤتمر من هذه النسبة بحسب التعداد السكاني في المنطقة.

ب- نسبة ٣٠% من مجموع عدد الأعضاء تعينهم القيادة السياسية من ذوي الكفاءات والشخصيات الاجتماعية.

مدة المؤتمر العام أربع سنوات شمسية. وينعقد المؤتمر كل سنتين، ويعقد اجتماع استثنائي كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتتكون "هيئة المؤتمر العام" في أثناء انعقاده من الأمين العام للمؤتمر الشعبي والمقرر العام للمؤتمر ومساعداه.

٢- **الاختصاصات**[٢]: المؤتمر العام هو المسؤول عن إقرار البرامج والخطط التي تكفل تحقيق وتجسيد أهداف ومبادئ الميثاق الوطني في واقع الحياة والممارسة.. ويتولى العديد من الاختصاصات منها: مناقشة التقارير المقدمة من اللجنة الدائمة واتخاذ القرارات اللازمة حيالها، دراسة المقترحات أو المواضيع التي تطرحها اللجنة الدائمة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، إقرار النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام، وتكويناته ولائحة المخالفات والجزاءات وإقرار أي تعديلات أو إضافات مقترحة في أي منها، وانتخاب ٥٠ عضوا من أعضائه للجنة الدائمة.

٣- **العضوية:** المبدأ العام أحقية أي مواطن يمني في الانتساب إلى عضوية المؤتمر، وقدحددت اللائحة الداخلية عدداً من الشروط للانتساب إلى عضوية الموتمر الشعبي هي[٣]: أن يكون يمني الجنسية، ألا يقل سنه عن ٢١ سنة، ألا يكون فاقدا للأهلية، وألا يكون أمياً، وأن يكون مستقيماً حسن السيرة والسلوك، وألا يكون قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف والأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يؤمن بأن "الميثاق الوطني" هو الطريق الوحيد لتحصين الوحدة الوطنية من الاختراقات التي تستهدف في الأساس مقومات وجوده الحضاري العربي

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث للمؤتمر الشعبي العام والذي عقد في اغسطس ١٩٨٦م صنعاء، المادة ٧- ٨- ٩.

(٢)المصدر السابق ، المادة ٨.

(٣)المصدر السابق ، المادة ٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي المستقل، وأن يكون ملتزما بالميثاق الوطني نصاً وروحاً، وأن يلتزم بحمايته ومتابعة تطبيقه في نطاق مسؤوليته الشعبية والرسمية، وأن يكون منتخبا من قبل دائرته الانتخابية بطريقة الاقتراع السري المباشر، أو أن يكون معينا ضمن نسبة ٣٠% التي تختار القيادة السياسية أعضاءها، وهذا الشرط هو الشرط الأساسي في العضوية الذي تتبعه بقية الشروط*، وهو امر يجعل الانتساب إلى عضوية المؤتمر غاية في الصعوبة، إضافة إلى كونه يضفي عليها طابعاً من المسؤولية الشعبية والرسمية.

٤- **واجبات العضوية:** من أهم الواجبات التي نصت عليها اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي الآتي[١]: أن يكون متفانيا في تنفيذ ما يكلف به من واجبات وأن يكون واعيا لهذه القرارات مستوعبا لها دائما وعاملا على شرحها وتوعية الآخرين بها، أن يعمل على تعزيز وحدة المؤتمر الشعبي العام بتكويناته المختلفة وتوثيق صلاته بالجماهير أخذا وعطاء، أن يكافح كافة الأفكار التي تتناقض مع الميثاق الوطني ويحميه من تسلل من لا يؤمن به إلى صفوفه، وأن يعمل بحزم ضد كل محاولات التخريب والفوضى الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار، وأن يتصدى لكل المؤامرات التي تستهدف الثورة والجمهورية والسيادة والاستقلال الوطني والعقيدة الإسلامية، أن يسهم إسهاماً إيجابياً قولاً وفعلاً في دعم كل الأعمال التي تهدف إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ظل نظام جمهوري ديمقراطي إسلامي. ويلاحظ من واجبات العضوية تركيزها على حماية وتعزيز الوحدة الوطنية والتصدي للأفكار التي تتعارض مع القيم والمبادئ التي يؤمن بها الشعب إضافة إلى تعزيز الأمن والاستقرار، وهي واجبات فرضتها طبيعة المرحلة وحاجة البلاد إلى الاستقرار والهدوء.

٥- **حقوق العضوية**[٢]: تضمنت حقوق العضوية الآتي: تساوى أعضاء المؤتمر في الحقوق، حق الترشيح والانتخاب لتكوينات المؤتمر الشعبي العام المختلفة، وارتباط عضوية المؤتمر باسم العضو أو لقبه، والمناقشة بحرية في اجتماعات المؤتمر الشعبي العام وتكويناته المختلفة في الشؤون التي تتصل بسياسة المؤتمر ونشاطه، وتحقيق أهدافه في موقعه، ودوره في

---

* اختلف المؤتمر الشعبي العام عن الأحزاب الجماهيرية في تحديد مقياس الانتساب. وقد انقسمت الأحزاب الجماهيرية في هذا الأمر إلى قسمين، قسم يتم فيه الانتساب عن طريق التسجيل فقط كالمفروض في بعض الانتخابات الأولية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالتسجيل في لوائح الأوليات يتطابق تقريبا مع التوقيع على بطاقة الانتساب في عضوية الحزب، والقسم الثاني هو الانتساب المنظم الذي يتطلب أن يقوم الشخص بالتوقيع على طلب الانتساب، ثم يقوم القسم المختص في الحزب بدراسة الطلب وتحديد الموافقة أو الرفض: نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، الكرك- الأردن، جامعة مؤته، ط١، ١٩٩٤م، ص ص ٢٣- ٢٤، وهذا الاختلاف قد يكون ناتجا عن رغبة القيادة السياسية في خلق تفاعل بين المواطنين وبين المؤتمر الشعبي العام من خلال الانتخابات التي تساعد على تفعيل دور المواطن وإشراكه في الحياة السياسية.

(١)المصدر السابق ، المادة ٤.

(٢)المصدر السابق ، المادة ٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكوينات، وتقديم المقترحات، وإبداء الآراء والاستفسارات التي من شأنها الرفع من مستوى الممارسة، وحضور جلسات لجان التحقيق التي تشكل لمساءلته، بحيث لا يتخذ القرار في حقه إلا بعد الاستماع إلى دفاعه.

ثانياً: الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام[١]:

يعد رئيس الجمهورية بحكم منصبه الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وهو المسؤول عن قيادة وتوجيه أعمال المؤتمر الشعبي العام ونشاطه وتكويناته العامة والفرعية والرقابة والإشراف على تنفيذ خططه وبرامجه بما يحقق الأهداف من تطبيق الميثاق الوطني وفقاً لقرارات المؤتمر العام وتوصياته، ويمارس العديد من الاختصاصات منها: يدعو باسم اللجنة الدائمة إلى انعقاد المؤتمر العام، ويصادق على مشروع جدول أعمال اجتماعات المؤتمر العام العادية والاستثنائية، ويرأس اجتماعات المؤتمر العام، ويعلن قبول الاستقالة أو خلو العضوية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته، ويصدر القرارات بشغل العضوية الشاغرة في المؤتمر الشعبي العام، وتكويناته، وهو الذي يمثل المؤتمر الشعبي العام ويتحدث باسمه، ويقوم باعتباره رئيس الجمهورية بتوجيه جميع أجهزة الدولة إلى ضرورة التعاون مع المؤتمر الشعبي العام وتسخير إمكاناتها في رعاية العمل السياسي وتطبيق "الميثاق الوطني"[٢]. وفي أثناء انعقاد المؤتمر العام يقوم الأمين العام إلى جانب رئاسة المؤتمر بعدة مهام منها: ينتدب من ينوبه لرئاسة اجتماعات المؤتمر العام التي لا يشارك فيها، ويكون له كامل الصلاحية في تسيير أعمال كل الجلسات التي يرأسها وعلى حفظ النظام فيها، يعطى الحق في الكلام في أثناء الجلسات ويطرح المسائل للتصويت، ويرشح مقررا عاما ومساعدين، ويرشح أعضاء اللجان، الإشراف على سير أعمال المقرر العام ومساعديه ولجان المؤتمر العام، وتوجيهها فيما يتعلق بسير جلساتها وحسن أدائها بما في ذلك عقد اجتماعات مشتركة لها، وتزويدها بما له من آراء وملاحظات حول أعمالها، ويطلع على تقاريرها قبل عرضها على المؤتمر العام.

ثالثا: اللجنة الدائمة

تعرف اللجنة الدائمة بأنها الجهة المسؤولة عن قيادة وتوجيه أعمال وسياسة المؤتمر العام في أثناء مدته. ولتحقيق ذلك تتخذ الإجراءات والقرارات المناسبة في جميع الأمور العامة والتنفيذية بما يتفق والمصلحة العامة[٣].

---

(١)المصدر السابق ، المادة ٦.

(٢)المصدر السابق ، المادة ١٠٦.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي المقر في المؤتمر العام الثالث للمؤتمر الشعبي العام الذي عقد في أغسطس/١٩٨٦م، صنعاء، ص١٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **التكوين**[١]: تتكون اللجنة الدائمة من ٧٥ عضواً من أعضاء المؤتمر العام، وينتخب المؤتمر العام بطريقة الاقتراع السري ٥٠ عضواً منهم في أول اجتماع يلي تشكيله لمدة المؤتمر العام كاملة، وتعين القيادة السياسية للدولة ٢٥ عضواً من بين أعضاء المؤتمر العام. وتعقد اللجنة اجتماعاتها الدورية كل ثلاثة أشهر بدعوة من الأمين العام للمؤتمر الشعبي، رئيس اللجنة الدائمة. كما تعقد اجتماعات استثنائية بدعوة من الرئيس، أو بناء على اقتراح بذلك من ثلث أعضائها. وتنتخب "اللجنة الدائمة" في أول اجتماع لها بعد انتخابها أمين سر ومساعدين له، بناء على ترشيح من الأمين العام رئيس اللجنة الدائمة.

٢-**الاختصاصات**[٢]: تمارس اللجنة الدائمة العديد من المهام، وذلك على مستويات مختلفة، فعلى مستوى نشاط المؤتمر على الساحة السياسية، تتولى اللجنة متابعة تطبيق الميثاق الوطني نصا وروحا وترجمة مبادئه إلى الواقع العملي وتنفيذ كافة قرارات وتوصيات المؤتمر العام، وإعداد الدراسات اللازمة للتعريف بأسس وأهداف الميثاق الوطني حتى يتوفر لكل مواطن تعميق معرفته، ورفع مستواه الفكري والسياسي والثقافي، ورعاية العمل السياسي وحمايته من أي تجاوزات أو انحرافات عن الأسس الواردة في الميثاق الوطني والأساليب والحدود المقررة في المؤتمر العام، والعمل على تقييم تجربة العمل السياسي وتطويره بما يتفق مع واقع البلاد والمصلحة العليا للوطن وطرح ذلك على المؤتمر العام في دورة اجتماعاته لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه، وتوعية المواطنين بالقضايا في كل مجالات الحياة الداخلية العامة، وكذلك القضايا المتصلة بالنواحي الإسلامية والقومية والدولية في ضوء مبادئ وأهداف الميثاق الوطني من خلال الندوات والمحاضرات والمهرجانات الشعبية وعبر وسائل الإعلام المختلفة وفي المدارس والمعاهد والأندية والمساجد...الخ. وعلى مستوى النشاط التنظيمي، تتولى اللجنة الدائمة إقرار مشروع اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي وتكويناته، وكذلك لائحة المخالفات والجزاءات أو أي مقترحات بتعديلها قبل طرحها على المؤتمر العام لمناقشتها وإقرارها، وإقرار اللوائح التنفيذية للمؤتمر الشعبي وتكويناتها في ضوء النظام الأساسي وأحكام لائحته الداخلية، وإقرار مشاريع التقارير المعدة للعرض على المؤتمر العام عند انعقاده للبت فيها، وكذلك إقرار مشاريع البرامج والخطط العملية لتنفيذ مهام المؤتمر العام، وتقديمها إلى المؤتمر العام لإقرارها.

وعلى مستوى الرقابة التنظيمية تتولى "اللجنة الدائمة" مهام تشكيل لجان التحقيق في أي مخالفات أو تجاوزات في ممارسة العمل السياسي من قبل أعضاء المؤتمر والبت فيها طبقا

---

(١)المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المادة ١٧.

(٢)المصدر السابق ، المادة ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأحكام اللائحة الداخلية، والنظر في الطعون والاعتراضات المقدمة من أعضاء المؤتمرات الفرعية على الإجراءات المنسوبة إليهم، والبت فيها، ومراجعة ما تقدمه اللجان المتخصصة والمؤقتة ولجان التحقيق من تقارير، وبحث موضوع توقيف أحد أعضائها عن مزاولة عمله داخل اللجنة الدائمة بناء على عرض اللجنة العامة وتقوم اللجنة الدائمة بالإشراف على المؤتمرات الفرعية من خلال متابعة تسيير أعمال المؤتمرات الفرعية في المدن والنواحي ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة ومتابعة نشاطها وتوجيهها بما يكفل أداءها لمهامها نحو تطبيق "الميثاق" وتنفيذ برامج وقرارات المؤتمر العام واللجنة الدائمة وتحديد مواعيد اجتماعاتها الدورية والاستثنائية، وتلقي التقارير الواردة من المؤتمرات الفرعية بصفة دورية حول ما أنجزته من أعمال واتخاذ ما تراه من إجراءات حيالها، وإقرار إنشاء لجان فرعية لأي من المؤتمرات الفرعية حسب متطلبات الدفع بالعمل وتطويره وحسب الظروف العامة التي تقدرها اللجنة الدائمة لأي منها.

٣- رئيس اللجنة الدائمة: بموجب المادة ١٩ من اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي، يكون رئيس الجمهورية، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام هو رئيس اللجنة الدائمة. ويمارس المهام الآتية[١]: يرأس اجتماعات اللجنة الدائمة العادية والاستثنائية؛ ويقر جدول أعمال اجتماعات اللجنة الدائمة؛ ويدعو باسم اللجنة الدائمة إلى انعقاد المؤتمر العام؛ وينيب من يراه لرئاسة اجتماعات اللجنة الدائمة التي لا يشارك في اجتماعاتها؛ ويقترح على اللجان إقفال باب المناقشة أو تأجيلها أو تعليق الجلسة أو رفعها؛ ويعطى الحق في الكلام أثناء الجلسة ويطرح المسائل للتصويت؛ ويرشح أعضاء اللجان المتخصصة، واللجان المؤقتة المنبثقة من اللجنة الدائمة؛ ويرأس اجتماعات اللجنة العامة، ويدعو إلى اجتماعاتها؛ يدعو إلى عقد اجتماعات اللجنة الدائمة العادية والاستثنائية؛ ويطلع على تقارير اللجان المنبثقة من اللجنة الدائمة قبل عرضها على اللجنة العامة أو اللجنة الدائمة؛ ويصدر التوجيهات إلى الأجهزة التنفيذية لتنفيذ التوصيات والقرارات والخطط والبرامج التي تقرها اللجنة الدائمة؛ ويتلقى التقارير عن تنفيذ ذلك ويحيلها إلى أمانة السر بعد عرضها على اللجنة الدائمة؛ ويشرف على أعمال أمانة سر اللجنة الدائمة ويتلقى منها التقارير عن أداء اللجان لأعمالها؛ ويأمر بتنفيذ القرارات الجزائية على ضوء اللائحة الداخلية؛ ويصدر القرارات الخاصة بشغل العضوية الشاغرة في اللجنة الدائمة، وبالطريقة التي نصت عليها أحكام اللائحة الداخلية.

---

(١)المصدر السابق ، المادة ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- أمانة سر اللجنة الدائمة: هي الجهاز الفني والإداري والمالي الذي يعنى بمساعدة اللجنة الدائمة في تسيير مهامها الأساسية وتنفيذ توجيهاتها[١].

التكوين: تتكون أمانة السر من عدة مستويات حسب الآتي[٢]:

أ- أمين سر اللجنة الدائمة.

ب- مساعد أمين السر.

ج- الإدارات العامة وتتكون من:

١- الإدارة العامة لشؤون الجلسات واللجان.

٢- الإدارة العامة للدراسات والبحوث.

٣- الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية.

٤- الإدارة العامة للمنظمات الشعبية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويعتبر أمين السر ومساعده مسؤولين مسؤولية تضامنية أمام رئيس اللجنة الدائمة عن كل ما يتعلق بأمانة السر[٣].

الاختصاصات[٤]: تختص أمانة السر بصورة رئيسية بالعديد من المهام المتصلة بالنشاطات الداخلية للمؤتمر الشعبي، منها: استقبال التقارير والمقترحات من اللجان المتخصصة والمقترح عرضها على اللجنة العامة، واللجنة الدائمة؛ تحرير محاضر الجلسات وتدوين نصوص القرارات التي تتخذها اللجنة العامة واللجنة الدائمة؛ وتوفير المعلومات والبيانات التي يطلبها الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام رئيس اللجنة الدائمة وتقديم التقارير إليه عن المواضيع التي يطلب تقارير عنها؛ الإشراف على إصدار صحيفة الميثاق الوطني لسان حال المؤتمر الشعبي العام وعلى النشرات والبيانات والأبحاث والدراسات وكافة المطبوعات التي تصدر عن المؤتمر الشعبي العام بتكويناته المختلفة؛ والإشراف على تنظيم وتوجيه الشؤون المالية وإعداد مشروع الموازنة العامة؛ والإعداد الكامل واتخاذ الترتيبات اللازمة لانعقاد المؤتمر الشعبي العام العادي والاستثنائي.

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٢)المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق ، المادة ٢٤.

(٣)المصدر السابق ، المادة ٢٥.

(٤)المصدر السابق ، المادة ٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللجان المتخصصة: هي اللجان التي تقوم بتشكيلها اللجنة الدائمة من أعضائها. وهي الأدوات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ جميع القرارات والبرامج المقرة من اللجنة الدائمة[١] وتقوم بإعداد الدراسات والمقترحات ووضع التصورات لمشاريع الخطط والبرامج لكيفية تطبيق وتنفيذ وحماية الميثاق الوطني وقرارات المؤتمر الشعبي العام. كما تقوم بأي مهام توكل إليها من اللجنة الدائمة ورئيسها.

تتكون اللجان المتخصصة على النحو الآتي[٢]:

تتكون كل لجنة من اللجان من عدد من أعضاء اللجنة الدائمة بحيث لا يقلون عن ٧ أعضاء ولا يزيدون عن ١١ عضوا، وتنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها رئيسا ومقررا.

المهام والاختصاصات:

١- **اللجنة السياسية**[٣]: تقوم بإعداد الدراسات والتصورات العملية لبلورة وتجسيد الرؤية السياسية للميثاق الوطني في ضوء ما حدده نهجه الفكري، وتقديم التصورات العملية لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ظل نظام جمهوري ديمقراطي إسلامي، وإعداد الدراسات والتصورات التي تساعد على اتخاذ مواقف سياسية يمنية واضحة إزاء مختلف القضايا الوطنية، والقومية والإسلامية والدولية في إطار الهوية السياسية التي وضعها الميثاق الوطني وحدد أسسها. وتقوم كذلك بوضع مشاريع خطط التوعية السياسية في ضوء نهج الميثاق الوطني، والتي من خلالها ستتحرك أجهزة الدولة لإيضاح موقف اليمن السياسي من القضايا الوطنية أو العربية أو الإسلامية أو الدولية، وبما يؤدي إلى تفاعل الجماهير مع هذه المواقف. وتقوم اللجنة بوضع التحليلات والتعليقات الإخبارية في ضوء الرؤية السياسية للميثاق الوطني، ودراسة التقارير الواردة إليها من اللجان الأخرى أو المحالة إليها من رئيس اللجنة الدائمة وتقديم تقارير عنها. وتقوم بمساعدة أمانة سر اللجنة الدائمة في تكوين أرشيف سياسي يكون مرجعا في الشؤون السياسية.

٢- **لجنة الثقافة والتوجيه**[٤]: تقوم بإعداد مشاريع برامج دورات تأهيلية في التنمية السياسية لأعضاء اللجنة الدائمة وأعضاء المؤتمرات الفرعية بهدف تمكين الأعضاء من القيام بحركة التوعية بالميثاق الوطني وسط الجماهير للتفاعل مع نهجه ومضامينه بما يولد في الجماهير

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المواد ٢٩- ٣١- ٣٣-٣٥-٣٧.

(٣)المصدر السابق ، المادة ٣٠.

(٤)المصدر السابق ، المادة ٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناعة والتفافاً واعياً حول الميثاق الوطني، وكذلك إعداد المشاريع والخطط والبرامج التي تهدف إلى توعية المواطنين بأهمية دور المؤتمر الشعبي العام وتكويناته كأسلوب عمل سياسي تتحقق من خلاله الممارسات الديموقراطية المشروعة في إطار الميثاق الوطني ويتأكد معنى الوحدة الوطني. وتقوم اللجنة بإعداد الدراسات والبحوث حول الميثاق وتوضح أبوابه وفصوله في شكل نشرات ورسائل وكتيبات ومجلات إذاعية وتلفزيونية بما يعمق قيم الميثاق الوطني ومعانيه وما يهدف إليه، وعلى الأخص تعميق الاهتمام بخصائص المجتمع المسلم، وقيم الديموقراطية وممارستها ممارسة مسؤولة، ومحاربة روح الانهزام والاستسلام للتيارات المعادية للعقيدة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعميق روح المحبة للقضاء على عوامل الاختلاف والفرقة التي قد يحاول أعداء الوطن بذرها، وتعميق الروح الدينية والوطنية بين المواطنين بما يرسخ مبدأ الولاء لله والوطن، وربط المواطنين بالدولة، ودفعهم أي التفاعل مع قضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتقوم اللجنة بوضع المقترحات التي تؤدي إلى الاستفادة من قنوات الاتصال الجماهيرية في مجال التوعية والتثقيف والإرشاد بالكيفية التي تقرها اللجنة الدائمة وتنفذها الأجهزة التنفيذية التي تشمل: الإعلام والثقافة- التربية والتعليم والمعاهد العلمية وجامعة صنعاء- والشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة- والمجلس الأعلى للشباب والرياضة- والاتحاد العام للمجالس المحلية للتطوير التعاوني- والأوقاف والإرشاد- والشؤون الاجتماعية والعمل- والخارجية- والأمانة العامة للمغتربين.

٣- **لجنة الإدارة والخدمات العامة**[١]: وتقوم بإعداد الدراسات والمقترحات ومشاريع الخطط والبرامج لتحويل أهداف الميثاق الوطني في مجال التنمية الإدارية والاجتماعية إلى واقع معاش، وخلق مناخ تنمو وتتعمق فيه روح الثقة بين المواطن والدولة، والقيام بإعداد الدراسات الكفيلة بتوعية المواطن والارتقاء بقدراته ليستوعب تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية الشاملة على المستويات المحلية والتعاونية والنقابية والمهنية ومما يعطى لهذه القنوات الشعبية القدرة على التفاعل مع الميثاق الوطني والمشاركة الإيجابية في بناء الدولة.

٤- **لجنة الشؤون الاقتصادية**[٢]: وتقوم بإعداد الدراسات ومشاريع الخطط الرامية إلى تنشيط القطاعات الخاص، والعام، والمختلط في ضوء ما حدده الميثاق الوطني في الشؤون الاقتصادية وتعميق روح التعاون فيما بينها خدمة لنجاح خطط التنمية الشاملة. وتقوم اللجنة كذلك بإعداد الدراسات الرامية إلى توعية المواطنين بالسياسة الاقتصادية التي تنتجها الدولة والقائمة على

(١)المصدر السابق ، المادة ٣٤.

(٢)المصدر السابق ، المادة ٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسس الميثاق الوطني، ودور المواطن في إنعاش الاقتصاد الوطني والتأكيد على استشعاره بدوره من خلال تجاوبه في أداء الزكاة والواجبات المالية والضرائب.

٥- لجنة التكوين والعلاقات الخارجية[١]: تقوم اللجنة بإعداد الدراسات التي تساعد على تمكين المؤتمر الشعبي العام وتكويناته من التوسع والانتشار الفعال على كل المستويات وفي كافة المواقع الجماهيرية وتقوم بتقديم المقترحات والمشاريع التنفيذية في مجال البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته، واقتراح السياسات والإجراءات المؤدية إلى قيام ارتباط وثيق وتفاعل مثمر بين أنشطة المؤتمر الشعبي وتكويناته وبين الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية وتقديمها إلى أمانة سر اللجنة الدائمة التي تتولى اتخاذ خطوات إقرارها من قبل اللجنة العامة واللجنة الدائمة. وتقوم بالاشتراك مع لجان الانتخابات المشرفة على أية عملية انتخابية داخل المؤتمر الشعبي العام وتكويناته. وتشترك اللجنة مع اللجان التي تشكلها اللجنة الدائمة للتحقق من المخالفات التي يرتكبها أي عضو من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وذلك حسب اللائحة الداخلية. وفي مجال العلاقات الخارجية تقوم اللجنة بوضع الدراسات والأبحاث الخاصة بكل تنظيم سياسي يهم المؤتمر الشعبي العام أمره من حيث الهيكل التنظيمي له ومقارنته بهيكل بعض التنظيمات السياسية ومتابعة التطورات والاتجاهات والمتغيرات فيها، وإعداد المقترحات الكفيلة بتنمية علاقات التعاون بين أي منها والمؤتمر الشعبي العام، والإسهام في إعداد ما يطلب منها إعداده من أوراق العمل لممثلي المؤتمر الشعبي العام وتكويناته والمنظمات الجماهيرية إلى المؤتمرات داخليا وخارجيا.

رابعاً: اللجنة العامة

هي الجهة المختصة بمتابعة تنفيذ القرارات والخطط والبرامج والسياسات التي تقرها اللجنة الدائمة، فيما بين دورات انعقادها، وتوجيه كافة تكوينات المؤتمر الشعبي العام[٢].

١-التكوين: تتكون اللجنة العامة من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام رئيس اللجنة الدائمة رئيسا للجنة العامة، نائب رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، أمين سر اللجنة الدائمة، مساعدا أمين السر، رؤساء اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة الدائمة. وتعقد اللجنة العامة اجتماعا دوريا كل ثلاثة أشهر على أن يكون قبل الانعقاد الدوري للجنة الدائمة. كما تعقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

---

(١)المصدر السابق ، المادة ٣٨.

(٢)المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، ص١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-**الاختصاصات**[١]: دراسة التقارير التي تعدها اللجان المتخصصة والمؤقتة ومناقشة الجدوى والإمكانيات المتاحة للتطبيق بحسب أولويتها وأهميتها قبل إحالتها إلى اللجنة الدائمة لمناقشتها والبت فيها. وتقوم بمناقشته المواضيع والقضايا العامة التي يرى الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام تبادل الرأي في شأنها من اللجنة، ودراسة ما يحيله إليها أمين المؤتمر الشعبي العام من توصيات وتقارير لجان التحقيق في أي مخالفات أو تجاوزات في ممارسة العمل السياسي من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي العام بهدف الاتفاق على وجهات نظر محددة في القضايا المطروحة قبل عرضها على اللجنة الدائمة، والموافقة على تكليف لجان التحقيق [٢] للقيام بالتحقيق مع أي عضو من أعضاء المؤتمر الشعبي العام ينسب إليه أي تجاوز أو انحراف عن القواعد التي تضمنتها أحكام الدستور الدائم أو الميثاق الوطني أو النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وذلك فيما يخص ممارسة أسلوب العمل السياسي بما لا يتعارض مع اختصاصات السلطات الدستورية والمنصوص عليها في الميثاق الوطني. كما تقوم اللجنة العامة بوضع جدول أعمال المؤتمرات الفرعية في المحافظات وأمانة العاصمة وفي النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة. واللجنة العامة هي الجهة المختصة بإقرار الموازنة السنوية الخاصة بالمؤتمر الشعبي العام وتكويناته بناء على عرض من أمين سر اللجنة الدائمة.

طبيعة توزيع الاختصاصات داخل اللجنة الدائمة:

تعتبر اللجنة الدائمة المحرك الأساسي لنشاط المؤتمر الشعبي العام ويبدو ذلك واضحا من خلال الاختصاصات والمهام المناطة بها، وارتفاع مستوى سلطتها التنظيمية. وهذا الأمر قد يعود بصورة أساسية إلى كونها ضمت نخبة من الشخصيات السياسية والاجتماعية والفكرية المؤثرة في البلاد، والتي عبرت عن إجماع القوى الوطنية المختلفة على أسلوب العمل السياسي المنظم في إطار المؤتمر الشعبي العام. وهو أمر أدى إلى أن تتولى مختلف مهام العمل السياسي والتنظيمي بصورة كبيرة.

ويظهر التداخل في اختصاصات ومهام اللجان المتخصصة من اللجنة الدائمة بصورة واضحة. وهذا الأمر يؤدي عادة إلى إثارة الكثير من الخلافات التنظيمية بين المستويات الإدارية الأفقية خاصة إذا لم يكن هنالك مستوى عال من التنسيق بين تلك المستويات. ويمكن

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المادة ٢١.

(٢)المصدر السابق ، المادة ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديد جوانب هذا التداخل من خلال الأهداف السياسية للتنظيم، والمتمثلة بصورة أساسية في تعزيز وحدة الجبهة الداخلية، والتوعية الفكرية بالميثاق الوطني، والتصدي للأفكار الدخيلة التي تتعارض مع العقيدة والمبادئ الوطنية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية. وتعتبر تلك الأهداف النقاط الرئيسية في جوانب التداخل في اختصاصات ومهام اللجان المختلفة، حيث تختص كل اللجان تقريبا بتحقيق تلك الأهداف دون وجود تحديد واضح لدور كل لجنة في ذلك. أن التوجه العام والهادف إلى إشراك كل أعضاء اللجنة الدائمة في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤتمر الشعبي بصورة مباشرة، بما يؤدي إلى تعميق مشاعر الانتماء والتضامن ووحدة الأهداف بين قيادات التنظيم المختلفة، من العوامل التي أدت إلى وجود مثل ذلك التداخل، إضافة إلى حداثة تشكيل التنظيم، ومحدودية التجربة التي كانت ما تزال في طور التشكل والنمو*.

أثر تولي رئيس الجمهورية للمناصب القيادية داخل المؤتمر الشعبي العام:

تولى رئيس الجمهورية عدة مناصب تنظيمية قيادية هي منصب "الأمين العام، رئيس اللجنة الدائمة، رئيس اللجنة العامة". وهذا الأمر له عدد من السلبيات على مستوى الأداء التنظيمي. ويمكن تفسير الدوافع التي أدت إلى هذا التركيز للسلطة في شخص رئيس الجمهورية، من خلال النظر إلى طبيعة نشأة المؤتمر الشعبي والدور السياسي الذي لعبه في تلك المرحلة، والمتمثل في كونه إطار تنظيميا سياسيا يضم مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية. وهذا الأمر لا شك انعكس على طبيعة توزيع السلطة داخل التنظيم.

إن طبيعة التنظيم تفترض وجود مستوى عالي من الانسجام والتفاهم والعمل المتكامل بين مختلف مكوناته ومستوياته، وذلك سعيا إلى تحقيق مستوى عالي من الكفاءة والإنجاز في تحقيق الأهداف. والتنظيم السياسي لا يفترض فيه أن يحقق مستوى عال من الممارسة الديموقراطية الداخلية بين مكوناته بقدر ما يفترض فيه أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها. ويعد الإطار التنظيمي عاملا هاما ومؤثرا في مستوى تحقيق تلك الأهداف. وإذا أخذ في الاعتبار أهمية توزيع السلطة داخل التنظيم فإن ذلك يعود إلى انعكاس مستوى توزيع السلطة وما يمثله ذلك على مستوى كفاءة وإنجاز التنظيم في تحقيق أهدافه. والنظر إلى طبيعة البنية

* أجريت تعديلات في بعض جوانب اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٦م، وللمقارنة انظر اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام والمقرة في المؤتمر العام الثاني الذي عقد في اغسطس/١٩٨٤م، واللائحة الداخلية المعدلة والمقرة في المؤتمر العام الثالث في اغسطس/١٩٨٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيمية يرتبط بصورة أساسية بالنظر إلى مستوى الأداء والفاعلية السياسية، التي هي المحك العملي لنشاط التنظيم وكفايته.

وفي إطار المؤتمر الشعبي العام كان السعي إلى تحقيق أكبر قدر من الانسجام والتفاهم بين الأطراف السياسية الداخلة فيه أمرا مؤثرا على طبيعة توزيع السلطة. فعملية إيجاد شخصيات لا يثير توليها للمناصب القيادية خلافات حادة بين الأطراف المختلفة لم يكن أمرا سهلا، إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة العلاقات السلبية التي كانت قائمة بين تلك الأطراف. وكان تولى رئيس الجمهورية لتلك المناصب باعتباره شخصية تجمع عليها كل الأطراف حلا مناسبا وفق ظروف تلك المرحلة. وهذا الإجراء أدى إلى خلق نوع من التفاهم والانسجام داخل التنظيم وأدى الى استقراره وقدرته على تحقيق أهدافه في تلك المرحلة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التكوينات القاعدية والضوابط التنظيمية

تكوينات المؤتمر القاعدية قبل الوحدة محددة الحجم . وتخضع بصورة كاملة للتكوينات القيادية، وهو أمر يؤثر على أدائها ودورها السياسي . وللمؤتمر الشعبي نظامه الخاص في تشكيل وقيادة تكويناته القاعدية التي يستطيع من خلالها التحكم في طبيعة هذه التكوينات.

أولاً: التكوينات القاعدية:

المؤتمرات الفرعية للنواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة:

تعتبر المؤتمرات الفرعية للنواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة هي التكوينات القاعدية للمؤتمر الشعبي العام[١].

التكوين: تتكون المؤتمرات الفرعية من جميع الأعضاء المنتجين والمعينين المقيمين في إطار كل منها. وينتخب المواطنون ٧٠% منهم وتعين القيادة السياسية ٣٠%[٢]. وقد جرت أول انتخابات لأعضاء المؤتمرات الفرعية، قبل انتخاب أعضاء "المؤتمر الشعبي العام" في أواخر عام ١٩٨١م حيث قسمت الجمهورية إلى ٢٢٠٠ وحدة انتخابية وذلك على مستوى عزل الجمهورية. وتم انتخاب أعضاء المؤتمر على مستوى العزل أولا، ثم تم انتخاب أعضاء المؤتمر على مستوى الناحية* [٣]. وتعتبر المؤتمرات الفرعية الهيئة المسؤولة عن ترجمة مبادئ ومضامين وأهداف "الميثاق الوطني" وتجسيد برامج وقرارات "المؤتمر العام" و"اللجنة الدائمة" في نطاق مناطقها. ويتكون لكل مؤتمر فرعي على مستوى الناحية لجنة من سبعة أعضاء، ينتخب الفرع أربعة منهم وتعين القيادة السياسية عضوين والعضو السابع يكون مدير الناحية وذلك بحكم منصبه، وهو الذي يتولى في نفس الوقت رئاسة المؤتمر الفرعي ولجنته، وتقوم اللجنة بانتخاب نائب للرئيس ومقرر له. ويقوم أعضاء الفروع بصورة عامة بانتخاب من يمثلونهم في "المؤتمر العام". ويشكل لكل فرع على مستوى المدينة أو

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المادة ٣.

* جرت الانتخابات الثانية للمؤتمرات الفرعية من ١٧/ يوليو/ ١٩٨٥م: انظر ص ١٢٦ من نفس الدراسة.

(٣) جلوبوفسكايا ايلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٣٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز المحافظة أو الحي في "أمانة العاصمة" لجنة مماثلة للجنة التي تشكل على مستوى الناحية، ينتخب الفرع أربعة من أعضائها [١] وتقوم القيادة السياسية بتعيين ثلاثة منهم وهم رئيس اللجنة ونائبه والمقرر [٢]. ويلاحظ هنا أن رئاسة الفرع على مستوى الناحية ولجنته قد أعطيت لشخصية تنفيذية عن طريق النص على ذلك، إضافة إلى أن رئاسة اللجان في الفروع الأخرى المشكلة على مستوى المدينة أو مركز المحافظة أو الحي في أمانة العاصمة يتم توليها عن طريق التعيين، وهذا التوجه قد يكون نابعا من أمرين: الأول الرغبة في تحقيق مستوى عال من الرقابة والإشراف المباشر على النشاطات المختلفة للفروع، وبما يضمن تقيدها الكامل بالبرامج والخطط والتعليمات الصادرة إليها من القيادات العليا؛ والثاني حداثة تجربة التنظيم عموما وانعدام الخبرة لدى القيادات القاعدية في أساليب العمل السياسي بين الجماهير وكيفية تجسيد الخطط والبرامج على أرض الواقع، الأمر الذي استدعى من القيادات واللجان التابعة لها، العمل بما يكفل بناء وتطوير مستوى الأداء للتنظيمات القاعدية وأعضائها.

وتعقد المؤتمرات الفرعية اجتماعاتها دورياً كل أربعة أشهر عقب اجتماع مؤتمرات الألوية وأمانة العاصمة:

مكتبة الجامعة الاردنية

الاختصاصات: تقوم المؤتمرات الفرعية للنواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة والمؤتمرات الفرعية للمحافظات على ضوء برمجة وتخطيط وتوجيهات "اللجنة الدائمة" على وجه الخصوص بما يلي[٣]: التعريف بأسس وأهداف الميثاق الوطني في ضوء الدراسات التي تقرها اللجنة الدائمة، وتنفيذ كافة قرارات وتوصيات المؤتمر العام واللجنة الدائمة والمؤتمر الفرعي في المحافظة، ومتابعة تطبيق الميثاق الوطني وترجمة مبادئه إلى الواقع العملي، والإعداد للندوات والمحاضرات والمهرجانات التي يتقرر إقامتها في المنطقة بغرض توعية المواطنين بالقضايا العامة والقضايا المتصلة بالنواحي الإسلامية والقومية والدولية على ضوء مبادئ وأهداف "الميثاق الوطني" وبناء على التبليغات الصادرة من الأمين العام "للمؤتمر الشعبي العام"، والعمل الدائم على رفع مستوى أعضائه فكريا وثقافيا والدفع بالأعمال التنموية، ومحاربة الأمية ومباركة وتوجيه الأعمال الاجتماعية، وتحسس هموم وتطلعات المواطنين لبعثها في إطار مؤتمر الناحية. وتقوم الفروع بشرح وتوضيح المواقف والقرارات التي تتخذها الدولة على كل صعيد وبيان أبعادها وفوائدها للمواطنين.

---

(١)المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المادة ٤٠.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص١٨٥.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المادة ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم برفع تقارير دورية عن منجزاتها وآرائها ومقترحاتها الرامية إلى الدفع بنجاح العمل السياسي وتحسين الأداء، وإقرار الخطوات العملية التنفيذية لمهامها المبرمجة والمخطط لها والمقرة من "اللجنة الدائمة".

تعتبر لجنة المؤتمر الفرعي المسئولة عن مساعدة المؤتمر الفرعي في تنظيم وتوجيه شئونه وفي إدارة جلساته ومتابعة تنفيذ مهامه بين دورات انعقاده. واللجنة مسئولة مسئولية تضامنية أمام اللجنة الدائمة. وتقوم اللجنة بالمهام الآتية: متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الفرعي وتنفيذ مهامه المبرمجة والمخطط لها والمقرة من اللجنة الدائمة؛ دعم وتنمية العمل السياسي بالوحدات الإدارية على ضوء توجيهات اللجنة الدائمة؛ وإعداد المشاريع والخطوات العملية لتنفيذ مهام المؤتمر الفرعي وطرح ذلك على المؤتمر الفرعي لإقرارها على ضوء برامج مهامه المخطط لها من اللجنة الدائمة؛ ووضع تقارير دورية عن جميع نشاطات المؤتمر الفرعي وتقييم أعماله وطرحها على المؤتمر لإقرارها وموافاة اللجنة الدائمة بها، وتلقي آراء ومقترحات أعضاء المؤتمر الفرعي المتعلقة بأعمالهم[١].

– المؤتمرات الفرعية للمحافظات وأمانة العاصمة: هي الهيئة المسؤولة عن ترجمة مبادئ ومضامين وأهداف "الميثاق الوطني" وتجسيد برامج وقرارات المؤتمر العام واللجنة الدائمة في نطاق المحافظة وأمانة العاصمة[٢].

التكوين: تتكون المؤتمرات الفرعية للمحافظات وأمانة العاصمة من رؤساء وأعضاء لجان المؤتمرات الفرعية في النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة وأعضاء "المؤتمر العام" المقيمين في نطاق المحافظة أو أمانة العاصمة[٣]. ويرأس محافظ اللواء أو أمين العاصمة جلسات المؤتمر الفرعي العادية أو الاستثنائية بحكم منصبه، ويحضر اجتماعات المؤتمر العام بصفة مراقب، إذا لم يكن منتخبا أو معينا لعضوية "المؤتمر العام"[٤]. وتقوم "اللجنة الدائمة" بإعداد مشاريع اللوائح التنفيذية المتعلقة بسير أعمال المؤتمرات الفرعية[٥].

ويلاحظ هنا كذلك ارتباط المؤتمرات الفرعية في المحافظات وأمانة العاصمة بالسلطة التنفيذية من خلال تولي المحافظ أو أمين العاصمة رئاسة جلسات المؤتمر الفرعي بحكم

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، الجزء ٣، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي، مصدر سابق، ص١٦٧.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق، المادة ٤٣.

(٤) المصدر السابق ، المادة ٤٥.

(٥) المصدر السابق ، المادة ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناصبهم وكذلك رئاسة لجانها. ويقومون بالإشراف على تنفيذ مهام المؤتمر كاملة والتوقيع على محاضر جلساتها، وعلى المعاملات الصادرة منها إلى أي جهة أخرى، وهو الذي يدعو إلى انعقاد المؤتمر الفرعي ويقترح جدول الأعمال ويوقع على محاضر الجلسات التي يعقدها، ويشرف على أعمال تلك الجلسات[١]، ويجوز له دعوة رؤساء مؤتمرات النواحي أو نوابهم في إطار اللواء وفي أمانة العاصمة لإبلاغهم التوجيهات والتعليمات التي تصدر من اللجنة الدائمة أو اللجنة العامة.

الاختصاصات[٢]: رعاية العمل السياسي في نطاق المحافظة وأمانة العاصمة وحمايته من أي تجاوز أو انحراف عن الأسس الواردة في الميثاق الوطني وبالأساليب المقررة من المؤتمر العام واللجنة الدائمة، ورعاية وتوجيه فروع المنظمات الشعبية العاملة في نطاق المحافظة أو أمانة العاصمة ومناقشة أعمال ومؤتمرات النواحي في مجال العمل السياسي ومدى ما قطعته من البرامج المحددة لها بغية إزالة العوائق والتنسيق التام بين أنشطة تلك المؤتمرات في إطار المحافظة. وتقوم بمناقشة الطعون والاعتراضات المقدمة من أي عضو من أعضاء المؤتمر الشعبي العام في إطار المحافظة على الإجراءات التي قد تتخذ حيال تلك المخالفات المنسوبة إليه بناء على عرض لجنة مؤتمر الناحية التي يتبعها العضو ويرفع المؤتمر الفرعي تقريره عن ذلك إلى اللجنة الدائمة التي تبت فيه.

توسيع عضوية المؤتمرات الفرعية:

تم توسعة عضوية المؤتمرات الفرعية للمؤتمر الشعبي العام في يوليو/١٩٨٥م ، وتمثلت الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك في الآتي[٣]: ١- زيادة القدرة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام. ٢- الحد من محاولات اختراق المجتمع فكريا. ٣- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق ممارسة العمل السياسي المنظم والمشروع من خلال المؤتمر الشعبي العام. ٤- استيعاب أكبر عدد ممكن من العناصر الكفؤة والنشطة. ٥- زيادة فاعلية التوعية السياسية بالميثاق الوطني والدفع بالعمل السياسي داخل الريف.

من العوامل التي شجعت على إجراء هذه التوسعة التطور الإيجابي الذي تحقق على صعيد المشاركة الشعبية، ومستوى الاستقرار السياسي الذي أخذ يتشكل في البلاد. وهذه

---

(١) عبد الملك سعيد، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢)المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر السابق، المواد٤٦-٤٧-٤٨-٤٩.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الثاني للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء، ١٩٨٤م، ص١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطورات دفعت بالقيادة السياسية إلى محاولة تعزيز دور وفاعلية المؤتمر الشعبي العام من خلال توسيع قاعدته الجماهيرية وزيادة نشاطات التوعية السياسية بالميثاق الوطني لتمتد إلى مختلف المناطق والمدن.

وأجريت توسعة أخرى في قاعدة المؤتمر من خلال إضافة ثلاث وحدات تنظيمية على مستوى النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة. وأصبح عدد أعضاء المؤتمرات الفرعية في عام ١٩٨٦م ٢٣٧٠٠ عضو[١]. وجاء ذلك بعد ان أظهرت نتائج التعداد العام للسكان الذي أجري عام ١٩٨٦م أن عدد سكان الجمهورية يبلغ ٩٢٤٧٠٧٣ نسمة[٢]، الأمر الذي دعا إلى إحداث هذا التوسع.

ثانياً: الأنظمة والضوابط التنظيمية

١- الانتخابات:

جميع الحقوق محفوظة

يتم انتخاب عضو المؤتمر الشعبي العام وتكويناته بالاقتراع السري المباشر ويطبق في سير إجراءات الانتخابات العامة ما جاء في قانون الانتخابات العامة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠م. وتحدد اللجنة الدائمة العدد المطلوب انتخابهم في كل دائرة على أساس التعداد السكاني لكل منطقة من مناطق الجمهورية[٣].

وقد أجريت الانتخابات الثانية لعضوية "المؤتمر الشعبي العام" في ١٧/يوليو/١٩٨٥م وتم فيها توسيع البنية القاعدية للمؤتمر الشعبي العام، من خلال زيادة عدد أعضاء المؤتمرات الفرعية. وحسب التعداد السكاني التعاوني بلغ عدد سكان الجمهورية ٨,٥٤٠,٠١٩ نسمة. وتم تقسيم الجمهورية إلى ٧١٥٠٧ دائرة انتخابية تضم كل دائرة ٥٠٠ مواطن يمثلهم عضو. وقسمت مراحل الانتخابات إلى خمس مراحل شملت قيد وتسجيل أسماء الناخبين، وفتح باب الترشيح، وإعلان أسماء المرشحين، وإجراء عملية الانتخاب، وعملية الفرز وإعلان النتائج. وعقب تلك الانتخابات صدر قرار بتشكيل اللجنة التحضيرية لانعقاد المؤتمرات الفرعية في الوحدات الإدارية وانتخاب أعضاء لجانها وممثليها. وحدد القرار من يتمتعون بحق الانتخاب

---

(١) عبد العزيز الكميم، محطات التطور في حياة الموتمر الشعبي العام وانعكاسات تأثيرها على استقرار النظام السياسي للجمهورية اليمنية، ، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/أغسطس/٢٠٠٢م، صنعاء المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج، ص ١٩.

(٢) حول عدد سكان الجمهورية انظر: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣)المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر السابق، لمادة ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والترشيح للجان المؤتمرات الفرعية في الوحدات الإدارية ولتمثيل تلك المؤتمرات في المؤتمر العام وهم[١]: ١- أعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين أقروا "الميثاق الـوطني" واسـتمرارية "المؤتمر الشعبي العام" عام ١٩٨٢م. ٢- أعضاء المؤتمرات الفرعية*. ٣- كل من يـصدر بتعيينه قرار من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام باعتباره عضوا في المؤتمر ضمن نـسبة ٣٠% الذين يتم تعيينهم بقرارات سياسية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، الجزء ٣، مرجع سابق، ص ص ١٧٨-١٧٩.

* هم في نفس الوقت أعضاء الجمعيات العمومية للمجالس المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

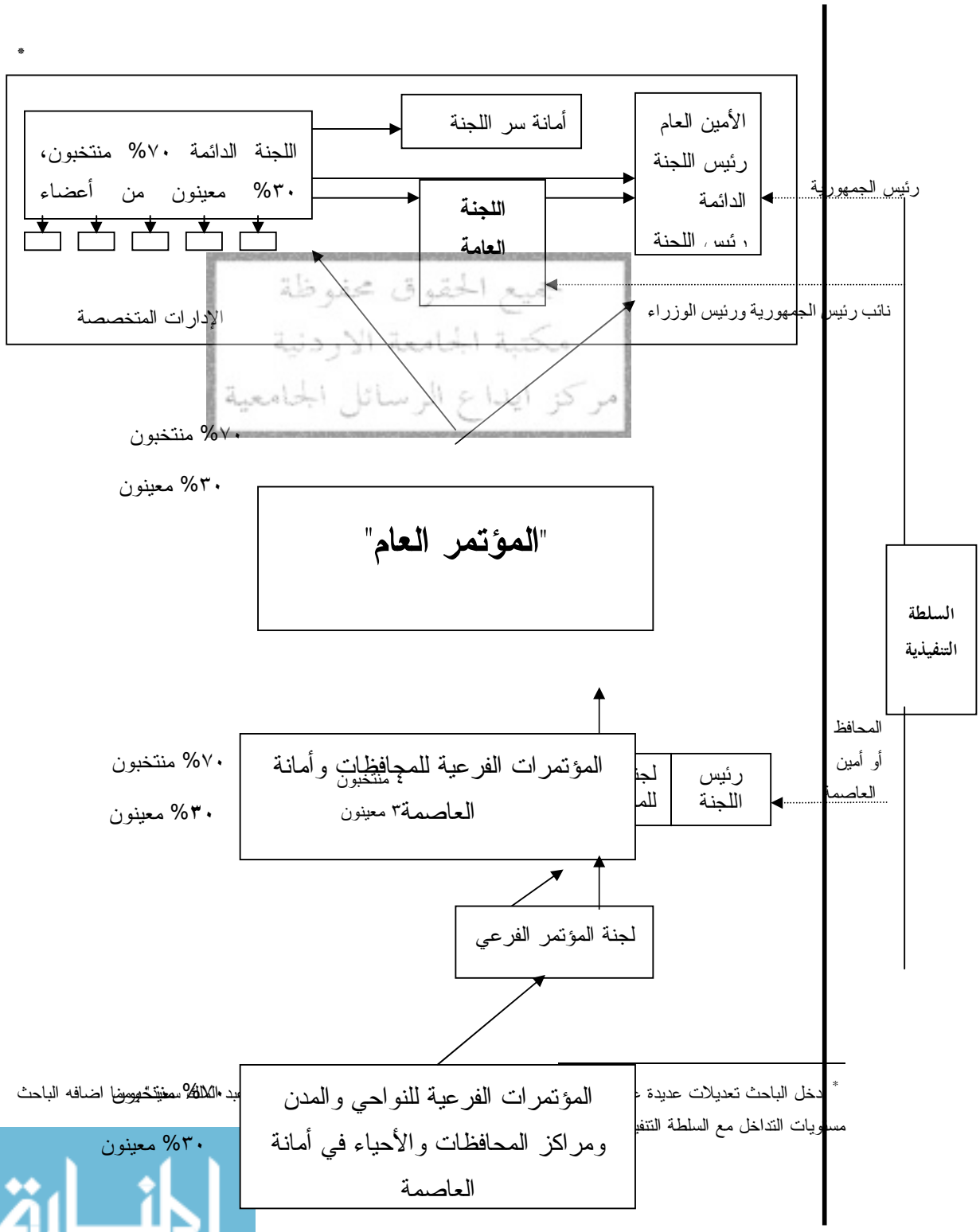

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

* دخل الباحث تعديلات عديدة ع
مستويات التداخل مع السلطة التنفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الهيكل التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته ومستويات تداخله مع السلطة التنفيذية

٢- طرق التصويت:

يؤخذ الرأي في جلسات المؤتمر الشعبي العام واللجنة الدائمة بإحدى الوسائل الآتيـــة: رفـــع الأيدي، القيام والجلوس، الاقتراع السري، النداء بالاسم. ويشترط لأخذ الرأي بالاسم أن يكون وفقا لطلب من رئيس الجلسة، أو أن يتقدم ثلث الحاضرين في الجلسة بطلب كتابي بذلك قبـــل البدء في أخذ الرأي، أو أن تشترط أحكام النظام الأساسي صدور القرار بأغلبية خاصة. ويتم الاقتراع السري في حالتين: الأول انتخاب أعضاء المؤتمر الشعبي العام وتكويناته، والثانيـــة انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة[١]. وتتخذ جميع القرارات بالأغلبية المطلقة لعـــدد الحاضـــرين، عدا الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة[٢].

٣-الطعون:

(١) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته، مصدر السابق ، المادة ٧١-٧٢-٧٣.
(٢)المصدر السابق ، المادة ٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرا لطبيعة ودور المؤتمر الشعبي العام قبل الوحدة فإن الإجراءات المتبعة فيما يخص الطعون المتصلة بانتخابات أعضاء المؤتمر الشعبي العام، هي الإجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخابات رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠م.

ويحق لكل ناخب أو مرشح في حدود دائرته ولكل عضو من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وتكويناته التقدم بطعن في عدم صحة عضوية أحد أعضاء المؤتمر الشعبي العام خلال عشرين يوما من تاريخ إعلان أسماء أعضاء المؤتمر الشعبي العام وتكويناته المنتخبين والمعينين في إحدى الحالتين[١]: ١- عدم توفر أحد شروط العضوية. ٢- نجاح العضو في الانتخابات بطرق غير شرعية، كالتهديد أو الرشوة أو الغش أو مخالفة لقانون الانتخابات.

وللبحث في الطعون المقدمة يقوم المؤتمر العام في أول انعقاد له بتشكيل لجنة من بين أعضائه لمناقشة وفحص الطعون، ويكون من بين أعضاء اللجنة تقريرها إلى المؤتمر قبل انتهاء جلساتها للبت فيه. وفي حال أقرت قانونية الطعن، تسقط عضوية الشخص المطعون فيه، ويحل محله الشخص الذي يليه في نفس الدائرة الانتخابية. وإن كان ممن عينوا فيصدر قرار من الأمين العام بتعيين خلف له. يحق لكل عضو من أعضاء المؤتمر الشعبي الطعن في إجراءات انتخابات اللجنة الدائمة، على أن يقدم الطعن خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات إلى الأمين العام. وفي ضوء ذلك يشكل الأمين العام لجنة خاصة من أعضاء اللجنة الدائمة يوكل إليها مهمة التحقيق في الطعون المقدمة، ومن ثم رفع تقرير عما توصلت إليه إلى اللجنة الدائمة، التي تتولى مهمة البت فيه، وإذا أقرت اللجنة الدائمة قانونية الطعن، فللأمين العام أن يصدر قراراً بتجميد عضوية ذلك العضو ويعرض قرار اللجنة الدائمة على المؤتمر العام في أول اجتماع له. وفي حال تم إقرار إسقاط العضوية يصدر الأمين العام قرارا بتعيين عضو آخر من أعضاء الاحتياط في اللجنة الدائمة[٢].

ويحق لأعضاء المؤتمر الشعبي الطعن في الجزاءات التي تقرر ضدهم وذلك خلال أسبوع من تاريخ إبلاغهم، وتقوم اللجنة الدائمة بدراسة الطعن واتخاذ أحد الإجراءات التالية[٣]: إما الموافقة على الطعن وإسقاط قرار الجزاء، أو تشكيل لجنة لدراسة الطعن وفحصه وتقديم تقرير إلى اللجنة العامة، أو رفض الطعن وإقرار الجزاء.

المخالفات والجزاءات:

١- المخالفات:

---

(١) المصدر السابق ، المادة ٨٢.

(٢) المصدر السابق ، المادة ٨٥- ٨٦.

(٣) المصدر السابق ، المادة ٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حددت اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي المخالفات في كونها تشمل كل الأعمال والتصرفات التي يقوم بها العضو وتخالف الدستور الدائم والميثاق الوطني والنظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته أو الإخلال بواجبات العضوية.

وتشمل المخالفات بصورة عامة الآتي[١]:١- الأعمال التي تشكل خطرا على العقيدة الإسلامية والولاء الوطني. ٢- الأعمال التي تشوه سمعة المؤتمر الشعبي العام. ٣- الإضرار بوحدة المؤتمر الشعبي العام. ٤- المجاهرة بالعصيان للمؤتمر أو أحد تكويناته.

٢- لجان التحقيق:

لا توجد لجنة خاصة تتولى عملية الرقابة التنظيمية والتحقيق بصورة مستمرة في المخالفات التي يرتكبها الأعضاء*. وتشكل اللجنة الدائمة عند الحاجة لجاناً للتحقيق، بناءً على ترشيح الأمين العام، من بين أعضاء اللجنة الدائمة وذلك من خلال الانتخابات، وتتكون كل لجنة من ٥ إلى ٧ أعضاء[٢]. ويشترط لقيام اللجنة بالتحقيق مع أي عضو موافقة اللجنة العامة والأمين العام على ذلك[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تتبع اللجنة أثناء سير عملية التحقيق القواعد الإجرائية التي وضعتها اللجنة الدائمة، والتي تكفل للعضو المتهم كافة حقوقه. وتنتهي مهمة اللجنة بانتهاء عملية التحقيق، ورفع تقريرها إلى الأمين العام، ومالم يطلب منها من جديد استكمال جوانب نقص أو غموض[٤].

٣- الجزاءات:

في حال ثبوت المخالفة في حق العضو، للجنة التحقيق أن توصي إذا كانت المخالفة غير جسيمة بإيقاف العضو عن ممارسة نشاطه في المؤتمر الشعبي العام وتكويناته مدة محددة، بحيث لا تزيد عن سنة واحدة، وللأمين العام في هذه الحالة حق حفظ الموضوع أو إقرار توصية لجنة التحقيق، ويصدر قرار الجزاء مسببا ويخطر العضو كتابيا بالقرار[٥].

---

(١)المصدر السابق ، المادة ٩٠.

* أوصى المؤتمر العام في مؤتمره الرابع الذي عقده في نوفمبر ١٩٨٨م، بتشكيل لجنة للرقابة التنظيمية، تكون أداة الرقابة الداخلية وتنشيط التكوينات المختلفة: المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الرابع، صنعاء، ١٩٨٨م، ص١٨٩.

(٢) المصدر السابق ، المادة ٩٢.

(٣) المصدر السابق ، المادة ٩٣.

(٤) المصدر السابق ، المادة ٩٦.

(٥) المصدر السابق ، المادة ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حال كانت المخالفة جسيمة، وتستحق عقوبة إسقاط العضوية، يقوم الأمين العام بإحالة القضية إلى اللجنة العامة التي تقوم بدراسة تقرير لجنة التحقيق، وفي حال تبين لها صحة ما جاء فيه تحيله إلى اللجنة الدائمة مع تقرير شامل يتضمن اقتراحاً بإسقاط العضوية[١]. وتقوم اللجنة الدائمة بدراسة التقرير، وسماع دفاع العضو عن نفسه، إن كان العضو من أعضاء اللجنة الدائمة، وتقر اللجنة الدائمة في اجتماع يحضره ثلثا أعضائها إدراج اقتراح إسقاط العضوية في جدول أعمال أول دوره يعقدها "المؤتمر الشعبي العام"[٢]. ويعود تشدد وطول الإجراءات الواجب اتباعها مع الأعضاء المخالفين للأنظمة واللوائح، وعدم جواز إسقاط عضوية أي عضو منهم إلا من خلال المؤتمر العام إلى كون عضو المؤتمر الشعبي العام حاصلاً على عضويته عن طريق الانتخابات، ولكونه لا يمثل نفسه فقط بل ويمثل ٥٠٠ مواطن قاموا بالتصويت المباشر له، ذلك في حال كون العضو من أعضاء المؤتمرات الفرعية أما في حال كونه من أعضاء اللجنة الدائمة، فإنه يعتبر ممثلا لقطاع عريض من الشعب.

إذا تغيب عضو اللجنة الدائمة أو إحدى اللجان الفرعية المنبثقة منها أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية، أو خمسة متفرقة دون عذر جاز لأمانة سر اللجنة الدائمة أن تلفت نظره، وإذا تكرر تغيبه بغير عذر بعد لفت النظر رفع موضوعه إلى الأمين العام الذي يقرر معالجة الموضوع بإحدى وسيلتين، إما بتوجيه اللوم، أو بتوجيه الإنذار، وفي حال تكرار التغيب بغير عذر تعرض أمانة السر الأمر على الأمين العام لاقتراح توقيف عضويته، وفي حال موافقته على ذلك يعرض الموضوع على "اللجنة الدائمة" للموافقة وإخطار المؤتمر الشعبي العام في أول دورة انعقاد له لإقرار فصله.

ومن الملاحظ أن جميع العقوبات وإجراءاتها تحتاج إلى موافقة الأمين العام، الأمر الذي يحد من مستوى تنفيذها بدرجة كبيرة. وهذا الأمر قد يكون الهدف منه ترك مجال للمرونة في التعامل مع مختلف أعضاء المؤتمر الشعبي العام خاصة إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة تشكيل المؤتمر وكونه تنظيم سياسي يضم مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت في السابق تشكل حركة معارضة للسلطة.

---

(١) المصدر السابق ، المادة ٩٥.

(٢) المصدر السابق ، المادة ٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني

سياسة المؤتمـــر وعلاقـــاته

تعد سياسة الحزب وعلاقاته من أهم الجوانب التي تعكس طبيعة التوجه الفكري والسياسي للحزب، وفي هذا الجانب سيتم دراسة عدة جوانب هامة في علاقات المؤتمر وسياسته منها علاقته بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلاقاته الخارجية، ومن ثم سيتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناول سياسته في تحقيق الوحدة اليمنية، محاولين من وراء ذلك كشف طبيعة هذه العلاقات والسياسة، وفهم أبعاد سلوكه السياسي قبل الوحدة.

المطلب الأول

العلاقات العامة

اشتمل نشاط المؤتمر قبل الوحدة على جانب التوعية السياسية، ولفهم هذا الجانب سيتم تناول علاقته بمؤسسات المجتمع المدني. ولفهم طبيعة توجهاته الخارجية، سيتم تناول علاقاته الخارجية، وقبل ذلك سيتم تحديد نوعية العلاقة التي تربط المؤتمر بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن ثم تحديد موقعه بين مؤسسات الدولة.

جميع الحقوق محفوظة
كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية

علاقة المؤتمر بالسلطة التنفيذية والتشريعية:

يمكن القول إن هيكلية "المؤتمر الشعبي العام" تتداخل مع هيكلية السلطة التنفيذية في مستويين أو مركزين أساسيين هما":

١- **على مستوى القيادة العليا:** يتولى رئيس الجمهورية بحكم منصبه منصب الأمين العام للمؤتمر الشعبي ومنصب رئيس "اللجنة الدائمة"، وتبعا لذلك يتولى منصب رئيس اللجنة العامة. وهذا التداخل له أهميته وأسبابه، من حيث تنفيذ الخطط والقرارات والتوجيهات ذات الطابع التنفيذي، والتي تقرها "اللجنة الدائمة". فالأمين العام وبصفته رئيس الجمهورية يقوم بتوجيه الحكومة* للعمل على تنفيذها في إطار خططها وبرامجها(١). ان "رئيس الجمهورية" يكسب قرارات "اللجنة الدائمة" "والمؤتمر العام" قوة إلزامية، فالسلطة التنفيذية من الناحية القانونية ليست مطالبة بتنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي، ولا توجد قوانين أو تشريعات توجب عليها ذلك. وقد نصت المادة ١٠٦ من اللائحة الداخلية "للمؤتمر الشعبي العام" على أن "يوجه الأمين العام رئيس اللجنة الدائمة باعتباره رئيس الجمهورية جميع أجهزة الدولة ألي ضرورة التعاون مع "المؤتمر الشعبي العام" وتسخير إمكاناتها لتطبيق

---

* مثالا على ذلك انظر قرار رئيس الجمهورية بإحالة الجوانب التنفيذية لبرنامج العمل السياسي المقر من اللجنة الدائمة إلى الحكومة للبدء في تنفيذها: الميثاق، صنعاء، العدد١٣، ١٩٨٣/٢/٢١م، ص٣.

(١) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام، مصدرسابق، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الميثاق الوطني"[١] ومن ذلك فالأمين العام هو الموجة والمشرف على العلاقات بين المؤتمر وأجهزة الدولة، من خلال التوجيهات التي يصدرها لكل من المؤتمر وتكويناته وأجهزة الدولة.

أعضاء "مجلس الوزراء" ليس لهم دور في "اللجنة الدائمة" أو "المؤتمر العام" أو أي تكوين من تكوينات "المؤتمر الشعبي العام" بحكم مناصبهم[٢]، ولا يلتزمون بقراراته، إلا تلك التي يقرها "رئيس الجمهورية". وهذا الأمر نابع ،من طبيعة الأطراف السياسية المختلفة المنتظمة فيه والتي لا تملك أي صفة رسمية تتصل بالسلطة التنفيذية أو أجهزتها. ويقدم رئيس الوزراء من خلال عضويته في "اللجنة العامة" تقارير إلى اللجنة عما تم إنجازه من الخطط والبرامج والقرارات التي أحالها إليه "رئيس الجمهورية". ومن حيث مستوى التداخل في المهام والاختصاصات، فهنالك مستوى كبير من التداخل بين المؤتمر والسلطتين التنفيذية والتشريعية، رغم أن المادة ١٠٥ من اللائحة الداخلية نصت على ضرورة تجنب الازدواجية وتضارب الاختصاصات والتداخل مع سلطات الدولة[٣]. والسبب في ذلك يتصل بدور المؤتمر في تطبيق "الميثاق الوطني"، وهو أمر تطلب قيامه برسم وتحديد معالم البناء والتنمية في كافة المجالات بما يتناسب ويتفق مع مضامين "الميثاق الوطني"، كما أن المؤتمر العام هو الذي يحدد سياسة الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا الأمر يبدو واضحا من خلال قرارات وتوصيات المؤتمرات التي يعقدها، ويقوم بالمصادقة على العديد من المشاريع والخطط التنموية والاقتصادية*، والتي تقوم الحكومة بتنفيذها بعد إقرار الرئيس لها، كما يمارس نوعا من الرقابة على مؤسسات الدولة الا انها تختلف عن الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ويساعده على ذلك كون جميع أعضائة منتخبون من الشعب، الأمر الذي يجعله في مستوى مقارب لمستوى الهيئة النيابية[٤]. ومن هنا نجد ان المؤتمر، مؤسسة سياسية مرادفة لمؤسسات الدولة، ينفصل عنها هيكلياً إلى حدا ما ويندمج معها من حيث الاختصاصات والصلاحيات.

٢- **على مستوى القيادات القاعدية:** يتولى المحافظ أو أمين العاصمة رئاسة المؤتمر الفرعي للمحافظة أو أمانة العاصمة، ويتولى مدير الناحية رئاسة المؤتمر الفرعي للناحية،

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق ، المادة ١٠٦.

(٢) حسن اللوزي، مرجع سابق.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقر في المؤتمر العام الثالث، مصدر سابق ، المادة ١٠٥.

* حول ذلك انظر: المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، مصدر سابق، ص٣٢٦، كذلك: وثائق المؤتمر العام الثالث، مرجع سابق، ص٣٠٥، وكذلك: وثائق المؤتمر العام الرابع، مصدر سابق، ص١٩٢.

(٤) عبد العزيز الكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتشابه موقع المحافظ أو أمين العاصمة أو مدير الناحية من حيث كونهم يمثلون السلطة التنفيذية من موقع رئيس الجمهورية ولكن كونهم يمثلون السلطة التنفيذية من موقع رئيس الجمهورية ولكن على مستوى أدنى. وعملية المزج بين المنصبين الرسمي والتنظيمي لا تختلف أهدافها كثيرا عن أهداف المزج بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب الأمين العام، فعملية المزج بين تلك المناصب تكسب قرارات المؤتمر الفرعي القوة اللازمة لتنفيذها من خلال إقرار المحافظ أو أمين العاصمة أو مدير الناحية عليها. وهذا الأمر يتيح للمؤتمر الفرعي ممارسة دوره في إطار المنطقة الإدارية بحرية ويقلل من وجود التعارض بين مهام السلطة التنفيذية للمحافظة أو أمانة العاصمة أو الناحية وبين مهام الفرع من خلال عملية التنسيق والإشراف التي يقوم بها المحافظ أو أمين العاصمة أو مدير الناحية.

علاقة المؤتمر بمؤسسات المجتمع المدني:

جميع الحقوق محفوظة

نمت مؤسسات المجتمع المدني بصورة كبيرة خلال عقد الثمانينات وشجع المؤتمر الشعبي العام تكوينها وتنمية قدراتها ودورها بما يخدم الممارسات الديموقراطية ويفضي إلى تفجير الطاقات المنظمة والمتخصصة، وتوظيفها في النهوض بمهام المرحلة ومواجهة كافة أشكال التحديات[١].

بلغ عدد الاتحادات والنقابات في نهاية ١٩٨٩م ١٧ نقابة واتحاداً، وخمس جمعيات نسائية وخمس جمعيات ثقافية واجتماعية و ٢٤ جمعية حرفية ومائة جمعية تعاونية زراعية، ووصل عددها الإجمالي إلى ٣٠٠ منظمة في مختلف المجالات[٢]. لقد كان الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي أدت إلى وجود هذه المؤسسات، ورغم محدودية قدراتها ودورها إلا أنها مثلت نقلة نوعية هامة في طبيعة السلوك السياسي الذي تميز به شمال اليمن منذ قيام ثورة ٢٦/سبتمبر وحتى تشكيل المؤتمر الشعبي.

تحددت علاقة المؤتمر بالنقابات والاتحادات والجمعيات في النصف الثاني من عقد الثمانينات خاصة مع تزايد أعدادها وتنامي دورها في أوساط المجتمع، وتحددت علاقة المؤتمر بها من خلال تقديمه للدعم المادي والمعنوي والإشراف والتوجيه السياسي والرقابة والمتابعة المستمرة[٣]. وهذه العلاقة نابعة من كون المؤتمر هو الجهة المسؤولة عن متابعة ومراقبة التزام مختلف المؤسسات الحكومية والمدنية "بالميثاق الوطني" كإطار فكري ينظم

(١) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، مصدر سابق، ص٤٨.

(٢) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الرابع، مصدر سابق، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلف الممارسات السياسية والمدنية في المجتمع. ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية وقيام المؤتمر بدوره في تلك المرحلة، فقد التزم تجاه الاتحادات والنقابات والجمعيات وغيرها بالآتي[١]: ١- عقد الدورات التأهيلية لها في مجال التوعية السياسية والتثقيف الذاتي. ٢- تشجيع المبادرات الذاتية الميثاقية. ٣- إعداد الكوادر النقابية. ٤- توسيع نطاق التعامل والتعاون بين المنظمات الشعبية والمنظمات الدولية بالكيفية المناسبة. ٥- إعداد الأقسام الفنية وقسم الترجمة بما يكفل التواصل بالمستجدات النقابية الدولية. ٦- معالجة الكيفية التي تضمن سلامة النهج النقابي وتمكن المنظمات الشعبية من رسم السياسات العملية لها. ٧- حث المنظمات الشعبية على حسن اختيار القيادات التي تتوافر فيها الروح التطوعية، والقدرة على حل القضايا النقابية والدفاع عن مصالحها.

وهذه القواعد توضح دور المؤتمر في إطار التوعية السياسية وحماية المجتمع من الاختراقات الفكرية التي تهدد الوحدة الوطنية. لقد فرضت المرحلة بكل تعقيداتها الاستفادة من كل المؤسسات الموجودة في عملية التوعية والتثقيف السياسي، ويجب الربط بين مختلف التطورات والتفاعلات السياسية التي عاشها شمال اليمن خلال عقدي الستينات والسبعينات لفهم التوجه الكبير نحو توعية مختلف فئات الشعب سياسيا بما يخدم الاستقرار ويجنب البلاد الصراع والانقسام الذي عانت منه طويلا. ويلاحظ اهتمام المؤتمر بعملية بناء كوادر نقابية مؤهلة سياسيا للقيام بدورها في المجتمع، وهذا الأمر يوضح نظرة المؤتمر إلى المستقبل.

علاقات المؤتمر الخارجية :

تنامت علاقات المؤتمر الشعبي مع التنظيمات والهيئات السياسية في الدول العربية والأجنبية. مع تطور ونمو تجربته وخبرته على الصعيدين الفكري والتنظيمي. وفي البداية كانت تصوراته في ما يخص العلاقات الخارجية محدودة وغير واضحة مع تنامي حالة الاستقرار السياسي في البلاد، وتوسع علاقات اليمن مع مختلف دول العالم. ويتضح هذا التطور من خلال تكون القواعد الفكرية والتنظيمية الضابطة لمسار وطبيعة علاقاته، واتساع هذه العلاقات مع العديد من التنظيمات والهيئات السياسية في الدول العربية والأجنبية. وقد قامت وفود من المؤتمر بزيارة "ليبيا" للمشاركة في "مؤتمر الشعب العربي العام" في فبراير/١٩٨٤م، وزيارة تونس تلبية لدعوة من "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي"، وزيارة "الجزائر" تلبية لدعوة من حزب "جبهة التحرير الجزائرية" في مايو/١٩٨٤م[٢]،

---

(١)المصدر السابق ، ص٣٢.

(٢) تقرير الأمين العام إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر الشعبي العام: المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، مصدر سابق، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الزيارات تم الإطلاع على تجارب تلك الأقطار بما يخدم وينمي من تجربة المؤتمر وخبرته ويساعده على تطوير آلياته ووسائله. وقد قامت وفود تنظيمية من دول ومنظمات عربية وأجنبية بزيارة "اليمن" منها وفود "فصائل الثورة الفلسطينية" من "منظمة التحرير الفلسطينية" "وحركة فتح" "والجبهة الديموقراطية" "وجبهة تحرير فلسطين"، "ووفد حركة المرابطين اللبنانيين"، ووفد شبابي يمثل "اللجان الشعبية" في "ليبيا"، ووفود تمثل "جمعية الصداقة اليمنية السوفيتية"، "ومجلس السلم والتضامن السوفيتي"، ووفد برلماني وحزبي من "جمهورية ألمانيا الاتحادية" ووفد يمثل الأحزاب الأوروبية المتمثلة بالبرلمان الأوروبي. وقد عقدت جميع الوفود اجتماعات عمل مع أعضاء من اللجنة الدائمة تناولت العلاقات بين اليمن وبلدان تلك الوفود، وجوانب الحياة السياسية، والقضايا الفكرية والتنظيمية[١]. ونظرا لتوسع علاقات المؤتمر على الصعيد الخارجي تم تشكيل "لجنة التكوين والعلاقات الخارجية" بناء على توصية من المؤتمر العام الثالث الذي عقد عام ١٩٨٦م، لتتولى مهام متابعة وتوجيه علاقات المؤتمر الخارجية بما يخدم الاستفادة من التجارب في الدول الأخرى[٢]، ويمكن تكوين هذه اللجنة حرص المؤتمر على الانفتاح والاستفادة من تجارب الآخرين، بما يؤدي إلى الارتقاء بالعمل السياسي والتنظيمي.

حدد المؤتمر الشعبي تصوره للعلاقات مع التنظيمات والهيئات السياسية في الخارج، في كونها تنصب لخدمة آفاق التعاون بين اليمن والدول الأخرى، والعمل على تصعيد النضال ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية ودعم حركات التحرر في العالم من أجل الحرية والسلم والرفاه الاجتماعي، وحرصه على الرقي بالعلاقات لتصل إلى درجة عالية من الانفتاح، في إطار الثوابت الوطنية التي حددها الميثاق الوطني[٣]. ويتحدد موقف المؤتمر الشعبي من أي تنظيم سياسي من خلال موقفه من القضايا الآتية[٤]: ١- القضايا العربية وفي مقدمتها القضية العربية الفلسطينية. ٢- الأنظمة العنصرية، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني، ونظام جنوب أفريقيا. ٣- قضايا التحرر الوطني وحق تقرير المصير. ٤- حق الشعوب في السيادة والاستقلال وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية. ٥- حركة عدم الانحياز وقضايا التنمية لدول العالم الثالث.

ويركز المؤتمر في علاقاته مع غيره على الآتي: ١- تعريف الرأي العالمي بقضايانا المصيرية وكسب تأييده. ٢- تبادل الزيارات والاشتراك في المؤتمرات التنظيمية. ٣- تبادل

---

(١)المصدر السابق ، ص٤٦.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الثالث ، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الرابع ، مصدر سابق، ص١٣٢.

(٤)المصدر السابق ، ص ص ١٣٣- ١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبرات والاستفادة منها. ٤- التعبير الصادق في شتى المحافل عن الموقف الثوري لـشعبنا إزاء مختلف القضايا والأحداث. ٥- التعامل مع التنظيمات والهيئات السياسية العربية المختلفة وفقا لمعطيات المنظور القومي الأصيل لثورة ٢٦/سبتمبر، ومضامين الميثاق الوطني، والعمل معها بوجه خاص على توفير مناخات النضال في سبيل الوحدة العربيـة كمـسؤولية قوميـة يتحملها كل أبناء الأمة العربية لمواجهة تحديات العصر، التي يتجلى بعدها الـسياسي فـي أخطر أشكاله بإسرائيل ككيان مزروع، والصهيونية كحركة عنصرية. ٦- المتابعة المستمرة لمختلف التطورات والمستجدات في سياسات التنظيمات السياسية ومواقفها.

وفي المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام الـذي عقـد فـي نـوفمبر/١٩٨٨م، شاركت وفود ٣٣ تنظيماً وهيئة سياسية من الدول العربية والأجنبية*، الأمر الـذي أوضـح اتساع علاقات المؤتمر خارجيا بصورة كبيرة وخلال فترة قصيرة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

* للإطلاع على أسماء الوفود المشاركة انظر: المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الرابع، مصدر سـابق، ص ص ٢٢٩-٢٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

سياسة المؤتمر في تحقيق الوحدة اليمنية

من أهم القضايا التي شغلت اليمن عموماً الوحدة اليمنية، ومن الأسئلة الهامة التي قد تطرح نفسها: كيف كانت سياسة المؤتمر في تحقيق الوحدة اليمنية ؟ وكيف كان تعامله مع الإشكاليات التي برزت في أثناء مباحثات الوحدة؟ وما هي التصورات التي تقدم بها في إثناء تلك المباحثات ؟ هذا بعض ما سيتم محاولة الإجابة عنه خلال هذا المطلب.

جميع الحقوق محفوظة

دور المؤتمر في تحقيق الوحدة اليمنية

عمل المؤتمر الشعبي العام على تحقيق الوحدة اليمنية وفق القواعد والمنطلقات التي حددها "الميثاق الوطني" وقد ظهر هذا التوجه في السلوك العقلاني المتزن للنظام السياسي أثناء أحداث الصراع العنيف الذي عاشه الشطر الجنوبي في يناير/١٩٨٦م *، فرغم الدعوات التي وجهت إليه للتدخل وإعلان الوحدة**، إلا أنه رفض ذلك واتبع سياسة الحياد تجاه الأطراف المتصارعة(١)، وكان هذا الأمر من العوامل الهامة التي أدت إلى تتابع خطوات الوحدة بصورة أكثر إيجابية وفاعلية، وجنبت البلاد مخاطر الانجرار إلى متاهات لا يحمد عقباها. ولعب المؤتمر الشعبي دورا هاما في خلق علاقات إيجابية مع مختلف الأطراف المتصارعة في "عدن"، وكان من نتائج هذا الأمر تتابع خطوات الوحدة بعد الأحداث بسهولة ودون تعقيدات. عقدت "قمة صنعاء" بين الشطرين في مايو/١٩٨٨م. وتعد القمة من أهم القمم التي عقدت في

---

* وقعت أحداث ١٣/يناير المأساوية بين أقطاب السلطة في الحزب الاشتراكي اليمني، وراح ضحيتها ما يزيد عن ١٠ آلاف قتيل، وخرج على إثرها الرئيس علي ناصر محمد من السلطة، وقد أدت تلك الأحداث إلى انهيار الاقتصاد، وأصيبت مختلف مرافق الدولة بدمار كبير. وكان من نتيجة تلك الأحداث حدوث اختلاف في طبيعة توازن القوى بين الشطرين لصالح الشمال الذي تمتع باستقرار نسبي، وأصبح الجنوب يعاني من ضعف ولم يعد يشكل خطراً على الشمال، وكانت السلطة في الشمال تهدف إلى بناء الدولة المركزية، وتساعد الوحدة مع الجنوب الاشتراكي في إضعاف دور القوى الإسلامية والقبلية في الشمال، والحد من النفوذ السعودي: نشوان محمد السميري، مرجع سابق، ص ص ١٤- ١٥.

** وجهت إلى الرئيس علي عبد الله دعوة من الرئيس علي ناصر محمد للتدخل في الأحداث، وأن تعلن الوحدة، ولكنه رفض ذلك، نظرا لطبيعة الأوضاع الخطيرة التي يمر بها الشطر الجنوبي، ولعدم وجود شرعية لعلي ناصر في ظل تلك الأحداث: رياض الريس، مرجع سابق، ص٧٢.

(١) نزار خضير العبادي، مرجع سابق، ص ص ١٠٠- ١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقدت في مسار عملية الوحدة، لكونها منحت المواطنين في الشطرين حرية الانتقال عبر الحدود دون تعقيدات، وتم الاتفاق فيها على إحياء "لجنة التنظيم السياسي الموحد" والمنصوص عليها في المادة ٩ من "بيان طرابلس" من أجل الوصول إلى اتفاق مشترك للعمل السياسي الموحد في ظل دولة الوحدة. وتم تشكيل اللجنة من أعضاء "المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني"*** وفي شهر سبتمبر/١٩٨٩م عرض الشطر الشمالي مشروعا للوحدة متضمنا عدة نقاط منها[١]: ١- وجود شخصية واحدة أمام المجتمع الدولي. ٢- دمج وزارتي الشؤون الخارجية في وزارة واحدة ضمن حكومة اتحادية. ٣- أن يكون للاتحاد عاصمة واحدة وعلم واحد وشعار واحد ونشيد وطني واحد. ٤- وحدة النظام المالي ووجود عملة واحدة يصدرها الاتحاد. ٥- الوحدة الاقليمية والسكانية لأراضي الاتحاد وجنسية سكانه. ٦- وجود سلطة اتحادية تمارس صلاحياتها في جميع أراضي الاتحاد مع وجود هيئات أو أجهزة حكومية محلية.

وعرض الشطر الجنوبي مشروعا آخر تضمن عدة نقاط منها[٢]: ١- يحتفظ الشطران بهويتهما السياسية الخارجية والداخلية. ٢- ينشأ اتحاد مؤقت بين الشطرين يقر مجلس الرئاسة اليمني تسميته. ٣- ينشأ مجلس رئاسة اتحادي من الشطرين يحدد قوامه وأعضاءه القانون الأساسي للاتحاد. ٤- يكون للاتحاد قانون أساسي أو دستور تستند عليه القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط الهيئات الاتحادية المؤقتة. ٥- ينشأ مجلس وزاري اتحادي يتم تحديد قوامه وعضويته من قبل مجلس الرئاسة ومصادقة البرلمان.

ويبدو واضحا أن الشطر الشمالي يرى قيام الوحدة على أساس فدرالي، بينما الجنوب يرى قيامها على أساس كونفدرالي.

عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد أول اجتماع لها في ٣١/اكتوبر/١٩٨٩م، وفيها طرح المؤتمر الشعبي أربع بدائل لأسلوب العمل السياسي في ظل دولة الوحدة هي[٣]: ١- دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في تنظيم وحدة. ٢- احتفاظ كل تنظيم باستقلاليته وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في ممارسة نشاطها السياسي. ٣- حل كل من المؤتمر والاشتراكي، وترك الحرية لقيام التنظيمات السياسية. ٤- قيام تنظيم

*** للاطلاع على أسماء أعضاء المؤتمر في اللجنة انظر: سعيد الجناحي: المؤتمر وتجربة الحوار الوحدوي، مرجع سابق، ص ص ٢-٣ .

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢)المرجع السابق ، ص ١٩٤.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، صنعاء، الجزء ٨، دون سنة نشر، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر والاشتراكي والقوى الوطنية الأخرى، على أن تحافظ على استقلالها.

وقد أقرت اللجنة مناقشة هذه البدائل في اجتماعها القادم. والبدائل التي قدمها المؤتمر تكشف عن ثلاثة أفكار أساسية[١] هي: ١- تكوين تنظيم سياسي موحد، وهذا الأمر ينساق نصا وروحا مع ما أقره "تفاهم طرابلس". ٢- تكوين جبهة وطنية عريضة من التنظيمين والقوى الوطنية، وهذه الفكرة أقرت ضمنا وجود تنظيمات سياسية ليست مستوعبة في التنظيمين الحاكمين.٣- حق القوى الوطنية في تنظيم نفسها، وهو ما يعني الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية. وكان خيار التعددية أقوى الخيارات أمام اللجنة[٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الأسباب التي دعت المؤتمر إلى طرح خيار التعددية الحزبية في دولة الوحدة رغم معارضته لها في ظل التشطير؟ ويمكن من خلال تحليل التطورات التي شهدها شمال اليمن خلال عقد الثمانينات الحصول على تصور لهذه الأسباب والدوافع، وتحديدها في الآتي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- لم تكن التعددية السياسية خياراً مرفوضا لعدم صحتها، وقد عبرت الكثير من الأدبيات أن رفض التعددية كان نابعاً من الرغبة في صد التيار اليساري المدعوم من الجنوب، والذي اعتبر أنه يمثل خطراً على عقيدة المجتمع وكيانه. والأخذ بالتعددية السياسية في المرحلة السابقة كان يعني منحه الفرصة للسيطرة على السلطة، وذلك بما يملكه من قدرات فكرية وتنظيمية مؤهلة[٣]، في مقابل ضعف قدرات وإمكانيات القوى الأخرى، ووصول التيار اليساري إلى السلطة في ظل التعددية كان يعني القضاء على التعددية ذاتها، وعلى التيارات والقوى الوطنية الأخرى فالفكري اليساري الماركسي يرفض التعددية كخيار لممارسة النشاط السياسي، ويرفض تعدد التيارات الفكرية، مما سيؤدي إلى دخول البلاد في مرحلة من العنف والصراع السياسي. ومع انبثاق "المؤتمر الشعبي العام" كتنظيم سياسي، وتمكنه من تطوير خبرته وإعداد كوادره وبناء وتنظيم قاعدته الجماهيرية، أصبحت عملية تحقيق الوحدة ممكنة[٤]. وأصبح في الإمكان اعتبار أن الأخذ بالتعددية لا يؤدي إلى الاستحواذ على السلطة، وذلك من خلال وجود تنظيمين سياسيين متساويين أو متقاربين في إمكانياتهما وقدراتهما. وهذا الأمر هو ما أشار إليه "بيان طرابلس" الذي أوضح ضرورة وجود تنظيم سياسي في

---

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص ١٩٥- ١٩٦.

(٢) نشوان السميري، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٣) حول التخوفات من سيطرة التيار اليساري بما يملكه من إمكانيات وخبرة: نزار خضير العبادي، مرجع سابق، ص١١٩.

(٤) يحيى حسن العرش، مرجع سابق، ص١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشمال يوازي التنظيم السياسي في الجنوب كمتطلب هام من متطلبات تحقيق الوحدة، وإن كانت الفكرة التي طرحت في البيان قيام تنظيم سياسي موحد وليس الأخذ بتعددية.

٢- كانت التعددية أمراً مرفوضاً من القوى الإقليمية التقليدية[١]، خاصة في ظل التنافس الأمريكي- السوفيتي في المنطقة، وقد ساعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع دور وتأثير التيار اليساري على تقلص حجم هذا الرفض، مما سهل من إمكانية طرح خيار التعددية.

٣- إن الاختلافات الفكرية للأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية لا يمكن إغفالها أو تجاوزها بسهولة، وإن كان تم ذلك سابقا نتيجة لظروف مرحلة التشطير، فإن دولة الوحدة تحتاج إلى الأخذ بخيار سياسي يحفظ للجميع حرية ممارسة العمل السياسي وفق قواعد ديموقراطية معترف بها، والقضاء على السلبيات العديدة لمرحلة التشطير.

عقدت "اللجنة الدائمة" للمؤتمر الشعبي دورة استثنائية في ٢٤/نوفمبر/١٩٨٩ كرست لمناقشة الوحدة، وقد خرجت اللجنة بتصور عن الوحدة تضمن الآتي[٢]:

١- "تعزيز جذور الثقة المتبادلة بين قيادتي الشطرين من خلال الانسجام في أساليب الحوار الديموقراطي وبالوسائل السلمية.

٢- الأخذ بالأسس الكفيلة بالتكامل والبناء الوطني ليشكل ذلك في مجمله تحولاً إيجابياً في مسار العمل الوحدوي يحقق ذوبان الشخصيتين الدوليتين في الشطرين في كيان دولي واحد، بدءاً بتوحيد الدفاع والسياسة الخارجية طبقاً للاتفاقيات الوحدوية، وفي ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، وذلك في اتجاه الوحدة الاندماجية.

٣- وجوب قيام قيادتي الشطرين بإحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى السلطتين التشريعيتين في كل من الشطرين لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه، وطرحه للاستفتاء الشعبي وفي توجيه الدعوة من مجلس الشورى إلى توأمه مجلس الشعب الأعلى، إلى اجتماع عاجل بينهما للاضطلاع بدورهما، والوفاء بمسئولياتهما.

٤- ان الاتجاه الصحيح الواقعي لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، يتمثل في تحقيق رؤية وحدوية متقدمة.. تتجاوز تجاربنا اليمنية السابقة، وتتجاوز تجارب البلدان العربية الأخرى.

---

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) سعيد الجناحي، المؤتمر وتجربة الحوار الوحدوي، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠ - ١١.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إن الوحدة اليمنية وخطوات التعاون والتنسيق.. التي تمت عبر أكثر من ثمانية عشر عاماً، فإنها تتطلب خطوة حقيقية لا تقف عند تغيير الأسماء.. الأطر.. بقدر ما تتطلب الجدية بالخطوات الثابتة التي تتجنب تكرار التجارب أو تعمق الانفصال.

٦- إن الظروف قد خلقت واقعاً جديداً مواتياً لقيام الوحدة اليمنية كمدخل إلى الوحدة العربية الشاملة، باعتبار أن الإيمان الثابت بالوطن والنضال المتواصل لتحقيق وحدة اليمن بشطريها.. هما الأساس الصلب للإيمان بالإمة العربية، والمدخل الصحيح لتحقيق وحدة أشمل وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية، على طريق تقوم فيها تجمعات عربية وحدوية لامكان معها للتجزئة والانقسام".

وفي الدورة الاستثنائية "للجنة المركزية" للحزب الاشتراكي التي عقدت في٢٣/نوفمبر/١٩٨٩م خرجت اللجنة بتصور آخر للوحدة تضمن عدة نقاط منها[١]:

١- إن الخطوة الواقعية والممكنة في الوقت الراهن هي إيجاد صيغة انتقالية وحدوية مؤكدة على أهمية أن تخطو القيادتان السياسيتان في كلا الشطرين خطوات طبيعية تدريجية، في هذا الاتجاه وإنطلاقاً من ممكنات اليوم الاستفادة من القواسم المشتركة المتوفرة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- أن المدخل الواقعي لخلق الوسائل والضمانات الكفيلة لبناء دولة الوحدة، تمر عبر إشاعة الديموقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية، التي تكفل مشاركة أوسع لجماهير الشعب وقواه الخيرة، ممثلة بأحزابها السياسية ومنظماتها الجماهيرية والإبداعية والشخصيات الوطنية المؤمنة بأهداف الثورة اليمنية المجيدة".

ورأت "اللجنة المركزية أن الفترة الانتقالية الاتحادية التي تسبق الوحدة الكاملة ضرورية، من أجل استكمال الشروط والظروف لخلق قاعدة مادية للوحدة، من أجل أن تأتي راسخة لا انفكاك بعدها، من أجل توفير الضمانات لممارسة الحريات الديمقراطية والسياسية، وصيانة حقوق الإنسان، وإقامة الدولة الحديثة، دولة المؤسسات القائمة على النظام والقانون ورعاية

(١) المرجع السابق، ص ص ١١-١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصالح الشعب بكل طبقاته وفئاته الوطنية الديموقراطية، وإنهاء كل المظاهر المتبقية من عهود الإمام والاستعمار" [١].

ومن المقارنة بين التصورين يمكن إدراك أن "المؤتمر الشعبي" قد تجاوز مرحلة الأساليب القديمة التي اتبعت سابقا خاصة بعد أن استكملت اتفاقيات قيام دولة الوحدة ومشروع الدستور. ويظهر تمسك المؤتمر بخيار الوحدة الفدرالية كأدنى حد يمكن قبوله، وذلك يتطلب التنازل عن الصلاحيات والامتيازات لصالح سلطة عليا موحدة تمثل الدولتين. ويعكس تصور الحزب الاشتراكي صيغة الوحدة الكونفدرالية التي تحافظ فيها الدولة على حكومتها وسلطتها المركزية[٢].

لعبت الضغوط الشعبية دوراً مؤثراً جداً في دفع الحزب الاشتراكي إلى التخلي عن تصوراته ومن أهم هذه الضغوط ما أسفر عنه اجتماع "مجلس الشورى" من بيان أكد فيه على الآتي[٣]: ١- وجوب قيام قيادات الشطرين بإحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى السلطتين التشريعيتين في الشمال والجنوب، وطرحه للاستفتاء الشعبي. ٢- دعوة مجلس الشعب الأعلى من الشطر الجنوبي إلى اجتماع عاجل مشترك للاطلاع بمسؤوليته في إزالة العقبات التي تعترض طريق وحدة القطر اليمني. وفي عدن عقد مجلس الشعب الأعلى اجتماعا استثنائيا أكد فيه ضرورة العمل على تحقيق الوحدة الاندماجية. ومارست وسائل الإعلام في الشطرين ضغوطاً عديدة على السلطات وطالبت بإنهاء التشطير في أسرع وقت[٤].

قام الرئيس "علي عبد الله" بدور أساسي وحاسم في إزالة العقبات التي تقف في طريق الوحدة، ودفع الخطوات الوحدوية إلى الأمام مختصرا الكثير من الوقت والجهد، وواجه مختلف الأطراف التي تخوفت من قيامها، واعتبرت أن الدستور غير إسلامي لكونه لا ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر لكل التشريعات[٥]. وأثناء تواجده في "عدن" في ٢٩/نوفمبر/١٩٨٩م للمشاركة في احتفالات العيد الثاني والعشرين للاستقلال، ألقى كلمة قال فيها "هنالك عدد من الخيارات والبدائل، وخيار الشطر الشمالي يرى أن الفترة الانتقالية ذوبان الشخصيات الدولية بتوحيد الدفاع والخارجية خلال فترة انتقالية مع الإبقاء على التنظيمات السياسية للشطرين، والإبقاء على حكومتين محليتين، وتشكيل حكومة مركزية حتى تتوطد الثقة

(١) المرجع السابق، ص ١٢
(٢) المرجع السابق، ص ص ١٢-١٣.
(٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٩٧.
(٤) المرجع السابق، ص١٩٧.
(٥) رياض الريس، مرجع سابق، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولنكمل ما هو مرحلي.. أو ما هو مختلف عليه، سواء في الجانب الديموقراطي أو في الجوانب الاقتصادية الأخرى، أو الاجتماعية. هذا ما تراه قيادة شمال الوطن، ولن نكون مختلفين على المواقف... ومع كل ذلك فإننا نمد أيدينا نحو الخيارات الوحدوية التي يراها إخواننا في الشطر الجنوبي مناسبة، وليس لدينا أي تحفظ في الأطر التي يرونها مناسبة لإعادة الوحدة، لأن هدفنا هو عزة اليمنيين وقيمهم والحفاظ على مبادئهم واستقلالهم، ووفاء لشهداء الثورة في الشطرين"[١] وبعد حوار طويل* تم التوقيع على اتفاقية عدن التاريخية، التي نصت بنودها على عدة نقاط منها[٢]:

١- إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشعب والشورى في شطري الوطن، وذلك للموافقة عليه طبقا للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر.

٢- يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقا للدستور الجديد.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد ألزمت الاتفاقية لجنة التنظيم السياسي الموحد إنجاز مهمتها خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر.

كانت انعكاسات "اتفاقية عدن" واسعة، ومثلت تحولا كبيرا وجذريا في مجمل الأوضاع على الساحة اليمنية وعلى علاقة المؤتمر الشعبي بالحزب الاشتراكي اليمني، وتم من خلالها تجاوز الاطروحات الكونفدرالية أو الانتقالية الأخرى، مثل مقترحات دمج بعض الوزارات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وجاء التجاوز من خلال الاتصال المباشر مع الدستور الذي يعتبر الوثيقة الحقيقية التي تضمن إنشاء دولة الوحدة وتحدد بوضوح هوية النظام السياسي ومؤسساته ووظائفه وعلاقته الخارجية[٣]. ويعتبر اتفاق عدن امتدادا للاتفاقيات السابقة ولا يعد اتفاقا جديداً، ولكنه منفذ لروح الاتفاقيات الوحدوية السابقة مع تعديلات محدودة تطلبتها الظروف والمستجدات[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص٨٢.

* حول الحوار الذي دار بين الرئيس علي عبد الله وبين علي سالم البيض وبين قيادات الحزب الاشتراكي يمكن الرجوع إلى: رياض الريس، مرجع سابق، ص ص ٨٤- ٨٥.

(٢) سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٤) المرجع السابق، ص١٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجتمعت "لجنة التنظيم السياسي الموحد" واقتصر الحوار الحزبي بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي على المواضيع المتصلة بالحريات السياسية التي حددت في الآتي[١]:

مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية. ٢- مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات. ٣- مشروع الميثاق الوطني. ٤-إعداد تصور محدد لوضع القوات المسلحة من العمل السياسي.

وتم تكليف اللجنة بتنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية وإشراكها في مناقشة المشاريع السابقة. وخلال الفترة ٨-١٠/يناير/١٩٩٠م عقدت لجنة التنظيم السياسي اجتماعاتها التي كرست لبلورة أسلوب الممارسة السياسية. وبعد حوار طويل تم الاتفاق على احتفاظ المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الوطنية في ممارسة نشاطها السياسي*. وتظل الصيغة الجبهوية العريضة منوطة بقناعة الأطراف السياسية أمراً متاحا وطوعيا[٢]. وعقدت اللجنة دورتها الأخيرة خلال الفترة ٣-٥/مايو/١٩٩٠م، واختلفت مجريات الأمور فيها كثيرا عن السابق، حيث تم استبعاد تسمية الجانب الشمالي والجانب الجنوبي، وعملت اللجنة كفريق واحد، وتم إقرار عدد من المشروعات هي[٣]: ١- مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

٢- مشروع وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية. ٣- مشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وفي ابريل/١٩٩٠م تم في صنعاء اجتماع موسع لقيادتي الشطرين، وتم الاتفاق على تنظيم الفترة الانتقالية وإعلان الجمهورية اليمنية، وقد نصت بنود الاتفاق على العديد من النقاط منها[٤]:

١- قيام وحدة اندماجية بين شطري اليمن تذوب فيها الشخصية الدولية لكليهما في شخص دولي واحد يسمى "الجمهورية اليمنية".

---

(١) سعيد الجناحي، المؤتمر وتجربة الحوار الوحدوي، مرجع سابق، ص٢٠.

* اختلف الشطران في توقيت العمل بالتعددية، حيث أقر الجنوب العمل بها قبل الوحدة بأشهر وسمح للأحزاب بالظهور، وتمثل موقف الشمال في أن إقرار التعددية أمر مرتبط بإعلان الوحدة وليس قبلها، وتم تفسير هذا الأمر من خلال معارضة دستور البلاد للعمل الحزبي بكل أشكاله: حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص ٢٢٩- ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

(٣) للاطلاع على محضر اجتماع اللجنة وما تم الاتفاق عليه بصورة كاملة انظر: سعيد الجناحي، الحركات الوطنية من الثورة إلى الوحدة، مرجع سابق، ص ص ٦٩٥- ٦٩٦.

(٤) سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ص ١٤٨- ١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- يتكون في الفترة الانتقالية مجلس رئاسة من خمسة أشخاص ينتخبون في أول لقاء لهم رئيسا للمجلس ونائباً للرئيس، ويتشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى ويؤدى أمامهم اليمين.

٣- تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية من كامل أعضاء مجلس الشعب والشورى مضافا عليهم ٣١ عضوا يختارهم مجلس الرئاسة. وقد وزعت ٣١ مقعدا على الأحزاب التي خارج السلطة والشخصيات الوطنية.

واتفق الطرفان على أن يتم الإعلان عن قيام "الجمهورية اليمنية" في ٣٠/نوفمبر/١٩٩٠م، إلا أن الدعاوى والفتاوى التي أخذ يصدرها المعارضون لدستور دولة الوحدة تحت حجة أن الدستور علماني ويناقض العقيدة، إضافة إلى الأحداث العالمية والعربية المتلاحقة، والتي كانت تعتبر مناخا مناسبا لتحقيق الوحدة، أدت إلى تعجيل إعلان قيام الوحدة إلى ٢٢/مايو في محاولة لتجنيب الوحدة أي تعقيدات، والاستفادة من الأوضاع الدولية المناسبة. وقد عقد "مجلس الشورى" جلسته في ٢١/مايو وسط شائعات عن رفض المجلس المصادقة على مشروع الدستور، وفي الجلسة ألقى الرئيس "علي عبد الله" كلمة قال فيها "أرجو من الأخوة في مجلس الشورى أن يضطلعوا بهذه المسؤولية التاريخية وأن يستكملوا إجراءاتهم الدستورية، وأترك لكم هذا الأمر وأحملكم مسؤولية قيام الجمهورية، وليس عندي جديد أطرحه عليكم إلا أني أتيت لأضعكم في الصورة حول هذه الإجراءات. وأستأذن المجلس سأغادر المجلس متوجها إلى عدن ومعى كل المسؤولين .. وأدعو مجلس الشورى والطائرات جاهزة لمن يرغب أن يشارك في هذا الحدث التاريخي، وهذا بعد أن تضعوا قراركم التاريخي لأنكم مصدر السلطة وأصحاب القرار الأول والأخير. إذا قرر المجلس ألا تقام الوحدة سأعود وأنتم أصحاب القرار لا ينازعكم أي منازع ولا أحد يتدخل في شؤونكم..!!"

وقد حضر الجلسة ١٥٣ عضواً من مجموع أعضائه البالغ عددهم ١٥٩ عضوا، وصوت لصالح المشروع وللفترة الانتقالية وإعلان الجمهورية ١٢٤ عضواً بينما رفض وامتنع وغاب عن التصويت ٣٥ عضوا[١].

وفي "عدن" تم الإعلان عن قيام "الجمهورية اليمنية" في ٢٢/مايو/١٩٩٠م وتم إنزال علمي الشطرين ورفع علم الوحدة، وتم اختيار "مجلس رئاسة" من خمسة أعضاء، تولى الفريق "علي عبد الله صالح" رئاسته وتولى "علي سالم البيض" منصب نائب رئيس المجلس. واستطاع

(١) المرجع السابق، ص ص ١٤٩- ١٥٠، وكذلك: حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"المؤتمر الشعبي العام" خلال ٨ سنوات من تشكيله أن يصوغ تجربة هامة على كل المستويات، تجربة نقل بها اليمن من أتون الصراع والاقتتال إلى رحابة الاستقرار والأمن والوحدة. متخطيا جمود الزمن وقسوة الواقع وكثرة التحديات والعقبات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة الفصل الثالث

أدى " المؤتمر الشعبي العام" دوراً هاماً وأساسياً في استقرار الأوضاع السياسية والأمنية قبل الوحدة، ورغم النهج السياسي الذي سار عيه المؤتمر كتنظيم سياسي عام ووحيد على الساحة السياسية إلا أنه كان معبراً عن إجماع مختلف الأحزاب والتيارات السياسية التي وجدت على الساحة.

ولقد تحددت بنية المؤتمر التنظيمية وهيكليته من واقع الدور السياسي الذي لعبه، فتشكلت تكويناته القيادية أولاً، ثم تكويناته القاعدية، وتولى رئيس الجمهورية باعتباره رمزاً للإجماع والوحدة الوطنية العديد من المناصب القيادية الرئيسية، وعبرت لوائحه ونظمه عن هامشية التكوينات القاعدية، وعدم وجود تأثير لها أمام تأثير وسيطرة التكوينات القيادية التي تمتعت بصلاحيات شاملة. وكان الانتساب إليه أمراً صعباً ويعد مسؤولية رسمية وشعبية، ورغم ذلك لعب المؤتمر الشعبي دوراً هاماً ومؤثراً على الساحة السياسية في ظل انفراده بالعمل السياسي، وعمل على توعية المواطنين بالميثاق وبناء كوادره وتأهيلها، وتولى العديد من الاختصاصات والصلاحيات التي تتولاها السلطة التشريعية والتنفيذية، وفي مسار تحقيق الوحدة اليمنية لعب المؤتمر دوراً رئيسياً ضاغطاً باتجاه تحقيق " الوحدة اليمنية" ، وتميزت مواقفه وتصوراته بالجدية التامة، وتجاوزت مختلف الأطروحات الوحدوية، السابقة، وهو أمر أدى في الأخير إلى قيام دولة الوحدة.

لم يكن تحقيق الوحدة اليمنية نهاية لدور المؤتمر بل بداية لدور آخر وفي ظل وضع آخر مختلف عن الوضع الذي تشكل ونشط فيه ، وهذا ما سيتم تناوله في الفصلين القادمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النظام السياسي و التعددية الحزبية في ظل دولة الوحدة

كان من أهم الإنجازات التي تحققت في اليمن خلال القرن الماضي قيام الوحدة اليمنية ، التي ناضل اليمنيون طويلاً من أجل تحقيقها ، وقد ظلت الوحدة اليمنية مطلباً شعبيا أساسياً لم يتم تحقيقه إلا في بداية عقد التسعينات. وقد كان لقيام دولة الوحدة أبعاد داخلية وخارجية عديدة، ومن أهم ابعادها الداخلية: قيام نظام سياسي تعددى يختلف بصورة كلية عن الأنظمة السياسية التي كانت موجودة في شمال وجنوب اليمن قبل الوحدة.

ولقد مرت دولة الوحدة بالعديد من التحديات والأخطار خلال عقد التسعينات وخاصة في النصف الأول منه، كان أخطرها محاولة الانفصال. وقد رافق قيام دولة الوحدة ظهور الأحزاب السياسية التي ظلت طوال سنوات التشطير محظوراً نشاطها في كلا الشطرين، وتمتعت بعد الوحد بكامل الحرية. وقد مرت بعدة محطات للفرز والتصفية أدت إلى تحديد حجمها ودورها السياسي.

المبحث الأول

التطورات السياسية

شهدت دولة الوحدة منذ قيامها العديد من الأحداث السياسية الهامة والمؤثرة لعل من أهمها الأزمة السياسية الحادة التي حدثت بعد فترة قصيرة من قيامها، ومحاولة الانفصال التي نجم عنها اندلاع حرب الانفصال، إضافة إلى التدخلات الخارجية في تلك االأحداث، ومن الأهمية بمكان ايضاح الملامح الأساسية للنظام السياسي لدولة الوحدة قبل تناول التطورات السياسية لكون ذلك يوضح كثيرا طبيعة وأبعد تلك التطورات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الملامح الأساسية للنظام السياسي

قامت دولة الوحدة بعد سنوات طويلة من الصراع السياسي بين شطري اليمن، وقد تم خلال ذلك وضع دستور دولة الوحدة. وإذا نظرنا إلى هذا الدستور نجد أنه كان دستوراً توفيقياً، قرب بين وجهات نظر الشطرين قدر الامكان . وقد حدد سلطات الدولة وصلاحياتها بصورة غير متوازنة ، الأمر الذي دعا إلى تعديله . وقد وضع القواعد الأساسية للنظام السياسي بصورة تختلف تماما عن القواعد التي كان معمول بها في شطرين قبل الوحدة.

التعددية الحزبية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

قامت " الجمهورية اليمنية" بعد سنوات من الصراع السياسي والعسكري بين شطري اليمن وكان الأخذ بالتعددية الحزبية من حيث المبدأ غير واضح في اتفاقيات ومباحثات الوحدة السابقة لعام ١٩٨٩م ولم تتضح إلا في المباحثات الأخيرة التي نتج عنها الربط العضوي بين الوحدة والديموقراطية[١].وكان في مقدمة التحولات التي تمخضت عنها الوحدة انتهاء مرحلة هيمنة التنظيم السياسي الواحد على مقاليد الحياة السياسية، وقد ترافق الأخذ بالتعددية مع ضغوط مارستها الأحزاب*والشخصيات الوطنية بصورة مباشرة وغير مباشرة، فالظهور الفعلي للأحزاب كان دافعا للأخذ بالتعددية إضافة إلى أن التعددية شكلت خلاصاً من الضغوط المتعاكسة والمتناقضة في أهدافها[٢] والتي ظهرت داخل إطار " المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي". لقد أوحت دولة الوحدة للكثيرين بضرورة تصحيح كل الأخطاء التي مورست في السابق، والسماح لمختلف القوى السياسية بالمشاركة في عملية بناء دولة الوحدة[٣].

وانسجم الأخذ بالتعددية مع المتغيرات الكبرى التي حدثت في البيئة الدولية العالمية وقوامها شيوع الديموقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وآليات السوق. ولقد كان خيار

---

(١) الهام مانع، مرجع سابق، ص ٢١٩.

*بادرت عدة أحزاب سياسية في الجنوب والشمال إلى الإعلان عن نفسها، ورفعت سبعة أحزاب سياسية مذكرة إلى اجتماع قيادتي الشطرين في ١٩/ابريل/١٩٩٠م تضمنت المطالبة بالإعلان الفوري عن الحريات والديموقراطية بما في ذلك التعددية وإصدار قانون بذلك: فضل محسن العبدلي، التحول الديمقراطي في ا ليمن (١٩٩٠-١٩٩٥م) ، دون مكان نشر، دون دار نشر، دون رقم طبعة، دون سنة نشر، ص ١٦٢.

(٢) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعددية خياراً قوياً وفارضا نفسه ومثل مخرجاً لحالة التأزم التي لازمت علاقة التيارات في مواجهة كل منها للآخر سواء لأسباب تاريخية أو أيديولوجية ، ففي ظل التعددية يصبح من حق الجميع التعبير عن أنفسهم وإعادة تقييم مواقفهم وحساباتهم(١).

دستور الجمهورية اليمنية " مدخل":

واجه دستور دولة الوحدة أثناء عملية صياغته وإقراره صعوبات وتحديات مختلفة، فخلال ما يقارب ١٧ سنة عقدت اللقاءات المشتركة بين المسؤولين في الشطرين وبذلت الجهود المضنية، من أجل إنجازه والمصادقة عليه، ولم يتم ذلك إلا في لقاء " عدن" في ٣٠/نوفمبر/١٩٨٩م(٢)، وعقب ذلك أقرته السلطتان التشريعيتان في الشطرين.

لقد كان من نتائج تباين نظامي الحكم في الشطرين قبل الوحدة محاولة أعضاء لجان إعداد مشروع الدستور جعله دستوراً توفيقياً للآراء والاتجاهات السياسية والتنظيمية المختلفة لكلا الشطرين(٣)، وهذا أوجد تعارضاً بين أساس الدولة وطبيعة نظام الحكم، وقد تم تعديل الدستور خلال عقد التسعينات مرة واحدة في ٢٩/سبتمبر/١٩٩٤م، وتم فيها تعديل ٥٢ مادة وإضافة ٢٩ مادة وشطب مادة، واحدة، وبلغ عدد مواده بعد ذلك ١٥٩ مادة(٤). وأحدثت التعديلات تغيرات هامة في بعض جوانب النظام السياسي وسلطات الدولة والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاستفتاء على الدستور

كانت عملية الاستفتاء على " الدستور" من أهم الأحداث التي شهدتها اليمن بعد الوحدة، وعبرت عن تفاعل المجتمع اليمني بما نتج من حراك سياسي واسع على كل المستويات .

أثار " الدستور" قبل طرحه للاستفتاء خلافات حادة بين مختلف الأحزاب السياسية التي تجمعت في تكتلين* تكتل يرفض إجراء الاستفتاء عليه قبل تعديله ، وحدد موقفه من " الدستور" وضرورة تعديله في عدة نقاط منها أن" الدستور" صادر عن فكرتين متناقضتين لذلك

---

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢) احمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، صنعاء، دار الشوكاني، ط٢، ١٩٩٧م، ص٣٧.

(٣) للإطلاع على مختلف أسباب التعديل انظر: مكتب رئاسة الجمهورية عشرون عاماً من العطاء، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٤) دستور الجمهورية اليمنية، طبعة منشورة من قبل مجلة الثوابت ، صنعاء، كتاب الثوابت، الكتاب ١٦، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت ، ٢٠٠٢م، الصفحة الأولى.

* تتصف التكتلات بعدم استمرارها لفترات طويلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالغموض يعتريه ، لكونه جاء نتيجة الحوار بين القيادتين السياسيتين قبل ١٨ عاماً، ولم يتضمن أية نصوص واضحة تبين خضوع الدولة للقانون كما أنه تجاوز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتجاهل أهم خصائص الشعب وهو تمسكه الشديد بدينه وشريعته، وأنه لا يقبل أن يحكم بغير شرع الله، وأهمل وضع قواعد عامة للحريات، وخاصة الحريات السياسية كأحد المقومات الأساسية للنظام السياسي والدستوري ، ولا يوجد ما يدل على أن البناء السياسي قائم وفقاً للخيار الديموقراطي الذي يقوم على التعددية الحزبية، وحق الأحزاب في تداول السلطة سلمياً عبر الانتخابات العامة، وتبنى هذا الموقف ١٤ حزباً** منها " التجمع اليمني للإصلاح"(١) الذي يعتبر الممثل الرئيسي للتيار المحافظ.

والتكتل الآخر يرفض تعديل " الدستور" في تلك المرحلة، ومن مبرراته لذلك أن " الدستور" هو القاسم المشترك بين القوى الوطنية ويعبر عن الحد المشترك في طموحات الجميع، وقد حوى الثوابت الأساسية والقيم الأهم بالنسبة للشعب اليمني ، وهو دستور اسلامي، لأنه يعبر بوضوح أن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهو دستور ديموقراطي، لأنه كفل حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً وكفل حقوق الإنسان والحريات العامة، والدستور ليس نصا قرآنياً مقدساً لا يجوز تعديله ولكن لا يملك أحد في الظروف القائمة فتح باب التعديل فيه، لأن السلطة الدستورية التي تملك هذا الحق " مجلس النواب" لم يتم انتخابها بعد، ومن ثم فإن الدعوة إلى تعديل الدستور الآن سوف تؤدي إلى نتائج تضر بالمسيرة الديموقراطية ذاتها، وهو أمر مرفوض، وقد تبنى هذا الموقف ١٠ أحزاب*** منها " المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني"(٢).

دخل الطرفان في صراع سياسي شديد وقد دعا التكتل الأول إلى التصويت "بلا" للدستور، ودعا الآخر إلى التصويت "بنعم"، واستخدمت " كل الوسائل الإعلامية والسياسية والأساليب المختلفة كالمظاهرات والملتقيات الجماهيرية" كما أصدرت الفتاوى الدينية من أجل إقناع الشارع والتأثير عليه(٣).

** وضم هذا التكتل الأحزاب المحافظة وتنظيمات ناصرية وبعثية وأحزاب إضافة إلى عدد من العلماء: حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

*** ضم هذا التكتل الأحزاب القومية والديموقراطية والإصلاحية وتنظيمات ناصريه وبعثية وأحزاب ذات نظرة دينية معتدلة : حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ص ١٥١-١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل الصراع حول الدستور أول تفاعل سياسي في تاريخ دولة الوحدة، اختبرت فيه الأحزاب إمكانيتها وقدرتها على ألتاثير وتحريك المجتمع . وأجرى الاستفتاء خلال يومي ١٥-١٦/ مايو /١٩٩١م ، وأعلنت نتيجته في ٢١/مايو حيث بلغ عدد الذين قالوا " نعم " "للدستور" ١٣٤١٢٤٧ مستفتى بنسبة ٩٨,٣% من إجمالي المستفتين الذين بلغ عددهم ١٣٤٦٤٧٨ مستفتى ، وبلغ عدد الذين قالوا " لا" لدستور ٢٠٤٠٩ مستفتى بنسبة ١,٥% ، والأوراق الباطلة ٣١٣٢[١]. وانهت هذه النتيجة الصراع حول الدستور، وأكدت وقوف الشعب اليمني كاملاً مع الوحدة.

الأسس السياسية للدولة:

نص دستور ١٩٩١م على أن " الجمهورية اليمنية" دولة مستقلة ذات سيادة"، ونص على أن الدين الإسلامي دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وفي التعديل الدستوري الذي تم عام ١٩٩٤م تم توضيح هوية "اليمن" ينص على أن " الجمهورية اليمنية" دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ أو لا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية"[٢].وتم النص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات[٣].

مبدأ الفصل بين السلطات:

أشارت العديد من مواد دستور ١٩٩١م إلى الفصل بين السلطات ، فتم التأكيد على أن " الشعب" هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر، أو غير مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، وعن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة ، وأشار الدستور إلى أن " مجلس النواب" هو الهيئة التشريعية في البلاد، وأنه الذي يقرر القوانين والسياسة العامة للدولة والميزانية العامة والحساب الختامي ، كما يمارس التوجيه والرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية ، فيحق له سحب الثقة من الحكومة، بعد استجواب رئيس الوزراء، وأشار الدستور إلى أهمية أن يقدم ثلث

(١) سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ٢٤٦.
(٢) دستور عام ١٩٩٤م، المادة ١.
(٣) دستور عام ١٩٩٤، المادة ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعضاء " مجلس النواب" على الأقل طلباً باستجواب الحكومة حتى يكون ذلك قانونياً، ويتم سحب الثقة من الحكومة بأغلبية أعضاء المجلس[١].

يعتبر مجلس النواب ذا حصانة شديدة من عملية الحل ، فلا يحق لمجلس الرئاسة حله إلا بعد سلسلة من الإجراءات ، أولاً يجب استفتاء الشعب في الأسباب الداعية إلى الحل ، وفي حال وافق المستفتون على عملية الحل، يصدر قرار الحل متضمنا دعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، وإذا لم يشمل قرار الحل الدعوة إلى إجراء الانتخابات، أو لم تجر الانتخابات، اعتبر قرار الحل باطلاً وينعقد المجلس بقوة القانون[٢]، وفي إشارة غير مباشرة للفصل بين السلطات نصت المادة ٦٢ من دستور ١٩٩١م على أنه " لا يجوز لعضو مجلس النواب أن يتدخل في الأعمال التي تكون من اختصاصات السلطتين التنفيذية والقضائية[٣].

نصت المادة ١٢٠ من الدستور على أن السلطة القضائية سلطة مستقلة في أداء مهامها والقضاة مستقلون لا سلطات عليهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون[٤]. ونصت المادة ٨٢ من دستور ١٩٩١م على أن رئاسة الجمهورية يمارسها "مجلس رئاسة" مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم " مجلس النواب"، واختيار هذا النمط لرئاسة الدولة قد يكون نابعا من الرغبة في اشراك قيادتي الشطرين في رئاسة الدولة. وقد قسم الدستور السلطة التنفيذية إلى فرعين الأول "مجلس الرئاسة" ومدته خمس سنوات، والثاني حكومة مسؤولة أمام برلمان. وأجاز الجمع بين عضوية "مجلس النواب" وعضوية "مجلس الوزراء"، وهذا الأمر من سمات الأنظمة البرلمانية . ومن حيث اقتراح القوانين فيحق للسلطة التنفيذية اقتراح مشاريع القوانين أو طلب تعديلها ، ويعطي الدستور "مجلس الرئاسة" حق الاعتراض على مشاريع القوانين، إلا أن الكلمة النهائية في القانون تكون " لمجلس النواب" ، ولا يستطيع " مجلس الرئاسة" أيقاف صدور القانون وافق عليه " مجلس النواب" للمرة الثانية[٥]. ولا يملك

---

(١) دستور عام ١٩٩١م، المواد ٧٣-٧٤-٧٥.

(٢) دستور عام ١٩٩١م، المادة ٧٨.

(٣) دستور عام ١٩٩١م، المادة ٦٢، وكذلك دستور عام ١٩٩٤م، المادة ٧٨.

(٤) دستور عام ١٩٩١م، المادة ١٢٠.

(٥) دستور عام ١٩٩١م ، المادة ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"مجلس الرئاسة" الحق في دعوة "مجلس النواب" لأدوار الانعقاد العادية وغير العادية باستثناء حقه في دعوة المجلس لأول اجتماع له بعد انتخابه[١].

لقد أعطى دستور ١٩٩١م السلطة التشريعية أهم مظاهر الرقابة على السلطة التنفيذية والمتمثل في سحب الثقة من الحكومة، كما منحها حق وضع القوانين والسياسات، ولم يعط الحكومة المظهر المقابل والمتمثل في حل المجلس، وهذا الأمر أدى إلى وجود تناقض وتعارض واضح، وجعل الدستور من الناحية النظرية معيباً ومن الناحية العملية مستحيل التطبيق[٢]. وقد سكت الدستور عن الدورات التي يحق لمجلس الرئاسة توليها.

أثر التعديلات الدستورية على سلطات الدولة:

أشار دستور ١٩٩٤م المعدل إلى "مجلس النواب" باعتباره السلطة التشريعية ، وكان قد أشار إليها دستور ١٩٩١م، باعتباره الهيئة التشريعية، وذلك كان يمثل مظهراً من مظاهر حكومة الجمعية. وأخذ الدستور بمبدأ الفصل النسبي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتبعاً للتعديل اصبحت السلطة التشريعية هي التي تقر القوانين وتقر السياسة العامة للدولة ، وكانت في دستور ١٩٩١م تقرر القوانين والسياسة العامة، وهذا الأمر لم يكن يتفق مع المادة ٩٤ من نفس الدستور والتي منحت مجلس الرئاسة والحكومة وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها[٣]، ولقد عمل الدستور على الفصل المرن والمتوازن بين السلطات في نظام نصف رئاسي[٤].

لم تغير التعديلات الدستورية من ثنائية السلطة التنفيذية ، ولكنها غيرت من طبيعة رئاسة الدولة، فأصبحت رئاسة الدولة فردية يمارسها "رئيس الدولة"، ونصت المادة ١٤٠ من الدستور بعد التعديل "يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب "رئيس الجمهورية" ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور" . وأشارت المادة ١٠٥ من دستور ١٩٩٤م إلى أن "رئيس الجمهورية" هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفق الشروط الدستورية.

ولتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أقر الدستور انتخاب الرئيس بصورة مباشرة من قبل الشعب، وحددت المادة ١١١ من دستور ١٩٩٤م عدد الدورات التي

---

(١) مطهر العزى، المبادئ الدستورية العامة والنظام الدستوري في الجمهورية اليمنية، صنعاء، دار الجامعات اليمنية، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٢٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٤١٠.

(٤) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحق "لرئيس الجمهورية" توليها في دورتين رئاسيتين، كل دورة خمس سنوات شمسية[١]. وقررت المادة ١٢٥ من الدستور على أن " ينشأ بقرار من "رئيس الجمهورية" مجلس استشاري ، من ذوي الخبرات والكفاءات التخصصية ، لتوسع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية المتوفرة في مختلف المناطق اليمنية"، ويقوم هذا المجلس بمهام ذات طابع استشاري.

التعددية الحزبية في الدستور:

لم ينص دستور ١٩٩١م على التعددية الحزبية، واعتبرت المادة التي تمنح المواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ونقابيا وفي تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية تقر بالتعددية الحزبية، ويلاحظ أن المادة قد وضعت في شكل مرن يمكن معه تأويلها بأكثر من وجه، وهذا الأمر يسهل للسلطة تكييف واقع التنظيمات السياسية والاجتماعية حسب مقتضيات ما تراه وتسعى إلى تحقيقه حتى ولو كان ذلك حظر النشاط الحزبي[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي التعديل الدستوري الذي أجرى على مواد الدستور عام ١٩٩٤م تم إضافة المادة الخامسة إلى مواد الدستور والتي نصت على أن: " يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات ولا يجوز تسخيرالوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين"، وقد أكد هذا النص الأخذ بالتعددية الحزبية بصورة واضحة وصريحة، ومما يميزه أن المشرع قرر أن الهدف من التعددية هو تداول السلطة سلميا أي الحيلولة دون تولي السلطة عن طريق الانقلاب أو التآمر أو استخدام العنف بكل أشكاله[٣]. وهذا الأمر جعل إمكانية الانقلاب على التعددية مستقبلاً أمراً صعباً.

---

(١) دستور عام ١٩٩٤م، المادة ١١١.

(٢) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٣) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديث، صنعاء، قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء، دار الافاق للطباعة والنشر. ط١، ١٩٩٦م ، ص ١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأوضاع السياسية والتدخلات الخارجية

أثرت الأحداث السياسية المتتالية التي شهدها اليمن بعد الوحدة على مختلف جوانب الحياة، وأدت الإزمة السياسية وحرب الانفصال إلى انعكاسات مختلفة طالت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وقد تعرضت اليمن لسلسلة من التدخلات من التدخلات التي كان لها أبعاد خطيرة على ألأمنه واسقراره.

أولاً: التفاعلات السياسية الداخلية

جميع الحقوق محفوظة

أخذت القيادة اليمنية بعد قيام دولة الوحدة في ٢٢/مايو/١٩٩٠م تركز على بناء مؤسسات الدولة ووضع الأنظمة القانونية الخاصة بها، وحل الإشكاليات والتناقضات الناجمة عن فترة التشطير. وتم تقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية بين" المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني" على أساس المناصفة، فحصل المؤتمر على رئاسة "مجلس الرئاسة" الذي تولاه "علي عبد الله صالح" وعضوية كل من "عبد الكريم الأرياني" وعبد العزيز عبد الغني"، وحصل الحزب الاشتراكي على منصب نائب رئيس "مجلس الرئاسة" الذي تولاه "علي سالم البيض" وعضوية "سالم صالح محمد". وفي مقابل حصول المؤتمر على رئاسة "مجلس الرئاسة" حصل الحزب الاشتراكي على رئاسة مجلس الوزراء الذي تولاه "حيدر أبو بكر العطاس"، ورئاسة مجلس النواب، وتم تقاسم المناصب الحكومية الأخرى مناصفة(١).

ظهرت مسألة تنظيم "العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي" في خضم التوجه إلى الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية. وكان من الطبيعي أن يتباحث الحزبان في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بينهما نظرا لكونهما الحزبين الحاكمين من جهة، ومن جهة أخرى لكونهما أكبر تنظيمين سياسيين في البلاد، ويتحملان العبء الأكبر في استكمال بناء الدولة اليمنية الموحدة(٢). ولم تسر الأحداث كما كان يريد الحزبان، فبروز" التجمع اليمني للإصلاح" على الساحة السياسية بقوة وقدرته على التأثير كان أمرا مربكا للعلاقة بينهما. وكانت مسألة

(١) علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ١٠، سلسة تصدر عن مجلة الثوابت، ط١، ١٩٩٧م، ص١٨٤.

(٢) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دمج الجيش، وحوادث الاغتيالات السياسية، وكيفية ضبط الأوضاع الأمنية إضافة إلى مسائل أخرى أمرا مثيرا للتوتر بينهما[١]. وتعد مسألة الفترة الانتقالية والانتخابات النيابية من أكثر المسائل التي أثارت خلافات خاصة مع اقتراب نهاية مدة الفترة الانتقالية والتي كان محدداً انتهاؤها في ٢٢/نوفمبر/١٩٩٢م، وضرورة إجراء الانتخابات النيابية. وقد تقدم الحزب الاشتراكي بعدد من الشروط التي تهدف إلى تأكيد حقه في المكاسب التي حصل عليها نتيجة اشتراكه في تحقيق الوحدة، وتجنبه الالتزام بنتائج الانتخابات التي قد تؤدي إلى تراجع دوره*. ونتيجة لعدم الوصول إلى اتفاق حولها، أصدر "مجلس الرئاسة" بيانا أعلن فيه تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر، على أن تجرى الانتخابات، في ٢٧/ابريل/١٩٩٣م، واستمرت تبعا لذلك حالة التقاسم للسلطة بين المؤتمر والحزب الاشتراكي.

الانتخابات النيابية الأولى إبريل/١٩٩٣م:

أجريت الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في ٢٧/ابريل/١٩٩٣م، وبلغ عدد المرشحين لمقاعد المجلس البالغة ٣٠١ مقعد ٣١٨١ مرشحا ومرشحة بينهم ٢١٣ مرشحا ومرشحة عن اثنين وعشرين حزبا، و ١٩٦٨ مرشحا ومرشحه مستقلين. وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ١٨٥و ٢٧١و ٢ ناخبا وناخبة، يمثلون ما نسبة ٨٤,٥% من إجمالي عدد الناخبين المسجلين[٢] وقد شهد الكثير من المراقبين الدوليين بنزاهة الانتخابات ووصفت بأنها " الانتخابات الأكثر ديموقراطية في العالم العربي"[٣].

وكانت نتائج الانتخابات على النحو الآتي[٤]:

١- "المؤتمر الشعبي العام"	١٢٢ مقعدا
٢- "التجمع اليمني للإصلاح"	٦٣ مقعدا
٣- "الحزب الاشتراكي"	٥٦ مقعدا
٤- "المستقلون"	٤٨ مقعدا
٥- "حزب البعث العربي الاشتراكي"	٧ مقاعد

(١) للمزيد انظر: المرجع السابق ص ص ٢٦٥- ٢٦٦.

* حول الشروط التي تقدم بها الحزب الاشتراكي والدوافع التي أدت به إلى تقديمها، انظر ص من نفس الدراسة.

(٢)عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق ، ص١٧٠.

(٣) مارك ف. كاتز، القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن، مارك ف كاتز ، القوى الخارجية والحرب الاهلية في اليمن ،(ندوة)حرب اليمن الاسباب والنتائج ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٥م ص ١٠٣.

(٤) مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاما من العطاء، مرجع سابق، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- "حزب الحق" ٢ مقاعد

٧- "تنظيم التصحيح الشعبي الناصري" ١ مقعد

٨- "الحزب الديموقراطي الناصري" ١ مقعد

٩- "التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري" ١ مقعد

ومن خلال نتائج الانتخابات يمكن ملاحظة الآتي: تغيير الموازنة داخل السلطة من خلال صعود "التجمع اليمني للإصلاح" إلى السلطة وحصوله على المرتبة الثانية، وحصول "المؤتمر الشعبي العام "على المركز الأول وبفارق كبير عن "التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي"، ونزول الحزب الاشتراكي إلى المرتبة الثالثة، رغم حصوله على معظم المقاعد في المحافظات الجنوبية واستطاع "حزب البعث العربي الاشتراكي" " وحزب الحق" والتنظيمات الناصرية من إثبات دورها من خلال حصولها على عدد من المقاعد. وبشكل عام أبرزت النتائج أن المقاعد في المحافظات الشمالية توزعت بنسب مختلفة بين ثمانية تنظيمات سياسية إضافة إلى المستقلين، بينما كانت جميع المقاعد في المحافظات الجنوبية والشرقية من نصيب "الحزب الاشتراكي". باستثناء ثلاثة مقاعد "للمؤتمر". وهذا الأمر يعود إلى عدة أسباب أهمها فشل الأحزاب في الانتشارفي مختلف محافظات الجمهورية[١].

رفض "الحزب الاشتراكي" الخضوع لنتائج الانتخابات، وطالب بالمحافظة على نفس مستوى تقاسم السلطة السابق بينه وبين "المؤتمر"، الأمر الذي أثار إشكالية كبيرة، تم التغلب عليها بعد أن وافق "المؤتمر" على التنازل عن بعض مكاسبه السياسية في السلطة لصالح الحزب "الاشتراكي". تشكل الائتلاف الحكومي من الثلاثة الأحزاب "المؤتمر، الاشتراكي، الإصلاح" وفق الآتي[٢]: مجلس الرئاسة برئاسة "المؤتمر الشعبي العام" وضم :

١- "علي عبد الله صالح" رئيس مجلس الرئاسة/ الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

٢- "علي سالم البيض" نائب رئيس مجلس الرئاسة/ الأمين العام للحزب الاشتراكي.

٣- "عبد المجيد الزنداني" عضوا/ التجمع اليمني للإصلاح.

٤- "عبد العزيز عبد الغني" عضوا/ الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام.

---

(١) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢١٥- ٢١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- "سالم صالح محمد "عضوا/ الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

وتشكلت "هيئة رئاسة مجلس النواب" " برئاسة التجمع اليمني للإصلاح" بينما تشكل "مجلس الوزراء" برئاسة "الحزب الاشتراكي".

لم يؤد تشكيل "مجلس الرئاسة" والحكومة إلى نهاية الأزمة السياسية التي ظهرت قبل الانتخابات، وظهر ذلك من خلال رفض "علي سالم البيض" أداء القسم الدستوري "أمام مجلس النواب"، واعتكافه في "عدن" للمرة الثالثة بعد الزيارة التي قام بها إلى "الولايات المتحدة الأمريكية"، والتي أجرى خلالها مقابلة مع نائب الرئيس الأمريكي "آل غور" خارج الإطار الرسمي"[١]. استمر "الحزب الاشتراكي" في تصعيد الأزمة السياسية، ورافق ذلك تدفق شحنات الأسلحة إلى "ميناء ومطار عدن". وقد تدخل "مجلس النواب" في الصراع وأصدر بيان في ١٠/نوفمبر/١٩٩٣م حول الأزمة، أكد فيه على المبادئ العامة والتوجهات الهادفة إلى الحد من تداعياتها وإنهائها. وأكد البيان على التمسك بالثوابت الوطنية، وفي مقدمتها الوحدة اليمنية، واعتبر كل من يفرط فيها بأي منها مرتكبا للخيانة العظمى[٢]. وأمام هذه الخطوات اتجه "الحزب الاشتراكي" إلى إضعاف دور "مجلس النواب" الذي لا يملك فيه أغلبية مؤثرة، وذلك من خلال التصريح بعدم التزامهم بديموقراطية الأكثرية العددية، وعدم التزام وزير الدفاع بتنفيذ ما جاء في رسالة رئيس مجلس الرئاسة الخاصة بتنفيذ بيان "مجلس النواب". وقد نجح الحزب في إخراج ملف الأزمة من "مجلس النواب وهذا الأمر مكن الحزب من تهميش "مجلس النواب" في مقابل نمو شرعية جديدة كما يرى ذلك الحزب الاشتراكي أسماها"الشرعية السياسية والشعبية"، وهي شرعية تمنع المؤتمر من استخدام البرلمان ولو مؤقتا من إصدار بيانات الإدانة[٣].

طرح الحزب الاشتراكي العديد من النقاط التي طالبت بتطبيقها كشرط لإنهاء الأزمة، وفي نفس الوقت أخذ يعقد التحالفات مع الأحزاب السياسية المعارضة ومع بعض القوى القبلية، وأخذت الساحة تشهد تفاعلاً سياسياً متركزاً حول الأزمة وتداعياتها.

تكونت "لجنة حوار القوى السياسية" من الأحزاب السياسية ووضعت أمامها ١٨ نقطة تقدم بها "الحزب الاشتراكي" و ١٩ نقطة تقدم بها "المؤتمر الشعبي"، إضافة إلى ما تقدمت به المعارضة، وتم صياغة "وثيقة العهد والاتفاق"[٤]، التي تم التوقيع عليها في "عمان" في

---

(١) محمد ردمان الزرقه، اليمن: مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة، دون سنة نشر، دون دار نشر، ط٢، ١٩٩٥م، ص٤١.

(٢) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢١٩- ٢٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠/فبراير/١٩٩٤م* واعتبر المؤتمر الوثيقة هي الحد الأقصى الذي يمكن بلوغه لمعالجة الأزمة إلا أن الحزب كان قد وصل في مخططاته ومشاريعه الهادفة إلى الانفصال إلى مرحلة بعيدة وقد توجه "علي سالم البيض" فور مغادرته "للأردن" إلى "السعودية"، وتوجه "سالم صالح محمد" إلى "الكويت"، وهما طرفان يسعيان بصورة واضحة وخارجة عن المألوف إلى إعادة تشطير "اليمن"[١]. وشكل هذا التحرك ردا سياسيا على "وثيقة العهد والاتفاق"، وفي نفس ليلة توقيع "وثيقة العهد والاتفاق" تحركت وحدات عسكرية يسيطر عليها "الحزب الاشتراكي" بهدف تطويق الوحدات العسكرية التي انتقلت من المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية. وأدى هذا التحرك إلى نشوب قتال، محدود بينها.

حرب الانفصال:

يعتبر شهر مارس/١٩٩٤م شهر الاستعداد للحرب، بعد أن اقتنع الرئيس "علي عبد الله صالح" أن "الحزب الاشتراكي" مصمم على المضي في مخططاته الانفصالية إلى نهايتها، وكان "علي سالم البيض" قد أعلن في ١٦/مارس/١٩٩٤م أنه" إذا جري استفتاء في المحافظات الجنوبية والشرقية فإن الأغالبية ستفضل العودة السابقة ليوم ٢٢/مايو/١٩٩٠م"[٢]، وطالب "الحزب الاشتراكي" بوجود قوات عربية للفصل بين المحافظات الشمالية وبين المحافظات الخاضعة لسيطرته[٣].

حدثت أول معركة واسعة بين قوات الوحدة والقوات الخاضعة للحزب الاشتراكي في ٢٧/إبريل/١٩٩٤م، بين لواءين من ألوية الدروع في إحدى المحافظات الشمالية، وفي ٤/مايو/١٩٩٤م حدثت ثاني معركة، ليفجر الموقف إثرها وبصورة شاملة. وخلال الأيام الأولى للحرب سقطت العديد من الألوية العسكرية الهامة الخاضعة للقيادة الانفصالية، التي كانت تتوقع أن يكون لتلك الألوية دورا فاعل في الحرب[٤]. وأمام الاندفاع السريع لقوات الوحدة في مقابل التراجع المذهل وغير المتوقع للقوات الخاضعة للقيادات الانفصالية، أخذت القيادة الانفصالية تبحث عن وسائل توقف ذلك الانهيار. وقام "مجلس النواب ومجلس الرئاسة" بتجريد القيادات الانفصالية من كافة مناصبها الرسمية[٥] وفرضت الحكومة اليمنية حصارا

---

* وقع على الوثيقة ٤٠ مسؤول، وحضر توقيعها ٢٠٠ شخصية: يحيى السدمي، سقوط المؤمرة، دون مكان نشر، دون دار نشر،ط١، ١٩٩٥م، ص١١٠.

(١) رياض الريس، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٢) المرجع السابق،ص١١٩

(٣) عبد الولي الشميري، الف ساعة حرب، صنعاء. مكتبة اليسر، ط١. ١٩٩٥م، ص٤٢٨.

(٤) المرجع السابق، ص ص٥١٣- ٥١٤.

(٥) فضل العبدلي، مرجع سابق، ص٢٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شديدا على التحركات السياسية للقيادات الانفصالية في الخارج، باعتبارها شخصيات لا تملك أي شرعية في تمثيل اليمن أو الحديث باسمة، وأصبحت تبعا لذلك اتصالاتهم السياسية مع الدول الداعمة لخططهم أو غيرها أكثر صعوبة وتعقيدا.

أعلن علي سالم البيض الانفصال في ٢٠/يونيو/١٩٩٤م، وهو اليوم الذي يصادف أول أيام "عيد الأضحى، وقد خلف هذا الإعلان ألماً شديداً في وجدان كل أبناء اليمن وعم الحزن مختلف المدن والمناطق اليمنية بما فيها مدينة "عدن"(١). وأدانت كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية والعربية إعلان الانفصال، وأكدت تضامنها مع الوحدة(٢). وأعلنت أربعة من الألوية الخاضعة للقيادات الانفصالية ولاءها للشرعية والوحدة ورفضها للانفصال**، وكان الرئيس علي عبد الله صالح على درجة عالية من الإدراك والمسؤولية في تحركه لحماية الوحدة والدفاع عنها وعمل على استقطاب الرأي العام اليمني بما في ذلك الأحزاب السياسية ، واستثمر إعلان الانفصال لتوجيه ضربة قوية للانفصال، إذ أكد ذلك مصداقيته في طرح الحلول خلال الأزمة(٣) وقبوله بمختلف الشروط التي قدمت ،وتجاوبه مع مختلف الوساطات التي تمت لإنهائها، وحزمه الشديد في مواجهة التمرد العسكري ومحاولة الانفصال . وقد استعان مجموعة من القادة العسكريين شماليين وجنوبيين للإشراف على قيادة العمليات العسكرية في مختلف المحافظات (٤) ، وقد لعبت الألوية الجنوبية التي انتقلت من الجنوب إلى الشمال بعد احداث ١٣/يناير/ ١٩٨٦م دوراً هاماً ومؤثراً في اسقاط مخططات الانفصال. وكان إعلان الانفصال حافزا قويا لدى قيادة دولة الوحدة للإسراع في عملية حسم الموقف عسكريا وإفشال المخططات التي أخذت تظهر لإضفاء الشرعية على محاولة الانفصال (٥).

أخذت قيادة الانفصال التي في الخارج تسعى إلى إيجاد موقف دولي يوجب إيقاف القتال. وعملت بعض الدول العربية على استصدار قرارات من مجلس الأمن توجب ذلك، وتكرس مخططات الانفصال، إلا أن مجهوداتها اصتدمت بمعارضة الدول الكبرى، وبسياسة اليمن الخارجية الناجحة في إدارة الأزمة والتي فوتت عليها تحقيق أهدافها(٦).

---

(١) محمد ردمان الزرقه، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص٥٦٤.

** الألوية التي أعلنت انضمامها إلى قوات الوحدة هي "لواء عباس، باوزيد، حنيشان، الخامس مظلات": يحيى السدمي، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٣) علي الغفاري، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٥) انظر ص من نفس الدراسة.

(٦) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص٥٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انهارت آمال القيادات الانفصالية في تحقيق أي نجاح سياسي بعد أن كانت قد فقدت الأمل في الجانب العسكري، مع دخول قوات الوحدة إلى مدينة "المكلا "في ٦/يوليو/١٩٩٤م، وفرار "علي سالم البيض" إلى "عمان". وقد سارعت بقية القيادات الانفصالية إثر ذلك إلى الفرار من "عدن" بعد أن أدركت أن دخول قوات الوحدة إليها بات وشيكاً، وبعد أن طالبهم المواطنون في "عدن" بمغادرتها*.

دخلت قوات الوحدة إلى مدينة "عدن" في ٧/يوليو/١٩٩٤م دون أي مقاومة أو ضحايا تذكر في صفوف قوات الوحدة أو المواطنين(١) منهية بذلك حرب الانفصال **، ومرسخة دعائم الوحدة بصورة تامة، بعد أن زالت أهم مظاهر التشطير والانقسام الذي كان قائما خلال السنوات التي تلت قيام دولة الوحدة. وفي نفس اليوم صدر بيان تاريخي أعلن فيه انتهاء جميع الأعمال العسكرية، وأكد على عدة نقاط منها(٢): تطبيق القرار بالقانون رقم ١ لعام ١٩٩٤م بشأن العفو العام والشامل الصادر بتاريخ ٢٣/مايو/١٩٩٤م، والاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد، وفقا لما يقرر مجلس الوزراء من ضوابط، ومواصلة الالتزام بالنهج الديموقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان، ومواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق، واعتماد مبدأ الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل أية خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف في العلاقات السياسية. وأكد البيان أن الجهود ستتركز في إعادة إعمار ما خربه المتمردون ولتثبيت الأمن والاستقرار في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية، وإعطاء مدينة عدن رعاية خاصة، وأكد البيان أن وحدة اليمن لن تكون إلا أمنا واستقرارا للمنطقة وأنها سوف تواصل العمل مع دولها ومع جميع الدول الشقيقة والصديقة لما فيه الخير لجميع الشعوب. وبهذا انتهت مرحلة الصراع السياسي الذي أثر على مختلف الأوضاع في الدولة بصورة خطيرة.

---

* حسب وصف مندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط، طالب عبد الرحمن الجفري الذي تولى إدارة الأمور في مدينة "عدن" هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع في الحكومة الانفصالية، طالبوا من المواطنون في ٦/يوليو/١٩٩٤م أن يشكلوا مقاومة ضد قوات الوحدة، فكان رد المواطنون نحن مع الوحدة ومع قوات الوحدة والأفضل أن ترحل عن المدينة" : محمد ردمان الزرقه، مرجع سابق، ص١٢٨.

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص٦٩٢.

** قدرت تكاليف الخسائر المادية للحرب بقيمة ١٠ مليار دولار : وكالة الأنباء اليمنية السبأ ، اليمن في ١٠٠ عام ، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٢) للإطلاع على نص البيان انظر: عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص٧٠٧- ٧٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطورات السياسية بعد حرب الانفصال:

كان من نتائج حرب الانفصال انهيار القدرات العسكرية للحزب الاشتراكي وضعف مكانته السياسية بعد أن ارتبط بإعلان الانفصال. وأدى ذلك إلى اختلال التوازن السياسي الذي كان قائما قبل الحرب، لصالح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح الذين توليا عملية الدفاع عن الوحدة وإدارة الصراع السياسي والعسكري في مواجهة مخططات الانفصال. وقد أدت التفاعلات السابقة إلى تقارب الحزبين، وهو تقارب بدأت ملامحه تتشكل مع تفاقم الخلاف بين الإصلاح والاشتراكي من جهة وبين الاشتراكي والمؤتمر من جهة أخرى إضافة إلى أن التوجه الجاد للحزب الاشتراكي للانفصال لعب دورا هاما في إيجاد ذلك التقارب.

أقر مجلس النواب التعديلات الدستورية في سبتمبر/١٩٩٤م بعد حوار ومشاورات بين الإصلاح الساعي إلى جعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، وبين الأكثرية الراغبة في المحافظة على كادر ديموقراطي تقدمي واسع[١]. وانتخب مجلس النواب في اكتوبر من نفس العام الرئيس علي "عبد الله صالح" رئيسا للجمهورية وفقا للتعديلات الدستورية، وصوت في المجلس لصالح الرئيس "علي عبد الله صالح" ٢٥٣ عضوا من أصل ٢٥٩ عضوا حضروا جلسة التصويت[٢].

شكل المؤتمر والإصلاح حكومة ائتلافية في ٦/ اكتوبر/١٩٩٤م[٣] بعد أن وقعوا على وثيقة ائتلاف ثنائي بينهم، وتم تقاسم السلطة على أساس "٢- ١". وركزت الحكومة الجديدة على إصلاح الأوضاع الاقتصادية والتي تدهورت خلال السنوات السابقة بصورة بالغة الخطورة. لم تمر فترة التحالف بين الإصلاح والمؤتمر دون ظهور خلافات من وقت إلى آخر. إلا أن رغبة الحزبين في تجاوز مرحلة ما بعد الحرب بأكبر قدر من التعاون والاتفاق لعبت دورا هاما في حل تلك الخلافات في سرعة. ويظهر أن الطرفين كانا مدركين لأهمية تجنيب البلاد الثورات والصراعات السياسية الحادة في تلك الفترة. ومع بدء القيد والتسجيل لأسماء الناخبين استعدادا للانتخابات النيابية الثانية، بدأت معالم التفاعل والتنافس السياسي

---

(١) شارل سان- برو، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٣) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاما، اعداد: ضياء الصلوي وعبد الملك عبد الله الثور، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢م، ص٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تظهر على الساحة. وأخذت الأحزاب تعيد تقييم وضعها ومدى قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات، وبدأت تجري حوارات فيما بينها*.

أجريت الانتخابات الثانية لمجلس النواب في ٢٧/ابريل/١٩٩٧م، وشارك فيها ١٢ حزبا من أصل ١٥ حزباً معترف بها رسميا من قبل لجنة شؤون الأحزاب**. وقاطعت الانتخابات ثلاثة أحزاب من ضمنها الحزب الاشتراكي(١). بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٢٨٢٦٨٨١ مواطنا يشكلون ما نسبته ٦٠,١% من الذين يحق لهم الاقتراع(٢). ويعود انخفاض نسبة الاقتراع إلى عدة عوامل منها مقاطعة الحزب الاشتراكي للانتخابات، وتزامن موعد الانتخابات مع مناسبة عيد الأضحى الذي ينتقل فيه العديد من سكان المدن إلى الأرياف لزيارة ذويهم هناك.

لقيت الانتخابات اهتماما دوليا واسعا، ظهر من خلال وصول أعداد من المراقبين الدوليين إلى اليمن، وهم يمثلون مختلف اللجان والمنظمات الدولية المهتمة، وشارك ما يزيد عن ٢٠ ألف مراقب محلي يمثلون المنظمات غير الحكومية(٣). وكانت للانتخابات أهميتها من حيث كونها جاءت بعد أزمة سياسية حادة، وحربا طاحنة، واعتبرها بعض الناس تشكل استفتاء آخر على الوحدة. وقد تمخضت الانتخابات عن حصول أربعة أحزاب فقط على مقاعد في المجلس، وكانت النتائج حسب الآتي(٤):

١- المؤتمر الشعبي العام	١٨٩ مقعدا.
٢- التجمع اليمني للإصلاح	٥٣ مقعدا.
٣- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٣ مقاعد.
٤- حزب البعث العربي الاشتراكي	٢ مقاعد.
٥- المستقلون	٥٤ مقعدا.

* حول الأحزاب ونشاطها، انظر ص ١٩٠من نفس الدراسة.

** حول لجنة شؤون الأحزاب انظر ص ١٨٠ من نفس الدراسة.

(١) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧، صنعاء.ط١، ١٩٨٩، ص٢١.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧.

(٣) وزارة التخطيط والتنمية، المسيرة اليمنية خلال عشر سنوات، صنعاء، ٢٠٠٠، ص٨١.

(٤) أحمد علي البشاري، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ١٧، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، ط١، ٢٠٠٣، ص٦٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانضم عدد من المستقلين إلى الأحزاب الثلاثة الأولى، وليصبح عدد مقاعد المؤتمر في المجلس ٢٢٦ مقعداً[١].

أفرزت نتائج الانتخابات وضعا جديدا تماما من خلال زوال تعدد المراكز في الحكم، الذي شكل أهم مقومات الصراع السياسي، وأصبح المؤتمر الشعبي الذي حصل على ما يزيد عن ثلثي مقاعد المجلس الحزب هو المسيطر. ونتقل الإصلاح إلى موقع المعارضة، رغم أن موقعة لم يتغير كثير في مجلس النواب[٢]. وقدمت الانتخابات صورة جديدة للأحزاب السياسية من خلال تحديد دورها ومدى تأثيرها خلال الفترة القادمة، وأنها تشكل معارضة محدودة التأثير في مواجهة المؤتمر.

الانتخابات الرئاسية:

حسب التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور عام ١٩٩٤م والنص على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب في انتخابات حرة ومباشرة وتنافسية، أجريت الانتخابات في ٢٣/سبتمبر/١٩٩٩م بين الرئيس علي عبد الله صالح ممثلا للمؤتمر الشعبي، وبين نجيب قحطان الشعبي مستقلا، بعد أن أقر مجلس النواب انطباق الشروط القانونية عليهما[٣]. شارك في الانتخابات ٦٦% من المسجلين في العملية الانتخابية، وحصل الرئيس علي عبد الله صالح على نسبة ٩٦,١%، بينما حصل نجيب الشعبي على نسبة ٣,٧%[٤]. ودعمت ١٠ أحزاب مرشح المؤتمر الشعبي، وقاطعت الانتخابات ٥ أحزاب[٥]. ويعود انخفاض نسبة المشاركين في الانتخابات إلى عدة عوامل منها أن المنافسة تمت بين الرئيس "علي عبد الله صالح"، الذي كان له دور رئيسي وفاعل في الحياة السياسية، وبين "نجيب الشعبي" الذي ليس له دور بارز، وهذا الأمر جعل نتيجة الانتخابات معروفة مسبقا، الأمر الذي أثر على مستوى الإقبال على التصويت. وأثرت مقاطعة عدد من الأحزاب للانتخابات على حجم المشاركة، وكان خلو الانتخابات من البعد القبلي الذي يرافق في العادة انتخابات مجلس النواب أمرا مؤثرا على مستوى الإقبال، إلى جانب ضعف البرامج الدعائية.

اكتسبت الانتخابات أهميتها من حيث كونها قررت سلوكا سياسيا ديموقراطيا جديداً، يحدد كيفية انتقال السلطة على مستوى رئاسة الدولة، وهذا الأمر يعد تحولا في طبيعة النظام

---

(١) المرجع السابق، ص٦٥٢.

(٢) فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) وزارة التخطيط والتنمية، مرجع سابق، ص٨٢.

(٤) المرجع السابق، ص٨٤.

(٥) أحمد علي البشاري، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص٦٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي، ويشكل خطوة متقدمة في تاريخ اليمن السياسي الذي لم يعرف التداول السلمي للسلطة من قبل[١]، كما أنها أكدت حق الشعب في اختيار الحكام بصورة مباشرة، وعزز هذا الأمر من ملامح التوجه الديموقراطي الذي سارت عليه اليمن منذ قيام دولة الوحدة.

ثانياً: أثر العوامل الخارجية على الأوضاع الداخلية:

١-الموقف الدولي العام من الوحدة اليمنية:

قامت "الجمهورية اليمنية" في ظل متغيرات دولية عميقة، أهمها انهيار "الاتحاد السوفيتي"، وتوسع النفوذ الأمريكي، وتبعا لذلك تغيرت طبيعة الأحلاف والولاءات الدولية. واستفادت "اليمن" من حالة التفكك والبناء الجديد للعلاقات الدولية في تحقيق الوحدة اليمنية، خاصة بعد أن تغير موقف" الولايات المتحدة الأمريكية" الرافض للوحدة، وتحوله إلى موقف مؤيد لها[٢]. وصاحب هذا التغير زوال للترابط الذي كان قائما بين الأهداف الأمريكية والأهداف السعودية في "اليمن" والمتعلقة بمحاربة المد الشيوعي والنفوذ السوفييتي، ومن ثم أصبح لكل طرف أهدافه ومصالحه وسياسته الخاصة باتجاه اليمن. وظلت الأهداف السعودية تتركز في منع قيام دولة يمنية موحدة وقوية خاصة وأن الخلافات الحدودية بين "اليمن والسعودية" لم يتم حلها*، وهذا الأمر كانت له آثاره وانعكاساته على طبيعة السياسة السعودية باتجاه "اليمن"[٣].

اهتمت "الولايات المتحدة الأمريكية" بمصالحها النفطية في "اليمن" بصورة كبيرة، وقد أدركت اليمن مدى تأثير عامل النفط في السياسة الأمريكية، وسعت إلى تطوير تعاونها مع الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية بصورة كبيرة[٤]، الأمر الذي طور العلاقات بين البلدين بصورة كبيرة، بعد أن شهدت برودا كبيرا أثناء حرب الخليج نظرا لموقف اليمن المعارض لها، واهتمت الولايات المتحدة بمكانة "اليمن" ودوره المستقبلي في المنطقة كقوة

---

(١) فؤاد عبد الجليل الصلاحي، الدلالات الثقافية لانتخابات الرئاسة في اليمن، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الانتخابات الرئاسية ودلالاتها الوطنية والديموقراطية، صنعاء، المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ط١، ١٩٩٩م، ص١٠١.

(٢) رياض الريس، مرجع سابق، ص٢٢٧.

* تم ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية بصورة نهائية في ١٢/يونيو/٢٠٠٠م، للإطلاع على معاهدة الحدود انظر: أبحاث سياسية، صنعاء، العدد ٦، ٢٠٠٠، ص١٩.

(٣) مارك كاتز، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٤) علي عبد القوى الغفاري، الدبلوماسية اليمنية (١٩٠٠- ٢٠٠٠م) صنعاء، الآفاق للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠١، ص١٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤثرة في التوازنات والعلاقات الإقليمية[١]، كما أن التجربة الديموقراطية التي يشهدها "اليمن" لاقت الدعم والمساندة منها**.

لقد أدى قيام دولة الوحدة إلى تغيير الوضع السياسي في "جنوب الجزيرة العربية"، وهذا الأمر تبعه تغير في سياسات واستراتيجيات دول المنطقة[٢].

ساندت العديد من الدول العربية الوحدة اليمنية عند قيامها، وفي مقدمتها دول "مجلس التعاون العربي"* خاصة "العراق"، الذي قدم دعما كبيرا للوحدة وقام بتغطيتها[٣].

٢- أثر حرب الخليج الثانية على العلاقات اليمنية الخليجية:

لعبت حرب الخليج الثانية دوراً سلبياً خطيراً في الأحداث والتفاعلات الداخلية في اليمن. وقد تعرض اليمن لتهديدات خطيرة نتيجة لموقفه في "مجلس الأمن"** الرافض لشن الحرب على "العراق"، ولدخول القوات الأجنبية إلى المنطقة العربية، ودعوته إلى حل الأزمة في الإطار العربي. وهذا الموقف أثار غضب وسخط الدول المساندة للحرب ولاستقدام القوات الأجنبية إلى المنطقة وفي مقدمتها "السعودية والكويت" واعتبرت تلك الدول أن اليمن يساند "العراق" في اجتياحه للكويت وصنفته من "دول الضد"[٤].

سعت دول الخليج ما عدا قطر إلى معاقبة "اليمن" على موقفه من الحرب، ورغم اختلاف الدوافع التي حركت كل منها ضد اليمن، إلا أن هدفها كان إلحاق الضرر به[٥]. وفي

---

(١) المرجع السابق، ص١٩٢.

** أثناء الأزمة السياسية التي تصاعدت بعض الانتخابات النيابية في ٢٧/ابريل/١٩٩٣م، أصدر مكتب الناطق باسم الحكومة الأمريكية مايكل ماكموري بيانا جاء فيه "تابعت الولايات المتحدة الأمريكية عن كشف الأحداث السياسية الأخيرة المثيرة للقلق في اليمن الذي سار خطوة هامة باتجاه الديموقراطية عبر إجراء الانتخابات البرلمانية الناجحة.. لقد شكلت الانتخابات أول انتخابات متعددة الأحزاب في شبه الجزيرة العربية أحد معالم التطور الهامة في تاريخ المنطقة، وقد اتت متناغمة مع دعم واشنطن للتحول الديموقراطي: رياض الريس، مرجع سابق، ص٣٣٩.

(٢) فيصل جلول، مرجع سابق، ص٢٠٠.

* تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٨م وضم كل من اليمن، العراق، الأردن، مصر، وقد كان له دورا هام في دعم الوحدة اليمنية، وبعد نشوب حرب الخليج الثانية تجمد المجلس وأعلنت بعض الدول الانسحاب منه: مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاما من العطاء، مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص٢١٢.

** من الصدف التاريخية أن يشغل اليمن أثناء أزمة الخليج الثانية والحرب التي نشبت جراءها المقعد المخصص للمجموعة العربية في مجلس الامن الدولي، وقد تبنى في المجلس موقفاً رافضاً للحرب.

(٤) مارك ن. كاتز، مرجع سابق، ص ص ١٠٤- ١٠٥.

(٥)المرجع السابق، ص١٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراء عقابي قامت "السعودية" بإخراج ما يقارب ٨٠٠ ألف مغترب يمني من أراضيها. وأوقفت العديد من الدول المساعدات التي كانت تقدمها لليمن أو قلصت منها[١].

٣- التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية:

ظهرت الأزمة السياسية الداخلية في وقت كانت فيه الحملة العدائية الخارجية ضد اليمن في أوجها، وقد وجدت "السعودية والكويت" فيها فرصة ثمينة للانتقام من اليمن. وتجاوبت معها قيادات الحزب الاشتراكي التي رأت أن الوحدة والديموقراطية لن تمكن الحزب من البقاء في السلطة لفترة طويلة. وأخذت الأزمة السياسية تتصاعد في ظل تشجيع ودعم الأطراف الخارجية* التي مولت صفقات الأسلحة المختلفة للحزب** وفي المقابل لم تلاق جهود الرئيس "علي عبد الله صالح" لتخفيف حدة "عداء السعودية" أي نجاح خاصة بعد أن شعرت بتعاظم قوة الحزب الاشتراكي[٢]. ولم يكن موقف "الولايات المتحدة الأمريكية" يتفق مع الموقف السعودي والكويتي، وقد أكدت في نوفمبر/١٩٩٣م دعمها للوحدة اليمنية، وقلقها من تفاقم الأزمة السياسية والتصعيد العسكري[٣].

نشبت حرب الانفصال في ٤/مايو/١٩٩٣م، وراقبت دول الخليج سير المعارك بصمت، وعملت العديد من وسائل الإعلام العربية والخليجية على دعم الحزب وخططه، متجاهلة في نفس الوقت التصورات التي تساند الوحدة[٤]. وكانت توقعات العديد من الدول أن القوات الخاضعة للحزب الاشتراكي ستحقق انتصارات سريعة وحاسمة على قوات الوحدة خاصة بعد الكميات الضخمة من الأسلحة الحديثة والمتطورة التي زودت بها تلك القوات، إلا أن الهزائم السريعة والمتلاحقة التي تعرضت لها تلك القوات غيرت تلك التوقعات. وسعيا من أجل إنقاذ ما تبقى من تلك القوات ولتمكينها من إعادة تنظيم نفسها، وبعد أن أعلن "علي سالم البيض" الانفصال، توجهت مصر ودول الخليج ما عدا قطر إلى الأمم المتحدة حيث قدمت طلبا للتدخل إلى مجلس الأمن لإيقاف الأعمال القتالية في ٢٨/مايو/١٩٩٤م. وأكد القرار الذي قدمته تلك الدول على وقف إطلاق النار فورا واستئناف الحوار السياسي للتوصل إلى تسوية

---

(١) علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص٢٢٨.

* شجعت الكويت والسعودية عملية الانفصال بصورة واضحة، انظر بعض ما جاء في التقرير الذي قدمه بعض قادة الانفصال عن نتائج زيارتهم للكويت والتي تمت قبل ديسمبر/١٩٩٣م: يحيى السدمي، مرجع سابق، ص ص ١١٤- ١١٥.

** بلغ حجم الأموال التي دفعت لشراء السلاح حسب مصادر غربية وحتى تاريخ ١٩٩٤/٤/٧م، ٢٠٠ مليون دولار: رياض الريس، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص٤٠٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٤) محمد ردمان الزرقه، مرجع سابق، ص١٠٥.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلمية للأزمة[١]. وكان من الواضح أن وقف إطلاق النار كان سيكرس وضعا جديدا. وقد أكد قرار "مجلس الأمن" رقم ٣٢٤ على "الجمهورية اليمنية" كدولة وعلى ضمان وإحلال السلم والاستقرار فيها[٢].

وأوضحت "الولايات المتحدة الأمريكية" أن إعلان الانفصال لا يخدم مستقبل اليمن ولن يكون لها رد عليه، واعتبرت أنه سيطيل من زمن المعارك، وأنه لا يأتي من ذروة اشتعالها[٣]. وعارضت فرنسا مختلف الجهود التي بذلت في مجلس الأمن لمنح الانفصال غطاء من الشرعية، وصرح وزير خارجيتها أن بلاده تتمسك بوحدة اليمن، وأنها عامل استقرار[٤]. ورفضت بريطانيا فكرة إرسال قوات دولية للفصل بين القوات، معتبرة أن اليمن ليس مضيافا[٥].

وأمام هذا الرفض الدولي للتدخل في الأحداث الجارية في اليمن، أوضح وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في بيانهم الذي أصدروه عقب الاجتماع الذي عقدوه في "أبها" "بالسعودية" في ٥/يونيو/١٩٩٤م موقفهم من الوحدة ومحاولة الانفصال بالقول إن الوحدة تحققت بتراضي الدولتين قبل الوحدة وبالتالي فإن بقاءها لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي الطرفين، وهذا الموقف لم تؤيده قطر[٦]. وهذا الموقف يتناسى أن قيام دولة الوحدة أدى إلى زوال الشخصية الدولية لكل شطر لصالح شخصية جديدة هي "الجمهورية اليمنية"، ولم يعد يحق لأي جهة أن تطالب بالانفصال أو أن تخرج عن إرادة الدولة الجديدة سواء بالقوة أو الوسائل السلمية[٧].

٤- السياسة الخارجية لليمن في أثناء الحرب:

تعاملت القيادة السياسية لدولة الوحدة بمرونة وهدوء مع المطالب التي تقدمت بها الدول المساندة للحزب الاشتراكي وخططه، تحت ذريعة إنهاء أعمال العنف في اليمن، والتي اعتبرتها تهدد السلام والأمن في المنطقة، ولم تتخذ موقفا حادا معارضا لها، لكون الدول

---

(١) قحطان أحمد الحمداني، الوحدة اليمنية والأمم المتحدة خلال أزمة وحرب الانفصال عام ١٩٩٤م، صنعاء، الثوابت، العدد٩، ١٩٩٧م، ص١١٠.

(٢) محمد أحمد العشملي، من أوهام الهزيمة إلى واقعية النصر، صنعاء، مركز النهار للدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٨، ص٢١٨.

(٣) محمد ردمان الزرقه، مرجع سابق، ص١١٣.

(٤) قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص١١١.

(٥) محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٦) المرجع السابق، ص٢١٩.

(٧) قحطان محمد الحمداني، مرجع سابق، ص١١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استندت في تقديمها لطلبها إلى المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنح "مجلس الأمن" الحق في مناقشة المشاكل المتفجرة في دولة من الدول الأعضاء، وطالبت التأكيد على وحدة "اليمن"، واعتبرت أي قرار لا يضمن هذا التأكيد بمثابة اعتراف بانفصال الجنوب[١]. ورحبت بالقرارين الذين صدرا عن "مجلس الأمن" وهما القرار رقم ٩٢٤- ٩٣١ وتجاوبت مع مطالب "مجلس الأمن"، في مختلف الجوانب التي تضمن وحدة اليمن واستقراره، وسعت القيادات الانفصالية إلى الضغط على "مجلس الأمن" من خلال الدول المساندة لها لاتخاذ ترتيبات سريعة لتنظيم فريق مراقبين دوليين وإرسالهم إلى اليمن للإشراف على وقف إطلاق النار، على أن يضم الفريق ممثلين عن إفريقيا وآسيا وجامعة الدول العربية، ورفضت اليمن ذلك[٢]، لأنها في الوقت نفسه تجاوبت مع مساعي الأمين العام "بطرس غالي"، في إيجاد آلية مناسبة لوقف إطلاق النار، وفقا لمتطلبات القرار رقم ٩٣١.

عقد اجتماع بين ممثلين عن "اليمن" وبين بعض القيادات الانفصالية في "موسكو" لبحث آلية وقف إطلاق النار[٣]. إلا أن دخول قوات الوحدة إلى "عدن"، أدى إلى إنهاء حالة القتال، قبل أن يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى "مجلس الأمن"، الذي رفع في ١٢/يوليو/١٩٩٤م. وتضمن إشارة إلى أن "اليمن" ستلتزم بتطبيق العفو العام، واحترام الديموقراطية والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير والصحافة، وذلك حسب رسالة "نائب رئيس الوزراء" اليمني الموجهة إلى "الأمين العام". وتم تبعا لذلك سحب قضية اليمن من ملفات الأمم المتحدة[٤].

لقد كان لتعامل اليمن مع قرارات مجلس الأمن وتأكيده على حقه في حماية وحدته، ورفضه للتدخل في شؤونه الداخلية، إضافة إلى قدرته على إثبات سيطرته على مجريات الأحداث الداخلية وحسم الأمور عسكريا[٥] أثره الكبير في إفشال كافة المخططات الخارجية الهادفة الى تمزيق وحدته التي ظل يناضل طويلا من أجل تحقيقها.

٥- ملامح سياسة اليمن الخارجية بعد حرب الانفصال:

---

(١) المرجع السابق، ص١١٠.

(٢) عبد الله محمد الصايدي، الوحدة اليمنية والأمم المتحدة، صنعاء، أبحاث سياسية، العدد ٧، ٢٠٠١، ص١٠.

(٣) قحطان محمد الحمداني، مرجع سابق، ص١١٣.

(٤) عبد الله محمد الصايدي، مرجع سابق، ص١٠.

(٥) قحطان محمد الحمداني، مرجع سابق، ص ص ١١٤- ١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتجهت "اليمن" بعد انتهاء حرب الانفصال إلى حل خلافاتها الحدودية مع " المملكة السعودية" ، رغبة منها في إقفال هذا الملف الذي أثر كثيراً على طبيعة العلاقات مع المملكة، وأدى إلى توتر مستمر بينهما. وكان اليمن قد توصل مع " سلطنة عمان" إلى اتفاقية ترسيم الحدود في عام ١٩٩٢م[١]، وفي ٢٦/ فبراير/ ١٩٩٥م وبعد مفاوضات طويلة بدأت في عام ١٩٩٢م ، وقعت " اليمن والسعودية" على مذكرة تفاهم مشترك حول الحدود*، وأظهرت "اليمن" خلال مراحل المباحثات مع "السعودية" قدرا عالياً من الرغبة في التوصل إلى اتفاق ينهى هذه الإشكالية، إلا أن تشدد الموقف السعودي في العديد من المسائل، أدى إلى تأثير تأخير التوصل إلى اتفاق إلى عام ٢٠٠٠م، حيث أثر تولى الأمير " عبد الله" ولي العهد السعودي للسلطة بصورة غير رسمية على المباحثات ودفعها خطوات إلى الأمام، ليتم في ١٢/يوليو/ ٢٠٠٠م التوقيع على معاهدة ترسيم الحدود النهائية** بين البلدين[٢]، منهيه بذلك نزاعا طويلا ومديدا بين البلدين استمر أكثر من سبعين عاماً.

وتميزت سياسة اليمن الخارجية بالعقلانية في الأزمة التي نشبت بينها. وبين " ارتيريا" أثر إقدام الأخيرة على احتلال " جزيرة حنيش" اليمنية الواقعة على " البحر الأحمر" في ١٥/ديسمبر/ ١٩٩٥م ، وهي أزمة كان متوقعا لها أن تفضي إلى اندلاع حرب بين البلدين ، إلا أن " اليمن" فضل اتباع الوسائل السلمية في حل النزاع[٣] واعتمد على الضغوط الدولية لدفع " ارتياريا" إلى الموافقة على عرض النزاع للتحيكم الدولي، الذي تم فيه التأكيد علي سيادة " اليمن" على الجزر المتنازع عليها*** وذلك في عام ٩/ أكتوبر/ ١٩٩٨م[٤].

سعت " اليمن" إلى تخطي حالة الجمود القائمة في علاقته مع دول الخليج، وفتح صفحة جديدة من العلاقات الإيجابي تحقق اكبر قدر من التعاون والاستقرار . وكان لليمن دور بارز على الصعيد العربي، من خلال سعيه إلى تحقيق أكبر قدر من التقارب العربي العربي، وتجاوز الخلافات القديمة، الناجمة عن حرب الخليج الثانية، وطرح مشروع عقد " القمة العربية" دوريا من أجل تحقيق تضامن عربي يمكن من خلاله ، مواجهة التحديات المختلفة[٥].

---

(١) رياض الريس، مرجع سابق، ص ١٥٠.

* للاطلاع على مذكرة التفاهم، انظر: وزارة الخارجية ، الدبلوماسية اليمنية في عشر سنوات، صنعاء، دون سنة نشر، ص ١٦٨.

** للاطلاع على معاهدة ترسيم الحدود انظر: وزارة الخارجية اليمنية ، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) على الغفاري ، الدبلوماسية اليمنية، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٣) ياسين الشيباني، حنيش ومحكمة التحكيم الدولية، صنعاء، الثوابت، العدد ١٥، ١٩٩٩م، ص ٣.

***للاطلاع على حكم محكمة التحكيم الدولية ، انظر: وزارة الخارجية ، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٤) عبد الكريم الأرياني، تجربة اليمن في حل النزاع مع ارتيريا ، صنعاء، العدد ٢٢، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٩-٣٠.

(٥) وزارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعمل اليمن على تعميق علاقته مع الدول الأوروبية " والولايات المتحدة الأمريكية" والاستفادة من إمكانياتها وقدراتها في إزالة مخلفات حرب الانفصال، والخروج من الأزمة الاقتصادية.

المبحث الثاني

النشـــاط الحزبـــي

لعبت الأحزاب السياسية دوراً سياسياً هاما في دولة الوحـــدة، وكـــان النـــشاط الحزبي من اهم ملامح الحياة السياسية لدولة الوحدة، وقد عكس تطوراً هاماً في الحيـــاة السياسية اليمنية .

وقد أثر تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية كثيراً على حجم الخارطـــة الحزبية التي تشكلت.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المطلب الأول

الإطار القانوني للنشاط الحزبي

صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية فـــي ١٦/أكتـــوبر/ ١٩٩١م، وصـــدرت اللائحة التنفيذية الخاصة به عام ١٩٩٥م، مشكلين الإطار القانوني لتكوين الأحزاب ونشاطها. وقد عرف القانون الحزب أو التنظيم السياسي بأنه " كل جماعة يمنية منظمة علـــى أســـاس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية، وتمـــارس نـــشاطها بالوســـائل الـــسياسية والديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا أو المشاركة فيها". وقد أكـــد القـــانون علـــى حـــق المواطنين في التمتع بكافة الحريات بما فيها حق تكوين الأحزاب، واعتبرها من أركان النظام السياسي والاجتماعي لليمن، ولا يجوز إلغاءها أو الحد منها، أو استخدام أية وســـيلة تعرقـــل حرية المواطنين في ممارستها[١] كما أكد على حقهم في الانضمام الطوعي إلى أي حـــزب أو تنظيم سياسي، شريطة عدم الجمع بين عضوية أكثر من حزب أو تنظيم سياسي[٢].

١- المبادئ العامة للنشاط الحزبي:

(١) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١م، المادة ٣.

(٢) المصدر السابق، المادة ٥، وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦، لسنة ١٩٩١م ، المادة ٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتكون المبادئ العامة للنشاط الحزبي من مجموعة الثوابت الوطنية العامة، والمنصوص عليها في عدد من مواد الدستور، ويشترط القانون لتأسيس أي حزب أو استمرار نشاطه السياسي عدة شروط أهمها: عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الدين الإسلامي الحنيف، وسيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضا وشعباً، والنظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر، ودستور الجمهورية اليمنية، والوحدة الوطنية للمجتمع اليمني، وكذلك عدم التعارض مع الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان، والانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني(١).

٢- شروط تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية:

يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط في أي حزب أو تنظيم سياسي يراد تكوينه ومن هذه الشروط عدم قيام الحزب على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو عنصري، أو على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى، أو المجتمع أو أفراده، أو الادعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة، وأن لا يكون الحزب أو التنظيم تابعا لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية، ويجب عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، وذلك فيما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه(٢)، كما يشترط أن يتضمن النظام الداخلي للحزب أو التنظيم السياسي القواعد المنظمة لكل شؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية، وأن يتم تحديد موقع المقر الرئيسي داخل العاصمة. وحددت أهداف النشاط الحزبي في ضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة(٣) وتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية طبقاً للأسس المبينة في الدستور باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً(٤).

وعلى الحزب بيان مقره الرئيسي في "صنعاء" و مقاره الفرعية إن وجدت، وأن لا تكون في المساجد والأماكن الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية أو في خارج الجمهورية(٥).

٣- الضوابط المنظمة للنشاط الحزبي:

---

(١) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦، لسنة ١٩٩١، مصدر سابق، المادة ٨.

(٢) المصدر السابق، المادة ٨.

(٣) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ٦.

(٤) المصدر السابق، المادة ٧.

(٥) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية أو الديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشئون السياسية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية للجمهورية[١]، ويشترط علانية مبادئه وأهدافه ووسائله وتشكيلاته وقيادته، ويحظر عليه إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها، أو استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه[٢]. ويشترط في ممارسة النشاط الحزبي الالتزام بما يلي[٣]: ١- عدم المساس بعقيدة الشعب الإسلامية. ٢- عدم تبني أي شكل من أشكال الحكم البائد الملكي أو السلاطيني . ٣- عدم الإخلال بالنظام العام والأمن أو الإقدام على التآمر والعنف أو التحريض عليه. ٤- عدم القيام باستقطابات حزبية داخل القوات المسلحة والأمن والقضاء، والجهاز الدبلوماسي. ٥- عدم استخدام المساجد والمنشآت التعليمية والحكومية لممارسة النشاط الحزبي أو الدعاية لصالح أو ضد أي حزب أو تنظيم سياسي. ٦- عدم المساس بحيادية الوظيفة العامة. ٧- التنسيق مع الجهات المختصة حال استخدام الأماكن العامة للنشاط السياسي.

جميع الحقوق محفوظة
الجامعة الاردنية

٤- الضوابط المنظمة للانتماء الحزبي:

يحظر القانون على شخصيات معينة الانتماء إلى أي حزب أو تنظيم سياسي أو ممارسة أي نشاط حزبي أو الاشتراك فيه وهم: جميع أعضاء السلطة القضائية، جميع ضباط صف وضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن الخاضعين لأحكام قوانين الخدمة في القوات المسلحة والأمن، جميع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي أثناء خدمتهم في الخارج، رئيس وأعضاء " اللجنة العليا للانتخابات" طيلة مدة عضويتهم باللجنة، الأعضاء الأربعة المعنيين في " لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية"، المتجنسين بالجنسية اليمنية إذا لم يمض على اكتسابهم للجنسية مدة خمسة عشر عاماً كاملاً، من يصدر في حقه حكم قضائي بت بحرمانه من العمل السياسي، ومن يقل سنه عن ١٨[٤]. ويشترط في من يشترك في تأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي أن يكون من أب يمني، وأن لا يقل عمره عن أربع وعشرين سنة ، وأن يكون متمتعا بحقوقه السياسية كاملة، وأن لا يكون من الأشخاص المحظور عليهم الانتماء الحزبي، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بحرمانه من العمل السياسي أو بجريمة

---

(١) المصدر السابق، المادة ٦.

(٢) المصدر السابق، المادة ٨٠.

(٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٤) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، الفقرة أ، المادة ٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخلة بالشرف أو الأمانة وبحكم قضائي ما لم يكن قد رد إليه اعتباره[١]. ويحق لجميع المواطنين الذين لا يشملهم الحضر الانتماء إلى أي حزب أو تنظيم سياسي.

٥- حقوق الأحزاب وواجباتها:

منح القانون الأحزاب والتنظيمات السياسية عدداً من الحقوق والواجبات التي تتمتع بها بعد استكمالها لإجراءات التأسيس. ومن أهم الحقوق التي تحصل عليها أن جميع مقارها ومنشآتها وأموالها غير الاستثمارية معفية من الضرائب، وجميع مراسلاتها ووسائل اتصالها مصانة ولا يجوز مراقبتها أو مداهمتها أو تفتيشها، إلا في حالة التلبس ويجري التفتيش بحضور ممثل عن الحزب ورئيس النيابة المختصة وفي حال رفض ممثل الحزب الحضور يتم التفتيش بحضور شاهدين[٢]. ويملك كل حزب أو تنظيم الحق في إصدار صحيفة أو نشرة أو مجلة أو أكثر لنشر أهدافه والتعبير عن آرائه دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في قانون الصحافة[٣] كما يحق له استخدام أجهزة الإعلام الرسمية المقروءة والمسموعة والمرئية في التعبير عن آرائه، وبما يكفل تكافل الفرص في استخدام هذه الوسائل، وعدم الترويج لأفكار حزب أو تنظيم بعينه أو التركيز على أعماله خلال فترة الإعداد للانتخابات[٤]. وألزم القانون وسائل الإعلام الرسمية التغطية المتساوية للإعلان والترويج لبرامج الانتخابات البرلمانية والمحلية[٥].

وفي مقابل الحقوق يجب على الأحزاب والتنظيمات السياسية الالتزام بعدد من الواجبات منها*: أن يكون خطابها الإعلامي في وسائل الإعلام الرسمية مبنيا على الأسس الدستورية وأحكام القوانين، وأن يكون معززا للوحدة الوطنية وعلى قاعدة المحافظة على وحدة وتماسك الجبهة الداخلية، وأن يسهم في تكوين وعي وطني مستنير مبني على الحقائق والمعلومات الموضوعية، وعدم تناول المشكلات على أساس مناطقي، وتعرض القضايا

---

(١) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ١١.

(٢) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، المادة ٤٥-٤٦.

(٣) المصدر السابق، المادة ٤٧.

(٤) المصدر السابق، المادة ٤٨-٤٩.

(٥) المصدر السابق، المادة ٥١.

* تتضمن واجبات الحزب أو التنظيم السياسي ما تم ذكره سابق والمتعلقة بضوابط النشاط الحزبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقضايا وطنية واجتماعية تهم الوطن والمواطنين جميعا، والمساهمة في تعميق مبدأ الحوار الديمقراطي ، ومحاربة الأشكال التعبيرية الداعية للتعصب الحزبي الضيق[١].

٦- الضوابط المالية:

حددت الموارد المالية للحزب أو التنظيم السياسي في الآتي[٢]: ١- الاشتراكات والتبرعات المدفوعة من الأعضاء، ٢- الإعانات التي تخصصها الدولة للحزب أو التنظيم السياسي في ميزانيتها العامة،٣- حصيلة عائدات استثمار أموال الحزب أو التنظيم في إصدار الصحف أو استغلال دور النشر أو الطباعة، شريطة أن يكون هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب أو التنظيم السياسي، ٤- الهبات والتبرعات ، شريطة أن تكون مقدمة من يمنيين سواء أكانوا طبيعيين او اعتباريين.

وعلى الحزب أو التنظيم إثبات اسم المتبرع وقيمة ما تبرع به في سجلات حسابية قانونية مع إبلاغ " لجنة شؤون الأحزاب" إذا زادت قيمة التبرع عن حد معين*. ولا يجوز للحزب أو التنظيم قبول أي تبرع أو ميزة أو هبة أو منفعة من غير يمني أو من جهة غير يمنية، ومن شخص اعتباري ولو كان متمتعا بالجنسية اليمنية[٣]. ويجب على الحزب أو التنظيم تسجيل كافة ممتلكاته لدى لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

تقدم الدولة من ميزانيتها إعانة مالية للأحزاب والتنظيمات السياسية**، وتقترح لجنة شؤون الأحزاب القيمة الإجمالية السنوية لها، على أن توزع على نحو يتضمن توزيع ٢٥% منها بصورة متساوية على الأحزاب والتنظيمات التي لها تمثيل في " مجلس النواب"، و ٧٥% الباقية توزع على سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقا لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها في الدورة الانتخابية " لمجلس النواب"، بشرط أن لا يستحق أي حزب أو تنظيم سياسي نصيبا من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن ٥% من مجموع الأصوات ، مع عدم جواز الإعانة التي تقدمها الدولة لإجمالي الاشتراكات السنوية لأعضاء الحزب أو التنظيم[٤]. وتعتبر أموال الحزب أو التنظيم في حكم الأموال

---

(١) المصدر السابق، المادة ٥٣.

(٢) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، مصدر سابق، المادة ٣٣ .

* يجب على الحزب أو التنظيم إبلاغ لجنة شؤون الأحزاب إذا زادت قيمة التبرع عن ١٠٠ ألف ريال في المرة الواحدة، أو عن ٢٠٠ ألف ريال في العام الواحد: اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب ، مصدر سابق، المادة ٣٤.

(٣) المصدر السابق، المادة ٣٤.

** اعتمدت الأحزاب على الدولة في دعمها ماديا وفي مقابلة أجريت مع رئيس لجنة شؤون الأحزاب والتي نشرتها مجلة معين في سبتمبر /١٩٩٥م العدد ١٨٩، أوضح أن الدولة تنفق نصف مليار ريال سنويا لدعم الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة : علي عبد القوى الغفاري ، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٤) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٥-٢٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات، ويعتبر القائمون على شؤون الحزب أو التنظيم والعاملون فيه في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام القانون المذكور[١].

ويمنع القانون استثمار أموال الحزب أو التنظيم في المجالات التجارية[٢] ولا يجوز أن تصرف إلا على أغراضه وأهدافه وطبقاً لنظامه الداخلي، كما أن عليه مسك دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن إيراداته ومصروفاته طبقا لقواعد نظامه الداخلي، وعليه تقديم تقرير سنوي عن حسابه الختامي إلى لجنة شؤون الأحزاب كل عام[٣]، وتملك اللجنة الحق بعد إطلاعها على تقرير الحزب أن تقوم بالمراجعة والتفتيش على الدفاتر ومستندات وإيرادات الحزب أو التنظيم ومشروعيه ايراداته وأوجه صرف أمواله[٤].

٧- إجراءات التأسيس:

أوجب قانون الأحزاب تشكيل لجنة تسمى " لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية" وتختص بمباشرة جميع المسائل المتعلقة بفحص طلبات التأسيس المقدمة من الأحزاب والتنظيمات السياسية والتحقق من توفر الشروط المقررة في قانون الأحزاب واللائحة التنفيذية التابعة له[٥]. وتتكون اللجنة من ٧ شخصيات هي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب- رئيسا، وزير الداخلية – عضواً ، وزير العدل- عضواً، وأربعة أشخاص من غير المنتمين لأي حزب أو تنظيم سياسي ، من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالترافع أمام المحكمة العليا يرشحهم مجلس القضاء الأعلى[٦].

ولتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي يجب تقديم طلب كتابي على عريضة موجها إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب، موقعا عليه من خمسة وسبعين عضوا مؤسسا ومصدقاً على توقيعاتهم من رئيس أي من المحاكم الابتدائية في الجمهورية[٧]، وأن تتضمن العريضة البيانات التالية: ١- اسم الحزب أو التنظيم السياسي، ٢- عناوين مقره في الجمهورية، ٣- أسماء وألقاب وعناوين ومهن وتواريخ ميلاد المؤسسين الموقعين على العريضة، مشفوعاً بصورة للبطاقات الشخصية أو العائلية للمؤسسين، ٤- اسم من ينوب عن الحزب أو التنظيم في إجراءات التأسيس .

---

(١) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب ، مصدر سابق، المادة ٤٤.

(٢) المصدر السابق، المادة ٣٤.

(٣) المصدر السابق، المادة ٤١.

(٤) المصدر السابق، المادة ٤٢.

(٥) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٦) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ١٣٥.

(٧) المصدر السابق، المادة ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترفق بالعريضة جميع المستندات منها، نسخة من النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي المقرين من أعضاء الحزب أو التنظيم ، ونسخة من الاجتماع الذي أقر فيه النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي ، ويحق للجنة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من دقة المعلومات والبيانات الواردة في طلب التأسيس ومرفقاته طبقا للقانون(١).

ويشترط أن يكون الحد الأدنى للعضوية في الحزب أو التنظيم عند التأسيس لا يقل عن ٢٥٠٠ عضو ، وأن يكونوا من أغلب محافظات الجمهورية بما في ذلك أمانة العاصمة. ويجب على اللجنة بعد التأكد من استيفاء الطلب والوثائق المرفقة للشروط القانونية نشر شهادة إيداع طلب التأسيس في إحدى الصحف اليومية لمدة أسبوع، ويجوز لكل ذي مصلحة حق الاعتراض على اللجنة فيما نشر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بدأ النشر(٢). وللجنة خلال ٤٥ يوماً من تاريخ تقديم الطلب حق الاعتراض على تأسيس الحزب أو التنظيم بقرار مسبب وموثق(٣). وفي حال عدم اعتراض اللجنة على طلب التأسيس فإن الحزب أو التنظيم يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسي اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء فترة الـ٤٥ يوما(٤).

مكتبة الجامعة الاردنية

وفي حال اعترضت اللجنة على التأسيس يتم إبلاغ طالبي التأسيس بقرار اللجنة بالاعتراض والأسباب التي بنى عليها وذلك خلال أسبوع من تاريخ صدوره، طالبة من المؤسسين استكمال إجراءات التأسيس في ضوء قرار اللجنة خلال مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ استلام المذكرة، وللمؤمنين خلال هذه المدة حق الرد على قرار الاعتراض. وفي حال الخلاف تحال القضية من اللجنة أو بدعوة مبتدئة يدفعها المؤسسون إلى المحكمة المختصة للبت فيها بصفة الاستعجال، ويحق للأطراف الطعن بكافة طرق الطعن القانونية(٥). وفي حال صدر حكم بإلغاء قرار اللجنة فإن الحزب يتمتع بالشخصية الاعتبارية من تاريخ صدور الحكم(٦).

٨- الرقابة القانونية على الأحزاب

يملك الحزب أو التنظيم بمجرد تأسيسه حصانة من الحل. ففي غير حالات الحل الاختياري أو الاندماج أو الانضمام، لا يحق لأي جهة حله أو وقف نشاطه أو أي قرار من

(١) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، مصدر سابق، المادة ٢٥.
(٢) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، مصدر سابق، المادة ١٤.
(٣) المصدر السابق، المادة ١٤.
(٤) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ٣٠.
(٥) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ١٥.
(٦) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سابق، المادة ٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قراراته إلا بموجب حكم قضائي بناءً على طلب مسبب من لجنة شؤون الأحزاب وللأسباب التالية[١]: ١- فقد شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون الأحزاب والمادة ٩ من اللائحة التنفيذية الخاصة به*. ٢- ارتكاب الحزب لأي من المحظورات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون الأحزاب، والمادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية الخاصة به**.

تعتبر " لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية" الجهة المختصة بمتابعة تقيد الأحزاب والتنظيمات السياسية بالشروط القانونية في ممارستها لنشاطها السياسي، وهي التي تتقدم إلى المحكمة بطلب مسبب لحل الحزب أو التنظيم وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها أمواله، أو طلب وقف نشاطه[٢]، وهي التي توجه التنبيه أو الإنذار لأي حزب سياسي يرتكب مخالفة قانونية، وعلى الحزب أو التنظيم الذي يوجه إليه التنبيه أو الإنذار أن يلتزم في سلوكه بمقتضيات التنبيه أو الإنذار[٣]. وفي حال ارتكب الحزب أو التنظيم أي فعل يعد جريمة جزائية وفقا لأحكام قانون العقوبات يتم إحالة الواقعة إلى النيابة العامة وفقا لأحكام القانون[٤].

مكتبة الجامعة الاردنية
ايداع الرسائل الجامعية

٩- موقف الأحزاب من القانون:

رحبت بعض الأحزاب بالقانون واعتبرته خطوة إيجابية في طريق التعددية ، واعترض عليه البعض*** وحدد اعتراضاته في النقاط التالية[٥]: ١- لم تشارك الأحزاب والقوى السياسية في إعداد القانون فهو بالأساس قانون أعدته السلطة، ٢- القانون يفترض سوء النية لدى الأحزاب لذلك جاء مقيدا لحركتها، ٣- " لجنة شؤون الأحزاب" وهي الجهة المختصة بمنح رخص التأسيس للأحزاب وكان يفترض أن تشكلها الأحزاب والتنظيمات السياسية لأنها ذات الصلة الرئيسية بها، وهي بطبيعة تشكيلها ستعبر عن رأي السلطة مما يجعل توجهات الأحزاب رهينة بشكل ما بالسلطة. وقد كان مشروع القانون كما قدمته الحكومة ينص على اختيار اثنين من أعضاء اللجنة من غير المنتمين إلى أي حزب أو تنظيم

---

(١) المصدر سابق، المادة ٥٨.

* راجع الضوابط التنظيمية للنشاط الحزبي ، ص ص ١٧٤-١٧٥ من نفس الدراسة.

** راجع الضوابط التنظيمية للنشاط الحزبي، ص١٧٤-١٧٥ من نفس الدراسة.

(٢)المصدر السابق، المادة ٥٨.

(٣)المصدر السابق، المادة ٥٩-٦٠.

(٤)المصدر السابق، المادة ٥٨.

***للمزيد حول آراء الأحزاب حول القانون انظر: سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(٥) الهام مانع، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسي من بين رؤساء محاكم الاستئناف السابقين غير العاملين في القضاء ويصدر قرار بتعيينهم من "مجلس الرئاسة"، وقد عدلت الفقرة إلى أربعة أشخاص[١] يتم تعيينهم بقرار جمهوري.

المطلب الثاني

الأداء الحزبي

مع تقدم مباحثات الوحدة أعلنت العديد من الأحزاب عن نفسها قبل قيام دولة الوحدة وأعلن البعض الآخر عن نفسه بعد قيام الدولة، وقد مارست الأحزاب دوراً وتأثيراً سياسياً هاماً خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات، الا ان مستوي تأثيرها ضعف في النصف الثاني منه. وقد أثرت الكثير من الأحداث السياسية على الأحزاب لعل من أهمها الانتخابات النيابية الأولى، وتطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- الخارطة الحزبية

مع اتخاذ مباحثات الوحدة مساراً جاداً وفاعلاً، أعلنت سبعة أحزاب عن وجودها قبل قيام دولة الوحدة. وقد كان لإقرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ١١/ديسمبر/ ١٩٨٩م الحق في ممارسة التعددية الحزبية[٢]، وقرار " لجنة التنظيم السياسي الموحد" على حرية العمل الحزبي في ١٠/يناير/ ١٩٩٠م أثره الكبير في تشجيع العديد من الأحزاب على الظهور والإعلان عن وجودها. وبعد قيام دولة الوحدة في ٢٢/مايو/١٩٩٠م ظهر على الساحة السياسية ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسيا[٣]. ويرى " سعيد الجناحي" أن عدد الأحزاب قد وصل في منتصف عام ١٩٩١م إلى ٣٨ حزباً وتنظيماً، منها ١٢ حزبا وتنظيما تم تكوينها قبل عام ١٩٨٩م ، و ١٦ حزباً وتنظيماً تم تكوينها بعد عام ١٩٨٩م ، و١٠ أحزاب وتنظيمات انشقت عن أحزاب وتنظيمات أخرى ما أو أعادت تشكيل تنظيم كان ضمن حزب أو تنظيم آخر[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٢) فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٣) الهام مانع، مرجع سابق، ص ص ٢٢٦-٢٢٧، وللاطلاع على أسماء الأحزاب ، انظر الملحق رقم ٣.

(٤) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استندت الأحزاب والتنظيمات في ظهورها إلى المادة ٣٩ من دستور دولة الوحدة التي منحت المواطنين حرية تنظيم أنفسهم سياسياً. ويعود ظهور هذا العدد الكبير من الأحزاب إلى عدة أسباب منها قوة الرغبة الكامنة لدى المواطنين في التعبير عن أنفسهم بحرية والتخلص من قيود الكبت الذي عانوا منه طوال سنوات التشطير[١]. وانقسم عدد من التيارات السياسة إلى عدة أحزاب مثل التيار الناصري الذي انقسم إلى سبعة أحزاب، والتيار البعثي الذي انقسم إلى ثلاثة أحزاب والتيار المحافظ الذي عبرت عنه عدة أحزاب[٢]. كان لغياب القانون المنظم لتشكيل الأحزاب أثره في تنامي عدد الأحزاب بصورة كبيرة، ولم يصدر القانون إلا في أكتوبر/ ١٩٩١م وجرى تطبيقه في عام ١٩٩٥م. وهذا الأمر أتاح لعدد من الشخصيات السياسية والفكرية وغيرها تشكيل عدة أحزاب، حتى مع غياب التصور السياسي والتنظيمي للحزب. وكان يكفي وجود القدرة المالية والرغبة الذاتية لكي يعلن أي شخص عن تشكيل حزب وإصدار صحيفة. وهذا الأمر يتبعه غياب البعد الجماهيري للعديد من الأحزاب، فمعظمها لم يتمكن من أن يتجاوز في انتشاره حدود المحافظة أو المنطقة أو الأسرة باستثناء عدد محدود لا تتجاوز أربعة أحزاب في المعارضة والحزبان الحاكمان[٣]. وهذا العدد الكبير من الأحزاب لا يعكس وجود وعي سياسي كبير، وعددها يتجاوز قدرات اليمن الفكرية والسياسية والاقتصادية[٤].

ولعل تشدد قانون الأحزاب في الكثير من مواده كان الهدف منه إزالة الأحزاب التي لا تعدو أن تكون اسما دون أي مضمون.

وقد مرت الأحزاب اليمنية بالعديد من محطات الفرز والتصفية أهمها الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م، وتطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية عام ١٩٩٥م، وكان لهذه المحطات دور بارز في تغيير شكل الخارطة بصورة كبيرة.

٢- أثر الانتخابات النيابية الأولى على الخارطة الحزبية:

أثرت الانتخابات النيابية الأولى التي أجريت في٢٧/إبريل/ ١٩٩٣م على الخارطة الحزبية بصورة كبيرة ، حيث أظهرت قدرات وإمكانيات الأحزاب على العمل الجماهيري. وبلغ عدد

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠.
(٣) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٤٧-١٤٨.
(٤) علي عبد القوى الغفاري، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة قبل الانتخاب ٤٧ حزبا وتنظيماً سياسيا، تتفاوت فيما بينها من حيث المشاركة في الانتخابات أو عدمها أو كيفية المشاركة[١].

أولاً: من حيث المشاركة : بلغ عدد الأحزاب المشاركة ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً بينما بلغ عدد الأحزاب التي لم تشارك ٢٥ حزباً وتنظيماً سياسياً.

ثانياً: من حيث نوعية المشاركة: شارك ١٤ حزبا وتنظيما سياسيا بمرشحين وقدم برامج انتخابية. وشارك ٨ أحزاب وتنظيمات سياسية بمرشحين دون تقديم برامج انتخابية.

فرزت نتيجة الانتخابات الأحزاب إلى ثلاثة أنواع هي[٢]:

١- أحزاب فاعلة ذات حضور جماهيري ومستندة على تأييد شعبي يختلف من منطقة إلى أخرى، وفي مقدمة هذه الأحزاب " المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح"، ويأتي بعدها بفارق كبير " حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق، والأحزاب الناصرية الثلاثة[٣].

جميع الحقوق محفوظة

٢- الأحزاب غير الفاعلة والضعيفة جماهيرياً، ولكنها تملك قدرة محدودة مكنتها من المشاركة في الانتخابات وتقديم مرشحين ، ولكنها لم تتمكن من الحصول على أي مقعد في مجلس النواب وعددها ١٤ حزبا.

٣- أحزاب عديمة التأثير، وهي أحزاب لا تملك حضورا جماهيريا ولا إمكانيات، لذلك لم تشارك في الانتخابات ، وعددها ٢٥.

وقد أدى هذا الفرز إلى تلاشي واختفاء عدد من الأحزاب عديمة التأثير.

٣- أثر تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية على الخارطة الحزبية:

صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في ١٦/ أكتوبر/ ١٩٩١م، وتم تشكيل " لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية" الجهة المختصة بالتأكد من استيفاء الأحزاب لكل الشروط القانونية التي تؤهلها للنشاط السياسي، وقد واجهت اللجنة صعوبات عديدة حالت دون قيامها بدورها، ومنها عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، وعدم اتفاق الحزبين الحاكمين " المؤتمر والاشتراكي" على كيفية أداء اللجنة لمهامها، وانتقاد بعض الأحزاب

---

(١) حول ذلك انظر: رشاد محمد العليمي وأحمد علي البشاري، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ، كتاب الثوابت، الكتاب الأول، سلطة تصدر عن مجلة الثوابت، ١٩٩٣م، ص ص ٦- ٧.

(٢) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٣) راجع نتيجة الانتخابات النيابية الأولى، ص ص١٥٨-١٥٩ من نفس الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتشكيل اللجنة من حيث المبدأ[١]، وهذا الأمر أحبط تطبيق القانون. وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون في ٢١/ أغسطس/ ١٩٩٥م ، وعقدت لجنة شؤون الأحزاب اجتماعها في ٢/ سبتمبر/ ١٩٩٥م حيث استكملت مناقشة مواضيع عملها، وأقرت نماذج الاستثمارات والسجلات والبيانات الواردة في قانون الأحزاب " وأصدرت إعلاناً يدعو الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى تقديم طلباتها اعتباراً من الأول من أكتوبر/ ١٩٩٥م، لتأسيس وتسجيل وإيداع وشهر الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى يكون لها الصفة الرسمية القانونية الشرعية في ممارسة كافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقانون"[٢].

خلال الفترة الممتدة من ١ أكتوبر/ ١٩٩٥م وحتى موعد الانتخابات النيابية في إبريل/ ١٩٩٧م لم يتجاوز عدد الأحزاب المرخص لها ١٥ حزباً وتنظيما سياسياً، وارتفع بعد ذلك بصورة بطيئة،* حيث منح التنظيم السبتمبري الديمقراطي " الترخيص في ابريل/ ١٩٩٩م، ثم " التجمع الوحدوي اليمني" في يونيو / ١٩٩٩م، ثم " اتحاد القوى الشعبية اليمنية" و " حزب الخضر الاجتماعي" في يوليو/ ٢٠٠٠م[٣].

جميع الحقوق محفوظة

وإذا نظرنا إلى انتخابات عام ١٩٩٧م نجد أن الأحزاب التي شاركت فيها ١٢ حزباً وقاطعت الانتخابات ٣ أحزاب. وإذا أخذنا عدد الأحزاب التي قاطعت الانتخابات في الاعتبار نجد أن هنالك ٧ أحزاب من أصل ٢٢ حزبا وتنظيماً سياسياً شاركت في انتخابات ١٩٩٣م لم تتمكن من المشاركة في انتخابات ١٩٩٧م، ويعود هذا الأمر بصوره كبيره إلى تطبيق قانون الأحزاب الذي أعاد رسم الخارجة الحزبية وتنظيم نشاط الأحزاب.

٤- أنماط الأحزاب اليمنية:

ليس من السهولة بمكان إيجاد معيار دقيق يمكن من خلاله تصنيف الأحزاب اليمنية، فالمعيار الذي استخدمه " ديفرجيه" في تصنيف الأحزاب حسب نشأتها إلى نوعين، أحزاب نشأت داخل البرلمان وأحزاب نشأت خارجه، وهذا المعيار لا يتناسب مع الأحزاب اليمنية لكونها أحزاب نشأت خارج البرلمان. وهذا المعيار يعاني من قصور رئيسي بالنسبة للأحزاب في مجتمعات العالم الثالث[٤].

---

(١) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

* للاطلاع علي اسماء الاحزاب التي حصلت علي الترخيص القانوني انظر الملحق رقم ٤.

(٣) نشوان السمبري، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٤) أسامة الغزال حارب، مرجع سابق، ص ٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدم " حسن أبو طالب" مثالاً لتصنيف الأحزاب اليمنية حسب نشأتها بصورة مختلفة حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع هي[١]:

النوع الأول: ويضم الحزبين الحاكمين لشطري اليمن " المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي"، وهما الحزبان اللذان وقع عليهما عبء تحقيق الوحدة، ويتمتعان بحضور جماهيري واسع وإمكانيات مادية وبشرية واسعة ، فضلاً عن خبرة العمل الحزبي الناتجة عن حقبة التشطير، الأمر الذي أتاح لهم الانتشار الأفقي الواسع في كل المحافظات.

النوع الثاني: وهي الأحزاب التي تعود بنشأتها إلى فترة سابقة لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال واستقلال الجنوب، وخاض بعضها صراعا مع السلطة واستمر نشاطه حتى قيام دولة الوحدة، ومنها الأحزاب البعثية والناصرية التي شكلت في السابق، وبعضها تم إعادة تشكيله بعد الوحدة بحكم الامتداد العائلي.

النوع الثالث: وهي الأحزاب التي تم تشكيلها بعد الوحدة " سواءً أكانت أحزاباً سرية في السابق وأعلنت عن نفسها، أو نشأت لأول مرة سواء على أساس ديني أو قومي أو فكري أيديولوجي ما". وهذه الأحزاب تمثل الغالبية العظمى.

ورغم ما لهذا التصنيف من أهمية إلا أن تصنيف " التجمع اليمني للإصلاح" من ضمن الأحزاب التي تكونت بعد الوحدة أمر غير دقيق، ولا يفسر دوره وتأثيره بعد الوحدة. ويمكن تصنيف الأحزاب اليمنية بصورة أخرى وفق معيارين: " النشأة" قبل أم بعد الوحدة، و" تولى الحكم أو المشاركة فيه"، ووفقا لهذين المعيارين يمكن تصنيف الأحزاب اليمنية إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأولى: أحزاب نشأت قبل الوحدة وتولت السلطة أو شاركت فيها، ويضم ثلاثة أحزاب " المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي" وتنظيم " الأخوان المسلمين" الذي تحالف مع بعض القوى القبلية وحدد اسمه بعد الوحدة " بالتجمع اليمني للإصلاح"، ويعتمد وضع " الأخوان المسلمين" أو " التجمع اليمني للإصلاح" ضمن هذا النوع على عدة حقائق منها*:

أ- حرية النشاط السياسي الذي تمتعت به قيادته وكوادره قبل الوحدة، خلافاً للأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى التي تعرضت للملاحقة الأمنية. واضطرت للنشاط في السر، بل إنه تلقى الدعم والمساندة من النظام السياسي باعتباره المتصدي للمد الشيوعي. وتمكن من المشاركة في مختلف الانتخابات والفعاليات الرسمية والشعبية .

---

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

* راجع ما ذكر سابقا حول التيار المحافظ ص ص٥٦-٥٧= من نفس الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- شاركت العديد من قياداته في قيادة الدولة ، فعلى مستوى السلطة التشريعية كان للإخوان وجود مؤثر فيها، وتمكنوا من التأثير على توجهاتها وقراراتها، وعلى مستوى السلطة التنفيذية كان "للإخوان" تواجد في مختلف مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة المختصة بالعمل التربوي والتعليمي، وكان احتكارهم للإدارة والإشراف على المعاهد العلمية كاملاً.

ومن ذلك نجد أن " التجمع اليمني للإصلاح "من الناحية العملية، ليس حزباً تشكل بعد الوحدة ولكنه أعلن عن نفسه كحزب ووسع تكويناته وقواعده بعد الوحدة. ويبدو ذلك واضحاً من دوره وتأثيره وإمكانياته الواسعة التي ظهرت بعد الوحدة.

النوع الثاني: الأحزاب التي تشكلت قبل الوحدة ومرت بفترة نشاط سري. وجميع أحزاب هذا النوع خاضت صراعاً مع السلطة وتأثر أداؤها بعد الوحدة بتجربتها ونشاطها السري.

النوع الثالث: الأحزاب التي تشكلت بعد الوحدة ولم تمر بفترة نشاط سري، وهي أحزاب تفتقر إلى الخبرة والتجربة.

جميع الحقوق محفوظة

وتصنيف الأحزاب اليمنية وفق الأيديولوجية الفكرية أمر ليس صالحا، نظراً للتشابه الكبير بين مبادئها الأساسية، إذ حرصت كل الأحزاب على التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة، والالتزام بالأهداف والمبادئ القومية والإسلامية، والاختلاف الذي تبرزه أسماء بعض الأحزاب لا يصل إلى مستوى الاختلاف الفكري العميق، وواقع الممارسة العملي يؤكد هذا الأمر، حيث قامت الأحزاب العقائدية بعد الوحدة بإجراء تعديلات جذرية في بنيتها الأيديولوجية يتماشى مع المستجدات الداخلية والخارجية الجديدة[١].

٥- الأداء الحزبي:

تعتبر الائتلافات الحكومية والتكتلات المعارضة من أهم الأنشطة الحزبية خلال عقد التسعينات، وقد عبرت عن تفاعل سياسي متعدد الاتجاهات ومتباين التأثير.

أ- الائتلافات الحكومية:

١- التقاسم الثنائي للسلطة:

شكل " المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي أول حكومة في دولة الوحدة، وتم تقاسم السلطة مناصفة. وقد وقع الحزبان وثيقة تحالف ثنائي بينهم في ١٩٩١/٥/٣م تضمنت مجالات التعاون المشترك. ومن أهم هذه المجالات: تنسيق المواقف بينهما في البرلمان ، دراسة

(١) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجربتي العمل السياسي والتنظيمي للحزبين والاستفادة من ما هو إيجابي فيهما، تشكيل لجنة عليا من الحزبين تتولى متابعة المسائل المتعلقة بتنظيم وتنسيق العلاقة بين التنظيمين. والتزم التنظيمان بحل أية خلافات فكرية أو سياسية أو سلطوية بواسطة الحوار وبطرق ديمقراطية بعيدة عن اللجوء إلى استخدام العنف والسلام، وأكدا أن التفكير في استخدام السلاح يعتبر خيانة وطنية للشعب اليمني ولأهدافه في الوحدة والديمقراطية والاستقرار والتقدم(١). وقد تأثر هذا الاتفاق كثيراً بالتطورات السياسية المختلفة التي شهدته اليمن خلال السنوات الأولى للوحدة، وتركزت الخلافات بين الحزبين في أول الأزمة في نقاط أساسية محددة منها(٢):

-**دمج الجيش:** تلخصت رؤية الحزب الاشتراكي في وجوب دمج الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم المناطقية أو الشطرية، وبينما كان رأي المؤتمر دمج الوحدات بصورتها الكلية وليس الأفراد.

- **الفترة الانتقالية:** تلخصت رؤية المؤتمر في أن الفترة الزمنية محددة بعامين ونصف فقط وأنه لا يجوز تمديدها، بينما كان رأي الحزب الاشتراكي أن الهدف من الفترة الانتقالية هو استكمال بناء مؤسسات الدولة وأسسها ، وما دامت المهام لم تنجز فيها فمن الجائز تمديد الفترة.

- **الانتخابات النيابية:** وكان رأي المؤتمر ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها بينما رفض الحزب الاشتراكي ذلك، وطالب بتمديد الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات، وتوزيع الدوائر الانتخابية في المحافظات باعتبار المساحة وليس السكان ، وعقد اتفاق مسبق حول توزيع الحقائب الوزارية ورئاسة الدولة والجيش(٣).

٢- الائتلاف الثلاثي:

كان من النتائج الرئيسة للانتخابات النيابية الأولى تشكيل ائتلاف حكومي ثلاثي من " المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح" ، وقد وقعت الأحزاب الثلاثة على وثيقة الائتلاف التي أعلن عنها في ٢٤/ مايو/ ١٩٩٣م ، ومن أهم ما احتوته الوثيقة " فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذا الاتفاق إدراكاً منها لأهمية تضافر الجهود والفعاليات في هذه المرحلة التي يقف فيها شعبنا على أعتاب عصر جديد

(١) حسن أبو طالب، المرجع سابق، ص ٢٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.
(٣) علي الغفاري، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتطلع فيه إلى ترسيخ الديمقراطية والتعددية الحزبية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وصولاً إلى ما يصبو إليه من أمن واستقرار الوطن... واقتناعا منها بأن تحقيق الإصلاحات الدستورية والتصدي للمشاكل الاقتصادية وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية يتطلب العمل بروح الفريق الواحد تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا"[١]. ولم يكن لهذه الوثيقة أي أثر على أرض الواقع، فالتوجهات الانفصالية للحزب الاشتراكي جمدت، وأصبحت كل الجهود الرسمية والشعبية تدور حول مطالب الحزب الاشتراكي وكيفية تحقيقها.

٣- الائتلاف الثنائي:

وقع " المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح" على وثيقة الائتلاف الثنائي بينهما في ٤/أكتوبر/ ١٩٩٤م وتم بموجبها تقاسم السلطة بينهم على أساس (٢-١) ، وكان هذا الائتلاف أوفر حظاً من الائتلافات السابقة، وقد سعت الحكومة المشكلة من الحزبين إلى معالجة آثار الحرب وتعزيز الوحدة الوطنية. وتم الاتفاق على التعديلات الدستورية التي بموجبها تم تثبيت التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وتم مراجعة قانون الانتخابات من قبل لجنة شاركت فيها الأحزاب السياسية ضمن لجنة من الائتلاف الحاكم[٢]. وقد أخذت معالم التوتر تظهر في علاقة الحزبين الحاكمين ببعض تدريجيا مع قرب موعد الانتخابات النيابية التي أدت نتائجها إلى خروج الإصلاح من السلطة، وتشكيل المؤتمر الشعبي للحكومة منفرداً.

ب- التكتلات المعارضة قبل حرب الانفصال :

مع تنامي أعداد الأحزاب السياسية بعد قيام دولة الوحدة اتسعت دائرة المعارضة* لتي أصبحت سمة من سمات الحياة والتفاعل السياسي. وقد ضمت الأحزاب السياسية خارج السلطة نفسها في عدة تكتلات، وكان لها مواقفها وسلوكها السياسي الخاص الذي ميزها عن الأحزاب الحاكمة، وقد سعت من وراء تكتلاتها إلى إيجاد تأثير سياسي واسع وفاعل يمكنها من تغيير خيارات ووسائل السلطة.

١-" المؤتمر الوطني":

مع بداية ظهور عمليات الاغتيال السياسي في سبتمبر / ١٩٩١م وما تبعها من خلافات بين الحزبين الحاكمين، وخشية من الردة على التعددية السياسية الناشئة، بدأ التفكير

---

(١) للإطلاع على نص الوثيقة كاملاً أنظر: حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

(٢) أحمد الأصبحي، التعددية الحزبية في ثمانية أعوام، صنعاء، الثوابت، العدد١٣، ١٩٩٨م، ص ١٢.

* " يقصد بالمعارضة في الثقافة السياسية مجموعة الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة ": نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدي في عقد مؤتمر للأحزاب جميعها في مستقبل الحياة السياسية اليمنية، ونشطت بعض الأحزاب والشخصيات العامة في طرح تصوراتها حول الهدف من عقده، وكانت قد طرحت بعد الوحدة مباشرة تصورات حول عقده إلا أن الأحداث المتسارعة حالت دون ذلك(١).

عقد " المؤتمر الوطني" خلال الفترة ١٢-١٦/ سبتمبر /١٩٩٢ م، في ظل انقسام واضح بين الأحزاب حياله** وقد شارك في المؤتمر ٢٨ حزباً ومنظمة جماهيرية(٢). وصدر في ختامه أربع وثائق رئيسية ، منها ميثاق للعمل السياسي، أكد في أحد جوانبه على الوحدة الوطنية والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وعدم استغلالها من قبل أي طرق لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية أو شخصية(٣). ولم يكن " للمؤتمر الوطني" دور مؤثر على الأحداث خاصة في ظل الانقسام الذي حدث بين الأحزاب حياله ، وفي الشهر التالي عقدت الأحزاب التي عارضت انعقاد " المؤتمر الوطني " مؤتمراً آخر.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية:

عقدت الأحزاب التي عارضت انعقاد "المؤتمر الوطني" مؤتمرا اخر حمل اسم " مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية"، وانعقد المؤتمر تحت شعار "من أجل ترسيخ تقاليد ديمقراطية شورية بين أطراف العمل السياسي وصناعة مبدأ التداول السلمي للسلطة والقبول بنتائج صناديق الاقتراع احتراماً للإرادة الشعبية"، وشارك في المؤتمر ٧١ حزباً ومنظمة جماهيرية(٤)، وقد أصدر المؤتمر وثائق شبيهة بوثائق " المؤتمر الوطني"(٥) لم يشارك " التجمع اليمني للإصلاح في المؤتمرين السابقين، وقام بتنظيم مؤتمر ثالث تحت اسم "مؤتمر الوحدة والسلام" الذي عقد في ديسمبر/ ١٩٩٢م(٦).

٣- التكتل الوطني للمعارضة:

---

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

** كان للخلاف الذي أخذ يتسع بين" المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي" ، أثره الكبير في انقسام أحزاب المعارضة " حيال المؤتمر وما يمكن أن يتمخض عنه من وثائق، وقد فضل عديد منها عدم المشاركة ومن ضمنها المؤتمر والاشتراكي، وفضلت الأحزاب الاخرى استكمال إجراءات عقد المؤتمر: حسن طالب ، مرجع سابق، ص ص٢٧٤-٢٧٦

(٢) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٤) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٥) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٦) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا أول تكتل معارض يعلن عن تشكيله بعد الانتخابات النيابية الأولى، في أغسطس/ ١٩٩٣م ، وضم التكتل خمسة أحزاب هي"التنظيم الوحدوي الناصري، حزب الحق، رابطة أبناء اليمن، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، حزب التجمع الوحدوي اليمني"(١)، وأصدر التكتل بعد تشكيله بيانا جاء فيه " نظرا لما تقتضيه الظروف التي يعيشها وطننا اليمني، ولما نتج عن الانتخابات النيابية العامة... من أوضاع أدت إلى تشكيل ائتلاف بين الأحزاب الحاكمة وفرز القوى السياسية... وانطلاقا من روح العلاقة التي جمعت أحزاب المعارضة في إطار المؤتمر الوطني وترسيخا "للنهج الديمقراطي القائم على حكم ومعارضة... والتصدي لكل محاولات الاتفاق على الديمقراطية والشرعية الدستورية وتعرية كل سلبيات وأخطاء الائتلاف الحاكم وطرح النهج البديل، والعمل على تقوية الإرادة الشعبية للنضال بكل الوسائل الديمقراطية والمشروعة، فقد توصلت الأحزاب المؤسسة والموقعة أدناه إلى إقامة تكتل يسمى التكتل الوطني للمعارضة"(٢)، وكان توجه الأحزاب لتشكيل هذا التكتل نابعاً من شعورها بضعف المعارضة داخل " مجلس النواب" وقوة التكتل الحاكم(٣).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الرسائل الجامعية

ج- التكتلات المعارضة بعد حرب الانفصال:

انقسمت أحزاب المعارضة بعد حرب الانفصال إلى قسمين قسم شكل " مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة"، وقسم شكل " المجلس الوطني للمعارضة"، ولكل تكتل أفكاره وأسلوبه الخاص الذي يختلف عن التكتل الآخر بل ويتعارض معه.

١- مجلس التنسيق الأعلى للأحزاب المعارضة*:

يعتبر صيغة متطورة " للتكتل الوطني للمعارضة"، وقد أعلن عن تشكيله في ١٤/ أغسطس/ ١٩٩٥م ، وضم ٨ أحزاب هي " الحزب الاشتراكي" والذي يتولى قيادته، و"التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب الحق ، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، ورابطة أبناء اليمن، وحزب الأحرار السياسي"(٤) " وينطلق المجلس في عمله السياسي نحو تحقيق أهدافه من "وثيقة العهد والاتفاق"

---

(١) فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٣) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

* لم يحصل على الترخيص القانوني حتى عام ١٩٩٩م سوى أربعة أحزاب فقط من أحزاب المجلس هي " الحزب الاشتراكي، حزب الحق، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي": نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٤) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، والقواسم المشتركة في البرامج الانتخابية لأحزابه"، وملتزم "بالوسائل السلمية والديمقراطية للمعارضة واحترام أسس النظام السياسي القائم على حكم ومعارضة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وإنهاء آثار الحرب والانفصال"[١]. وانقسم المجلس حول عملية المشاركة في الانتخابات النيابية الثانية، فقرر الحزب الاشتراكي مقاطعة الانتخابات وتبعه " حزب اتحاد القوى الشعبية" و"رابطة أبناء اليمن" بينما شارك في الانتخابات "حزب الحق ، التنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي" ، وقد أدى هذا الانقسام إلى تشكيل تكتل جديد من ستة أحزاب تحت قيادة الحزب الاشتراكي وهي: " رابطة أبناء اليمن، اتحاد القوى الشعبية، التجمع الوحدوي اليمني، التكتل الوطني الاجتماعي، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري". وقد استمرت هذه الأحزاب تحت مظلة " مجلس التنسيق الأعلى" وظلت تطالب بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق وإجراء مصالحة وطنية شاملة[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٢- المجلس الوطني للمعارضة*:

تشكل " المجلس الوطني للمعارضة" من سبعة أحزاب هي: "حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الناصري الديمقراطي، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، حزب الجبهة الوطنية، حزب الرابطة اليمنية (الشرعية) ، حزب جبهة التحرير، الحزب القومي الاجتماعي"[٣]. ويعتبر " المجلس الوطني للمعارضة" صيغة تحالفية جديدة تظم عدداً من الأحزاب السياسية التي شكلت في مرحلة سابقة " الائتلاف الديمقراطي للمعارضة (أدم) " والذي شكل في فبراير/١٩٩٥م من ١٣ حزباً " وأعلن التزامه بالثوابت الوطنية والقومية وسعيه نحو ترسيخ مبدأ المعارضة من منطلق الحرص على تأكيد الديمقراطية كسلوك وممارسة واعية، وعمل الائتلاف حسب قبول رئيس اللجنة التحضيرية له. " على تبديد الصورة العدائية والمشوهة بين الحكم والمعارضة من منطلق الاختلاف بدافع الحرص على البناء وليس بدافع الرغبة في الهدم والناتج عن أحقاد تأخذ شكل الفعل ورد الفعل المضاد كما هو الحال في سلوك بعض الأحزاب التي وقفت مع الانفصال الذي أعلنته قيادة الحزب الاشتراكي"[٤].

---

(١) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٢) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق، ص ٧٣.

* حصلت جميع أحزاب المجلس الوطني على الترخيص القانوني.

(٣) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلافاً لموقف "مجلس التنسيق الأعلى" الذي يقوده "الحزب الاشتراكي" يتمسك "المجلس الوطني للمعارضة" بموقف "الائتلاف الديمقراطي (ادم)" الذي يرى أن "وثيقة العهد والاتفاق" لم تعد صالحة فأغلب بنودها قد حلت في التعديل الدستوري"[١].

٦- السمات العامة للاحزاب اليمنية :

لا تختلف السمات العامة للأحزاب اليمنية عن السمات العامة للأحزاب في دول العالم الثالث، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال العديد من السمات.

تتميز الأحزاب اليمنية عموما بضعف التنظيم ولا ترقى في أدائها إلى مستوى الحزب السياسي بمدلوله التنظيمي الذي يشير إلى أن الحزب " تنظيم قبل كل شيء ، جماعة واحدة ولكنها عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة يربط بينها الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وعلى أساس تدرجي هرمي "[٢] ، فالأحزاب اليمنية تعاني من قصور وهشاشه في بنيتها وأدائها التنظيمي، وهذا الأمر ناتج عن عدة أسباب منها أسباب ترتبط بالمجتمع نفسه مثل ارتفاع مستوى الأمية، وقبلية المجتمع.

وأسباب ذاتية ترتبط بالحزب ذاته، مثل قصور البناء الهيكلي ، وتأخر اكتسابها للقوة المؤسسية ، وانعدام الديموقراطية الداخلية[٣] لأسباب تتصل بفترة النشاط السري وعدم قدرتها على تخطي سلبيات تلك المرحلة، وهذا الأمر لا ينطبق على الأحزاب الرئيسية الثلاثة " المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي ، والتجمع اليمني للإصلاح"، والتي تعد أفضل الأحزاب من حيث البنية والأداء التنظيمي ويلاحظ في الأحزاب التي تشكلت قبل الوحدة أن القرار داخلها محصور في يد عناصر محدودة، وتميل إلى اتباع أساليب المناورة والتآمر، ولم تصل إلى مرحلة الاحتكاك والتفاعل المباشر مع الجماهير[٤]. وبرزت ظاهرة الانقسام الحزبي في العديد من التيارات بعد الوحدة، وهذا الأمر يعود إلى فترة النشاط السري، وغياب النهج الديموقراطي داخل الحزب وعدم اشتراك عدد واسع من قياداته في عملية اتخاذ القرار،

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٢) نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دون مكان نشر، دار فكر ، دون رقم طبعه، دون سنة نشر، ص ص ٧٢-٧٣.

(٣) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٤) فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانحصاره في يد مجموعة أفراد، الأمر الذي دفع القيادات الأخرى خاصة التي لهـا رصـيد نضالي في صفوف الحزب إلى تكوين حزب آخر[١]، ويلاحظ هنا أن فترة النـشاط الـسري كانت عاملاً مساعداً في الحفاظ على وحدة التنظيم من خلال خفضها للتناقضات في الـرؤى بين قيادات التنظيم[٢].

ونظراً لضعف قدرة الاحزاب على الوصول المباشر إلى الجماهير والتأثير علـيهم، أخذت تتعامل مع الشخصيات والرموز الاجتماعية أو السياسية المؤثرة بغية الاسـتفادة مـن مكانتها وتأثيرها الاجتماعي الأمر الذي حول بعضها إلى تمثيل اجتماعي أو سياسـي فـوقي منفصل عن الجماهير ومصالحهم وطموحاتهم . وفي مقابل ذلك تراجع دور ومكانة الانتمـاء الفكري لأهداف الحزب إلى موقع هامشي، وهذا الأمر يعكس الطابع " البراغماتي" الذي اخـذ يميز نشاط العديد من الأحزاب وتوجهها[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ٥٢.
(٢) الهام مانع، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٣٠، ٢٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة الفصل الرابع

من خلال ما تم تناوله في الفصل يتبين لنا عدة جوانب هامة يمكن تلخيصها في الآتي: نتج عن قيام دولة الوحدة ظهور نظام سياسي جديد يختلف كلياً عن النظام السياسي الذي كان قائماً في شطري اليمن سابقاً، ومن أهم ملامح النظام السياسي للدولة، الوحدة آخذة بالتعددية الحزبية وإقراره بمبدأ التداول السلمي للسلطة. وشهد " اليمن" بعد تحقيق الوحدة العديد من التطورات السياسية الهامة منها ظهور الصراع السياسي واتجاه " الحزب الاشتراكي إلى الانفصال، الأمر الذي أدى إلى قيام الحرب التي أسقط فيها خطر تشطير اليمن مرة أخرى، وتم إفشال كافة المخططات الخارجية التي هدفت إلى الإضرار بوحدة " اليمن" وتمزيق وحدته.

وقد رافق قيام دولة الوحدة ظهور الأحزاب السياسية، ومن ثم تنافسها سلمياً للوصول إلى السلطة، وأشارت الممارسة العملية للأحزاب إلى قصور كبير في دورها وتأثيرها السياسي .ولم تتمكن أغلبها من تحقيق نتائج هامة على صعيد المنافسة السياسية، وقد ظهر ذلك واضحاً في الانتخابات الأولى والثانية التي أظهرت نتائجها وجود ثلاثة أحزاب ذات تأثير سياسي كبير، أولها " المؤتمر الشعبي العام" الذي حقق نتيجة عالية المستوى في الانتخابات الأولى، وحصل على أغلب مقاعد مجلس النواب في الانتخابات الثانية، والحزب الثاني هو " التجمع اليمني للإصلاح" الذي حصل على المركز الثاني، ويليه " الحزب الاشتراكي الذي حصل على المركز الثالث، وقاطع الانتخابات الثانية بعد أن تورط في مؤامرة الانفصال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظلت بقية الأحزاب في موقع هامشي، وغير قادرة علـــى إحـــداث أى تـــأثير سياسي هام. ولقد أثر تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمـــات الـــسياسية علـــى الخارطـــة الحزبية وأدى إلى تقليص حجمها إلى جانب التأثير الذي أحدثته الانتخابات الأولى.

انتضمت أحزاب المعارضة في تكتلين الأول ضم أحـــزاب " مجلـــس التنـــسيق الأعلى للأحزاب المعارضة"، والثاني ضم أحزاب " المجلس الوطني للمعارضة" ، ودل هذا الانقسام على أن تأثير المعارضة سيكون محدود.

وبعد هذه التطورات والتفاعلات المختلفة يمكن طرح سؤال حول مدى أثرهـــا على " المؤتمر الشعبي العام" وكيف كان تعامله مع تلك التطورات، وهـــذا مـــا ســـيتم محاولة الإجابة عنه خلال الفصل القادم.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

أثر المتغيرات السياسية على المؤتمر الشعبي العام

أدت المتغيرات السياسية المختلفة التي مست جوانب الحياة السياسية بعد الوحدة إلى احداث تغيرات جذرية في طبيعة البنية الفكرية والتنظيمية والسلوك السياسي للمؤتمر الشعبي العام، ومن الأسئلة الهامة التي يمكن طرحها : ما هي الإجراءات التي اتخذها المؤتمر للتكيف مع الوضع السياسي الجديد ؟ وكيف تحددت سياسته وعلاقاته بعد الوحدة ؟ – كما كان للمتغيرات تأثير وضح على أولويات المؤتمر وأهداف.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول

أثر المتغيرات السياسية على البنية الفكرية والتنظيمية

كان لقيام دولة الوحدة والتغيرات السياسية التي نتجت عنها أثر كبير على بنية المؤتمر الفكرية والتنظيمية، فطبيعة القواعد والأسس السياسية لدولة الوحدة اختلفت تماماً عن تلك القواعد والأسس التي تشكل المؤتمر في ظلها، ومارس نشاطه السياسي الفردي في إطارها . وكان إقرار التعددية الحزبية وما نجم عنها من تنافس حزبي كبير أمراً موجباً لإجراء العديد من التعديلات الأساسية والجذرية في بينته الفكرية والتنظيمية لتتناسب مع الوضع السياسي لدولة الوحدة، وتلبي متطلبات الشراكة والعمل السياسي التنافسي.

كيف قيم المؤتمر وضعه الداخلي بعد الوحدة؟ وما هي التغيرات التي أجراها في بنيته الفكرية والتنظيمية؟ وما هي المنطلقات التي اعتمدها في ذلك؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أثر المتغيرات السياسية على البنية الفكرية

دفعت المتغيرلت السياسية بالمؤتمر إلى إجراء تعديلات هامة في بنيته الفكريـــة لتتواكب مع التطورات السياسية الحدثة، وقد أكد في التعديلات التي أجراها على عـــدد من الجوانب السياسية الهامة لدولة الوحدة.

الميثاق الوطني من عمومية النظرية إلى خصوصيتها :

يتميز " الميثاق الوطني" في كون صياغته تمت بمشاركة مختلف القـــوى الـــسياسية والشعبية، وعموم المواطنين ليكون إطار فكرياً عاماً تلتزم به جميع الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في الشطر الشمالي قبل الوحدة . الأمر الذي جعل له مكانه ووضعاً خاصاً حال دون إجراء أي تعديل عليه خلال السنوات الثماني التي أعقبت إقراره عام ١٩٨٢م، والإشكالية التي واجهت قيادة المؤتمر غياب القواعد الإجرائية التي تحدد الشروط الواجب اتباعها عند إجراء تعديلات على نصوصه، "فالميثاق " وخلافاً للدساتير حتى الجامدة منها لم يحدد قواعد تعـــديل نصوصه أو الجهة المخولة بذلك ولا يوجد في النظام الأساسي أو اللائحة الداخلية ما يشير إلى ذلك[١]، وأدى تحقيق الوحدة والإقرار بالتعددية الحزبية إلى زوال الصفة القانونية الإلزاميـــة التي كان يتمتع بها قبل الوحدة ، وليصبح دليلاً فكرياً خاصاً " بالمؤتمر الشعبي العام" ، الذي عمل ومنذ تشكيله على تطبيقه وتوعية المجتمع من خلال مبادئه وأهدافه ومـــضامينه، وهـــذا الامر يوضح " ارتباط المؤتمر بالميثاق قبل الوحدة" و " ارتباط الميثاق بالمؤتمر بعدها". وهذه العلاقة توضح صعوبة تعديل الميثاق قبل الوحدة، وسهولة تعديله بعدها. وقد تولى " المؤتمر العام" مهمة تعديل " الميثاق" و إقراره.

التعديلات:

(١) عبد العزيز الكميم، محطات التطور في حياة المؤتمر الشعبي، مرجع سابق، ص ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجريت على " الميثاق " تعديلات هدفت إلى تحقيق انسجام بين نصوصه وبين التوجهات السياسية الجديدة لدولة الوحدة.

ومن أهم التعديلات التي أدخلت على " الميثاق" الآتي:

١- **مقدمة الميثاق:** أضيفت بعض النصوص إلى المقدمة أكدت على أن " الوحدة اليمنية" جاءت تتويجاً لكل المكاسب التي تحققت للشعب على طريق السعي الدؤوب لتحقيق وحدته الوطنية أرضاً وحكما، وأن التصدي لمحاولة الانفصال التي استهدفت اغتيال أغلى وأعز مكاسبه تم بحزم وشجاعة بالغين وهدفت هذه الإضافة إلى استكمال سرد مراحل التطور السياسي الذي تناولته المقدمة إلى جانب التأكيد على أن تحقيق الوحدة جاء كنتيجة حتمية للتوجه نحو تحقيق الوحدة الوطنية التي من خلالها تم تحقيق الوحدة اليمنية*. وقد أضافت التعديلات بعداً وطنياً عند تناولها الأحداث التاريخية الكبرى، بعد أن كان " الميثاق " مقتصراً في صياغته الشطرية على تناول قضايا الشمال اليمني فقط منذ ثورة ١٩٤٨م ، وحتى ثورة ١٩٨٢" [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

٢- **الولاء الوطني:** تناولت التعديلات معايير الولاء الوطني (المعيار الأول والثاني)** حيث تم التأكيد في المعيار الثاني أن " الحكم الديمقراطي الشوري ، شرط أساسي لصدق الإيمان بالولاء الوطني وبدون الممارسة الديموقراطية على النحو الذي يحدده الدستور فإن الولاء الوطني قد يصبح مجرد شعار يتخذ ستاراً للمساس بوحدة الشعب وسيادته الوطنية واستقلاله" ويظهر استناد " الميثاق" على " الدستور" ونصوصه في التأكيد على أن الممارسة الديمقراطية كما حددها شرطاً أساسي لصدق الإيمان بالولاء الوطني، وهذا الربط ما بين الممارسة الديمقراطية كما حددها الدستور وما بين الولاء الوطني من أهم ملامح التحديث في " الميثاق".

٣-**الديمقراطية:** اهتمت التعديلات في ما يتعلق بالديمقراطية بالتأكيد على دور المؤسسات الدستورية والمتمثلة في " السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية" وأهمية ممارستها لمهامها كما حددها " الدستور"، ويوضح " الميثاق" أن مفهوم " الدولة أو الحكم" يقصد به المؤسسات الدستورية وليس فرداً أو أفراداً يحكمون لكون حكم " الفرد والأفراد الذي لا توجد فيه مؤسسات دستورية لا يسمى دولة إلاعلى سبيل المجاز" ، واعتبار المؤسسات الدستورية شرطاً يجب توافره في الدولة ينبع من حقيقة أن الديمقراطية " تقوم على المؤسسات الدستورية التي تتسع لأصول الحكم بكل ما فيها من شمول ، فهي لا تخرج بها من دائرة التسلط الفردي

---

*اعتبر " الميثاق" قبل تعديله أن تحقيق الوحدة الوطنية أساس تحقيق الوحدة اليمنية والعربية.

(١) نشوان السميري، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

**انظر ما سبق ذكره حول معايير الولاء الوطني في الميثاق قبل تعديله ص ص٩٦-٩٧ من نفس الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو الجماعي فحسب، ولكنها تخرج بها من الصبغة المحلية إلى الصبغة الإنسانية" ويؤكد الميثاق على ذلك من خلال الإشارة إلى أن الرسول (ص) لم يكن " إلا بشيراً ونذيراً، والأمر بينه وبين أمته قائم على الشورى ومكارم الأخلاق"، ويظهر مما سبق أن " الميثاق" يرفض حكم الفرد أو الأفراد، وشدد على دور المؤسسات الدستورية باعتبارها القاعدة الأساسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية وحماية المجتمع من التسلط ويوضح " العلاقة بين الحاكم والمحكومين وأسلوب المعارضة ويرى أن " الحاكم يتولى الحكم عن المحكومين والشعب هو المرجع في كل سلطان، ليس لأحد حق العسف والطغيان، ولا لأحد حق الفتنة والعصيان، أي ليس لأحد حق الحكم ، أو حق المعارضة خارج الضوابط والقواعد والأصول الديمقراطية المحددة في الدستور ولهم في نطاقها حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كل فيما يعلم وحسبما يستطيع".

٤- **النظام السياسي:** أعاد الميثاق بعد تعديله تعريف طبيعة النظام السياسي وحدد أن " النظام الجمهوري نظام ديمقراطي شوري نيابي يقوم على التعددية الحزبية وتداول السلطة سلمياً، ويتجسد في دولة المؤسسات الدستورية، ويقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، مع توضيح وبيان اختصاصات كل سلطة ، وأوجه التعاون والتنسيق في العلاقات" بينها.

ويتناول الميثاق سلطات الدولة مؤكداً على دور واختصاص كل سلطة ، ومرتكزاً في توضيح ذلك على " الدستور"، فمجلس النواب ينتخب الشعب أعضاءه، وهو الذي يتولى إقرار القوانين والسياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي، وهو الذي يمنح الثقة للحكومة أو يحجبها عنها أو يسحبها منها وله الحق في محاسبتها كمجموعة أو محاسبة أي وزير مشترك فيها" . ويوضح الميثاق أن ممارسة مجلس النواب لمسؤولياته، لا ينصرف لحق في ذات أعضائه ولا لحق يحصره العضو في دائرته الانتخابية ولكنها نيابة عن الشعب كله".

ويتناول الميثاق السلطة التنفيذية ، موضحاً أن رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب في انتخابات تنافسية، وذلك عملاً بحقيقته أن الشعب هو مصدر السلطات، " ويتولى رئيس الجمهورية العمل على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة والإشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية. و"رئاسة الدولة هي رمز سيادة الوطن واستقراره ورمز وحدة الدولة ومركزيتها ورمز الوحدة الوطنية" . وأمام هذا الدور والمسؤولية الوطنية الجسيمة يؤكد " الميثاق" على أن " رئاسة الدولة يجب أن ترتقي فوق الخلافات التي قد تحدث بين سلطات الدولة أو داخل أجهزة الحكومة أو بين الحكومة وبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فئات حزبية أو شعبية أو منظمات، أو بين الفئات الشعبية والحزبية أو الأحزاب والتنظيمات السياسية نفسها، لتساعد على حصر وحل كل الخلافات داخل الإطار الديموقراطي كما أن عليها أن ترتفع فوق الطموحات الذاتية التي قد تدفعها إلى انتهاج أساليب غير دستورية بهدف التدخل أو السيطرة على شئون الحكم".

وعن علاقة رئاسة الدولة بالسلطة التشريعية حددت في كونها " صلة تتمثل في واجب دعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً .. ودعوة مجلس النواب إلى عقد أول اجتماع له.. وفي إصدار القوانين... وطلب إعادة النظر في أي منها ، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي يقرها المجلس، كما تتمثل الصلة في حق رئيس الجمهورية في دعوة مجلس النواب لدورات انعقاد غير عادية لمناقشة ما يرى ضرورة عرضه على المجلس من قضايا هامة". وحافظ "الميثاق" على تصوره السابق فيما يخص العلاقة بين رئيس الجمهورية والحكومة معتبراً إياها علاقة شراكة كاملة في " وضع السياسة العامة للدولة ووضع الخطوط العريضة لبرامج التنمية، وفي مناقشة القضايا التي تهم البلاد، وفي دعوة الحكومة للاجتماع برئاسة رئيس الدولة لمناقشة أي رأي أو قضية يرى ضرورة مناقشتها". " ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب".

ويرى " الميثاق" أن العلاقة التي تربط رئاسة الدولة بالسلطتين التنفيذية التشريعية " يجب أن تستهدف مساعدة السلطتين على تحمل المسؤوليات وأدائها بشكل أفضل، وترسيخ قواعد السلوك الديمقراطي لتصبح حياة معاشة، ويجب أن تكون ملتزمة بالدستور نصاً " وروحاً". ورئاسة الدولة ليست مسؤولة أمام مجلس النواب ويوضح الميثاق ذلك بالقول " بما أن رئاسة الدولة تسهم في وضع السياسة العامة للدولة، ووضع برامج التنمية، وفي مناقشة القضايا والقوانين التي تهم البلاد دون التدخل في اختصاصات السلطات الدستورية ، ودون التدخل في الشئون التنفيذية فإنها ليست مسؤولة أمام مجلس النواب، إلا في حالة اتهامها بخرق الدستور، أو بالخيانة العظمى فتحاسب طبقا للدستور ، حيث لا مسؤولية بلا سلطة ، ولا سلطة بلا مسؤولية ، ذلك هو مفهوماً للديمقراطية السياسية". وفي جانب آخر أكد " الميثاق" على أنه " لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب، أو تنظيم سياسي معين".

ويتضح أن التعديلات التي أدخلت على الميثاق استهدفت التأكيد على النهج السياسي الجديد لدولة الوحدة بما يشتمله من تعددية حزبية، وتداول سلمي للسلطة، وفصل بين السلطات ضمن إطار من التعاون، مرتكزاً في تحديد ذلك على " الدستور" . وقد ساعدت مرونة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصوص " الميثاق على إدخال هذه التعديلات دون تغيير القواعد الأساسية له وأهمها الالتـزام بالشريعة الإسلامية ، وهذا الأمر مكن المؤتمر من التكيف مع التطورات السياسية الديمقراطية الجديدة، خلافاً للأحزاب الماركسية التي ترتكز أيـديولوجيتها علـى أسـاس تتنـاقص مـع الديمقراطية، مما يجعل من الصعوبة إدخال تعديلات عليها دون المساس بأسس الأيديولوجية نفسها.

وقد أكد المؤتمر من خلال هذه التعديلات التزامه بالديمقراطية التي تقوم على التعددية الحزبية كخيار استراتيجي لا تراجع عنه، وهذا الأمر من شأنه إزالة المخاوف والشكوك حول عدم جدية الأخذ بخيار التعددية الحزبية كما أن التعديلات مكنت المؤتمر من تحديد موقعه بين الأحزاب ووصف نفسه بالوسطية[١] والاعتدال.

بعد هذا التعديل الذي تم إقراره في المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام الـذي عقد في عام ١٩٩٥م لم يتعرض " الميثاق لوطني" لأي تغيير ليرتقي في مكانته بين القواعـد المنظمة بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام إلى مصاف الدساتير بالنسبة للنظم السياسية، ولتغـدوا الوثائق الأدنى منه مستوى "النظام الأساسي، والبرنامج السياسي"[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) انظر أجوبة الرئيس " علي عبد الله صالح" في المؤتمر الصحفي: أبحاث سياسية، العدد ٧، مارس ٢٠٠٧م، ص ١٥٨.

(٢) عبد العزيز الكميم، محطات التطور في حياة المؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

أثر المتغيرات السياسية على البنية التنظيمية

تأثرت تكوينات المؤتمر المختلفة كثيراً بالتطورات السياسية، وعانى من أزمة تنظيمية خطيرة دفعته إلى إعادة بناء مختلف تكويناته من جديد، واتباع قواعد وأسس تنظيمية تختلف جذرياً عن تلك القواعد والأسس التي اتبعتها قبل الوحدة.

١- إشكالية البداية والتحول:-

لقد كانت السنوات الأربع الأولى من عمر الوحدة أصعب السنوات التي مرت على " المؤتمر الشعبي العام"، فقد حالت الأزمة السياسية دون عقد مؤتمره العام الخامس والذي كان من المقرر عقده في عام ١٩٩٢م وأدت إلى تأخير انعقاده إلى عام ١٩٩٥م، وهذه هي المرة الأولى التي لا يتمكن فيها المؤتمر من عقد مؤتمره العام في موعده. لقد أوجدت التحولات السياسية وخاصة التعددية الحزبية تحديات عديدة وعلى كافة المستويات، وفرضت إجراء تعديلات عاجلة على وثائق المؤتمر للتواكب مع المتغيرات الحاصلة على الساحة السياسية ، وعلى الرغم من انعقاد المؤتمر العام الرابع التكميلي للمؤتمر الشعبي بعد الوحدة في عام ١٩٩٠م إلا أنه لم يكن في مقدوره إجراء تعديلات هامة في البنية التنظيمية، وخلال الفترة ١٩٩٠م –١٩٩٥م وهي الفترة التي لم يلتئم فيها المؤتمر العام تولت الهيئات القيادية العليا للمؤتمر ممثلة في " اللجنة الدائمة واللجنة العامة"، التوجيه والإشراف على النشاطات المختلفة[١]وتطبيق قرارات هامة على صعيد تطوير البنية التنظيمية وتحقيق تماسكها[١]

(١) عبد العزيز الكميم، محطات التطور في حياة المؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعالجة جوانب القصور الذي أخذ يظهر بصورة واضحة في تكوينات المؤتمر المختلفة . فقد كان انتخاب أعداد من القيادات والشخصيات الهامة من المؤتمر وعودتها إلى أحزابها الأصلية أمراً مؤثراً على تكويناته[٢] خاصة بعد أن أدى ذلك إلى انسحاب أعداد من أعضاء التكوينات القاعدية. وقد ظهر التذمر في صفوف قواعد المؤتمر بعد أن قطعت الصلة بينها وبين قيادات المؤتمر العليا في ظل انشغالها بالأزمة السياسية[٣].

وفي المحافظات الجنوبية شاب نشاط المؤتمر الكثير من التقصير والابتعاد عن الاسلوب الديموقراطي، وعجز عن فهم واقع وأرضية النشاط السياسي وخلفية العناصر المتعاطي معها هناك، مما أدى إلى سوء اختيار قيادات المؤتمر هناك، وبالتالي

ضعف مقدرة المؤتمر على الاستقطاب وتردي أدائة في تلك المحافظات[٤]. وقد ساعد انضمام قيادات " الحزب الاشتراكي" التي انتقلت إلى " صنعاء" بعد أحداث ١٣/يناير/ ١٩٨٦م في " عدن" والعديد من قيادات وكوادر الدولة آلية على معالجة بعض جوانب القصور[٥].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

لقد كان اختلال البنية التنظيمية أخطر إشكالية يواجهه المؤتمر بعد الوحدة، وهي إشكالية تواجهها التنظيمات السياسية التي تشكل أساساً لتضم كل التيارات السياسية، وتتبين خطورة الإشكالية بتباين دور ومكانة التنظيم، وقياداته المخلصة ومدى قدرة تلك القيادات على إعادة تنظيم صفوفه وتشكيل تكويناتها وفق قواعد وأسس جديدة تحقق تماسكه وتمكنه من البقاء والتأثير والمنافسة.

٢- اكتساب العضوية في المؤتمر الشعبي العام:

من اهم التغيرات التي حدثت في "المؤتمر الشعبي العام" بعد الوحدة ان العضوية فيه أصبحت عامة وغير مشروطة بأن يكون العضو منتخباً، وسقوط نسبة إلى ٣٠% التي كان يتم تعيينها بقرار سياسي. وقد حددت اللائحة الداخلية للمؤتمر شروط العضوية في الاتي:

١- أن لا يقل سن من يتقدم لطلب العضوية عن ١٨ سنة.

---

(١) تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس: المؤتمر الشعبي العام وثائق وأدبيات في المؤتمر العام الخامس ، الدورة الأولى، صنعاء، ١٩٩٨م، ص ٤١.

(٢) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٣) ابو بكر القربي، مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١ .

(٤) المرجع السابق، ص٤١.

(٥) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- أن يكون مستقيما حسن السيرة والسلوك، وأن لا يكون قد حكم عيه بجريمة مخلة بالشرف والأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣- أن لا يكون منتمياً إلى تنظيم أو حزب سياسي آخر وإلى منظمة أو جمعية تتعارض أهدافها أو نشاطها مع أهداف المؤتمر.

٤- أن يتقدم بطلب العضوية بصورة فردية.

٥- أن يلتزم بدفع الاشتراكات الشهرية المقررة.

٦- أن يؤدي القسم التالي: " اقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله وبمبادئ وأهداف الثورة اليمنية والدستور والميثاق الوطني، محافظا على وحدة الوطن وملتزماً بنظم وبرامج المؤتمر الشعبي العام ومحافظاً على وحدته الفكرية والتنظيمية منفذاً لتوجيهاته، وأن أحفظ أسراره، وأن لا أكون منتمياً إلى أي حزب أو تنظيم أو تجمع سياسي آخر والله على ما أقول شهيد".

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتكتسب العضوية في المؤتمر الشعبي العام للمتقدم بطلب الانتساب الطوعي القائم على الاقتناع بالميثاق الوطني وبرامج المؤتمر*.

وتسقط العضوية في حالة استقالة العضو أو وفاته أو فقده شرط من شروط العضوية أو صدور قرار بفصله من المؤتمر**.

٣- إعادة البناء الهيكلي:

اتخذت قيادة المؤتمر قراراً بإعادة بناء الهيكل التنظيمي ضمن ثلاث مراحل هي[١]:

١- تشكيل المراكز التنظيمية وانتخاب قياداتها باعتبارها المستوى الأدنى للعمل القاعدي في المؤتمر وذلك بعد إلغاء الجماعات القديمة.

٢- تشكيل فروع المؤتمر في المديريات وعلى مستوى الدوائر الانتخابية وانتخاب قياداتها.

٣- تشكيل فروع المؤتمر في المحافظات وانتخاب قياداتها.

---

* للاطلاع على حقوق العضوية وواجباتها انظر الملحق رقم ٥ .

** للاطلاع على الجزأت التنظيمية انظر الملحق رقم ٦.

(١) تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الأولى للمؤتمر العام الخامس، مصدر سابق، ص ص ٤١-٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الدورة ١٤ " للجنة الدائمة" التي عقدت في أغسطس/ ١٩٩٣م تحت شعار " على طريق بناء المؤتمر" تم إقرار البدء في تنفيذ إعادة البناء، والذي بدأ في سبتمبر/ ١٩٩٣م ، وأدى اندلاع الحرب إلى إيقافها ثم استكملت بعدها، وانتهت مراحلها في يناير ١٩٩٥م، وتم خلال هذه العملية تشكيل ٣٨٦ فرعاً ، وتم توسعة عضوية " اللجنة الدائمة" من خلال ضم كتلة المؤتمر في " مجلس النواب" إليها ، بهدف خلق التفاعل والتواصل بين الكتلة البرلمانية وسياسة المؤتمر(١).

انعقد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي خلال الفترة ٢٥/يونيو- ٢، يوليو/ ١٩٩٥م تحت شعار " المؤتمر العام الخامس انطلاقة جديدة لتطوير البناء التنظيمي وتعزيز الديمقراطية"(٢)، وقد صدر عنه من القرارات والتوصيات، وقد بلغ عدد أعضائه ٥٠٠٠ عضو عبر عن خروج المؤتمر من دائرة الانغلاق ومحدودية العضوية إلى مجال أكثر انفتاحاً وتوسعاً.

تم خلال المؤتمر انتخاب أعضاء التكوينات القيادية العليا، وذلك وفقا لهيكلية المؤتمر الجديدة التي تم إقرارها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

وقد فاز بمنصب رئيس المؤتمر الرئيس " علي عبد الله صالح" ، وبمنصب نائب رئيس المؤتمر " عبد ربه منصور هادي"، وبمنصب الأمين العام " عبد الكريم الأرياني"(٣) وتم انتخاب أعضاء "الجنة الدائمة" والتي بلغ عدد أعضائها ٥٠١ عضواً وقد استبعدت من المشاركة في المؤتمر العام الشخصيات المشكوك في ولائها للمؤتمر الشعبي، وأطلق عليهم " أصحاب الولاء المزدوج"(٤).

وخرج المؤتمر في نهاية أعماله بعدد من القرارات والتوصيات منها(٥):

١- أقر المؤتمر التعديلات التي أجريت على الميثاق.

٢- اقر المؤتمر برنامج العمل السياسي.

٣- أقر المؤتمر النظام الداخلي حسب التعديلات التي أدخلها عليه.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) عبد العزيز الكميم، محطات التطور في حياة المؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس، مصدر سابق، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٥) مرجع سابق، ص ص ص ٢١٨-٢١٩- ٢٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- صادق المؤتمر على فصل أعضاء المؤتمر الذين قاموا باختراقات تمس الثوابت الوطنية ووقفوا إلى جانب عصابة التمرد والانفصال .

٥- أكد المؤتمر على تفعيل دور الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي بما يكفل تطويق الأخطاء والتجاوزات ومنع حدوثها، والالتزام بالميثاق الوطني ونصوص النظام الداخلي ولائحة الجزاءات.

٦- كلف المؤتمر " اللجنة الدائمة" بالعمل على تقييم أعمال وممارسات أعضاء " المؤتمر الشعبي" للتأكد من الالتزام بشروط وواجبات العضوية المحددة في النظام الداخلي.

وفي الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس والتي عقدت خلال الفترة ٢٤-٢٦ أغسطس/ ١٩٩٧م ، ناقش المؤتمر مشروعاً جديداً لتعديل النظام الداخلي، وهدفت التعديلات إلى تطوير بنية المؤتمر وتمكينه من مواكبة مرحلة التعددية الحزبية وما أفرزته الانتخابات البرلمانية من نتائج[١] ومن القرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمر الآتي[٢]:

١- أكد المؤتمر بأن الالتزام بواجبات العضوية وشروطها وحقوقها أساس النهوض بمهام عضو المؤتمر وتنمية قدراته في التأثير على الجمهور المحيط.

٢- أقر المؤتمر التعديلات على النظام الداخلي استجابة لمتطلبات النجاح المنشود لتفعيل وتطوير الأداء التنظيمي القادر على استيعاب وتنشيط مختلف القدرات التنظيمية في جميع التكوينات القيادية والقاعدية.

٣- أوصى المؤتمر بضرورة استكمال وإنجاز جميع اللوائح التنظيمية لجميع التكوينات والهيئات والمناشط التابعة للمؤتمر الشعبي العام.

٤- أوصى المؤتمر بالعناية بالتأهيل التنظيمي من خلال تفعيل دور " معهد الميثاق الوطني" في تربية القدرات التنظيمية وتنمية المهارات التنظيمية بإقامة الدورات المتوسطة والقصيرة التي يمكن إجراؤها في مواقع النشاط التنظيمي في المحافظات.

٥- أوصى المؤتمر بأهمية تحسين قدرات الإعضاء في مجال التخصص النوعي الذي يرفد النشاط التنظيمي بالعمق والتأثير والاهتمام بالتربية التنظيمية وتنمية قدرة البحث والحوار

---

(١) انظر مداخلة الرئيس " علي عبد الله صالح" في الجلسة الختامية للمؤتمر العام الخامس: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس ، الدورة الثانية، صنعاء، ١٩٩٨م، ص ص ص ٢٣٠-٢٣١-٢٣٢.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصفات الخاصة القادرة على التأثير والاستقطاب والتوجيه والتحشيد والتعامل مع تقنيات العمل التنظيمي في مختلف الظروف والمواقع.

٦- أكد المؤتمر على أهمية تنشيط العلاقات الاتصالية بين مختلف التكوينات وتجاوز حالة الجمود بتفعيل مناشط العمل السياسي التنظيمي وتطوير آليات الاتصال المباشر والجماعي والالتزام بالنظم واللوائح والارتفاع بمستوى الأداء القيادي في التعامل مع الجماهير والاهتمام بالاجتماعات التنظيمية والمحافظة على استمرار انعقادها وفق اللوائح المنظمة باعتبار ذلك أساساً للعمل التنظيمي الذي يمثل الوسيط القادر بين النظرية والممارسة.

٧- يرى المؤتمر بأن حيوية البنية التنظيمية وفاعليتها ومدى تفاعلها وتوافقها مع أهداف ومضامين الميثاق الوطني هي الأساس في تحديد قدرة المؤتمر على التأثير في مجرى الأحداث والقضايا الحياتية.

٨- أقر المؤتمر إقامة دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر الاتصالي والتنظيمي وانتهاء بالقيادات التنظيمية على مستوى الدوائر والمحافظات ضماناً لاستمرار حيوية المؤتمر وقوة عطاءاته التنظيمية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويظهر من خلال القرارات والتوصيات السابقة الاهتمام الكبير بالجانب التنظيمي وكان نشاط التكوينات القيادية للمؤتمر بين مرحلتي انعقاد الدور الأولى والثانية للمؤتمر الخامس قد تركزت في إعادة صياغة اللوائح التنظيمية للتكوينات القيادية والقاعدية في ضوء نتائج إعادة تشكيل تكوينات المؤتمر وتوسيع قاعدة الانتساب إلى عضويته، وتنفيذ برامج النزول الميداني إلى الفروع في المحافظات والمديريات والدوائر بهدف تحقيق الاتصال المباشر بين القيادات والقواعد[١]. ويبدو واضحاً أن جهود المؤتمر تركزت في تنمية وتطوير بنيته التنظيمية بصورة كبيرة، وبما يؤدي إلى تجاوز كافة السلبيات التي أظهرت بعد الوحدة وأثر انتهاء المؤتمر.

تم البدء بإعادة تشكيل المراكز والفروع للمرة الثانية بصورة كاملة ، وأظهر الحصر الذي أجرى للأعضاء اثناء العملية أن عدد المنتسبين إلى " المؤتمر الشعبي العام" القدامى والجدد بلغ ١٥٤٠٨١٢ عضواً*، منهم ٤١٥٣٧٤ امرأة، وتم منحهم جميعاً بطاقة العضوية

---

(١) تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس – الدورة الثانية، مصدر سابق، ص ص ٨٨- ٨٩.

* إذا تمت المقارنة بين عدد المنتسبين إلى المؤتمر وعدد سكان الجمهورية والذي بلغ حسب التعداد السكاني لعام ١٩٩٤م ١٥٨٠٤٦٥٤ نسمة: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، اليمن في ١٠٠ عام، مرجع سابق، ص ٢٦٢، يتضح حجم التوسع الذي شهدته تكوينات المؤتمر الشعبي خلال الفترة سبتمبر/ ١٩٩٣م-١٩٩٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأطيرهم في ٦٦٦٦٢ مركزاً تنظيمياً، وبلغت نسبة التجديد في القيادة على مستوى فروع المديريات والدوائر ٧٥% وبلغ عدد الفروع على مستوى الدوائر والمديريات والكليات ٥١١ فرع " دائرة ومديرية وكلية" رجال، وبلغ عدد الفروع النسوية ١٥١ فرعا مكتملا، و١٠١ فرع نسوي تحت التأسيس وتشكلت تلك الفروع في إطار ٢٧ فرعاً رئيسياً وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات قيادات الفروع ما بين ٩٠-١٠٠% من إجمالي القوام الانتخابي(١).

أدت الإصلاحات التي أجراها المؤتمر في بنيته الهيكلية ونظمه ولوائحه الداخلية واعتماده على الانتخابات في تشكيل المراكز والفروع وغيرها من التكوينات إلى نتائج هامة، وإذا قارنا بين عدد أعضاء التكوينات القاعدية للمؤتمر قبل الوحدة والبالغ ٢٣٧٠٠** عضو وبين عدد أعضائه حسب الإحصائيات السابقة والبالغ ١٥٤٠٨١٢ عضواً يتضح حجم التوسع الذي شهدته تكوينات المؤتمر بعد الوحدة.

عقدت الدورة الأولى للمؤتمر العام السادس خلال الفترة ٤-٨/ يوليو/ ١٩٩٩م ، وقد ناقش المؤتمر التعديلات الجديدة في النظام الداخلي وهو ثالث تعديل يقرر إجراءه على النظام الداخلي بعد الوحدة، وهذا الأمر يوضح طبيعة المرحلة التي يمر بها المؤتمر الشعبي، بأنها مرحلة وضع واختبار للقواعد التنظيمية، كما يعكس هذا الأمر حجم الرغبة لدى قيادات المؤتمر في تطوير بنية وأداء تكوينات المؤتمر المختلفة.

وقد أصدر المؤتمر السادس عدداً من القرارات والتوصيات منها إقراره فترة اربع سنوات فقط لشغل المناصب القيادية للمؤتمر ابتداء من رئيس المؤتمر ونائبه، والأمين العام، وأوصى قيادة المؤتمر بضرورة إيلاء اهتمام اكبر للبناء المؤسسي لتكوينات المؤتمر، وتكثيف البرامج والأنشطة السياسية والثقافية، وأوصى أن تتولى قيادات فروع المحافظات وضع الموازنات الخاصة بها وعلى أساس أن تعتمد تلك الموازنة بشكل رئيسي على مواردها الذاتية(٢) ويعد المؤتمر السادس أول مؤتمر يتم فيه التطرق إلى منح الفروع نوعاً من الاستقلالية، حيث تميزت إدارة المؤتمر لتكويناته المختلفة بالمركزية وهو أمر استمر منذ قيام المؤتمر عام ١٩٩٢م.

ومما لا شك فيه أن اهتمام المؤتمر الشعبي بالجوانب التنظيمية قد أثر بصورة كبيرة على الجوانب الفكرية والثقافية، والتي كان يوليها المؤتمر أهمية شديدة قبل الوحدة ، خلافاً

---

(١) تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الأولى للمؤتمر العام السادس، المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام، الدورة الأولى ، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢، ص ٩١.

** راجع ما ذكر سابقا حول عدد أعضاء التكوينات القاعدية ص ١٢٦ من نفس الدراسة.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر السادس، مصدر سابق، ص ص ١٥١-١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجوانب التنظيمية التي لم يطرأ عليها أي تعديل أو تحديث ، فالعضوية لم تكن عامة في تكويناته القاعدية، وعضوية المؤتمر العام كانت محصورة في ١٠٠٠ عضو، إضافة إلى أن مختلف تكويناته تشكل من خلال انتخاب ٧٠% من الأعضاء وتعيين ٣٠% منهم بقرار وظل هذا النمط متبع رغم سلبياته، وهذا الأمر ناجم عن انخفاض درجة الرغبة في استقطاب أعضاء جدد، وهذا الأمر يظهر بصورة واضحة في ظل الأحادية الحزبية وعدم وجود منافسة(١).

٤- التكوينات القيادية والقاعدية :

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

تغيرت تكوينات " المؤتمر الشعبي العام" بعد الوحدة بصورة كاملة، أوضحت أكثر اتساعاً وأكثر تعقيداً ، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير الذي شهدته تكويناته القاعدية ونشاطاته ، الأمر الذي استدعى توسيع تكويناته القيادية لتلبي متطلبات القيادة والتوجيه والإشراف على مجمل تكويناته ونشاطاته ، خلافا لتكويناته قبل الوحدة والتي كانت أقل اتساعاً وأقل تعقيداً، وتتناسب مع محدوية أعضائه ونشاطاته.

أولا: التكوينات القيادية:

١- **المؤتمر العام***: وهو أعلى هيئة قيادية . ويمكن تقسيم العضوية فيه إلى قسمين(٢): أ- أعضاء " المؤتمر الشعبي العام" الشاغلون لمناصب قيادية محددة وهم: " أعضاء اللجنة الدائمة ، قيادات الفروع بأمانة العاصمة والمحافظات والجامعات ، ورؤساء وأعضاء قيادات الهيئات التنفيذية في المحافظات وأمانة العاصمة ورؤساء فروعها في المديريات.

نواب رؤساء الدوائر ورؤساء الأقسام بالدوائر المتخصصة بالأمانة العامة وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي ومديرو مكاتب كل من الأمناء العامين المساعدين ومدير مكتب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي ورؤساء تحرير صحف المؤتمر ،

(١) عبد العزيز الكميم، محطات التطور في حياة المؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ٢٢.

* للإطلاع على مهام " المؤتمر العام" انظر الملحق رقم ٧.

(٢)قارن ذلك مع المادة ٢١ من النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي والمقر في المؤتمر العام السادس ، الدورة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورؤساء فروع المؤتمر في المديريات أو الدوائر أو الكليات ، رؤساء وأعضاء قيادات النشاط النسوي، والشبابي في المديريات والدوائر والكليات ، مندوبون يمثلون الاعضاء في كل فرع من فروع المؤتمر بحسب كثافة العضوية.

ب- أعضاء " المؤتمر الشعبي العام" الشاغلون لمناصب رسمية أو أكاديمية أو غيرها وهم: " وكلاء الوزارات والمحافظات وأمانة العاصمة ورؤساء الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية ، عمداء المعاهد التخصصية ونوابهم، شاغلو أعلى المناصب القيادية في المجالس المحلية والقيادات التنفيذية للاتحادات والنقابات والمنظمات الجماهيرية والمهنية ورؤساء تحرير الصحف المناصرة للمؤتمر".

يعقد " المؤتمر العام" دورتين خلال أربع سنوات إحداهما انتخابية والأخرى عادية، ويجوز دعوته إلى عقد دورة استثنائية بناء على دعوة رئيس المؤتمر"، وبطلب من ثلثي أعضاء " اللجنة الدائمة" ، أو ثلثي أعضاء المؤتمر العام(١).

٢- **رئيس المؤتمر***: " هو المسؤول عن التوجيه والإشراف العام على أعمال " المؤتمر الشعبي العام" بكافة قطاعاته وتكويناته، بما يحقق أهداف المؤتمر في تطبيق الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي، وتنفيذ قرارات المؤتمر العام وتوصياته"(٢).

٣- **نائب رئيس المؤتمر:** يتولى المهام التي يكلفه بها رئيس المؤتمر وينوب عنه عند غيابه(٣).

٤- **هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي:** هي جهاز رقابي متخصص، وتتكون من سبعة أعضاء من ذوي التخصصات القانونية والشرعية والمحاسبية ، وتقوم بمهمة الرقابة والإشراف ورصد المخالفات والتجاوزات للنظام الداخلي واللوائح والبرامج في أي تكوين من تكوينات المؤتمر في ضوء اللائحة الخاصة بذلك، وهي جهاز يعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس المؤتمر(٤)، وهي بذلك مستقلة في اعمالها عن بقية تكوينات المؤتمر.

٥- **اللجنة الدائمة****: " هي التكوين المسؤول عن قيادة وتوجيه أعمال وسياسة المؤتمر العام بين دورات انعقاده ولها في سبيل تحقيق ذلك اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة في جميع

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، النظام الداخلي، مصدر سابق، المادة ٢٢.

*للاطلاع علي مهام رئيس المؤتمر ، انظر الملحق رقم ٨.

(٢) المصدر السابق، المادة ٢٤.

(٣) المصدر السابق، المادة ٢٦.

(٤) المصدر السابق، المادة ٢٧.

**للإطلاع على مهام " اللجنة الدائمة" أنظر الملحق رقم ٩.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمور العامة والتنفيذية بما يتفق" مع النظام الداخلي[١]. وتنقسم العضوية فيها إلى قسمين[٢]: الأول: ينتخبهم " المؤتمر العام" من بين أعضائه وعددهم ٥٠١ عضو، والقسم الثاني وهم أعضاء بحكم مراكزهم***، وتعقد اللجنة اجتماعاتها الدورية كل ستة أشهر[٣].

٦- **اللجنة العامة*****: " وهي القيادة السياسية والتنظيمية للمؤتمر الشعبي وتقوم بمتابعة تنفيذ القرارات والخطط والبرامج والسياسات المقرة من اللجنة الدائمة والمؤتمر العام، وتوجيه كافة تكوينات المؤتمر"[٤]، وتتكون من ٣١ عضواً، منهم أعضاء بحكم مراكزهم وهم " رئيس المؤتمر، نائب رئيس المؤتمر، الأمين العام، رئيس الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، الأمناء العامون المساعدون، ممثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، رئيس الهيئة البرلمانية للمؤتمر ، رئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، رئيس الهيئة الاستشارية للمؤتمر بالمجلس الاستشاري، بقية الأعضاء تنتخبهم " اللجنة الدائمة من بين أعضائها"[٥]، وتعقد " اللجنة العامة" اجتماعها الدوري كل شهر، وتصدر القرارات الصادرة عنها ملزمة لكافة الفروع والتكوينات إلا في حالة إلغائها أو تعديلها من قبل " اللجنة الدائمة"[٦].

٧- **الأمانة العامة******: " هي القيادة التنفيذية المباشرة المسؤولة عن تسيير أعمال المؤتمر الشعبي العام اليومية في كافة الجوانب"، وتتكون من " الأمين العام، الأمناء العامين المساعدين، رؤساء الدوائر المتخصصة"[٧] وتخضع لرئاسة وإشراف " الأمين العام" وفي حالة غيابه يرأسها من يفوضه من الأمناء العامين المساعدين[٨].

٨- **الأمين العام*** : " هو المسؤول المباشر عن إدارة وتسير أعمال المؤتمر الشعبي العام ونشاط تكويناته، وهو المعني بالتوجيه ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات التنظيمية، ويرتبط به معهد الميثاق الوطني ودائرة الشؤون المالية والإدارية واللجنة الفنية والعلاقات

---

(١)المصدر السابق، المادة ٢٩.

(٢) المؤتمر الشعبي العام، النظام الداخلي ، مصدر سابق، المادة ٣٠.

***للاطلاع على أعضاء " اللجنة الدائمة" والمحددين بحكم مراكزهم انظر الملحق رقم ١٠.

(٣)المصدر السابق، المادة ٣٤.

*** للاطلاع على مهام واختصاصات " اللجنة العامة" انظر الملحق رقم ١١.

(٤)المصدر السابق، المادة ٣٦.

(٥)المصدر السابق، المادة ٣٧.

(٦)المصدر السابق، المادتان ٣٨-٣٩.

****للاطلاع على مهام واختصاصات " الأمانة العامة" انظر الملحق ١٢.

(٧)المصدر السابق، المادة ٤١.

(٨)المصدر السابق، المادة ٤٢.

*للاطلاع على مهام واختصاصات " الأمين العام" انظر الملحق ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة والسكرتارية ومركز المعلومات في الأمانة"[١]، ويساعد " الأمين العام" عدد من الأمناء العامين المساعدين لا يزيد عددهم عن أربعة[٢].

٩- **الدوائر المتخصصة في الأمانة****: هي قطاعات أو دوائر متخصصة تتوزع عليها أعمال " الأمانة العامة"، ويرأس كل دائرة عضو " لجنة عامة أو دائمة"، و" تتكون كل دائرة من عدد كاف من المتخصصين المتفرغين وكوادر سكارتارية وفنيين" وتستطيع كل دائرة الاستعانة بباحثين غير متفرغين من أعضاء المؤتمر[٣].

تتكون الدوائر المتخصصة من عشر دوائر هي: " الدائرة التنظيمية، الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية، دائرة الشئون المالية والإدارية، دائرة المنظمات الجماهيرية، دائرة الفكر والثقافة والإعلام، الدائرة الاقتصادية ، دائرة الإدارة والخدمات ، دائرة التوجيه والإرشاد، دائرة النشاط النسوي، دائرة الشباب والطلاب"[٤].

١٠- **الهيئات: البرلمانية، الوزارية ، الاستشارية:** تتكون " الهيئة البرلمانية" من أعضاء المؤتمر الشعبي الفائزين بعضوية " مجلس النواب"، تتكون " الهيئة الوزارية" من أعضاء المؤتمر الشعبي المعينين وزراء ونواب وزراء ومدير مكتب رئاسة الوزراء، وتتكون " الهيئة الاستشارية" من أعضاء المؤتمر " بالمجلس الاستشاري". وتقوم كل هيئة بانتخاب قيادة لها من بين أعضائها ولتسيير شؤونها ، ويصبح رئيسها عضواً في اللجنة العامة بحكم منصبه[٥].

ثانيا: التكوينات القاعدية:

١- **المركز التنظيمي:** هو الوحدة التنظيمية الأساسية في التنظيم القاعدي للمؤتمر.. والأساس الذي يقوم عليه بناؤه وحلقة الاتصال بالجماهير"، وتنشأ المراكز التنظيمية على مستوى الحي والقرية، ويتكون كل مركز من عدد من الاعضاء بما لا يقل عن ٣١ شخصاً ولا يزيد عن ٥١ شخصاً، ويعقد المركز اجتماعه العادي كل ثلاثة أشهر واجتماع استثنائي كل ما دعت

---

(١)المصدر السابق، المادة ٤٥.

(٢)المصدر السابق، المادة ٤٦.

**للاطلاع على مهام واختصاصات الدوائر المتخصصة ، انظر الملحق رقم ١٤.

(٣)المصدر السابق، المادة ٤٩.

(٤)المصدر السابق، المادة ٥٠.

(٥)المصدر السابق، المواد ٥٥-٥٦-٥٨-٥٩-٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاجة[١]، وينتخب المركز من بين أعضائه قيادة للمركز من ثلاثة أعضاء " رئيس ونائب ومسؤول النشاطات العامة" .

٢- **فروع المؤتمر بالمديرية ، الدائرة، الكليات:** يتكون كل فرع من مجموع المراكز التنظيمية الواقعة في نطاقه. ويتكون له مؤتمر عام يضم " قيادة فروع المديرية، الدائرة، الكلية، مجلس فرع المديرية ، الدائرة ، الكلية ، مجموع قيادات المراكز في نطاق الفرع.

ومؤتمر الفرع أعلى سلطة تنظيمية في الفرع، ويعقد دورة عادية كل سنتين ودورة انتخابية كل أربع سنوات يتم فيها انتخاب ثلثي قيادة الفرع[٢]، التي تتكون من ٥-٩ أعضاء حسب الكثافة العضوية والأسس والمعايير المقرة[٣] أما الثلث الآخر من القيادة فيتم تعيينهم من القيادة العليا للمؤتمر.

٣- **فرع المؤتمر بأمانة العاصمة، المحافظات، الجامعات:** يتكون من مجموع فروع المؤتمر في المديريات ، الدوائر، الكليات الواقعة في نطاقه، ويتشكل للفرع "مؤتمر عام "يضم قيادة فرع المؤتمر بأمانة العاصمة ، المحافظة، الجامعة، أعضاء مجلس فرع المؤتمر بأمانة العاصمة، المحافظة، الجامعة، مجموع قيادة فروع المديريات، الدوائر، الكلية الرجالية والنسوية، شاغلو مناصب التنفيذية، وكذا أعلى المناصب في قيادات الاتحاد والمنظمات والنقابات والمجالس المحلية من أعضاء المؤتمر على مستوى الفرع، ويعقد المؤتمر دورتين كل أربع سنوات إحداهما عادية والأخرى دورة انتخابية يتم فيها انتخاب ثلثي أعضاء قيادة الفرع على أن يكونوا من المقيمين الدائمين في المنطقة[٤] تتكون قيادة الفرع من ١١ إلى ٢١ عضواً، وذلك بحسب كثافة العضوية والنشاط التنظيمي[٥].

٤-**الهيئات التنفيذية:** تتكون الهيئة التنفيذية لفرع المؤتمر في "أمانة العاصمة ، المحافظة" من أعضاء المؤتمر المتبوئين مناصب قيادية في السلطة التنفيذية ، ويرأسها من يشغل أعلى منصب تنفيذي، وتنتخب قيادة لها مكونة من ٣-٥ أعضاء، وعلى نفس المستوى تشكل هيئة تنفيذية على مستوى فرع المؤتمر في المديرية، وتقوم الهيئات بدعم خطط وبرامج المؤتمر التنفيذية والتنظيمية والتنسيق مع قيادة فرع المؤتمر الواقعة في نطاقه[٦].

---

(١)المصدر السابق، المادتان ٦٣-٦٤.

(٢)المصدر السابق، المواد ٦٧-٦٨-٦٩.

(٣)المصدر السابق، المادة ٧٠.

(٤)المصدر السابق، المادتان ٧٩-٨٠.

(٥)المصدر السابق، المادة ٨٢.

(٦)المصدر السابق، المواد ٨٥-٨٦-٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد دفعت الأوضاع السياسية والمنافسة الحزبية المؤتمر إلى إعادة بنـــاء تكويناتـــه المختلفة بصورة جديدة، وتختلف عما كانت عليه قبل الوحدة. وتعرضـــت هـــذه التكوينـــات ومازالت للتحديث والتطوير المستمر الأمر الذي يجعلها غير ثابتة إلى حد ما ، سواء من حيث النظام الداخلي أو من حيث الشكل الهيكلي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني

أثر المتغيرات السياسية على سياسة المؤتمر وعلاقاته

تغيرت سياسة المؤتمر وعلاقاته بصورة واضحة، بعد قيام دولة الوحدة وكان من الطبيعي حدوث ذلك، فالأوضع السياسة الجديدة لاشك تحتاج الى سياسة تتناسب معها ومع تعدد الأطراف السياسية المؤثرة.

وقد تغيرت طبيعة العلاقة التي تربط المؤتمر بالعديد من الأطراف التي تعامل معها قبل الوحدة، وظهرت علاقة جديدة مع الأحزاب التي تشكلت بعد الوحدة ومع تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي كانت منتظمة في إطاره، وأصبحت بعد الوحدة أطرافاً سياسية مستقلة لها كيانهـا ودورها السياسي المستقل.

المطلب الأول

أثر المتغيرات السياسية على المبادئ والسياسة

عدل المؤتمر من مبادئه وسياسته لتتواكب مع التطورات السياسية لدولة الوحدة، وقد ظهرت أهم جوانب سياسته في ترسيخ الوحدة والدفاع عنهـا، والتـصدي لكافـة التحديات التي تواجهها، وقد كشفت توجهاته للاندماج مع الحزب الاشـتراكي جوانـب هامة من هذه السياسة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

أولاً: المؤتمر الشعبي العام- إعادة تعريف

حدد المؤتمر الشعبي العام " عند تشكيله مبادئه وأهدافه في نقاط تتركز فـي تعميـق الوعي " بالميثاق الوطني" وتحقيق مشاركة سياسية عامة في إطار مبادئ وأهداف " الميثـاق الوطني" تمكن من تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الانسجام بين التوجهات والتطلعات العامـة للشعب وضمان الالتزام في ممارسة العمل السياسي على ضوء مبـادئ وأهـداف " الميثـاق الوطني" وبرامج العمل المقررة من " المؤتمر العام واللجنة الدائمة"*. وهي أهداف رسـمتها التجربة السياسية وطبيعة الصراع السياسي والفكري الذي كان محتدماً بين الـشطرين قبـل الوحدة ، وغيرها من التفاعلات ومع قيام دولة الوحدة وتغير الظروف والأوضاع الـسياسية بصورة عامة، كان لابد من أن تتغير معها مبادئ وأسس وأهداف المـؤتمر لتتناسـب مـع الأوضاع السياسية الجديدة لدولة الوحدة.

عرف " المؤتمر الشعبي العام" نفسه بعد الوحدة بأنه " تنظيم سياسي شـعبي، يـشكل امتداداً للحركة الوطنية ومحققاً لأمالها في الثورة والوحدة اليمنية، "والميثاق الـوطني" دليلـه النظري ومنه تنبثق جميع أهدافه وبرامجه وأساليب عمله، وتحكم الديموقراطية كل العلاقـات

* راجع الأهداف كاملة ص ٨٤ من الدراسة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيمية لجميع تكويناته ومستوياته"[١]. ويلاحظ أن تعريف المؤتمر اختلف كليا عن تعريفه قبل الوحدة**، بحيث أصبح أكثر وضوحاً وتحديداً من السابق.

وحدد المؤتمر المبادئ العامة والأساسية التي تحكم نشاطه وخططه وبرامجه في الآتي[٢]:

١-يتمسك ويعمل المؤتمر الشعبي العام بأهداف الثورة اليمنية والدستور، ويدافع عن وحدة الوطن وسيادته واستقلاله ونظامه الجمهوري، وعن المكتسبات الوطنية متسلحا بالعقيدة الإسلامية والقيم الحضارية النبيلة الأصيلة والمعاصرة.

٢-يعمل المؤتمر الشعبي العام من أجل بناء دولة النظام والقانون، والقضاء على كل مظاهر التخلف الموروثة من الإمامة والاستعمار وكل آثار التعصبات الطائفية والمناطقية والسلالية ومحاربة كل ما يتولد عنها في سياق التطور.

٣-يتمسك المؤتمر الشعبي العام بالديمقراطية والتعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة.

٤-يتصدى المؤتمر الشعبي العامل لكل أشكال وصور الاستغلال والإثراء غير المشروع والعبث بأموال الدولة ومقدراتها والتعالي على القوانين والنظم ومخالفتها.

٥- يتبنى المؤتمر الشعبي العام ويشجع كل الجهود الرامية إلى إحداث التنمية الاقتصادية، على مستوى الوطن اليمني، والكفيلة برفع مستوى دخل الفرد ومعيشته وتحقيق العدل الاجتماعي، واحترام العمل وتوفير مجالاته أمام كل الطاقات الفاعلة والمبدعة من خلال التنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية لاستثمار ثروات اليمن الطبيعية وخاماتها ومواردها المالية في المجالات التنموية والإنتاجية واستكمال مشاريع الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية.

٦-يسعى المؤتمر الشعبي العام ويشارك في إحداث النهضة التعليمية والثقافية التي تمكن اليمن من امتلاك أسباب القوة ومقومات النماء والتقدم الحضاري، وتوفير متطلبات التعليم الإلزامي مجانا لكل يمني، ورفع مستوى التعليم والعالي وبناء المعاهد الفنية المتخصصة، وإعطاء أهمية خاصة لتعليم المرأة بما يكفل مشاركتها في الحياة العامة والاهتمام بالتدريب المهني مع الاهتمام الكبير بالثقافة والفنون والآداب وتشجيع البحث العلمي.

٧- إن الدفاع عن اليمن عقيدة ووطنا وشعبا وثورة ووحدة ونظاما مسؤولية كل يمني.

---

(١) المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية المقرة في المؤتمر العام السادس. مصدر سابق، المادة ١.

** راجع ما ذكر سابقا حول تعريف المؤتمر الشعبي العام قبل الوحدة ص ٨٤ من نفس الدراسة.

(٢)المصدر السابق ، ص ص ٤٣-٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا السياق يؤكد المؤتمر على أن تكون المؤسسات العسكرية والأمنية والمعاهد التابعة لها متاحة لجميع أبناء الوطن دون تمييز، والعمل على رفع الكفاءة في هذه المؤسسات وترسيخ التربية الدينية والوطنية وتعميق احترام الشرعية الدستورية وحماية الديمقراطية.

٨- يقوم المؤتمر الشعبي العام بمسؤولياته الوطنية والقومية والإسلامية والإقليمية والدولية كما حددها (الميثاق الوطني) وبما يعزز التضامن والتعاون العربي لانتصار الحق العربي وتحقيق الأهداف السامية في التحرر والتكامل والوحدة ومساندة قضايا الديمقراطية في العالم.

وحدد المؤتمر شعاره في " لا حرية بلا ديموقراطية، ولا ديموقراطية بلا حماية ولا حماية بدون تطبيق سيادة القانون"[١].

ثانياً: سياسة المؤتمر في ترسيخ الوحدة والحفاظ عليها:

لعل السؤال الهام الذي يطرح نفسه حال المقارنة بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة " المؤتمر الشعبي، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي " ما هي الأسباب التي جعلت " المؤتمر الشعبي العام " أكثر الأحزاب اليمنية انتشاراً وتأثيراً بعد الوحدة؟ رغم أن تجربته وخبرته السياسية ليست أوسع أو أعرق من تجربة " الحزب الاشتراكي أو الأخوان المسلمين" الذين يعتبر وجودهم ونشاطهم أقدم من وجوده ونشاطه. أن الفرق بين المؤتمر والحزبين السابقين أن المؤتمر كان من دوافع تكوينه الأساسية العمل على تحقيق الوحدة، لذلك فقد اعد نفسه للوحدة ومختلف الأوضاع التي قد تنجم عنها، وكان منفتحا على أكثر من خيار واحتمال، خلافا " للإصلاح والحزب الاشتراكي".

لقد جاء المؤتمر من موقع مفتوح على المستقبل ويملك فرضيات نظرية للنجاح ، في حين جاء " الحزب الاشتراكي" من موقع تاريخي يتدعى وفشل في تحقيق النجاح في تجربته[٢].كان توجه المؤتمر بعد تحقيق الوحدة إلى إجراء مفاوضات مع " الحزب الاشتراكي" تفضي إلى اندماج الحزبين في كيان واحد، وقد ناقش مع الحزب الاشتراكي عدة خيارات تلخصت في الآتي[٣]:

١-اندماج الحزبين بصورة كاملة وعلى كافة المستويات.

٢- " التوصل إلى صيغة تنسيق مشترك، كمدخل رئيسي لتنمية العلاقة بينهما وتعزيزها على أن يمس هذا التنسيق القضايا الملحة بصفة رئيسية ولا سيما موضوع الانتخابات النيابية".

---

(١)المصدر السابق، ص ص ٤٤.

(٢) فيصل جلول، مرجع سابق، ٢١٧.

(٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- " التحالف الاستراتيجي الذي يقوم في جوهره على التنسيق بعيد المدى ، ويعكس درجة اكبر من نمو العلاقة والتعاون المتبادل بين الحزبين ، على أن يستند إلى قدر من التداخل الهيكلي والتنظيمي بين الحزبين خصوصاً في المستويات القيادية العليا وربما الوسطية".

وقد فضل " الحزب الاشتراكي" خيار التحالف واستبعد تماماً خيار الدمج، في حين كان خيار " المؤتمر " الرئيسي الدمج أو التنسيق كخيار ثان[١]. كان رفض قيادة " الحزب الاشتراكي" لخيار الدمج نابعاً من رغبتها في التمسك ببنية الحزب وتاريخه، إضافة إلى الخوف من أن يحتوى " المؤتمر" الحزب وقيادته[٢] وهذه المخاوف عكست من جانبٍ آخر مستوى التراجع العام الذي شهده " الحزب الاشتراكي" بعد أحداث ١٣/يناير/١٩٨٦ في " عدن".

لقد كان " الحزب الاشتراكي" يواجه اشكالية تحوله إلى أقلية في " مجلس النواب" ومن ثم خروجه من السلطة عاجلاً أو آجلاً[٣]، فالاحتكام إلى الانتخاب في ظل التفوق العددي لسكان المحافظات الشمالية وتركز معظم الدوائر الانتخابية هناك* ستجعله دون شك ذا أقلية في " مجلس النواب" ، ولعل توجه المؤتمر نحو الاندماج مع الحزب الاشتراكي يهدف إلى تجنيبه هذه النتيجة التي قد ينجم عنها تراجعه عن الوحدة التي لم تكن جذورها قد ترسخت بعد. وهذا الأمر دفعه إلى البحث عن صيغة أخرى للتحالف معه قبل موعد الانتخابات . وقد تم التوقيع على " وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد" قبل الانتخابات في ١١/مايو/١٩٩٣م[٤]، وتم تأجيل الإعلان عنها إلى بعد الانتخاب وظهور نتائجها ، وقد تضمنت وثيقة التنسيق عدة نقاط منها[٥]:

١- " إقرار الحزبين إقامة تنسيق بينهما وثيق وراسخ وصولاً إلى قيام تنظيم سياسي واحد بدءاً بتشكيل كتلة برلمانية واحدة في البرلمان الجديد.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٢) مايكل هدسون، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن، ندوة: حرب اليمن الاسباب والنتائج التي عقدت في ابوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ط١، ١٩٩٥م، ص ٢٥، وكذلك : رياض الريس، مرجع سابق، ص ص ٨٥-٨٦.

(٣) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

* تركزت معظم الدوائر الانتخابية في المحافظات الشمالية نظرا لعدد سكانها الكبير ، وقد بلغ عدد الدوائر في المحافظات الشمالية ٢٤٥ دائرة في مقابل ٥٦ دائرة في المحافظات الجنوبية والشرقية، حول عدد الدوائر انظر: شارل سان برو، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٤) احمد الحبيش، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/اغسطس/٢٠٠٢م، صنعاء المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج ص ص ٢٠-٢١.

(٥) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص٢٧١-٢٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- " الاتفاق على إجراء إصلاحات دستورية كجزء من عملية استكمال بناء الدولة علـــى أن تستهدف تحديد معالم النظام السياسي في صيغة تؤخذ من النظامين الرئاسي والبرلماني وتأكيد استقلالية القضاء وحياد المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإزالة أي لبس، أو غموض في بعض مواد الدستور".

٣- " تعزيز السلطة التنفيذية من خلال الانتخاب المباشر لرئيس الدولة ونائبه، وتحديد فتـــرة الرئاسة بدورتين انتخابيتين ، كل خمس سنوات".

ولم تطرح الوثيقة الهدف من التوقيع على الاتفاقية إلا أنها اكتفـــت بالإيحـــاء غيـــر المباشر بأن " التوحيد" سوف ييسر عملية استكمال بناء الدولة ويعزز عمليـــة الديموقراطيـــة فيها، ويعمل على تحسين مجمل الأوضاع[١]. وقد لقيت هذه الاتفاقية معارضـــة شـــديدة فـــي اجتماعات الدورة الثلاثين " للجنة المركزية للحزب الاشتراكي" والتي عقدت خـــلال الفتـــرة ١٩-٢١ /يونيو/١٩٩٣م ورفضت المصادقة عليها، بينما كانت " اللجنـــة الدائمـــة للمـــؤتمر الشعبي " قد عقدت في وقت سابق اجتماعاً استثنائياً خلال الفتـــرة ٨-١٠ /يونيـــو /١٩٩٣ م وأقرت بالإجماع في أول اجتماع لها الوثيقة[٢]. وقد ذكر " علي سالم البيض" الذي كان مؤيداً للمصادقة على وثيقة التنسيق أعضاء " اللجنة المركزية " للحزب الاشتراكي أثناء اجتماعاتهم السابقة بطبيعة نجاح مرشحي الحزب بالقول أن " نجاح الحزب في المحافظات الجنوبية كـــان نوعاً من التعبير عن وفاء جماهيره في المحافظات التي حكمها لمدة ربع قرن"[٣] وهذا الأمر يعكس ادراك " علي سالم البيض" أن نجاح مرشحي الحزب قد لا يـــستمر فـــي الانتخابـــات القادمة، وأن الوثيقة تمثل مخرجاً مناسباً له.

وعلى أثر رفض اللجنة المركزية لوثيقة التنسيق اخذت بوادر اللأزمة السياسية تظهر، وأخذت قيادات الحزب تعمل على تصعيدها بصورة تدريجية ، وفي المقابل تميـــزت سياســـة المؤتمر بالمرونة ومحاولة التكيف مع مطالب وشروط " الحزب الاشتراكي" ، سعياً إلى خفض نسبة التوتر والتصعيد قدر الإمكان رغم السياسة الهجومية التي اتبعتها قيادة الحزب ، يحدوه الأمل في إمكانية إنهاء الأزمة بصورة سلمية[٤].

كان ظهور " التجمع اليمني للإصلاح" أمراً مربكا لكل الخطط والمشاريع التي اتفـــق عليها " المؤتمر والحزب الاشتراكي " قبل الوحدة ، وقد تزايد حجـــم الإربـــاك بعـــد دخـــول

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٢) احمد الحبيشي، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٢٦٩ ، وكذلك : تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس، الدورة الأولى: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس- الدورة الأولى، مرجع سابق، ص ٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح كطرف ثالث في السلطة بعد الانتخابات النيابية الأولى والتي اتهم " الحزب الاشتراكي" المؤتمر والإصلاح بالتعاون ضده فيها[١].

وهذا الأمر لا يعكس واقع الحال بقدر ما يعكس مخاوف " الحزب من احتمالات تعاونهم في المستقبل. وعلى أثر قيام الائتلاف الثلاثي وتنامي الأزمة السياسية بدأت تتشكل العلاقة بين المؤتمر والإصلاح بصورة حقيقية وكانت الأزمة من أهم العوامل التي أدت إلى تقارب الحزبين واتفاقهم على الكثير من النواحي وفي مقدمتها حماية الوحدة والدفاع عنها.

اتبع المؤتمر في اثناء حرب الانفصال سياسة أخرى مختلفة عن سياسته أثناء الأزمة، وانتقل من المرونة والدفاع إلى الهجوم[٢] ونشط كل المؤسسات الرسمية والشعبية للدفاع عن الوحدة وفي مقدمتها "مجلس النواب" الذي طالبه بالقيام بدوره وتحمل مسؤولتيه وعمل على صد مختلف المخططات الانفصالية بكل حزم وقوة وواجه المخططات الخارجية بحنكه ومهارة عالية أدت إلى إفشال كل الجهود التي بذلتها الدول التي ساندت الحزب الاشتراكي ومشاريعه لإضفاء الشرعية على محاولة الانفصال.

جميع الحقوق محفوظة

وظهرت في سياسة المؤتمر أثناء الحرب الرغبة في التقليل من الخسائر البشرية في صفوف العسكريين والمدنيين ، فقام الرئيس " علي عبد الله صالح" في شهر، مايو، ١٩٩٤م بإصدار العفو الشامل، ومنع ارتكاب أي أعمال انتقامية ، وتم تأجيل دخول مدينة " عدن" بعد محاصرتها ما يزيد عن نصف شهر من أجل تجنيب المدينة مخاطر الاقتحام المدمرة[٣].

ومع انتهاء حرب الانفصال كان التوجه الرئيسي " للمؤتمر" إعادة بناء ما خلفته الحزب من دمار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية* التي بلغت حداً خطيراً من التدهور[٤].

وتم العمل على إصدار مختلف التشريعات القانونية التي لم تصدر خلال سنوات الأزمة.

لقد تمكن المؤتمر بنجاح من الدفاع عن الوحدة والحفاظ عليها وهو أمر يعد من أعظم الإنجازات التي حققها منذ تشكله.

---

(١) حمود منصر، المسار التنظيمي للتجربة الديموقراطية في اليمن ومؤشرات المستقبل، ورقة بحثية مقدمة في ندوة " الديموقراطية والأحزاب في اليمن الواقع والآفاق المستقبلية" التي نظمها مركز دراسات المستقبل في صنعاء خلال الفترة ١٧-١٨- ديسمبر- ١٩٩٧م ، صنعاء، مركز دراسات المستقبل، ط١، ١٩٩٨م، ص ٥٥.

(٢) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٣) احمد الحبيشي، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧، وكذلك: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر الخامس – الدورة الأولى، مصدر سابق، ص ٣٤.

* راجع ما ذكر سابقاً حول الأوضاع الاقتصادية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والمالي، ص ٢٥ من الدراسة نفسها.

(٤) تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس- الدورة الأولى: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس- الدورة الاولى، مصدر سابق، ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المطلب الثانـــي

أثر المتغيرات السياسية على العلاقات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغيرت علاقات المؤتمر بعد الوحدة مع العديد من الأطراف، وظهرت علاقة جديدة مع الأحزاب والتكتلات المعارضة، وحكمت علاقته بالسلطة قواعد وأسس جديدة. وكانت له تصوراته وأهدافه الخاصة التي سعى إلى تحقيقها من وراء تلك العلاقات.

أ- علاقة المؤتمر بالأحزاب السياسية:

ظلت علاقة " المؤتمر" بالأحزاب السياسية خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الوحدة غير واضحة، باستثناء علاقته " بالحزب الاشتراكي" الذي سعى إلى الاندماج معه أو إقامة تنسيق* . ومع تزايد الخلافات بينهما واتجاه " الحزب الاشتراكي" إلى الانفصال أخذت العلاقة بين " المؤتمر والإصلاح" تظهر وتنمو خاصة بعد أن دخل شريكا في الائتلاف الثلاثي الذي شكل بعد الانتخابات النيابية الأولى. وعلى أثر قيام حرب الانفصال تعززت علاقة " المؤتمر بالإصلاح" وتعاون الحزبان في الدفاع عن الوحدة وإفشال مخططات الانفصال.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

١- علاقة المؤتمر بالإصلاح بعد حرب الانفصال:

ظلت علاقة " المؤتمر بالإصلاح" بعد حرب الانفصال إيجابية بصورة عامة، مع وجود اختلافات واسعة أحياناً ومحدودة أحياناً أخرى ، وقد ظهرت خلافات بينهم أثناء اشتراكهم في الائتلاف الثنائي الذي شكل في اكتوبر/١٩٩٥م وتركز الخلاف حول أسس بناء الدولة الحديثة وتوحيد التعليم وانتهاج سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ حرية السوق(١).

وأثر الانتخابات النيابية الثانية التي حصل المؤتمر فيها على أغلب مقاعد مجلس النواب عرض " المؤتمر" على " الإصلاح" المشاركة في ائتلاف حكومي جديد إلا أن قيادة الإصلاح فضلت الانتقال إلى المعارضة(٢).

٢- علاقة المؤتمر بالحزب الاشتراكي بعد حرب الانفصال:

---

*راجع ما ذكر سابقا حول دور المؤتمر في ترسيخ وحماية الوحدة ص ص ٢١٧-٢١٨ من الدراسة نفسها.

(١) تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس- الدورة الثانية: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس- الدورة الثانية، مصدر سابق، ص ٧٥.

(٢)عبد الكريم الأرياني، تجربة المؤتمر الشعبي العام في رسم وادارة شؤون الدولة، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/اغسطس/٢٠٠٢م، صنعاء المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج ، ص ٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أثر انتهاء حرب ا لانفصال أصر الرئيس " علي عبد الله صالح" على عودة " الحزب الاشتراكي " إلى المشاركة السياسية وعارض الأصوات التي طالبت بحله[١]. وقد سعى المؤتمر إلى الحوار مع الحزب قبل الانتخابات النيابية الثانية إلا أن الحوار لم يفض إلى نتائج ايجابية خاصة بعد أن ظل الحزب متردداً في اتخاذ موقف وطني من قيادته السابقة التي خططت ونفذت مؤامرة الانفصال ، وقد نجم عن فشل الحوار مقاطعة الحزب للانتخابات النيابية[٢]، ثم مقاطعته للانتخابات الرئاسية ، وقد اعتبر ذلك عملاً لا يتفق مع تأصيل الديموقراطية وترسيخ مقوماتها[٣].

٣- علاقة المؤتمر بالتكتلات الحزبية المعارضة:

يرى المؤتمر أن علاقته مع الأحزاب علاقة تقوم على قاعدة القواسم المشتركة والثوابت الوطنية، إيماناً منه بأن تحقيق التقدم الاجتماعي وإنجاز أهداف مشروعه الوطني للتجديد الحضاري يتطلب نضالاً مشتركاً من كافة القوى والأحزاب الوطنية[٤].

وقد عقد المؤتمر قبل الانتخابات النيابية الثانية حواراً مع عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة، منها أحزاب " المجلس الوطني للمعارضة"، وأحزاب مجلس التنسيق للمعارضة"، وقد نجم عنه عقد اتفاقيات للتنسيق والتعاون مع عدد منها، ولم يفض الحوار إلى تنسيق انتخابي مع أي من الأحزاب الفاعلة، [٥].وقد ظلت علاقة المؤتمر بالأحزاب بعد الانتخابات قائمة على أساس علاقة الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة، في إطار العمل السياسي المحكوم بالقواعد الدستورية.

---

(١) احمد الحبيشي ، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام السادس الدورة الأولى: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام السادس- الدورة الأولى، مصدر سابق، ص ص ٨٥-٨٦، وكذلك: المركز اليمني للدراسة الاستراتيجية ، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) انظر الاستخلاصات التي خرجت بها الندوة التي عقدت تحت عنوان " اليمن الانتخابات الرئاسية دلالاتها الوطنية، والديموقراطية : المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ندوة: الانتخابات الرئاسية دلالاتها الوطنية والديموقراطية ، صنعاء، ١٩٩٩م، ص ١٧٣.

(٤) تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس – الدورة الثانية: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس- الدورة الثانية، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٥) المرجع السابق، ص٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- علاقة المؤتمر بالسلطة:

يحكم علاقة الأحزاب بالسلطة الدستور والقانون الذي حدد مجموعة من الأسس والثوابت التي يجب على الحزب الحاكم الالتزام بها في أثناء توليه للسلطة، وقد حدد الدكتور " عبد الكريم الأرياني" أهم هذه الأسس في الآتي[١]:

١- عدم تسخير الوظيفة العامة لصالح الحزب أو احتكارها.

٢- عدم تسخير المال العام لصالح الحزب الحاكم.

٣- حق المعارضة في التعبير عن رأيها.

٤- الحفاظ على حقوق الإنسان.

٥- الالتزام بالتداول السلمي للسلطة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتعتبر هذه الأسس هي الأسس التي يجب أن تحكم علاقة أي حزب بالسلطة ويعد الخروج على أي واحد منها خروجاً على الدستور والقانون.

ج- علاقة المؤتمر بمؤسسات المجتمع المدني:-

ظلت مؤسسات المجتمع المدني خلال السنوات الأولى للوحدة متأثرة بصورة كبيرة بمرحلة التشطير ، وخاضعة بصورة أو بأخرى لسيطرة الأحزاب الرئيسية ، وقد أدى التنافس الحزبي إلى جانب عوامل أخرى إلى فشل توحيد بعضها كالمنظمات الطلابية ، والشبابية ، ونقابة المعلمين[٢].

---

(١) عبد الكريم الأرياني، تجربة المؤتمر الشعبي في رسم وإدارة شؤون الدولة، مرجع سابق، ص ص ٧-٨.

(٢) طه حسين الهمداني، علاقة المؤتمر بالمنظمات الجماهيرية ، في المؤلف الجماعي عبد العزيز المفالح وآخرون : المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-١٩٩٥) ، صنعاء، كتاب الثوابت ، الكتاب السادس، الطبعة ١، ١٩٩٥م، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، ص ١٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلاشى بعد الوحدة الطابع القانوني الذي كان يميز علاقة المؤتمر بمؤسسات المجتمع المدني، ويصبغ نشاطه من خلالها بالصبغة الرسمية.وأصبحت علاقة المؤتمر أو أي حزب آخر بتلك المؤسسات تعتمد على عدد الأعضاء والمؤيدين له الفاعلين في إطار هذه المؤسسات. وقد عمل المؤتمر على دعم " الفعاليات الثقافية والنشاطات العامة والندوات والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات الجماهيرية بصورة عامة وبالأخص تلك التي تؤمن بمسار المؤتمر ورؤاه السياسية وتتبنى مواقفه ووجهات نظره، كما ساهم المؤتمر في تعزيز دور أعضائه في قيادات الاتحادات والنقابات والجمعيات، وسهل لهم الاشتراك في المؤتمرات والفعاليات التي تقيمها المنظمات المماثلة على المستوى القومي والدولي"(١). وقد أخذ نشاط المؤتمر يتبلور بعد الوحدة من خلال القنوات المتخصصة فيه وخاصة " دائرة المنظمات الجماهيرية"، وقد كان لوجود أعضائه في العديد من المنظمات الجماهيرية دور مؤثر ومعزز لنشاطاته ، وخاصة في مجال الانتخابات التعاونية الزراعية ونقابة الصحفيين والهلال الأحمر، وفي مجال الأمومة والطفولة والنشاطات والشبابية، الى جانب الأعمال المعززة للعمل النقابي، والتنموي والمتمثلة في الإعداد والتحضير لقيام الاتحاد العام للتعاونيات السمكية وانتخاب تكويناته القيادية(٢). ويرى المؤتمر أن نشاطه في إطار المنظمات الجماهيرية كان ولا يزال يمثل دورا محورياً في دعم استقلالية تلك المنظمات كأحد أهم مرتكزات المجتمع المدني(٣).

د- العلاقات الخارجية:

ظلت علاقات المؤتمر على الصعيد الخارجي على نفس النمط الذي سارت عليه قبل الوحدة*، ولم يطرأ عليها تغيير كبير. وقد أوضح تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس- الدورة الثانية أنه قد جرى تبادل الزيارات مع عدد من الوفود الحزبية أسفرت عن توقيع بروتوكولات واتفاقيات تعاون منه البرتكول الموقع مع "الحزب الوطني الديموقراطي" في "جمهورية مصر العربية" بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون التي تم توقيعها مع "حركة اللجان الثورية" في " الجماهيرية العربية الليبية" بخصوص إقامة " المؤتمر القومي العربي لمقاومة التطبيع مع العدد والصهيوني" ، وكذلك بروتوكول التعاون مع كل من " الحزب الشيوعي الصيني، والحزب الكوبي"، وقد شارك المؤتمر في العديد من الفعاليات العربية والدولية ،

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩١.

(٢) تقرير الأمين العام المقدمة إلى المؤتمر العام السادس- الدورة الأولى، وثائق وأدبيات المؤتمر العام السادس- الدورة الأولى، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٠.

* راجع ما سبق ذكره حول علاقة المؤتمر الخارجية ص ص١٣٦-١٣٧ من نفس الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى اللقاءات المستمرة التي يعقدها مع ممثلي السلك الدبلوماسي في اليمن بهدف تعزيز العلاقات التنظيمية والرسمية، وإطلاعهم على مختلف المستجدات الوطنية وموقف المؤتمر منها، والتفاعل المستمر مع مختلف القضايا العربية والإسلامية والدولية ، وفي مقدمتها المستجدات على الساحة الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر العام الخامس– الدورة الثانية: المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس– الدورة الثانية، مصدر سابق، ص ١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة الفصل الخامس

أثرت التطورات السياسية التي جاءت بها دولة الوحدة على " المؤتمر الشعبي العام" كثيراً ودفعته إلى إعادة بناء نفسه وفق قواعد وأسس جديدة، تتناسب مع الوضع السياسي الجديد لدولة الوحدة، التي أصبح التنافس الحزبي سمة أساسية من سمات الحياة السياسية فيها، وقد أصيب المؤتمر بانتكاسة خطيرة بعد الوحدة نتيجة تخلخل تكويناته بفعل انسحاب العديد من أعضائه، وانقطاع التواصل بين التكوينات القيادية والتكوينات القاعدية فيه، إلى جانب انشغال قيادته بالأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، ورغم ذلك استطاع المؤتمر المحافظة على دوره وتأثيره السياسي، وتحقيق نتائج عالية في الانتخابات النيابية الأولى، وقد سعى أثرها إلى تصحيح أوضاعه الداخلية، وإعادة بناء تكويناته المختلفة وفق قواعد وأسس جديدة، تختلف جذرياً عن القواعد والأسس التي حافظ عليها طوال سنوات نشاطه قبل الوحدة، وقد تمكن في وقت " قصير" من توسيع بنيته القاعدية لتجاوز في نهاية عقد التسعينات ١٥٤٠٨١٢ عضواً بينما لم تتجاوز في عام ١٩٨٦م ٢٣٧٠٠ ألف عضو وهو أمر يشير إلى مدى النجاح الذي حققه المؤتمر في مسار تطوير بنيته التنظيمية . وعمل المؤتمر من جانب آخر على تعديل بنيته الفكرية ، فأكد " الميثاق الوطني" على القيمة القانونية العالية للدستور وعلى خيار التعددية الحزبية والتنافس السلمي، ولقد تغيرت طبيعة علاقته بسلطات الدولة، لتصبح محكومة بالدستور والقوانين التي حددت العلاقة بين الحزب الحاكم والسلطة، وتباينت علاقة المؤتمر مع الأحزاب السياسية إلا أنها ظلت في أغلبها تعكس التنافس وعدم الاتفاق وهو أمر عبر عن سمة العلاقة التي تتشكل بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة.

لقد طور " المؤتمر الشعبي العام" في ظل دولة الوحدة من أساليبه ووسائله. وقد سعى إلى ترسيخ الوحدة من خلال الاندماج مع " الحزب الاشتراكي" ،وبعد فشل هذا الأمر وظهور خيار الانفصال لدى العديد من قيادات الحزب الاشتراكي" واشتعال حرب الانفصال، دافع " المؤتمر بقوة عن الوحدة وتمكن من إحباط كافة المخططات الانفصالية والمحافظة عليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة الرسالة

كانت ثورة ٢٦/ سبتمبر من أهم الأحداث السياسية التي أثرت على مختلف الأوضاع السياسية في " اليمن" ، وأدت إلى سقوط نظام الحكم الإمامي وقيام النظـام الجمهـوري فـي الشمال، وخلال عقد الستينات خاض النظام الجمهوري صراعاً سياسياً " وعسكري مريراً مع القوى الإمامية الساعية إلى إسقاطه . وكان من نتائج الثورة انفتاح " الـيمن" علـى مختلـف أشكال الصراع العربي والدولي، الذي تجسد داخلها في صراع سياسي شـديد عبـرت عنـه الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي ظهرت قبل الثورة وبعدها، وتبنت تصورات وتوجهـات سياسية وفكرية مختلفة.

دخلت الأحزاب في صراع سياسي مع السلطة التي رفضت وجود الأحزاب خاصـة بعد الصراع السياسي الذي احتدم بينها وبين تيار اليسار عام ١٩٦٨م، وقد شكل ذلـك بدايـة قطعية حقيقية بين السلطة وبين الأحزاب بصورة عامة.

كانت بداية السبعينات نهاية للصراع العسكري الذي قام بين النظام الجمهوري والقوى الإمامية، وفي الوقت نفسه كان بداية صراع سياسي واضح بين السلطة والأحزاب السياسية، ويوضح هذا الأمر دستور ١٩٧٠م الذي حرم كافة أشكال العمل الحزبي.

لعب تيار اليسار الذي كان امتداد لليسار في الجنوب دور محـوري فـي الـصراع السياسي ثم العسكري الذي احتدم بين السلطة والأحزاب في الشمال ، وهنا ظهرت قـضيتان: الأولى برزت بعد استقلال جنوب اليمن وقيام دولة مستقلة فيه تتبنى نهجاً فكريـاً ماركـسياً، وتقود احزاب اليسار في الشمال. والثانية اتباع شمال اليمن نهجاً سياسياً محافظاً، ورفـضه للنشاط الحزبي، باعتباره نشاطاً يتعارض مع المصلحة الوطنية ، خاصـة بعـد أن ظهـرت أحزاب اليسار التي اعتبرت خطراً على التوجه السياسي المحافظ للسلطة. ومن خلال هـذين التناقضين القائمين في سياسات وتوجهات الشطرين قامت إشكاليتان : الأولى صعوبة تحقيـق الوحدة اليمنية . والثانية صعوبة السماح للأحزاب بالنشاط.

كانت نتائج عدم السماح للأحزاب السياسية بالنشاط في شمال اليمن عديدة ومـؤثرة سلبياً على حجم المشاركة العامة في الحياة السياسية ومن ثم علي مستوي الاستقار في البلاد، إلا أن التخوفات من تاثير أحزاب اليسار على الساحة السياسية، ومن ثم على توجهات النظام السياسي كانت أكثر تأثيراً على قرارات السلطة من آثار عدم وجود مشاركة سياسية عامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من أهم التطورات السياسية التي حدثت في نهاية عقد السبعينات تولي الرئيس "علي عبد الله صالح" السلطة، وقد أجرى عدة تغييرات هامة في سياسة ووسائل تعامل السلطة مع الأوضاع القائمة في البلاد، ومن ضمنها أسلوب تعاملها مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، فاتجه في إطار سعيه إلى إخراج البلاد من حالة الصراع السياسي المتسم باستخدام العنف إلى إقامة حوار سياسي و إيجاد إطار فكري عام يشارك في وضعه مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة على الساحة وعموم المواطنين ، بحيث يكون هذا الإطار ملزماً للجميع في ممارستهم السياسية. وقد أدى النجاح في وضع "الميثاق الوطني" وإقرار مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية به كفكر وطني عام إلى بناء جسور من الثقة بين الاحزاب وبين السلطة . وتم تشكيل " المؤتمر الشعبي العام" ليضم في إطاره مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية، وليكون الاسلوب المناسب في ممارسة النشاط السياسي بصورة عامة ، وضماناً للتزام الجميع في ممارستهم السياسية " بالميثاق". وهذا الأمر أكد صحة الفرضية الأولى للدراسة ، وقد عزز من صحتة ما نتج عن تشكيل المؤتمر من نتائج سياسية هامة، منها انتهاء الصراع السياسي والعسكري و ظهور الاستقرار السياسي والأمني الذي كان مفقودا قبل تكوين المؤتمر.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وعلى مستوي اخر كان تشكيل " المؤتمر الشعبي العام" يتناسب تماماً مع ما نصت عليه المادة ٩ من " بيان طرابلس" التي دعت إلى تشكيل تنظيم سياسي في الشمال يقابل التنظيم السياسي في الجنوب في مباحثات الوحدة، وقد لعب المؤتمر دوراً أساسياً في إزالة المخاوف التي كانت قائمة في الشمال من النتائج التي قد تنجم عن تحقيق الوحدة مع الجنوب الذي يتبنى النهج الماركسي، وكان ذلك بعد أن تمكن من بناء تكويناته وتعزيز دوره داخل المجتمع.

سار المؤتمر الشعبي نحو تحقيق الوحدة بثبات واضح ، ويؤكد هذا الأمر التصور الذي تقدم به في اجتمعت "لجنة التنظيم السياسي الموحد" التي عقدت اجتماعتها لاول مره بعد تشكيل المؤتمر عام ١٩٨٩م، وكان أكثر عمقاً من التصور الذي تقدم به " الحزب الاشتراكي" ، وحال المقارنة بين موقف الشمال من الوحدة بعد توقيع " اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس" اللتين تم التوقيع عليهما عام ١٩٧٢م وكيف تم رفضهما في " مجلس الشورى"، وبين موقفه من الوحدة عام ١٩٨٩م، نجد أن تغيراً كبيراً قد طرأ على ذلك الموقف.

وبعد قيام دولة الوحدة توجه المؤتمر إلى ترسيخ جذورها من خلال إزالة التناقضات السياسية، التي قد تؤثر عليها، فسعى إلى الاندماج مع "الحزب الاشتراكي" بهدف القضاء على إمكانية تراجعه عن الوحدة مستقبلاً. ومع فشل تحقيق الاندماج ، وقيام مؤامرة الانفصال دافع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر بقوة عن الوحدة وتمكن بنجاح من حمايتها وترسيخها، وهـذا الـنهج أكـد صـحة الفرضية الثانية للدراسة.

لقد كانت الأهداف المراد تحقيقها من وراء تكوين المؤتمر متعددة، ولعل أهمهـا مـا تمكنت هذه الدراسة من ايضاحة.كما تناولت اهم هذه الأهداف.

وأخيراً ، ومن خلال المتابعة والتحليل لدور ونشاط المؤتمر الشعبي خـلال عقـدي الثمانينات والتسعينات يمكن استنتاج توجهاته المستقبلية وتلخيص أهمها في جانبين هما:

الأول: على المستوى التنظيمي الداخلي للمؤتمر: سيعمل المؤتمر على مواصلة تطوير بنيته التنظيمية ووسائله وسياسته لتمكنه من المنافسة والبقاء في السلطة.

الثاني: على مستوى الوحده اليمنية: سيواصل المؤتمر ترسيخ الوحدة بصورة أعمـق من السابق، لكونها أعظم إنجاز عمل على تحقيقه والمحافظة عليه.

لقد كان للمؤتمر دور سياسي هام في تاريخ اليمن خلال الثمانية عشر عاماً الماضـية وقد يكون له دور سياسي آخر خلال الأعوام القادمة ، وهذا الأمر يرتبط بـصورة أساسـية بمدى قدرته على مواصلة تطوير نفسه وتحقيق أهداف وطموحات المجتمع بقتدار.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر

- الميثاق الوطني
- المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي: المقر من المؤتمر العام الثاني للموتمر الشعبي العام الذي عقد في اغسطس/١٩٨٤ ، صنعاء.
- المؤتمر الشعبي العام، برنامج العمل السياسي المقر في المؤتمر العام الثالث للمؤتمر الشعبي العام الذي عقد في اغسطس/١٩٨٦م، صنعاء.
- المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته : المقرة في المؤتمر العام الثالث ١٩٨٦م، صنعاء دون رقم طبعة، دون سنة نشر، .
- المؤتمر الشعبي العام، اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته : المقرة في المؤتمر العام السادس١٩٩٩م، صنعاء دون رقم طبعة، دون سنة نشر.
- المؤتمر الشعبي العام، لائحة التكوينات القيادية والقاعدية والاجراءات الانتخابية، دون رقم طبعة، ، دون سنة نشر.
- المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، صنعاء، دون رقم طبعة، ١٩٨٢م.
- المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمرالعام الثاني للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء، دون رقم طبعة ، ١٩٨٤م.
- المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الثالث للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء، دون رقم طبعة ، ١٩٨٦م.
- المؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء، دون رقم طبعة ، ١٩٨٨م.
- المؤتمر الشعبي العام وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس-الدورة الأولى، صنعاء، دون رقم طبعة، ١٩٩٨م.
- المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس-الدورة الثانية، صنعاء، دون رقم طبعة ، ١٩٩٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المؤتمر الشعبي العام، وثائق وأدبيات المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام - الدورة الأولى ، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢م.

- دستور ١٩٩١م.
- دستور ١٩٩٤م.
- قانون الاحزاب والاتنظيمات السياسية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١.
- اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١م.

ب- المراجع:

١-الكتب:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- الأسودي، محمد ، حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة، ب ت.
- الأشعب، خالص ، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، دار الرشيد للنشر، بغداد ، العدد ٣١٥ ، سلسلة دراسات ، ١٩٨٢م.
- أبو غانم، فضل ، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، ط٢، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٩١م.
- أبو طالب، حسن ، الوحدة اليمنية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.
- الينا، جلوبو فسكايا ، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢-١٩٨٥)، ترجمة محمد علي البحر، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٩٤.
- أو بالإنس، ادجار ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- باوزير، خالد سالم ، ميناء عدن، ط١، دار الثقافة العربية، الشارقة، ٢٠٠١م.
- البردوني، عبد الله ، اليمن الجمهوري، ط١، ١٩٨٣ م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البشاري، أحمد والعليمي، رشاد محمد، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ، كتاب الثوابت، الكتاب الأول، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٣م.
- البشاري، أحمد علي ، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، كتاب الثوابت، الكتاب ١٧، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، صنعاء، ط١، ٢٠٠٣م.
- بن حارب، عبد الرحمن يوسف ، الوحدة اليمنية التاريخ-الواقع المستقبل، ط١، دار الثقافة العربية للترجمة والتوزيع، الشارقة، ١٩٩٩٠م.
- الجرافي، عبد الله ، المقتطف من تاريخ اليمن، ط٢، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧م.
- جلول، فيصل ، اليمن : الثورتان-الجمهوريتان-الوحده(١٩٦٢-١٩٩٤)، ط٢، دار الجديد، بيروت،٢٠٠٠م.
- الجناحي، سعيد أحمد ، الحركات الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، ط١، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء،١٩٩٢.
- حرب، أسامة الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، علم المعرفة، العدد ١١٧، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٨٧م.
- حمروش، أحمد ، الانقلابات العسكرية، ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠م.
- الخطيب، نعمان أحمد ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، ط١، جامعة مؤته، الكرك- الأردن، ١٩٩٤م.
- رالف ام، غولد مان. ، من سياسة الحرب إلى سياسة الأحزاب ترجمة فخري صالح، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦م.
- الريس، رياض، رياح الجنوب، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٨م.
- الزرقه، محمد ردمان ، اليمن: مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة، ط٢، ١٩٩٥م.
- سان-برو، شارل، العربية السعيدة منذ القدم الي عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن، ترجمة: فارس غصوب، ط١، بيسان للنشر والتوزيع والاعلان، بيروت، ١٩٩٩م.
- السدمي، يحيى ، سقوط المؤمرة، ط١، ١٩٩٥م.
- السميري، نشوان، التعددية السياسية في اليمن، ط١، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء ، ٢٠٠١م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سميع. صالح حسن، ازمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ط١، مركز الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- الشرجبي، قائد ، القرية والدولة في المجتمع اليمني، ط١، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت،١٩٩٠م.
- الشلال، أبو القصب والشريف، فاطمة ، قاموس الاحداث اليمانية، دار الازمنة الحديثة للثقافة والتوثيق، ١٩٩٥م.
- الشماحي، عبد الله ، اليمن الانسان والحضارة، ط٣، منشورات المدينة، بيروت، ١٩٨٥م.
- الشميري، عبد الولي ، الف ساعة حرب، ط١، مكتبة اليسر، صنعاء، ١٩٩٥م.
- الصراف، علي ، اليمن الجنوبي، ط١، الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٢م.
- الصياد، احمد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ١٩١٨-١٩٧٨م، ط١، دار الصداقة، بيروت، ١٩٩٢م.
- (الطماوي) سليمان ، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكري السياسي الإسلامي، ط٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- الظاهري، محمد ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن(١٩٦٢-١٩٩٠م)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦م.
- العبادي، نزار خضير، المؤتمر الشعبي العام قيادة التحولات في اليمن، ط١، دائرة الثقافة والاعلام: المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، ٢٠٠٢م.
- العبدلي، فضل محسن ، التحول الديمقراطي في ا ليمن (١٩٩٠-١٩٩٥م) ، د ت.
- العبدلي، سمير محمد ، الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- عبد الوهاب، طارق محمد ، سيكولوجية المشاركة السياسية، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- عبده، صادق ، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن، ط١، دار الكتاب الحديث، بيروت، ١٩٩٢م.
- العثربي علي مطهر ، التطور السياسي في اليمن، ط١، ٢٠٠٠م.
- العزازي، محمد و كروزه، هانز، الجمهورية العربية اليمنية، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العزى، مطهر ، التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٨٥م.
- العزى، مطهر ، المبادئ الدستورية العامة والنظام الدستوري في الجمهورية اليمنية، ط٢، دار الجامعات اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٠.
- العشملي، محمد أحمد ، من اوهام الهزيمة الي واقعية النصر، ط١، مركز النهار للدراسات السياسية، صنعاء، ١٩٩٨م.
- العيني، محسن ، خمسون عاما في الرمال المتحركة، ط١، دار النهار للنشر، بيروت،١٩٩٩م.
- الغفاري، علي عبد القوى ، الدبلوماسية اليمنية (١٩٠٠- ٢٠٠٠م)، ط١، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠١.
- الغفاري، علي عبد القوي ، الوحدة اليمنية، ط١، كتاب الثوابت، الكتاب١٠، سلسة تصدر عن مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٧م.
- فرفور، عبد الرزاق، سنوات من برق ، دار الحسام، قبرص، ١٩٨٩م.
- القاسمي، خالد ، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، ط٢، دار الشباب للنشر، الكويت، ١٩٨٧م.
- القاسمي، خالد ، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية (١٩٧٢-١٩٨٦)، ط١، مكتب شؤون الوحدة، صنعاء، ١٩٨٧م.
- الكبسي، احمد محمد ، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، ط٢، دار الشوكاني، صنعاء، ١٩٩٧م.
- مانع، إلهام، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨م-١٩٩٣م) دراسة تحليلية، كتاب الثوابت، الكتاب الثاني ، ١٩٩٥م، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٥م.
- مطهر، نجيبة محمد ، تحليل منهجية الميثاق الوطني، ٢٠٠١م.
- المدني، سليمان ، جذور المشكلة اليمنية، ط١، دون دار نشر، دمشق، ١٩٩٤م.
- نعمان، عبد الله ، السكان والموار البشرية في اليمن الديموقراطية، المكتب الاقليمي للعالم العربي، ١٩٨٤م.
- هاليداي، فرد ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة: محمد الرميحي، ط٢، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هوليداي، فرد ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: حازم صاغيه وسعيد محيو، ط٣، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١م.
- الهيصمي، خديجة، العلاقات اليمنية السعودية (١٩٦٢- ١٩٨٠م)، ط٢، ١٩٨٨م.

٢- البحوث والرسائل الجامعية:

- سعيد، عبد الملك ، تطور تجربة بناء التنظيم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة ايلول ١٩٦٢م، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب، غير منشورة، ١٩٨٩م.
- الكميم، عبد العزيز ، الوحدة اليمنية دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديث، جامعة صنعاء، صنعاء، دار الآفاق للطباعة والنشر. ط١، ١٩٩٦م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات

ج- بحوث منشورة في:

١- كتب لمجموعة مؤلفين:

- باروت، محمد جمال ، التجارب البعثية في الوطن العربي: منظمة اليمن، في المؤلف الجماعي: بوعلي وآخرون: الأحزاب والحركات القومية العربية، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دون رقم طبعة، الجزء الأول، دون سنة نشر.
- العرشي، يحيى حسين ، المؤتمر الشعبي العام والوحدة، في المؤلف الجماعي: عبد العزيز المقالح وآخرون: المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-١٩٩٥)، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ٦، سلسلة كتاب تصدر عن مجلة الثوابت، ط١، ١٩٩٥م.
- القربي، أبو بكر عبد الله ، المؤتمر الشعبي العام الماضي والمستقبل، في المؤلف الجماعي: المقالح، عبد العزيز وآخرون: المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٥م)، صنعاء، كتاب الثوابت، االكتاب ٦، سلسلة كتاب تصدر عن مجلة الثوابت، ١٩٩٥م.

– المقدمي، حسين ، المؤتمر ولجنة الحوار الوطني، في المؤلف الجماعي: (المقالح) عبد العزيز وآخرون: المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢–١٩٩٥م)، صنعاء، كتاب الثوابت، العدد ٦، سلسلة كتاب تصدر عن مجلة الثوابت، ١٩٩٥م.

– مجموعة مؤلفين سوفيتيين، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧–١٩٨٢م)، ترجمة: محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، دون رقم طبعه، دون سنة نشر.

– الهمداني، طه حسين ، علاقة المؤتمر بالمنظمات الجماهيرية ، في المؤلف الجماعي المقالح، عبد العزيز وآخرون : المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني (١٩٨٢–١٩٩٥م) ، صنعاء، كتاب الثوابت ، الكتاب السادس، الطبعة ١، سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت، ١٩٩٥م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢– الدوريات:

– الأرياني، عبد الكريم ، تجربة اليمن في حل النزاع مع ارتيريا ، صنعاء، العدد ٢٢، ٢٠٠٠م.

– الأفندي، محمد ، دراسة للمعالم الرئيسية لتجربة الإسلاميين في اليمن، صنعاء، شؤون العصر، العدد الأول، ١٩٩٧م.

– الينا، جلو بفسكايا ، حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي اليمني، صنعاء، دراسات يمنية، العدد ١٧، ١٩٨٤م.

– الينا، جلوبو فسكايا، الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقد السادس والسابع من القرن العشرين، صنعاء، دراسات يمنية، العدد ٣١، ١٩٩٨م.

– الحلوه، محمد إبراهيم ، التحديث السياسي في اليمن الشمالي، صنعاء، دراسات يمنية، العدد ١٣، ١٩٨٣م.

– الحمداني، قحطان أحمد ، الوحدة اليمنية والأمم المتحدة خلال أزمة وحرب الانفصال عام ١٩٩٤م، صنعاء، الثوابت، العدد٩، ١٩٩٧م.

– الخطيب، عمر إبراهيم ، التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية، بيروت، المستقبل العربي، العدد ٤٠، ١٩٨٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزبيري، أحمد ، تجارب الثورة اليمنية وتطور الوعي الثوري اليمني، الكتاب السنوي للذكرى ١٤ لثورة ٢٦ سبتمبر، صنعاء، وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٦م.
- السياني، محمد عبد الله ، الخصخصة كسياسة لتحجيم دور الدولة والتحول نحو اقتصاد السوق، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ١٤، ١٩٩٨م.
- شجاع الدين، أحمد وآخرون، الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني، صنعاء، الثوابت، العدد ١٤، ١٩٩٨م.
- شرطح، جعفر عبد الله ، الإطار القانوني للخصخصة في اليمن، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ٩، ١٩٩٧م.
- الشيباني، ياسين ، حنيش ومحكمة التحكيم الدولية، صنعاء، الثوابت، العدد ١٥، ١٩٩٩م.
- الصايدي، عبد الله محمد، الوحدة اليمنية والأمم المتحدة، صنعاء، أبحاث سياسية، العدد ٧، ٢٠٠١م.
١٩٩٤م.
- عثمان، أحمد ، البنك الدولي ربع قرن من التعاون مع اليمن، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد١٩٩٦،٧م.
- العولقي، ناصر عبد الله ، تحرير الاقتصاد اليمني، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد٢٤، ٢٠٠١م.
- الفسيل، طه أحمد ، مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ٢٤، ٢٠٠١م.
- المتوكل، يحيى، تحويلات المغتربين اليمنيين في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، صنعاء، مجلة أبحاث سياسية، العدد٤، ١٩٩٩م.
- النجار، حمود، انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد٢٢، ٢٠٠٠ م.
- الوافي، عبد الحميد ، دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٧، ١٩٧٩م.
- أبحاث سياسية، صنعاء، العدد ٦، ٢٠٠٠م.
- أبحاث سياسية،صنعاء، العدد٧، ٢٠٠١م.
- الغد، صنعاء، العدد٣، ١٩٧٧م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الوطن، صنعاء ، العدد ٩، ديسمبر/١٩٨٠م.

٣- الندوات:

- الأرياني، عبد الكريم ، تجربة المؤتمر الشعبي العام في رسم وادارة شؤون الدولة، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/اغسطس/٢٠٠٢م، صنعاء المركز العام للدراسة والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج.
- الاصبحي، أحمد ، التجربة الديموقراطية في اليمن، ندوة: الديموقرطية في الوطن العربي التي عقدت في عمان، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجزء الأول، العدد ٣٠، سلسلة ندوات، دون سنة نشر.
- الجناحي،سعيد ، المؤتمر وتجربة الحوار الوحدوي، ورقة بحثية مقدمة فى ندوة المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/ اغسطس/٢٠٠٢ ، صنعاء، المركز العام للدراسة والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج.
- الحبيش، احمد ، محددات التجارب الائتلافية للمؤتمر الشعبي العام في بيئة محلية وعالمية متغيرة،ندوة: المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/اغسطس/٢٠٠٢م، صنعاء المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج.
- الصلاحي، فؤاد عبد الجليل ، الدلالات الثقافية لانتخابات الرئاسة في اليمن، ندوة: الانتخابات الرئاسية ودلالاتها الوطنية والديموقراطية التي عقدت في صنعاء ، صنعاء، المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ط١، ١٩٩٩م.
- طه، نصر مصطفى، الحركة الإسلامية اليمنية عشرون عاما من المشاركة السياسية، ندوة: مشاركة الإسلاميين في السلطة التي نظمتها "البرتي" ومركز أبحاث الديمقراطية في جامعة ويستمنتر في "لندن" في٢٠/فبراير/١٩٩٣، لندن، لبرتي، ط١، ١٩٩٤م.
- كاتز، مارك ف ، القوى الخارجية والحرب الاهلية في اليمن ، ندوة: حرب اليمن الاسباب والنتائج التي عقدت في ابوظبي، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٥م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الكميم، عبد العزيز، محطات التطور في حياة الموتمر الشعبي العام وانعكاسات تأثيرها علي استقرار النظام السياسي للجمهورية اليمنية، ، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المؤتمر الشعبي العام في الواجهة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١/اغسطس/٢٠٠٢م، صنعاء المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ومركز دراسات الجزيرة والخليج.

– منصر، حمود، المسار التنظيمي للتجربة الديموقراطية في اليمن ومؤشرات المستقبل، ندوة :الديموقراطية والأحزاب في اليمن الواقع والآفاق المستقبلية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في صنعاء خلال الفترة ١٧-١٨/ ديسمبر/١٩٩٧م ، صنعاء، مركز دراسات المستقبل، ط١، ١٩٩٨م.

هدسون، مايكل ، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن، ندوة: حرب اليمن الاسباب والنتائج التي عقدت في ابوظبي، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٥م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

د- منشورات المؤسسات:

– البنك الدولي، الجمهورية اليمنية: أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، ترجمة: عبد الباري أحمد الشرجبي، صنعاء، مجلة الثوابت، العدد ٧، ١٩٩٦م.

– صندوق النقد العربي، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية، دون رقم طبعه، أبو ظبي، ١٩٨٠م.

– مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدراسة القطاعية جمهورية اليمن الديمقراطية، دون رقم طبعه، عمان، ١٩٨٢م.

– المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ندوة: الانتخابات الرئاسية دلالاتها – الوطنية والديموقراطية ، ط١، صنعاء، ١٩٩٩م.

– المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧، صنعاء.ط١، ١٩٨٩.

– مكتب رئاسة الجمهورية، الثورة في ٢٧ عاما منجزات وأرقام، دون رقم طبعه، صنعاء، ١٩٨٩م.

– المؤتمر الشعبي العام، الخطوط العامة لفهم نصوص الميثاق الوطني، دون رقم طبعة، صنعاء، دون سنة نشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، الجزء ٣، صنعاء، دون سنة نشر.
- المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، الجزء ٨، صنعاء، دون سنة نشر.
- المؤتمر الشعبي العام، المحاضرات المركزية، الجزء ٦، صنعاء، دون سنة نشر.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، سلسلة الدراسات القطرية، العدد ٦، الكويت، ١٩٨٦م
- وزارة الإعلام والثقافة، عقدان زاهيان من عطاء الثورة، صنعاء، دون رقم طبعه، ١٩٨٢م.
- وزارة الإعلام والثقافة، وثائق الوحدة اليمنية، دون رقم طبعه، صنعاء، ١٩٧٩م.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطابات وأحاديث الرئيس القائد العقيد "علي عبد الله صالح"، المجلد الأول، دون رقم طبعة ، دون سنة نشر.
- وزارة التخطيط والتنمية، المسيرة اليمنية خلال عشر سنوات، دون رقم طبعه، صنعاء، ٢٠٠٠م.
- وزارة الخارجية ، الدبلوماسية اليمنية في عشر سنوات، صنعاء، دون رقم طبعة دون سنة نشر.
- وكالة الأنباء اليمنية سبأ، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاما، ط١، صنعاء، ٢٠٠٢م.
- وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، اليمن في ١٠٠ عام، ط١، صنعاء، ٢٠٠٠م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٥- الصحف:

- باشا، علي عباس، منهج الحوار في ظل الميثاق، صنعاء، الميثاق، العدد ٣٠، ١٩٨٣م.
- خير الله، خير الله ، ٢٦ سبتمبر الثورة التي لم تأكل أبناءها، صنعاء، ٢٦سبتمبر، العدد ١٠٣١، ٢٠٠٢/٩/٢٦م.
- المذحجي، محمد قاسم ، التحرر من التبعية ورموزها وتحقيق الوحدة الوطنية، صنعاء، ٢٦ سبتمبر، العدد ١٩، ١٩٨٣م.
- الشميري، عبد الستار عبد الغني، أصالة التجذير، صنعاء، الميثاق، العدد٣١، ١٩٨٣م.
- الفسيل، محمد :لقاء صحفي، الميثاق، صنعاء، العدد ١٠٢٦، ٢٠٠١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المقدمي، حسين :لقاء صحفي، الميثاق، صنعاء، العدد ١٠٢٦، ٢٠٠١م.
- الميثاق، صنعاء، العدد١٣، ١٩٨٣/٢/٢١م.
- ٢٦ سبتمبر، صنعاء، العدد الأول، ١٩٨٢/٩/٢٦م.

و- المقابلات:

- مقابلة مع الأستاذ "حسن أحمد اللوزي" في العاصمة "صنعاء" بتاريخ ٢/سبتمبر/٢٠٠٢م.
- مقابلة مع الاستاذ :"محمد الفسيل" في العاصمة "صنعاء" بتاريخ ١/اكتوبر/٢٠٠٢م .
- مقابلة مع الأستاذ "حسين المقدمي" في قرية "القابل" بتاريخ ٢٣/سبتمبر/٢٠٠٢م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المـــلاحـــق

الملحق رقم ١

أعضاء لجنة الأعداد لوضع الميثاق الوطني

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١-	الأخ/ القاضي	عبد الله عبد الوهاب الشماحي	**رئيس اللجنة**
٢-	الأخ/ الأستاذ	محمد عبد الله الفسيل	مقرر اللجنة
٣-	الأخ/ القاضي	محمد اسماعيل الحجى	عضو اللجنة
٤-	الأخ/ القاضي	محمد اسماعيل الربيع	= =
٥-	الأخ/ الأستاذ	حسين المقدمي	= =
٦-	الأخ/ الشيخ	عبد الله بن حسين الأحمر	= =
٧-	الأخ/ الدكتور	عبد العزيز المقالح	= =
٨-	الأخ/ القاضي	علي السمان	= =
٩-	الأخ/ المقدم	عبد العزيز البرطي	= =
١٠-	الأخ/ القاضي	محمد لطف الصباحي	= =
١١-	الأخ/ القاضي	محمد عبد الرحمن الرباعي	= =
١٢-	الأخ/ الشيخ	احمد علي المطري	= =

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣-	الأخ/ الأستاذ	علي لطف الثور	= =
١٤-	الأخ/ النقيب	سنان أبو لحوم	= =
١٥-	الأخ/ الأستاذ	احمد حسين المروني	= =
١٦-	الأخ/ المقدم	حسين الدفعي	= =
١٧-	الأخ/ الأستاذ	يحيى العرشي	= =
١٨-	الأخ/ القاضي	عبد الوهاب السماوى	= =
١٩-	الأخ/ المقدم	محسن العلفي	= =
٢٠-	الأخ	عبد الكريم السكرى	= =
٢١-	الأخ	يحيى عبد الله العذرى	= =
٢٢-	الأخ/ المقدم	لطف الكلابي	= =
٢٣-	الأخ/ القاضي	حسين السياغي	= =
٢٤-	الأخ/ القاضي	يوسف محمد الشحارى	= =
٢٥-	الأخ/	محمد عبد الولى نعمان	= =
٢٦-	الأخ/ القاضي	احمد الصرمي	= =
٢٧-	الأخ	عبد الرحمن محمد علي عثمان	= =
٢٨-	الأخ/ النقيب	علي محسن صالح	= =
٢٩-	الأخ/ الأستاذ	احمد صالح الرعيني	= =
٣٠-	الأخ/ الشيخ	عبد الواحد العذرى	= =
٣١-	الأخ/ المقدم	احمد الرحومي	= =
٣٢-	الأخ/ الرائد	اسماعيل الجوبي	= =
٣٣-	الأخ/ المقدم	عبد الله ناصر الآنسي	= =
٣٤-	الأخ/ الشيخ	عبد الله محسن ثوابه	= =
٣٥-	الأخ/ الرائد	محمد ضيف الله	= =

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦- الأخ/ الأستاذ محمد الرعدى = =

٣٧- الأخ/ القاضي غالب عبد الله راجح = =

٣٨- الأخ/ الصفي احمد محبوب = =

٣٩- الأخ/ الأستاذ عبده علي عثمان = =

٤٠- الأخ/ علوى العطاس = =

٤١- الأخ/ الأستاذ علي صالح = =

٤٢- الأخ/ الأستاذ علي عبد العزيز نصر = =

٤٣- الأخ/ الأستاذ اسماعيل الوزير = =

٤٤- الأخ/ الرائد محمد السنباني = =

٤٥- الأخ/ الشيخ يحيى منصور بن نصر = =

٤٦- الأخ/ الأستاذ عبد الله حسين الحلالي = =

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم ٢

قرار تشكيل لجنة الحوار الوطني

قرار رئيس الجمهورية رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الدائم،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٧٨/٢/٦م بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي المعدل بالإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧م.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢ بالعمل بقرار مجلس الشعب التأسيسي بتحديد شكل رئاسة الدولة واختصاصاتها ومدتها.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٧٩/٥/٨م بتعديل بعض احكام الإعلانات الدستورية السابقة.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وانطلاقا من ادراك القيادة السياسية لخطورة استمرار غياب وجود فكري وطني متكامل ومن حرصها على إيجاد فكر وطني يقوم على أساس من الجمع بين الأصالة وفق مبادئ وأهداف ثورة سبتمبر المجيدة وتعاليم وقيم الإسلام الخالدة ومبادئه السامية ويتوخى التأكيد على ضمان الحريات العامة والفردية وممارسة الديموقراطية والشورى وتطبيق العدل الاجتماعي ووجوب القضاء على كل مظاهر وأشكال الاستغلال والظلم.

وانطلاقا من ايمان القيادة السياسية بأهمية الوحدة الفكرية كضرورة لتعزيز وتكريس الوحدة الوطنية من خلال توحيد كافة القوى والعناصر الوطنية على أسس وطيدة وفق تصورات ومفاهيم موحدة.

وتمشيا مع النهج الوطني الذي تنتهجه القيادة السياسية منذ أول توليها السلطة الهادف إلى بناء مجتمع تضلله الديمقوقراطية وتسوده العدالة والمساواة ويعمه الرخاء والازدهار وتنتفي منه كل أسباب التناقض والصراعات والحساسيات الى الأبد.

وامتدادا لما سبق لها وإن خطت من خطوات عملية على صعيد تطبيق الديموقراطية وإقامة العدل الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلاقا من اقتناع القيادة السياسية بأهمية وجود ميثاق وطني ينير لمجتمعنا طريقه حاضرا ومستقبلا ويوجه مسار العمل الوطني فيه نحو كل غاياتنا وأهدافنا الوطنية والقومية والإنسانية المثلى.

وحرصا من القيادة السياسية على تمكين كل أبناء الشعب من ممارسة حقهم في الإسهام في صياغة فكرهم الوطني، ومن إدراكها لأهمية الحوار كوسيلة لتلمس آراء المواطنين ومن حرصها على أن يأتي مشروع الميثاق الوطني في صيغته النهائية معبرا عن إرادة الشعب ومعتقداته وتطلعاته وطموحاته الوطنية.

وبعد التشاور مع مختلف المؤسسات الشعبية والرسمية وجميع القوى والعناصر الوطنية، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة ١ – تشكل لجنة للحوار الوطني والتهيئة للمؤتمر الشعبي على النحو التالي:

١- حسين عبد الله المقدمي رئيساً

وعضوية كل من:

١- احمد الشجني
٢-د.عبد الواحد الزنداني
٣- محمد عبد الله الفسيل
٤- سنان عبد الله ابو لحوم
٥- احمد يحيى العماد
٦-علي قاسم المؤيد
٧- محمد بن محمد المنصور
٨-احمد علي المطري
٩- احمد جابر عفيف
١٠-احمد قاسم دماج
١١- عبده علي عثمان
١٢-حمود عاطف
١٣- عبد الله البشيري
١٤-يحيى الشامي
١٥- احمد سالم العواضي
١٦-صالح عباد الخولاني
١٧- عبد الجليل الماوري
١٨-اسماعيل الفضلي
١٩- د. أبو بكر السقاف
٢٠-صادق امين أبو راس
٢١- محمد أبو بكر السقاف
٢٢-احمد الخطابي
٢٣- عبد الله عطية
٢٤-عبد الملك منصور
٢٥- ابراهيم محمد الوزير
٢٦-يحيى عبد الله الشائف
٢٧- علي احمد السياني
٢٨-محمد المحطوري
٢٩- عبد السلام خالد
٣٠-د.أبو بكر القربي
٣١- احمد شمسان الدالي
٣٢-علي عثرب
٣٣- احمد لقمان
٣٤-محمد اسماعيل النعمي
٣٥- عبد الله الحزوره
٣٦-محمد عبد الله الجائفي
٣٧- يحيى البشاري
٣٨-علي يحيى العاضي
٣٩- عبد القوي الحيمقاني
٤٠- سليمان الفرح
٤١- حسن جار الله
٤٢-احمد هائل سعيد انعم
٤٣- عبد الحميد سيف الحدي
٤٤-قائد عبده الحروي

مركز ايداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٥- عبد الله سلام الحكيمي	٤٦-علوي حسن العطاس
٤٧- عبد الواحد هواش	٤٨-محمد محمد النزيلي
٤٩- علي عبد ربه القاضي	٥٠- محمد الشيباني

مادة ٢- تقوم اللجنة بتقصي آراء ووجهات نظر المواطنين حول مجمل القضايا الأساسية التي تهم الوطن والتعرف على تطلعاتهم وتصوراتهم الفكرية، من خلال طرح مشروع الميثاق الوطني المعروض عليها وتوزيع نسخ منه عليهم باعتباره ورقة عمل للتعديل والتغيير وفق المنطلق الأساسي للمشروع من خلال تقصيها لآراء ووجهات نظر المواطنين ولقاءاتها مع مختلف القوى والفئات والعناصر الوطنية.

مادة ٣- أ- إعداد استثمارات تتضمن ما تراه اللجنة من الأسئلة والاستفسارات ليتم توزيعها مع مشروع الميثاق حتى تسهل للمواطنين عملية ابداء الآراء ووجهات النظر حول مجمل القضايا والأسس الفكرية التي يتضمنها مشروع الميثاق.

ب- يحق للجنة تشكيل أية لجان سواء من بين أعضاءها أو من غيرهم ترى ضرورة لتشكيلها بهدف مساعدتها في عملها وفي التعرف على آراء المواطنين ومقترحاتهم حول مشروع الميثاق على أن تتولى مسؤولية توجيه تلك اللجان وتحديد صلاحيتها ويشترط أن يرأس كل لجنة من اللجان التي تقوم بتشكيلها عضو من أعضائها.

ج- فرز وتلخيص نتائج الحوار الشعبي من خلال حصر ما تتضمنه ردود المواطنين على الأسئلة والاستفسارات المقدمة إليهم في الاستثمارات الموزعة وجمع حصيلة الحوار الذي تقوم بإجرائه مع مختلف القوى والعناصر الوطنية بهدف الاستهداء بذلك كله في وضع الصيغة النهائية لمشروع الميثاق الوطني الذي سيتم عرضه على المؤتمر الشعبي لمناقشته وإقراره.

د- رفع ما تتوصل إليه أثر انتهائها من مهمتها في وضع الصيغة النهائية لمشروع الميثاق إلى رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ليقوم بدوره بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر شعبي عام.

هـ - يحق للجنة رفع اية توصيات حول المؤتمر الشعبي العام تتوصل إليها من خلال اتصالاتها وممارستها لأعمالها إلى رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة.

و- على الحكومة تقديم كافة الإمكانيات اللازمة إلى اللجنة بهدف تمكينها من أداء مهمتها والقيام بالمسؤولية المناطة بها كما يتوجب على كل الجهات المسؤولة في الدولة تقديم كافة التسهيلات للجنة وأية لجان متفرعة عنها، في سبيل تذليل كل الصعوبات من طريقها وتمكينها من أداء أعمالها على أفضل وجه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادة ٤– يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بالقصر الجمهوري– بصنعاء

بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٠هـ

الموافق ١٩٨٠/٥/٢٧م

عقيد/ علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية

القائد العام للقوات المسلحة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم ٣

الاحزاب التي اعلنت عن نفسها بعد الوحدة

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- المؤتمر الشعبي العام.
٢- الحزب الاشتراكي اليمني.
٣- التجمع اليمني للإصلاح.
٤- حزب التجمع الوحدوي اليمني.
٥- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
٦- تنظيم التصحيح الشعبي الناصري.
٧- الحزب الناصري الديمقراطي.
٨- الطلائع الوحدوية الناصرية.
٩- تنظيم الصقور الناصرية.
١٠- حزب البعث العربي الاشتراكي (قطر اليمن).
١١- منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي.
١٢-حزب رابطة أبناء اليمن (رأي).
١٣-التنظيم الشعبي للقوى الثورية لجبهة التحرير.
١٤-التنظيم السبتمبري الديمقراطي.
١٥-الجبهة الوطنية الديمقراطية.
١٦-حركة النهضة.
١٧-حزب الأحرار الدستوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨-جبهة قوى الوحدة اليمنية.

١٩-اتحاد القوى الشعبية اليمنية.

٢٠-حركة التوحيد والعمل الإسلامي.

٢١-حزب المنبر اليمني الحر.

٢٢-الحزب الجمهوري.

٢٣-اتحاد القوى الثورية الإسلامية.

٢٤-حزب الحق.

٢٥-حزب الوحدة القومي العربي.

٢٦-مؤتمر التلاحم الوطني.

٢٧-التنظيم الشعبي التقدمي اليمني.

٢٨-الحزب القومي الاجتماعي.

٢٩- حزب الله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣٠-حزب الشورى.

٣١-تنظيم طلائع اليمن.

٣٢-الحزب الثوري اليمني.

٣٣-حزب السلام.

٣٤-حزب المهاجرين الأحرار.

٣٥-القيادة الثورية الناصرية.

٣٦-الجبهة الشعبية للاتفاق.

٣٧-الجبهة الديمقراطية.

٣٨-الحزب الإسلامي الديمقراطي.

٣٩-التنظيم العربي الإسلامي الناصري.

٤٠-منظمة فتيان اليمن.

٤١-جبهة التصحيح الثورية.

٤٢-حزب جبهة التحرير.

٤٣-منظمة المرابطين الناصريين.

٤٤-الرابطة (الشرعية).

٤٥-الحزب الديمقراطي الثوري.

٤٦-الحركة الديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملحق رقم ٤

الأحزاب السياسية الحاصلة على الترخيص القانوني

حتى ديسمبر ٢٠٠٠م

١- المؤتمر الشعبي العام	١٩٩٥/١٢/٣١م
٢- حزب التجمع الوحدوي اليمني	١٩٩٩/٦/٢٤م
٣- الحزب الاشتراكي اليمني	١٩٩٦/٩/١٥م
٤- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	١٩٩٥/١٢/٣١م
٥- حزب الحق	١٩٩٦/٩/١٥م
٦- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي	١٩٩٧/٢/١٠م
٧- حزب البعث العربي الاشتراكي- قطر اليمن	١٩٩٥/١٢/٣١م
٨- اتحاد القوى الشعبية	٢٦/ يوليو/٢٠٠٠م
٩- الجبهة الوطنية الديمقراطية	١٩٩٥/١٢/٢١م
١٠- الحزب الناصري الديمقراطي	١٩٩٥/١٢/٣١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١-حزب جبهة التحرير	١٩٩٦/٦/١٠م
١٢-تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١٩٩٦/٦/١٠م
١٣- الحزب القومي الاجتماعي	١٩٩٧/٢/٢٧م
١٤-حزب الرابطة اليمنية	١٩٩٦/١٢م
١٥- رابطة أبناء اليمن- رأى	١٩٩٦/٢/٤م
١٦-التنظيم السبتمبري الديمقراطي	١٩٩٩/٤/١٥م
١٧-حزب الوحدة الشعبية اليمني (حوشي)	١٩٩٧/٦/٢٧م
١٨- حزب الشعب الديموقراطي (حشد)	١٩٩٧/١٠/٢٦م
١٩- حزب التحرير الشعبي الوحدوي	١٩٩٧/٦/٢٧م
٢٠- حزب الخضر الاجتماعي	٢٠٠٠/٧/٢٦م
٢١- التجمع اليمني للإصلاح	١٩٩٥/١٢/٣١م
٢٢- الاتحاد الديموقراطي للقوى الشعبية	٢٦/يونيو/ ٢٠٠٠م

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملحق رقم ٥

حقوق العضوية وواجباتها في المؤتمر الشعبي العام

أولا: حقوق العضوية

أعضاء المؤتمر الشعبي العام متساوون في الحقوق والواجبات.

تتحدد حقوق عضوية المؤتمر بتكويناته المختلفة بما يلي:

١- حق كل عضو في أي تكوين الانتخاب والترشيح وفقا لما تحدده اللوائح والتعليمات المنظمة لذلك والمقرة.

٢- حق كل عضو الحصول على بطاقة عضويته في المؤتمر وفي أي تكوين من تكويناته وان يرتبط باسمه ولقبه- صفته التنظيمية في التكوين الذي ينتمي إليه.

٣- حق إبداء الرأي والمناقشة بحرية تامة في اجتماعات التكوين الذي ينتمي إليه، وتقديم المقترحات والترشيحات وفقا لما تحدده اللوائح الخاصة بذلك.

٤- حق كل عضو الحصول على قيادته المباشرة الإجابة على أسئلته.

٥- حق كل عضو التظلم إلى القيادة التي تعلو قيادته مباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- حق كل عضو ممارسة النقد البناء والموضوعي للنواقص والسلبيات التي يراها ولا يجوز مساءلته عن آرائه التي يطرحها في اجتماع تنظيمي.

٧- حق كل عضو حضور جلسات لجان التحقيق التي تشكل لمساءلته ولا يجوز أن يتخذ القرار في حقه غيابيا لرفضه الحضور.

٨-حق كل عضو الحصول على رؤى وتوجهات المؤتمر للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية محليا وعربيا ودوليا من خلال القنوات التنظيمية.

٩-حق كل عضو تشجيع مواهبه وملكاته وإظهار طاقاته بما يمكنه من القيام بدوره في خدمة مجتمعه على اكمل وجه، وتيسير كل ما يمكنه من الارتقاء بمستواه الفكري والتنظيمي والتعليمي.

١٠-يحق للعضو إذا اقتضت ظروف عمله أو محل إقامته أن ينتقل من فرع إلى آخر من فروع المؤتمر.

١١-يحق للعضو أن يستقيل من عضوية المؤتمر الشعبي العام، كما يحق له طلب تجميد عضويته لفترة محددة ولمبررات مقبولة في ضوء ما تحدده اللائحة الخاصة بذلك.

١٢-يقوم المؤتمر الشعبي العام بمساعدة أعضائه والوفاء بالتزاماته الأدبية والإنسانية نحوهم في ضوء ما تحدده اللائحة الخاصة بذلك.

ثانيا: واجبات العضوية:

تتحدد واجبات العضو في المؤتمر الشعبي العام بما يلي:

١-على العضو أن يتمسك بأهداف الثورة اليمنية وبالدستور، وأن يدافع عن وحدة الوطن وسيادته ونظامه الجمهوري والمكتسبات الوطنية للثورة.

٢-أن يكون مؤمنا بالميثاق الوطني وملتزما به وبحمايته وتجسيد مضامينه فكرا وسلوكا.

٣-أن يعمل على تعزيز وحدة المؤتمر الشعبي العام الفكرية والتنظيمية وأن لا يمارس في حياته الشخصية والعامة ما يناقض ذلك أو ما يسيء إلى سمعة المؤتمر وعضويته، وأن يحمي المؤتمر من التسلل إلى صفوفه ممن لا يؤمن بأهدافه.

٤-أن يعمل بحزم ضد كل محاولات التخريب والفوضى الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار، وأن يتصدى لكل المؤامرات التي تستهدف عقيدة الشعب الإسلامية ومكتسبات الثورة الجمهورية وسيادة واستقلال الوطن ووحدة اراضيه.

٥-أن يلتزم النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام واللوائح المتفرعة عنه وبكل ما يصدر في إطارها من تكويناته القيادية من قرارات وتوجيهات وأن يتحلى بالانضباط في تحقيق ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-أن يقف جنبا إلى جنب مع أفراد القوات المسلحة والأمن وكافة جماهير الشعب في خندق واحد، دفاعا عن الثورة والجمهورية وسيادة البلاد واستقلالها ووحدتها والشرعية الدستورية.

٧-أن يسهم في تحقيق أهداف المؤتمر وتجسيد القيم التي تضمنها الميثاق الوطني وجعلها واقعا في حياة الشعب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٨-أن يقف بحزم قولا وعملا ضد كل أشكال ومظاهر التعصب وكل ما يخل بالوحدة الوطنية.

٩-أن يلتزم بتنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي العام، وأن ينفذ كل ما يكلف وأن يلتزم بحضور الاجتماعات المقررة.

١٠-أن يسعى بكل جهده إلى توثيق صلات المؤتمر بالجماهير أخذا وعطاء.

١١-أن لا يقوم بأي عمل يشكل خرقا لأهداف المؤتمر أو لوائحه أو أدبياته.

١٢-أن يعمل دوما على رفع مستواه الثقافي والفكري.

١٣-أن يسهم إسهاما إيجابيا قولا وفعلا في دعم كل الاعمال الهادفة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وبناء الدولة الحديثة وترسيخ قواعد البناء المؤسسي واحترام الشرعية الدستورية وتنفيذ القانون.

١٤-أن يكون قدوة حسنة في سلوكه محافظا على الشعائر الإسلامية، وأن يحمي الأموال والممتلكات العامة والخاصة، وأن يبذل جهده في إنجاح خطط التنمية، وأن لا يسعى وراء امتيازات غير مشروعة.

١٥-أن يحافظ على اسرار المؤتمر الشعبي العام.

١٦-أن يدفع الاشتراك المالي المقرر.

١٧-أن يسعى لاستقطاب عناصر مؤهلة وكفؤة لعضوية المؤتمر.

١٨-أن يساهم في انتشار صحف المؤتمر وأدبياته من خلال شراءها أو الاشتراك فيها وتشجيع الآخرين على ذلك.

١٩-أن يسجل اسمه في قوائم الناخبين، وأن يشترك بفعالية في الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأن يشجع الآخرين على ممارسة هذا الحق الدستوري في ضوء سياسة المؤتمر وتوجيهات قيادته.

٢٠-أن يعمل على إقناع وتشجيع الناخبين على انتخاب مرشح المؤتمر في دائرة انتخابية.

٢١-أن يكون عضواً نشطاً في محيطه الاجتماعي وفي مكان إقامته وأن يترجم برنامج العمل السياسي للمؤتمر في الواقع العملي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢-على العضو تسجيل اسمه ضمن المركز التنظيمي في نطاق سكنه وحضور اجتماعاته.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملحق رقم ٦

الجزاءات التنظيمية

تتدرج الجزاءات التنظيمية على النحو التالي:

- التنبيه.
- اللوم.
- التجريد من المسؤولية.
- الإنذار.
- تجميد النشاط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفصل.

ولا يجوز فصل العضو إلا في الحالات التالية:

١- قيام العضو بعمل يضر بوحدة الوطن ويعد خروجا على الثوابت الوطنية وإخلالا بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية.

٢- انتماء العضو إلى حزب أو تنظيم سياسي آخر.

٣- قيام العضو بعمل يخل بأهداف ومبادئ (الميثاق الوطني) وبرامج وأهداف المؤتمر ونظامه الداخلي ولوائحه.

٤- قيام العضو بعمل يخل بواجبات العضوية أو أحد شروطها.

٥- الإضرار بوحدة المؤتمر الشعبي العام.

٦- إفشاء أسرار المؤتمر.

٧- تعمد الإساءة إلى المؤتمر.

وتحدد لائحة المخالفات والجزاءات والأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق الجزاءات على المخالفات التنظيمية.

يجوز إعادة النظر في العقوبة بعد مضي فترة لا تقل عن سنتين من تاريخ قرار الفصل أو بعد ستة أشهر من التجريد من المسؤولية أو تجميد النشاط وبعد ثبوت زوال المسببات التي أدت إلى ذلك.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملحق رقم ٧

مهام والاختصاصات المؤتمر العام

١- انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر ولجانه المؤقتة وإقرار جدول أعمال اجتماعاته.

٢- إقرار النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته وإقرار أية تعديلات أو إضافات مقترحة عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- انتخاب رئيس المؤتمر الشعبي العام ونائبه والأمين العام.
٤- إقرار البرامج والخطط العلمية الكفيلة بتطبيق مضامين الميثاق الوطني.
٥- إقرار برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام والموافقة على اية تعديلات عليه.
٦- مناقشة التقارير المقدمة من اللجنة الدائمة وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، واتخاذ القرارات اللازمة حيالها.
٧- دراسة ما تعرضه عليه اللجنة الدائمة من موضوعات ومقترحات، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
٨- تقويم سياسة الدولة ونتائج جهود التنمية خلال الفترة التي تتخلل دورتي انعقاده، واقتراح سبل ووسائل المعالجة وتصحيح اية اخفاقات أو أخطاء بهدف تلافيها.
٩- حق النظر في مراجعة صيغة ونصوص الميثاق الوطني وإقرار الكيفية التي بموجبها يتم إجراء أية تعديلات أو إضافات ضرورية بما لا يخل بالثوابت والأسس والمرتكزات التي قام عليها الميثاق.
١٠- المصادقة على قرارات اللجنة الدائمة بشأن فصل أو تجميد أعضائها.
١١- انتخاب هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي.
١٢- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة من بين أعضائه كل أربع سنوات.

الملحق رقم ٨

مهام واختصاصات رئيس المؤتمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-يرأس دورات انعقاد المؤتمر العام واللجنة الدائمة واجتماعات اللجنة العامة، كما يرأس اجتماعات تكوينات المؤتمر الأخرى عند حضوره.

٢-الدعوة إلى الاجتماعات الاستثنائية لتكوينات المؤتمر القيادية.

٣-إصدار التعليمات والتوجيهات حول مجمل نشاطات المؤتمر.

٤- المصادقة على تسمية مرشحي المؤتمر لشغل المناصب التنفيذية في الحكومة.

٥-المصادقة على تسمية مرشحي المؤتمر لانتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية واية انتخابات اخرى في الحالات المرفوعة إليه.

٦-تشكيل لجان التحقيق في المخالفات التي قد تنسب إلى عضو أو أعضاء في اللجنة العامة.

٧- تعيين من يشغل المناصب القيادية العليا الشاغرة في المؤتمر.

٨- يشرف على أعمال هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي وخططها العملية.

٩- استعراض تقارير اللجنة العامة والامانة العامة وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي قبل تقديمها إلى المؤتمر العام أو اللجنة الدائمة.

١٠-تلقي التقارير المرفوعة إليه من هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي وإصدار التوجيهات والتعليمات بشأنها.

١١-يصدر قرارا باعتماد الهيكل التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام.

الملحق رقم ٩

مسؤوليات ومهام اللجنة الدئمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-متابعة تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات الهادفة إلى تطبيق الميثاق الوطني.
٢-متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.
٣-توجيه الدعوة لانعقاد المؤتمر العام في دورته العادية والتحضير والإعداد لاجتماعاته.
٤-الإشراف والرعاية والرقابة على سير أعمال تكوينات المؤتمر الشعبي العام وأطره التنظيمية وتوجيهها ، ومتابعة نشاطها ورفدها بالإمكانيات، بما يكفل أداءها لمهامها في تطبيق الميثاق الوطني وتنفيذ البرامج والقرارات.
٥-إقرار مشاريع اللوائح الخاصة بتكوينات المؤتمر الشعبي العام وأية مقترحات بتعديلها في ضوء هذا النظام.
٦-تحديد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومراجعتها بين فترة وأخرى بغية تحقيق أقصى حدود المشاركة الإيجابية الفاعلة في إطار الدستور والميثاق الوطني.
٧- إقرار مشروع لائحة المخالفات والجزاءات وتعديلاتها.
٨- إقرار الاتفاقيات السياسية والتنظيمية التي تتم مع الأحزاب والتنظيمات داخليا وخارجيا.
٩- انتخاب الأمناء العامين المساعدين وأعضاء اللجنة العامة من بين أعضائها في أول اجتماع لها بالاقتراع السري المباشر.
١٠-تشكيل أية لجان مؤقتة خاصة بمهام معينة من بين أعضائها أو من اعضاء المؤتمر الشعبي العام للقيام بمهام محددة حسب مقتضيات ومصلحة العمل ومتطلباته.
١١- إنشاء دوائر متخصصة جديدة أو تعديل ما هو قائم منها بحسب ومصلحة العمل ومتطلباته.
١٢-الموافقة في ضوء مقترح اللجنة العامة على توسيع مختلف التكوينات القيادية والقاعدية وذلك في حالة الاندماج في المؤتمر الشعبي العام من قبل حزب أو أحزاب أخرى أو جزء منها مع تحديد الاعداد التي يمكن أن توزع على مختلف التكوينات.
١٣-مناقشة التقارير المالية الدورية ومشروع الموازنة والحسابات الختامية للمؤتمر والمصادقة عليها.
١٤-الإشراف على الشؤون المالية والإدارية للمؤتمر الشعبي العام وعلى ممتلكاته واستثمارات أمواله.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥-دراسة تقارير لجان التحقيق في المخالفات والتجاوزات التي قد تنسب إلى أحد اعضائها والنظر في الطعون والتظلمات المقدمة منهم في الإجراءات التي تتخذ حيالهم، والبت فيها طبقا لائحة المخالفات والجزاءات ولوائح المؤتمر الأخرى.

١٦-إقرار الاتجاهات العامة لبرامج وخطط مختلف التكوينات القيادية للمؤتمر الشعبي العام.

١٧-إقرار مشاريع التقارير المعدة للعرض على المؤتمر العام.

١٨-حق إصدار قرار بحل أية قيادة من قيادات التكوينات القاعدية للمؤتمر في حالة عدم التزامها بقراراتها، أو انتهاجها مسلكا مغايرا لنهج المؤتمر، أو مضراً بوحدته وسمعته، وفقا لتقارير هيئة التكوين الذي انبثقت منه تلك القيادة انتخاب البديل.

١٩- مناقشة كل ما يتعلق بمهام البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والارتقاء بمستوى معيشة الشعب، وكل ما يتعلق بحماية وسيادة وأمن واستقرار الوطن.

٢٠-إقرار السياسة التأهيلية لمعهد الميثاق الوطني وخطط وبرامج ومناهج التأهيل السياسي لأعضاء المؤتمر الشعبي العام في التكوينات القيادية والقاعدية.

٢١-إقرار السياسة الإعلامية لصحافة المؤتمر الشعبي العام لكل وسائله الإعلامية.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم ١٠

أعضاء اللجنة الدائمة بحكم مراكزهم

١-رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام، والأمناء العامون المساعدون، ورئيس وأعضاء هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي وأعضاء اللجنة العامة.

٢-رئيس وأعضاء الهيئتين البرلمانية والوزارية.

٣-رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري من أعضاء المؤتمر.

٤-رؤساء الهيئات التنفيذية للمؤتمر في أمانة العاصمة والمحافظات.

٥-مستشار رئيس الجمهورية ومدير مكتب رئاسة الجمهورية ورئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي وأمين عام رئاسة الجمهورية ومحافظ البنك المركزي ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمتابعة وأمين عام مجلس النواب ورئيس المعهد الوطني للعلوم الإدارية من أعضاء المؤتمر.

٦-رؤساء الدوائر في الأمانة العامة وهيئة الرقابة التنظيمية ومدراء مكاتب ورؤساء المؤتمر ونائبه والأمين العام ومدير معهد الميثاق الوطني ورؤساء فروع المؤتمر في أمانة العاصمة والمحافظات ورؤساء فروع النشاط النسوي في أمانة العاصمة والمحافظات والجامعات التي يصل عدد أعضاء المؤتمر من النساء إلى نسبة ٥١% من الرجال ورئيس تحرير صحيفة الميثاق الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام.

٧-رؤساء الجامعات ونوابهم والأمناء العامون وعمداء الكليات في الجامعات الرسمية، وما في مستواها من الجامعات الخاصة في عدد منتسبيها وكلياتها من أعضاء المؤتمر، وتقدر ذلك الأمانة العامة.

٨-رؤساء المكاتب التنفيذية للاتحادات والنقابات العامة المهنية والنوعية والإبداعية المركزية من أعضاء المؤتمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩-بقية اعضاء لجنة الحوار الوطني من أعضاء المؤتمر المؤسسين.

الملحق رقم ١١

مسؤوليات ومهام اللجنة العامة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- وضع الخطط والبرامج السنوية لتنفيذ مهامها.
٢- دراسة الموضوعات والقضايا التي يعرضها الرئيس والأمين العام.
٣- دراسة الموضوعات المرفوعة إليها من الأمانة العامة لمختلف جوانب وأنشطة المؤتمر الشعبي العام وتقرير ما يلزم حيالها.
٤- مناقشة مشاريع اللوائح تمهيدا لعرضها على اللجنة الدائمة لإقرارها.
٥- تعيين مدير وهيئة تدريس معهد الميثاق الوطني بناء على عرض الأمانة العامة.
٦- البت في طلبات منح عضوية المؤتمر الشعبي العام بناء على ما تعرضه الأمانة العامة وذلك لمن سبق فصله من المؤتمر من الأعضاء القياديين ومن كان قياديا في تنظيم آخر.
٧- إقرار البرنامج العام لنشاط تكوينات المؤتمر، والجداول الزمنية للفعاليات والمهرجانات الشعبية بناء على ما تعرضه الأمانة العامة.
٨- متابعة وتوجيه نشاط هيئات المؤتمر في البرلمان والحكومة والمجلس الاستشاري بما يؤدي إلى تنفيذ طموحات وخطط المؤتمر المقرة.
٩- مناقشة وإقرار الخطط السنوية للفروع بناء على عرض الأمانة العامة.
١٠-إقرار الموازنة السنوية الخاصة بالمؤتمر الشعبي العام وتكويناته والحساب الختامي والتقرير المالي بناء على عرض الأمانة العامة تمهيدا لعرض ذلك على اللجنة الدائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١-إقرار مشروع قواعد التفتيش المالي والمراجعة الداخلية وتقديمه إلى اللجنة الدائمة للمصادقة عليه.

١٢-إقامة علاقات سياسية مع مختلف التنظيمات في الساحة اليمنية وفي الخارج في إطار الدستور وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وبما يجسد أهداف ومضامين الميثاق الوطني.

١٣-إقرار خطة التحرك السياسي والمرحلي للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته وأعضائه، وإدخال التعديلات اللازمة عليها بين فترة وأخرى.

١٤-تحديد مواقف المؤتمر الشعبي العام من مختلف القضايا والأحداث والتطورات السياسية محليا وعربيا وإسلاميا ودوليا.

١٥-تسمية مرشحي المؤتمر الشعبي العام لانتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية أو أية انتخابات على مستوى الجمهورية بالتشاور مع قيادات فروع المؤتمر في أمانة العاصمة والمحافظات والجامعات.

١٦-تسمية وإقرار مرشحي المؤتمر في عضوية الحكومة.

١٧-الإعداد والتهيئة لاشتراك المؤتمر في الانتخابات البرلمانية والانتخابات العامة والاستفتاء خلال فترة لا تقل عن ستة أشهر من بداية قيد الناخبين.

مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملحق رقم ١٢

مسؤوليات ومهام الأمانة العامة

١-الإشراف المباشر على قيادات فروع المؤتمر في أمانة العاصمة، المحافظات، الجامعـــات، ومتابعة أوضاع التكوينات القاعدية وتطوير وتحسين سير أعمالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-دراسة التقارير الواردة من مختلف الفروع حول ما أنجز من أعمالها واتخاذ ما تراه من إجراءات.

٣-الإعداد والتحضير لاجتماعات اللجنة العامة واللجنة الدائمة وفق توجيهات الأمين العام.

٤-وضع قرارات وتوجيهات المؤتمر العام واللجنة الدائمة واللجنة العامة موضع التنفيذ بحسب أولوياتها وأهميتها.

٥-وضع الإطار العام للخطط السنوية الخاصة بكل مستوى من المستويات القاعدية، لتقوم تلك المستويات بوضع خططها في شكل نمطي موحد ينسجم مع سياسات المؤتمر والأهداف العامة المخطط المقرة من اللجنة الدائمة.

٦-إعداد الاستثمارات والسجلات والنماذج ووضع الضوابط المتعلقة بعضوية المؤتمر.

٧-الإشراف على ممتلكات المؤتمر الشعبي العام وأنشطته الاستثمارية .

٨-وضع البرنامج العام لنشاط مختلف تكوينات المؤتمر، والجداول الزمنية للفعاليات والمهرجانات بما يحقق التنفيذ للخطة العامة ورفع ذلك إلى اللجنة العامة وإقرارها.

٩-رفع تقاريرها للجنة العامة عن مختلف جوانب النشاط.

١٠-رصد الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة لسنة تنظيمية ضمن خطة متكاملة لسائر تكوينات المؤتمر، وتأمين كل الاحتياجات اللازمة لهذه الخطة في إطار الميزانية السنوية المقرة.

١١-وضع مشاريع جداول أعمال اجتماعات اللجنة العامة واللجنة الدائمة بعد موافقة الأمين العام وتحرير حفظ محاضرهما.

١٢-تنظيم عملية الاتصال والتواصل بين مختلف تكوينات المؤتمر.

١٣-إعداد الدراسات والمقترحات، ووضع التصورات لمشاريع الخطط والبرامج لكيفية تطبيق وتنفيذ وحماية الميثاق الوطني وقرارات المؤتمر العام وبرامج العمل.

١٤-اقتراح تعيين مدير معهد الميثاق وهيئة التدريس.

١٥-الموافقة على تعيين الكوادر والكفاءات المطلوبة لتسيير أعمال الأمانة العامة وفروع المؤتمر.

١٦-تسمية ممثلي ووفود المؤتمر إلى المحافل والمنتديات المحلية والعربية والإسلامية والدولية.

١٧- إقرار نشر الكتيبات التي تصدر باسم المؤتمر في إطار السياسة الإعلامية للمؤتمر المقرة من اللجنة الدائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم ١٣

مسؤوليات ومهام الأمين العام

١- يقوم بتنفيذ ما يكلف به، من قبل رئيس المؤتمر.

٢- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والهيئات القيادية العليا.

٣- يمثل المؤتمر الشعبي العام ويتحدث باسمه.

٤- يرأس اجتماعات الأمانة العامة، ويرأس اجتماعات اللجنة العامة في حال غياب الرئيس ونائبه.

٥- يقدم التقارير الدورية عن أعمال الهيئات القيادية وأوضاع المؤتمر بشكل عام إلى رئيس المؤتمر واللجنتين العامة والدائمة.

٦- تعيين رئيس تحرير صحيفة الميثاق لسان حال المؤتمر الشعبي العام وأية مجلات أو صحف يصدرها المؤتمر.

٧- يشرف مباشرة على معهد الميثاق الوطني.

٨- يجتمع بالهيئة البرلمانية والوزارية والاستشارية كل شهرين.

٩- يشرف على نشاطات قطاعات الأمانة العامة ويصدر التوجيهات والتعليمات إلى الأمناء العامين المساعدين.

١٠-إدارة الأعمال اليومية والإشراف على الشئون المالية والإدارية وذلك من خلال تنفيذ الميزانية.

١١-يصدر قرار بتعيين رؤساء الدوائر ونوابهم في الأمانة العامة ومسئولي الشئون المالية والإدارية في فروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات والجامعات.

١٢- يصدر قرار بتشكيل لجان التحقيق في المخالفات التي ترتكب من أعضاء اللجنة الدائمة وقيادات تكوينات المؤتمر من غير أعضاء اللجنة العامة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم ١٤

مهام الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

١-وضع الخطط والبرامج، لترجمة مضامين وأهداف الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام إلى واقع معاش.

٢-إعداد الدراسات والتصورات التي تساعد قيادة المؤتمر على اتخاذ مواقف سياسية واضحة في مختلف القضايا الوطنية والقومية والإسلامية والدولية.

٣-رصد التطورات الجارية في مجالات السياسة الاقتصادية والاجتماع والثقافة وإعداد التقارير والدراسات حولها.

٤-العمل على رفع مستوى الأعضاء فكرياً، وجعل ارتباطهم ارتباطاً، وثيقاً متنامياً، وإعداد الدراسات اللازمة لذلك.

٥-تنظيم العلاقة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية والجمعيات والاتحادات المهنية والإبداعية في الساحة اليمنية، وتقويم مواقفها بين حين وآخر، وتقديم الدراسات حول ذلك بما يؤدي إلى تمتين العلاقة معها.

٦-تطوير وتنمية وتأهيل الكادر السياسي والتنظيمي والإداري وحسن توزيعه بما يلبي احتياجات مختلف تكوينات المؤتمر الشعبي العام ويطور بناءه التنظيمي.

٧- تفعيل علاقات التواصل بين مختلف تكوينات المؤتمر وجعلها متسمة بالحيوية والسرعة وحسن الأداء.

٨- إعداد الخطط اللازمة للتوسع والانتشار الفعال في أوساط المواطنين.

٩-التوجيه والإشراف على الصحف والمجلات الصادرة من المؤتمر الشعبي العام.

١٠-إعداد وإصدار وتوزيع الكتيبات والنشرات الصادرة باسم المؤتمر الشعبي العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١-الإعداد والتنظيم والتخطيط للندوات والمحاضرات والمؤتمرات والمهرجانات بما يحقق أغراض المؤتمر وإقامة محاضرات وندوات دينية بين صفوف أعضاء المؤتمر وفي أوساط المجتمع.

١٢- الاهتمام بأعضاء المؤتمر من العمال والمزارعين والطلاب والشباب وسائر المهنيين وإعطاء المرأة اهتماماً خاصاً، ووضع خطة سنوية للعمل في هذه القطاعات، هدفها الارتقاء بمستوياتهم ، وتشجيع أعمالهم النقابية، وتبني حلول مشاكلهم.

١٣-الاهتمام بأن تكون سجلات العضوية شاملة ودقيقة.

١٤-العمل على تطوير الموارد المالية وحفظ أموال المؤتمر، والإشراف على اعمال المسؤولين الماليين في الفروع.

١٥-إعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي والتقرير المالي الذي يقدم للمؤتمر العام، وفق القواعد المرعية في هذه الجوانب تحت إشراف محاسب قانوني معتمد، وتقديم ذلك إلى الأمين العام تمهيداً لعرضه على اللجنة العامة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١٦- القيام بتوجيه اعمال السكرتارية والمراسلات والارشفة والحفظ والتوثيق وفق أحدث النظم المتبعة في هذه المجالات.

١٧-تأمين تسيير وانتظام وفورية الصلات والاتصالات بين تكوينات القاعدية والتكوينات القيادية للمؤتمر في ضوء لائحة تعد لذلك.

١٨-إعداد برنامج التأهيل والتثقيف لمختلف تكوينات المؤتمر.

١٩-العمل على تاهيل الشباب لعضوية المؤتمر من خلال انتسابهم إلى منظمات شبابية منبثقة من المؤتمر وتنظمها لوائح خاصة بها.

٢٠- تنظيم لقاءات دورية للمتخصصين من كوادر وفنني المؤتمر على شكل مؤتمرات أو ندوات ترفع من مستواهم والخروج بتوصيات لتحسين مستوى العمل في تلك القطاعات المتخصصة.

٢١-تسيير مختلف أعمال الشئون المالية والإدارية الخاصة بالمؤتمر الشعبي العام وتكويناته.

٢٢-إقرار النماذج الخاصة بالصرف وسندات الاستلام والمخازن وما شابه ذلك وتعميم استعمالها في جميع تكوينات المؤتمر.

٢٣- إعداد مشاريع اللوائح الداخلية والتنظيمية المتفرعة عن النظام الداخلي بالتنسيق مع هيئة الرقابة التنظيمية وتقديم ذلك إلى اللجنة الدائمة لإقرارها.

٢٤- إعداد الدراسات الكفيلة بتوعية أعضاء المؤتمر، والارتقاء بقدراتهم وتمكينهم من القياد بدور فاعل لتوعية المواطنين بهدف تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية الشاملة على المستويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلية والتعاونية والنقابية والمهنية وبما يعطي لهذه القنوات الشعبية القدرة على التفاعل مع مسيرة الميثاق الوطني والمشاركة الإيجابية في بناء الدولة.

٢٥-وضع النظم والضوابط لتحصيل الاشتراكات ومراقبة مدى الالتزام بذلك من قبل مختلف التكوينات.

٢٦-تنظيم المصادر المالية للمؤتمر والإشراف على نشاطها ومتابعة تحصيلها بما يؤمن سد احتياجاته واعتماده على ذاته.

Abstract

Political Participation in Yemen:
A Case Study of the People General Congress

By
Taha Ahmad Al- Lawzi

Supervisor
Dr. Diab Makhadmeh

This study discussed the People General Congress in Yemen with the aim to explore the main objective for forming it. It has defined two hypotheses and tried to verify their validity. The first hypothesis indicated that the political development in the late seventies compared to the early seventies has lead to searching for the most convenient political formats for practicing political activity without being in conflict with the Constitution, which bans political parties. Thus emerged the idea of the People General Congress and its national charter represented in the political activity style which was accepted by all people and realized society coherence and was also embraced by all political, intellectual and social movements.

The second hypothesis indicated that Yemeni unity has preoccupied the Yemeni society and took up most of its attention hence came the idea of founding the People General Congress as an intellect thought and organization was a step towards achieving Yemeni unity.

Through researching in the aspects of political interactions and development witnessed by north Yemen in the aftermath of September 26 Revolution, passing through the fulfillment of the Yemeni unity and until the year 2000, and studying the details of forming the Congress and its

www.manaraa.com

relations and policies, the study reached certain outcomes that confirm the validity of the two hypotheses.

The study concluded that the role of the People General Congress in future will remain concentrated on deepening Yemeni Unity since it was formed in principle for materializing it and it will work towards developing its policy and means to enable it compete with other political parties and survive in power.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيكل التنظيمي للمؤتمر وتكويناته بعد الوحدة*

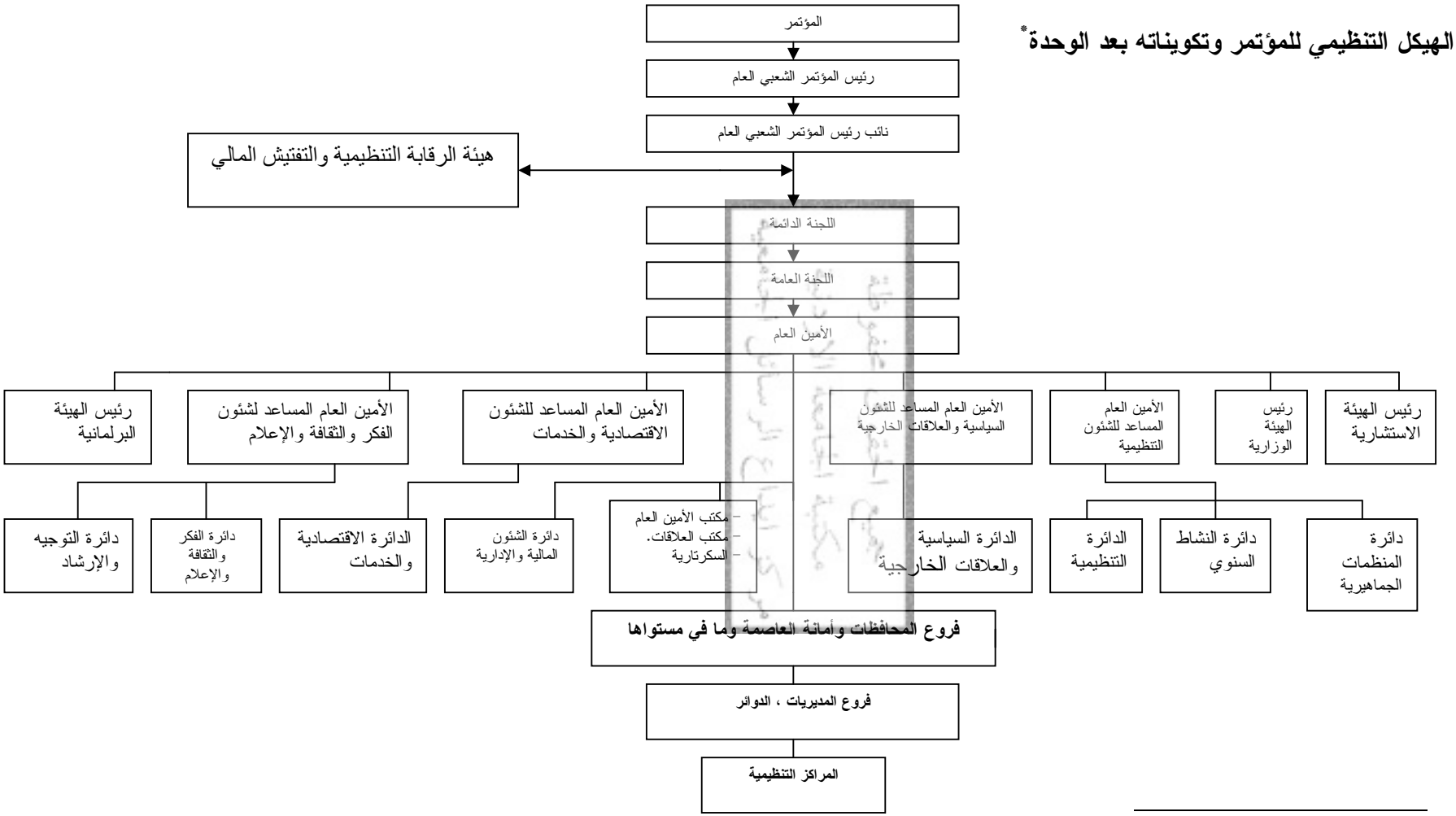

*المصدر:المؤتمر الشعبي العام، لائحة التكوينات القيادية والقاعدية والاجراءات الانتخابية، دون رقم طبعة، ، دون سنة نشر، ص٥٢ ، وقد اضاف الباحث إلى الهيكلية "رئيس الهيئة الاستشارية"، ليتناسب ذلك مع التعديل الذي حدث فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com